

# السياحة والسياسة

## مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

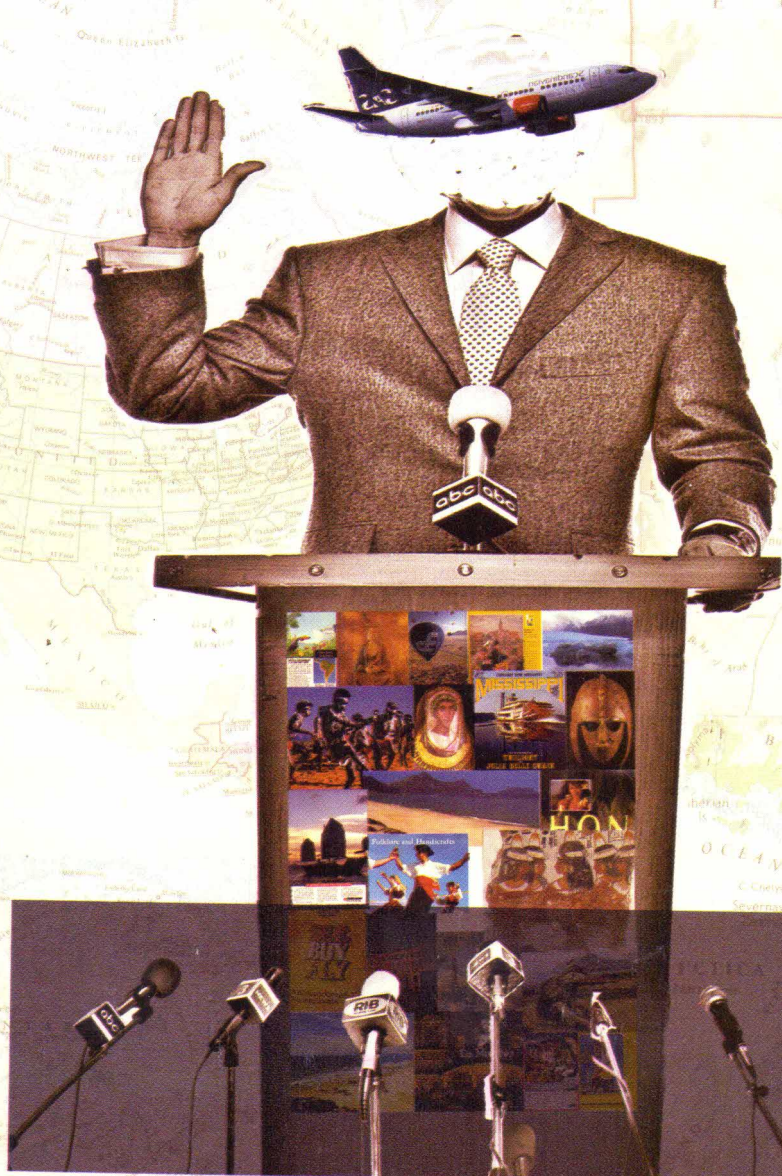
ترجمة : محمد فريد حجاب  
تقديم : سعاد عبد السلام كفاقي

تأليف : كولن مايكل هول



المشروع والمقوم للترجمة

613





تعتبر السياحة من أهم الصناعات في العالم، نظراً لدورها الكبير في خدمة الاقتصاد الوطني في الدول السياحية، فضلاً عن تأثيراتها العديدة في النواحي الاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت التنمية السياحية والدراسات السياحية موضع تجاهل من حيث كونها أحد مكونات العملية السياسية، ومن ثم قليلاً ما نوقشت الجوانب السياسية للسياحة سواء في الأدبيات الأجنبية أو الأدبيات العربية.

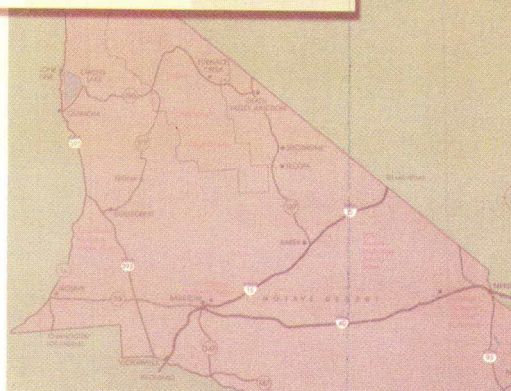
ويعد كتاب «السياحة والسياسة» أول كتاب أكاديمي يعالج الأبعاد السياسية للسياحة ووضعتها في مكانها الصحيح في مجال الدراسات السياحية.

ويكتسب هذا الكتاب أهميته، نظراً إلى أن كلا من المؤلف والمترجم يشتركان في الدراسة الأكاديمية في العلوم السياسية من جانب والخبرة العملية في مجال السياحة من جانب آخر. وهكذا يضع الكتاب آفاقاً جديدة أمام الباحثين والدارسين في هذين الحقلين، فضلاً عن تقديم تجارب كثير من الدول السياحية في مناطق متنوعة من العالم.

الغلاف : تامر عاصم



The California



المشروع القومي للترجمة

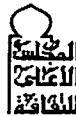
# السياحة والسياسة

## مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

تأليف  
كولن مايكل هول

ترجمة : محمد فريد حجاب

تقديم : سعاد عبد السلام كفاقي



٢٠٠٣



المشروع القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦١٣
- السياحة والسياسة - مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة
- كولن مايكل هول
- محمد فريد حجاب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كتاب :

**Tourism and Politics: Policy, Power and Place**  
by :

**Colin Michael Hall**

**Copyright © 1994 Colin Michael Hall**

**" All Rights Reserved. Authorised Translation**

**From the English Language edition Published**

**by John Wiley & Sons, Ltd."**

---

**حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة**

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 Fax : 7358084

---

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

## المحتويات

7	تقديم .....
11	تمهيد .....
15	الفصل الأول : مقدمة - الأبعاد السياسية للسياحة .....
	الفصل الثاني : السياحة والحكومة والدولة - السياحة وعملية
37	صنع السياسات .....
83	الفصل الثالث : سياسة السياحة الدولية والعلاقات الدولية .....
	الفصل الرابع : السياحة والاستقرار السياسى: مضامين الثورة والإرهاب
123	والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة .....
	الفصل الخامس : السياسات والتبعية والسياحة، الأبعاد السياسية
143	للتنمية السياحية .....
	الفصل السادس : السياحة والولاية المحلية - التنمية والصورة والمصالح
195	على المستوى المحلى .....
221	الفصل السابع : السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعى .....
	الفصل الثامن : وضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى - نحو فهم
241	للأبعاد السياسية للسياحة والسياسات والمكان .....
255	قائمة المراجع .....





## تقديم

أكد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، مراراً - ولا يزال - أن السلام هو الخيار الإستراتيجى الوحيد لمصر . ومن المعلوم بالضرورة أن مناخ السلام هو المناخ المناسب للتنمية بمفهومها الشامل . ومما لا ريب فيه أن هناك علاقة طردية بين السلام والسياحة ، ولكن السلام هو المتغير الرئيسى والسياحة هى المتغير التابع . والسلام هو الوجه الإيجابى للسياسة ، وبالتالي فإن العلاقة بين السياحة والسياسة تصبح أمراً مسلماً به تأسيساً على العلاقة بين السلام والسياحة .

وإذا انتقلنا من هذه المقولات الفلسفية والنظرية إلى التطبيقات الواقعية والعلمية لتأكدت لنا أيضاً العلاقة الوثيقة بين السياحة والسياسة ؛ إذ لا يوجد نشاط مثل السياحة من حيث تقاطعه مع مصالح ومستويات عديدة ، بل إن الجمع بين المصطلحين ، أى السياحة والسياسة ، فى مصطلح واحد هو "السياسة السياحية" يحمل فى طياته الكثير من المدلولات والنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من النشاطات البشرية والإنسانية والطبيعية والبيئية .

وليس أدل على الصلة الوطيدة بين السياحة والسياسة من أن المؤتمر الذى عقد فى الجمعية الجغرافية الملكية فى إنجلترا فى سبتمبر عام ١٩٩٢م ناقش العديد من الأوراق البحثية التى شملت سلسلة متنوعة من الاهتمامات بدءاً من المكاتب السياحية ومنظمات حماية البيئة وانتهاء بالسلطات المحلية والحكومات المركزية. كما أن السياسة السياحية لأى دولة من الدول المهتمة بالسياحة تتشكل فى إطار أهداف المؤسسات وجماعات المصالح المختلفة التى تسهم بدرجة أو بأخرى فى صنع القرار ، إذ لم تعد النظرة إلى السياحة على أنها نظام مستقل يعمل بشكل ذاتى بعيداً عن السلطة

السياسية فى الدولة فحسب ، بل إن حكومات الدول المنخرطة فى النشاط السياحى تضع سياساتها السياحية كهدف قومى ، علاوة على أنها أصبحت تقوم بدور مهم فى مجالات التخطيط والتنسيق والتطوير والدعم المالى لقطاع السياحة ، أو بمعنى آخر الاهتمام بالجوانب القانونية والتنظيمية التى تساعد على التنمية السياحية . وعلى الرغم من ذلك فإن الأبعاد السياسية للسياحة لا تزال فى مراحلها المبكرة . وقد بدأ الاهتمام بهذا الجانب يشق طريقه فى السنوات الأخيرة .

ويعد كتاب " السياحة والسياسة " أول كتاب يركز على الجوانب السياسية فى السياحة . وقد ساعد على ظهور هذا الكتاب أن المؤلف الدكتور كولن مايكل هول درس العلوم السياسية حتى حصوله على درجة الدكتوراه ، ثم عمل بالتدريس الجامعى فى برنامج السياحة فى كلية الاتصالات بجامعة كانبرا . وهكذا جمع المؤلف فى حياته الأكاديمية بين السياحة والسياسة ، مما جعله أهلاً لتأليف كتابه هذا عن " السياحة والسياسة " ، كما ألف كتاباً آخر يحمل عنوان " السياحة والسياسة العامة " والذي نشر عام ١٩٩٥ م .

ومن المصادفات الطريفة أن المترجم الدكتور محمد فريد حجاب درس أيضاً العلوم السياسية حتى حصوله على درجة الدكتوراه ، وكان قد عمل لعدة سنوات فى إحدى كبريات الشركات السياحية فى القطاع العام فى مصر، ثم قام بالتدريس الجامعى خارج مصر منذ عام ١٩٧٥م حيث درس بجامعة الجزائر واليمن ونيجيريا والبحرين والإمارات العربية المتحدة ، ويعمل الآن أستاذاً متفرغاً فى المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر . وعلى غرار المؤلف جمع المترجم فى حياته الأكاديمية والعلمية بين السياحة والسياسة . فضلاً عن مؤلفاته وبحوثه فى مجال السياسة ، ألف كتابين فى السياحة هما : " الدراسات السلوكية فى السياحة " و " الأمن السياحى " . ويعتبر هذان الكتابان أول المؤلفات باللغة العربية فى هذين الفرعين من فروع الدراسات السياحية . كما سبق له أن ترجم كتاباً مهماً فى الاقتصاد السياسى للمؤلف الأمريكى لسترثرو ، وقد نشرت الترجمة عن دار الهلال عام ١٩٩٤م تحت عنوان " رأساً برأس - المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا " .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشروع القومي للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة في مصر يقوم بدور على قدر كبير من الأهمية ، من خلال الترجمة ، في فتح نافذة على الفكر العالمي . والمجلس الأعلى للثقافة ، بقيادة أمينه العام الأستاذ الدكتور جابر عصفور ، يقدم خدمة جليلة للقارئ العربي ، ويضع أمام الباحثين خلاصة أفكار العديد من العلماء والمتقنين من مختلف دول العالم . ويؤدي هذا العمل بطبيعة الحال إلى نتائج إيجابية مهمة وهي الاتصال الثقافي والتفاعل الحضاري والتعرف على الآخر في ظل التطورات العالمية المتلاحقة والثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة .

إن كتاب " السياحة والسياسة - مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة " يعد مساهمة جوهرية في طرح منهج جديد في الدراسات السياحية ، كما يقدم في الوقت ذاته بعداً جديداً أيضاً في الدراسات السياسية ، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين والدارسين في هذين المجالين من الدراسات . هذا فضلاً عن أنه يضع أمام صانعي القرار السياحي والمستثمرين والعاملين في النشاطات السياحية المختلفة تجارب الدول السياحية في مناطق متنوعة من العالم .

ولا يسعنا أخيراً سوى الإشادة بجهود المؤلف والمترجم والمجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة . ويسعدني أن أشارك بالقدر اليسير في هذا العمل الممتاز الذي قمتم به من منطلق خدمة العلم والتعليم ،،،

**وفقنا الله جميعاً لخدمة مصر بلدنا الحبيب ،،،**

**سعاد عبد السلام كفاقي**



## تمهيد

السياسة مسألة جوهرية بالرغم من تجاهلها كثيراً كمكون من مكونات التنمية السياحية والدراسات السياحية. إن بحث الأبعاد السياسية للسياحة - التي هي مصطلح اجتماعى واقتصادى له مضامين مهمة خاصة بتوزيع السلطة داخل المجتمعات السياحية المضيفة والتمثيل الثقافى، والتنشئة، والعلاقات الدولية - تعانى من حالة ضعف نسبية. ومن ثم فإنه من المأمول أن يساعد هذا الكتاب فى جعل القراء يعون الأبعاد الغنية المتاحة للبحث فى الجوانب السياسية للسياحة، وربما يطرح الكتاب أيضاً بعض التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالاقتصاد السياسى للتنمية السياحية فى المجتمعات المعاصرة.

ويكشف هذا الكتاب أن كتاباتى واهتماماتى تشكل دائرة متكاملة. إن درجائى العلمية التى حصلت عليها كانت فى مجال العلوم السياسية والسياسة العامة، ولكن بعد عدة سنوات من التجوال فى رحاب التاريخ البيئى، والتراث، والإدارة المتقدمة والدراسات السياحية، رجعت أدرأجى نحو القضايا الجوهرية للسلطة والقيم والمصالح والرقابة فى إطار عملية صنع القرار. ومع التسليم بالتعقيد الذى يكتنف هذا المجال، فإن محاولتى لفهم ونقل الانطباعات التى يمكن أن أصل إليها فى هذا المضمارة السياسى إلى القارئ، قد تستمر أمداً طويلاً.

وقد ساعد كثير من الأشخاص فى تقديم الحافز للبحث والكتابة فى مجال السياسة والسياحة أمثال ستيف بريتون، وديك بلتر، وجينى كرايك، ومالكولم كريك، وبروس دافيس، وكيث هولنشىد، وجون جنكنز، وريتشارد لى هيرون، ونيل لير، وجيوف ماكبول، وديف ميرسر، وبروس ميتشيل، وستيفن بيدج، ودوج بيرس، ورالف بيرفان، وموريس روش، ودينيس روملى، وجون وورهيرست، ومايكل وود. وقد ساهموا جميعاً

فى كتابة هذا الكتاب سواء بالمساعدة أو المناقشة أو التزويد بالمادة العلمية، على الرغم من أن ترجمة أفكارهم وبحثها كانت جهدى الشخصى بطبيعة الحال. إن دراسة الحالة حول السياسة وتطور السياحة البيئية فى جزر سليمان فى الفصل الخامس تعتمد على بحث مشترك مع برندا ردىكن (هول وردىكن ١٩٩٣) وهناك تفاصيل أكثر لدراسة الحالة فى ردىكن وهول (١٩٩٤ أ) . وأود أن أشكر برندا على الفرصة التى أتاحتها لى بالمساهمة بتصورتها، وعلى المناقشة حول السياسة وتنمية السياحة البيئية فى هذا الكتاب. كما أود أن أشكر أيضاً أولئك الذين ينتمون إلى ويزر كوست لمساعدتهم لنا فى تطوير دراسة الحالة بالرغم من عدم إمكانية ذكر أسمائهم للأسف. كما أود أيضاً الإشادة بالمساهمة التى قدمها كل من موريس روش لفهم إستراتيجيات المناطق الحضرية التى تمثل جزءاً رئيسياً فى الفصل السادس، وكيث هولنشى على إتاحة الفرصة لمناقشة بعض الأفكار حول الأبعاد السياسية للنماذج الثقافية. وقد انبثق الحافز الرئيسى إلى حد كبير لإعداد هذا الكتاب من المراسلات والمناقشات مع ستيف برىتون ورؤاه العميقة حول دراسة السياحة التى كان الكتاب فى مسيس الحاجة إليها.

وأعبر عن شكرى كذلك للعون المعنوى والبنوى الذى قدم فى أثناء إعداد هذا الكتاب لكل من : آن أبلبى، وروس أنيلز، ونيكى براملى، وكليز كامبل، وستيوارت كريستوفرسون، وهيلين جلاى ستونز، ويل هاننج، وجون وكاى جنكينز، وتامسون كرن، وسايمون ماك آرثر، وتريف مكارثى، وكريستين بيترسون، وجاك بنكافا، ودافيد برس، وبريان وديليز سبرنجت، وبريان ستودارت، ومارجوت سوينى، وبيرنى وولش ، وجوزيت ويلز، وسورايت. وإننى أقدر كثيراً عون الأصدقاء، خاصة أولئك الذين فى كانبرا وتى بوك والذين قدموا عونهم فى الوقت الذى كانت تدفعنى فيه سياسة السياحة الدولية الأمريكية إلى الجزع والقنوط. كما ساعدت أعمال بروس كوكبرن وكيه. دى. لانج (Indigo Girls, This Mortal Coil) وجينيفر وورنز فى ضمان اكتمال هذا الكتاب.

وأود التعبير عن تقديرى العميق لآيان ستيفنسون ولكل فرد فى دار جون ويلي للنشر على مساندتهم غير المحدودة، وعلى صبرهم وعلى عملهم الحرفى المنقن. وقد كان للمنحة التى قدمها لى المجلس الأسترالى للبحوث والمنحة التى قدمتها لى الحكومة الكندية للبحث حول جاذبيات الزائر وإستراتيجيات المناطق الحضرية أكبر الأثر فى مساعدتى

على تضمين الكتاب المادة العلمية المتعلقة بالسياسة السياحية للحضر. وقد قدم كل من فينيسا أو سوليفان وكيت رايت المساعدة بكل حفاوة من خلال أداء بعض المهام البحثية القيمة.

وقد زودنى كل من جون جينكنز وفينيسا أو سوليفان بملاحظات ثمينة على المسودات العديدة لمخطوطة الكتاب، كما ساعدت ساندرا هاى وود بمختلف الوسائل فى ضمان انتهاء المخطوطة. وأخيراً أتقدم بجزيل شكرى إلى أصدقائى لحبهم وعاونهم الدائمين.

ك. مايكل هول

أوكونور

يناير ١٩٩٤





## الفصل الأول

### مقدمة

#### الأبعاد السياسية للسياحة

فى عالم الواقع لا تتكون المجتمعات من أناس عقلانيين غير أنانيين. فالناس غير متساوين، وحاجات الناس ومطالبهم غير متوافرة بالكامل، فهناك أغنياء وفقراء، وتمتلك هذه المجتمعات موارد محدودة. ومعنى هذا أنها تنطوى على احتمالات الصراع السياسى (جاينش ١٩٩٢، ص١).

تعد السياحة أضخم صناعة فى العالم. وعلى الرغم من أهميتها فى الاقتصاد الوطنى والاقتصاد الإقليمى، وعلى الرغم من آثارها الاجتماعية والبيئية، فإن الجوانب السياسية للسياحة قليلاً ما نوقشت فى أدبيات السياحة ومع التسليم بالتحركات الموسمية الواسعة للبشر داخليا وخارجيا المتمثلة فى السفر فى العصر الحديث، وعلى الرغم من التأثيرات المتنوعة للسياحة فى العديد من المقاصد السياحية، فقد يندهش المرء لندرة البحث فى الجوانب السياسية للسياحة.

ومن ثم فإن إصدار الكتاب يعد محاولة لتحديد الأبعاد السياسية للسياحة ووضعها فى مقدمة الدراسات السياحية بدلاً من الموقع العلمى المتأخر الذى تحتله الآن. وقد كتب ماثيوس منذ عشرين عاماً أن "الأدبيات السياحية تفتقر إلى بحث الجوانب السياسية" (١٩٧٥، ص١٩٥). ولا تزال هذه الملاحظة صحيحة إلى اليوم. وإذا كانت هناك وفرة فى العلوم الاجتماعية التى تتناول الموضوعات المتعلقة بالسياحة، فإن الأبعاد السياسية للسياحة ودراسات السياسات السياحية لا تزال الفرع الهزيل الذى لم يحظ بالدراسة والاهتمام.

إن العلاقة بين السياسة والسياحة تعنى بالدرجة الأولى بالأحزاب السياسية والانتخابات وتأثيراتها على السياسة السياحية، على الرغم من أن هذا الموضوع يعد واحداً من الموضوعات ذات الصلة بالسياسة والسياحة. إن دراسة السياسة هي دراسة السلطة. فالسياسة تدور حول السلطة: من يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا؟ (لاسويل، ١٩٣٦). وهناك خمسة عناصر أساسية للسياسة، فهي أولاً تدور حول نشاط صنع القرارات بين مجموعة من الناس ولأجلهم، سواء كانت مجموعة صغيرة، أو تجمعاً، أو منظمة، أو أمة. وهي تدور ثانياً حول القرارات ومختلف السياسات والأيدولوجيات التي تساعد في تشكيل الخيارات المتنوعة التي تؤثر في القرارات. كما أنها من ناحية ثالثة تهتم بالتساؤل حول من يصنع القرارات، فرد واحد أو نخبة، وكيفية تمثيل هذه القرارات لصانعيها. والعنصر الرابع للسياسة يهتم بالعمليات التي يتم بموجبها صنع القرارات، والمؤسسات المختلفة التي تصنع داخلها. أما العنصر الخامس والأخير للسياسة فيتمثل في أنها تهتم بكيفية تطبيق القرارات وتنفيذها في المجتمع (جاينش ١٩٩٢). أما البحث السياحي فقد تجاهل في مجراه الرئيسي البعد السياسي من حيث توزيع الموارد السياحية، وإعداد السياسة السياحية، والجوانب السياسية للتنمية السياحية. كما أن علم السياسة لم يسهم في دراسة السياحة إلى حد بعيد. وبإستثناء الجهود القيمة لماثيوس (١٩٧٨ و ١٩٨٣) وريختر (١٩٨٣ و ١٩٨٣) ب (١٩٨٩) تجاهل علم السياسة دور السياحة في المجتمع المعاصر. فقد بحث علماء السياسة بعمق قضايا الدفاع والإسكان والصحة والمشكلات البيئية والسياسة الاجتماعية في كل مكان في العالم، ولكن لم يمس هؤلاء موضوع السياحة إلا نادراً.

وهناك نماذج وصفية شائعة حول التخطيط وصنع السياسة في الكتابات السياحية التي تميل إلى الإيحاء بوجود عملية عقلانية واضحة في تنمية السياحة. ولا يسعنا رفض مقولة إدجل الجديرة بالثناء (١٩٩٠، ص ١) بأن الهدف الأقصى للسياسة السياحية هو دمج فوائد السياحة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والذهنية، مع الناس والأماكن والدول لتحسين نوعية الحياة العالمية وإرساء قاعدة للسلام والرخاء (إدجل ١٩٩٠، ص ١).

وقد لاحظ إدجل فيما بعد أن "الجوانب السياسية للسياحة ممتزجة بنتائجها الاقتصادية ، فالسياحة ليست امتداداً للسياسة، ولكنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي العالمى. وباختصار فإن السياحة هى أداة، أو يمكن أن تكون أداة، لا تستخدم بمعانٍ اقتصادية فحسب ، بل تستخدم بمعانٍ سياسية أيضاً" (١٩٩٠، ص٣٧). ولكن يجب أن نذكر بأن تقدير "إدجل" للسياسة السياحية ينطوى على منظور عقلانى لما يجب أن يتم به صنع السياسة السياحية وليس ما هو قائم بالفعل.

السياحة ليست محصلة لعملية عقلانية لصنع القرار. وكما يذكر بيك وليبي (١٩٨٩، ص٢١٦) "إن طبيعة السياحة فى مجتمع معين هى نتيجة لتفاعل عوامل معقدة اقتصادية وسياسية، فضلاً عن السمات الجغرافية والترفيهية التى تجذب الأجانب". فالقرارات التى تؤثر فى السياسة السياحية، وفى طبيعة اهتمام الحكومة بالسياحة، وفى بنية المنظمات السياحية، وطبيعة التنمية السياحية تنبثق من العملية السياسية. وتشمل هذه العملية قيم الفاعلين (الأفراد وجماعات المصالح ومنظمات القطاعين العام والخاص) فى صراعهم من أجل القوة. وكما يذكر لندبلوم (١٩٥٩، ص٨٢) أن "المرء يختار بين القيم وبين السياسات فى وقت واحد".

وبالمثل قال سيمونز (١٩٧٤، ص٤٥٧) "إن الاختبار القيمى، الباطن والظاهر، هو الذى ينظم أولويات الحكومة ويحدد الالتزام بالموارد فى نطاق السلطة العامة وفهم السياحة وتأثيراتها يجب أن نصل إلى فهم لطبيعتها السياسية الكامنة فيها.

ويهدف هذا الكتاب إلى مناقشة العلاقات البينية بين السياحة والسياسة بشكل منهجى على عدة مستويات من المستوى الدولى إلى المستوى الفردى. ويسعى أيضاً لإلقاء الضوء على المساهمة التى قدمتها الدراسات السياسية التقليدية، مثل الأيديولوجيا، والترتيبات المؤسسية، وجماعات المصالح، والدور الذى تقوم به الحكومة، والاستقرار السياسى، وعملية صنع السياسة والسلطة، وهذه المساهمات قد تؤدى إلى فهم المشكلات المعاصرة فى دراسة السياحة.

ويقدم الفصل الأول بعض القضايا التي تظهر فى أى تحليل للعلاقة بين السياحة والسياسة. ويبدأ الفصل بمناقشة سبب قلة الدراسات للأبعاد السياسية للسياحة، ويلقى الضوء على الصعوبات التي يواجهها دارسو السياحة فيما يتعلق بأهمية دراستها فى نطاق العلوم الاجتماعية. كما يعرض الفصل أيضاً بعض الصعوبات التي تظهر عند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة ويحاول تحديد معايير التحليل السياسى فى السياق السياحى. وأخيراً يقدم الفصل إطاراً عاماً لفصول الكتاب الأخرى.

### الدراسات السياسية للسياحة: لماذا هى الفرع الفقير؟

قد يكون من المناسب أن يفكر علماء السياسة فى أن يكون لهم دور فى تحليل السياسة السياحية، ولكن لا يمكن أن نتوقع أن تفكر البرامج السياحية فى علماء السياسة (ريختر ١٩٨٤، ص ٦١٥).

وكما سبقت الإشارة، فإن البحث فى الأبعاد السياسية للسياحة لم يتلق سوى قدر قليل من الاهتمام فى الكتابات العلمية سواء فى مجال السياحة أو فى مجال تحليل السياسة والسياسة العامة (ريختر ١٩٨٣، هول. ك ١٩٨٩، ماثيوس، ريختر ١٩٩١). وهناك عوامل عدة لهذا الموقف:

- ١ - هناك عدم رغبة لدى قطاع كبير من صانعى القرار، سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص، فى الاعتراف بالطبيعة السياسية للسياحة.
- ٢ - هناك قلة اهتمام رسمى بإجراء بحوث عن الأبعاد السياسية للسياحة.
- ٣ - لا ينظر للسياحة باعتبارها موضوعاً جدياً للدراسة الأكاديمية.
- ٤ - هناك مشكلات منهجية كبيرة تواجه القيام بإعداد الدراسات السياسية والإدارية.

إن السمة السياسية للسياحة على المستوى الكلى والمستوى الجزئى تفتقر إلى الاعتراف بها من جانب الأفراد والمؤسسات القائمين بعملية صنع السياسة. وفى

الحقيقة هناك عدد قليل من المنظمات التي تساند البحث الجاد حول ما يحدث عندما تنمو أكبر صناعة عالمية دون أن يكون هناك قدر من التخصصية أو التخطيط الجيد، أو المتابعة المنظمة، أو الكشف عن أوجه نجاحها وأوجه إخفاقها (ماثيوس وريختر ١٩٩١، ص ١٢٢).

ومع التسليم بقصور الاهتمام الرسمي في إجراء بحوث في المجال السياسي، هناك قدر قليل من التشجيع أو التمويل لدارسى السياحة للقيام بمثل هذه البحوث . وقد لاحظ "ريتشى" (١٩٨٤، ص ١٠) في حالة البحث في البعد السياسي للسياحة أن هناك بالتأكيد ضغوطاً في الاتجاه المعاكس . فمن الممكن أن سبب وجود نقص في بحث البعد السياسي للسياحة هو أن هذا البعد نادراً ما يولد جدلاً يكفى لأن يجعل منه مشكلة على جدول الأعمال السياسي، وبالتالي يجذب إليه اهتمام السياسيين أو علماء السياسة أو وسائل الإعلام. وعلى عكس الجوانب السياسية المتعلقة بالإجهاض أو المساواة في الحقوق أو البيئة أو الطاقة أو التعليم مثلاً، فإن الجوانب السياسية للسياحة لا تولد سوى قليل من المشاعر القومية بين الجماعات المنظمة أو الأفراد (ماثيوس ١٩٨٣، ص ٣٠٣).

وبالرغم من النقص الواضح في الاهتمام بدراسة الأبعاد السياسية والإدارية للسياحة من جانب الحكومة والصناعة والمنازعات المجتمعية التي تحدث بسبب التنمية السياحية، فإنه من الضروري أن نعترف بأن مثل هذا البحث قد يكون ذا طبيعة عملية كبيرة. إن نتائج هذه البحوث قد تساعد في تسهيل وتحسين التخطيط السياحي من خلال الفهم المتزايد لعمليات صنع القرار (ميرفى ١٩٨٥، رويل وفيزنماير ١٩٨٧، وجن ١٩٨٨ ، همفرس وولزلى ١٩٩١). وتساعد في حفظ حياة المقاصد السياحية (هول وسلوود ١٩٨٩). وقد اعترف هينان (١٩٧٨، ص ٣٢) بأن : المستثمرين وقادة المجتمع المستنيرين في بحثهم عن الحيوية والشرعية يجب عليهم أن يوازنوا بين الحاجات المحلية والخارجية وبين المصالح، وإذا ما أريد للتأثيرات الفعالة للسياحة أن تتحقق، فإن هناك حاجة إلى أساليب تعاونية بين مختلف جماعات المضاربين والمستثمرين. ولضمان البقاء والرخاء في العقود القادمة، فإن على السياحة أن تعتمد إلى تطوير مجموعات متنوعة من الأنصار في الدوائر الانتخابية.

وبالرغم من تزايد البحوث عن السياحة في الثمانينيات والتسعينيات، فهناك كثير من الناس لا ينظرون إلى السياحة باعتبارها موضوعاً مهماً في الدراسة، ويساوون عادة بينها وبين الحجز لقضاء الإجازة لدى وكالة سياحية، أو تعلم كيفية صب الشراب. وفي الواقع ينظر إلى السياحة باعتبارها عملاً تافهاً. ويلاحظ ماثيوس (١٩٨٣، ص ٣٠٤) أنه في الجامعات الأمريكية التقليدية ينظر إلى عالم السياسة الذي يهتم أكاديمياً بالسياحة باعتباره مشغولاً بعمل تافه، وليس كمتخصص جاد، بل على أنه ذو نزعة انتهازية يسعى إلى الحصول على إجازة مجانية. وهذه النظرة في الواقع ذات طابع عالمي غالباً. وإذا سلمنا مع إدجل (١٩٩٠، ص ١٥) بأن "حقل أى بحث لا يصبح موضوعاً جاداً لتحليل السياسات والدراسة إلا عندما تكون له فائدة ويعترف به من خلال كتابة المقالات والكتب والوثائق. ومن ثم فإنه إذا كانت اقتصاديات السياحة والتسويق السياحي والإدارة السياحية بدأت تظهر كموضوع علمي يستحق المناقشة الجادة، فإن الأبعاد السياسية للسياحة لا تزال في حالة مأساوية هزلية.

إن نقص البحوث في مجال مضامين السياسة السياحية ربما يكون أمراً مدهشاً في الوقت الذي يؤكد فيه السياسيون على السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والإقليمية (ماثيوسون وول ١٩٨٢، ويليامز وشاو ١٩٨٨، أ، بيرس ١٩٨٩، هول. دى ١٩٩١، هول ك. ١٩٩٤). وقد لاحظ ريختر (١٩٨٤، ص ٦١٤) أن الصحفيين وأخصائيي التسويق هم الذين يعينون في الإدارات السياحية، محلى السياسات الذين لديهم رؤية ودراية بالمضامين الواسعة لعمليات صنع القرار في التنمية السياحية. وبمراجعة المجلات العلمية العالمية الرئيسية المتخصصة في الدراسات المتعلقة بالسياسات وعلم السياسة والإدارة لوحظ ندرة المعلومات حول الأبعاد السياسية للسياحة. وبالمثل فإن ملاحظات سميث (١٩٧٧، ص ١) لما كتب عن أنثروبولوجيا السياحة في السبعينيات لا تعكس شيئاً يستحق الذكر من وجهة نظر المتخصص الجاد.

وهناك مشكلات منهجية جوهرية في القيام بالدراسات السياسية والإدارية. وقد برزت هذه المشكلات بسبب تعدد الأطر المحتملة للتحليل وعدم وضوح السمات السياسية في نتائج العملية البحثية. وفي الواقع فإن مفهوم "السلطة" أحد المحاور الرئيسية في التحليل السياسي، مفهوم قيمى ومعيارى ومفهوم "يثور حوله الجدل"

(جالى، ١٩٥٥-٥٦) وهكذا فإن هناك افتقاراً إلى مدخل فلسفى أو مدخل منهجى متفق عليه فى علم السياسة فى حد ذاته، ناهيك عن الأبعاد السياسية للسياحة. وهذا قد يخلق حقلأ من الألفام الذهنية والتصورية للباحث، لا سيما عندما يتدخل الموقف القيمى للباحث، كما هو الحال فى دراسة السياسة بشكل واضح فى نتائج البحث.

ويعانى البحث فى السياسة السياحية والترفيهية، كما يقول كثير من المؤلفين (ومنهم جراى ١٩٨٤، وسيسا ١٩٨٤) من حالة غير صحية نسبيا، وهو ملىء بالمشاكل الخاصة نقص التنسيق الفكرى وعدم كفاية التلاقح بين الأفكار لدى الباحثين (بيرتون ١٩٨٢، ص ٣٢٢-٣٢٤) وقلة منهجيات البحث وتقنياته، وندرة المفاهيم المتفق عليها بشكل عام فى هذا الحقل. وقد ذهب سيسا (١٩٨٤، ص ٢٨٥) إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى العجز الحالى عن فهم العلاقة بين نظرية السياحة وصنع السياسة فيما يلى:

هذا العجز مرتبط بلا أدنى شك بالوضع الحالى للنظرية السياحية. وفى الواقع فإن قلة البحث تنطوى على إطار نظرى ضعيف. وينطوى الإطار النظرى الضعيف على تدريس فقير. وهذا بدوره ينتج تعليماً خاطئاً، لا سيما فى المستوى العالى غير التخصصى تماماً. وينطوى التعليم الخاطىء على سياسات تنموية خاطئة وإدارة خاطئة. وهناك إذن سلسلة كاملة من نقاط الضعف تلاحظ حيثما وجدت السياحة.

وبالرغم من ذلك فإن الأطر المتفق عليها فى البحث السياحى أو فى النظريات السياحية لا يمكن تحميلها فى حد ذاتها مسئولية الفشل فى بحث الأبعاد السياسية للسياحة. وعلى سبيل المثال فإن فشل باحثى السياحة فى الوصول إلى إجماع حول المكونات الفعلية للسياحة والصناعة السياحية لا يسبب ضرراً للدراسات السياحية (مثل سميث إس. إل. وچيه ١٩٨٨، وليبر ١٩٩٠). وفى الحقيقة فإن الجدل الذى يدور حول هذه المفاهيم قد يكون علامة صحة فى حقل جديد من حقول الدراسة الأكاديمية، ويجب أن يحظى بالتشجيع بدلاً من أن ينظر إليه باعتباره مصدراً للخجل.

إن الملاحظات السابقة التى أشار إليها كل من سيسا (١٩٨٤) وبيرتون (١٩٨٢) تعد ملاحظات نقدية استثنائية نسبيا فى أدبيات السياحة. ولكن بصفة أساسية تبنت الدراسات السياحية مدخلاً محافظاً وغير نقدى ومتسماً بالتححرر القيمى فى تناولها

الموضوع (هول. ك ١٩٨٩ أ). وعلى سبيل المثال علق بريتون (١٩٩١، ص ٤٥١) على دراسة قام بها جغرافيون في مجال السياحة قائلاً:

إنهم - أي الجغرافيين - كانوا يقاومون الاعتراف صراحة بالطبيعة الرأس مالية للمصطلح الذي يبحثون فيه، وتعد هذه العضلة ذات أهمية كبرى لأنها تعنى عدم وجود أساس نظري كاف لفهمنا للدينامية والنشاطات الاجتماعية لصناعة السياحة.

إن الاتجاه الغالب لدى عديد من الباحثين في السياحة هو التركيز على الدراسات "العملية" أو "التطبيقية"، مثل الأبعاد الاقتصادية للسياحة أو الجوانب التسويقية أو تدفقات الزائرين، ولا يظهر إلا قليلاً من الاهتمام بالمضامين الفلسفية والسياسية والاجتماعية في هذه البحوث. فالجوانب المهمة للاقتصاد السياسي يتم تجاهلها في الحقيقة، وربما تكمن المفارقة بافتراض الدور الحيوي الذي تلعبه "الصورة" في السياحة، في أنه قد بدأ حديثاً الاهتمام بجدية الطبيعة الأيديولوجية لتصوير السائح (روش ١٩٩٠، أرى ١٩٩٠ أ) والطريقة التي يمكن بها إعادة تشكيل المدن لجذب الاستثمارات والطبقة العاملة المتوسطة، كما بدأت الحكومات المركزية والمحلية تركز على الفوائد الاقتصادية للسياحة، مما عزز فكرة أن تكون المدينة نوعاً من السلعة التي يمكن تسويقها (ماماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٦٤).

وفضلاً عن ذلك، فإن الدراسات المفصلة عن السياسة السياحية قليلة (ريختر ١٩٨٩، وبيرس ١٩٩٢) والأقل من هذه الدراسات يركز على مفاهيم الوصف والكفاءة والأبعاد الاقتصادية أكثر من التركيز على مفاهيم المساواة والعدل الاجتماعي. وإذا ما اتفق المرء مع فيبر في قوله المتأثر (١٩٨٩، ص ١٤٠٤) أن "الصراع هو جوهر السياسة"، فإنه يمكن القول بكل أمان بأن معظم الباحثين في السياحة قد فشلوا في الكشف عنها، أو أنهم اختاروا عمداً أن يتجاهلوها.

إن تطور تحليل الآثار السياسية للسياحة محدود للغاية. فالتحليل السياسي أو الاعتراف بالأبعاد السياسية للسياحة يبدو وكأنه مسألة عرضية في البحوث الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من أن يكون غاية في حد ذاته. (على سبيل المثال: فوستر ١٩٦٤، وسميث وتيرنر ١٩٧٣، ويتلر ١٩٧٤، واليونسكو ١٩٧٦، وسميث ١٩٧٩، ١٩٨٩،



ورانيان وفو ١٩٧٩، وويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، وهول. دى ١٩٩١ أ). وكما ذكرنا من قبل فإن علم السياسة فشل عموماً فى أن ينظر إلى السياحة باعتبارها مجالاً معترفاً به للدراسة. وكما يرى كسترتز (١٩٨٤، ص ٦١٢) فإن "علم السياحة، المتعدد الجوانب العلمية، إذا ما تطور بدون التحليل السياسى الذى يعد أحد مكوناته الرئيسية، فإنه سيظل غير دقيق وغير مكتمل". وعلى أية حال لم يظهر فى هذا المجال سوى عدد قليل من البحوث، وظلت أجندة البحوث فى هذا الصدد غير واضحة، على الرغم من الحاجة الملحة إلى بحث الجوانب السياسية والإدارية للسياحة. وقد حدد ماثيوس (١٩٧٥ و ١٩٧٨) - فى دراساته الاستشرافية للسياحة الدولية وعلم السياسة - ثلاثة أبعاد رئيسية فى السياحة كموضوعات للبحث السياسى، وهى:

١ - الأبعاد السياسية للسياحة فى السوق، لا سيما فى الدول الغربية.

٢ - الأبعاد السياسية للسياحة فى المجتمعات النامية المضيفة.

٣ - المبادلات الأيديولوجية حول السياحة، لا سيما فى الدول النامية.

إن القضايا البحثية التى وضع إطارها ماثيوس خدمت، بدرجات متفاوتة، باعتبارها نقاط التركيز فى الدراسات السياحية ذات المداخل السياسية. ويتركز البحث فى الأبعاد السياسية للسياحة فى عديد من المجالات، بما فى ذلك دراسة سياسات تنمية السياحة فى دولة ما أو مناطق معينة (مثل: ريختر ١٩٨٠، ١٩٨٩، وسيمور ١٩٨٠، وريختر وريختر ١٩٨٥، وويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، وهول دى ١٩٩١ أ)، والاقتصاد السياسى للتنمية السياحية لا سيما فى الدول النامية (مثل ناش ١٩٧٧، ودى كات ١٩٧٩، وهيفيك وهيبيرج ١٩٨٠، وريختر ١٩٨٠، وبريتون ١٩٨٢، ١٩٨٢ ب، ١٩٨٣، وجنكنز وهنرى ١٩٨٢، وكيلر ١٩٨٤، وبريتون وكلاك ١٩٨٧، وهاريسون ١٩٩٢ أ) والطبيعة الأيديولوجية للسياحة (ثاروت وثاروت ١٩٨٣، وأزيل ١٩٨٤، ولى وأولنز ١٩٨٨، وأرى ١٩٩٠ أ، وهول ١٩٩٢، وهولنشىد ١٩٩٢) وبناء الأطر أو المنهجيات الملائمة لتحليل الآثار السياسية والإدارية للسياحة (جيتز ١٩٧٧، وريتشى ١٩٨٤).

## أطر تحليل الطاقة الاستيعابية والتأثيرات السياسية :

بدأ الاهتمام يتزايد فى الأدبيات السياحية بمفهوم الطاقة الاستيعابية لأدبيات السياحة والترفيه (هول جيه ١٩٧٤، جيتز ١٩٨٢، بيرس ١٩٨٩)، وكما لاحظ جيتز (١٩٨٢، ص ٢٤٠) فإن "مناقشة تأثيرات السياحة تؤدي غالباً إلى طرح مشكلة الطاقة على الرغم من أن معايير القياس الحالية لهذه الطاقة وبالتالي القيود التى تفرضها على الخطط السياحية قليلة للغاية". إن مفهوم الطاقة ذو أهمية خاصة لمخططي السياحة بسبب الاهتمام المتزايد بالتأثيرات السلبية للسياحة وقابلية المقاصد السياحية على البقاء فى المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن بتلر (١٩٨٠) يؤكد أن أعداد الزائرين لموقع ما سوف تتناقص إذا ما زادت عن الحد قدرة الموقع على استيعاب السائحين سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث النواحي الاجتماعية.

وطبقاً لمقولة "بتلر" فإن التنمية السياحية تحتاج إلى أن تبقى فى حدود الطاقة الاستيعابية للمحافظة على عدد الزائرين وتحقيق الفوائد الصافية المرجوة من السياحة فى آن واحد.

وقد طبق جيتز (١٩٧٧) مفهوم الطاقة الاستيعابية لدراسة المقدرة السياسية والإدارية على احتواء السياحة (الجدول ١/٨). إن مفهوم الطاقة الاستيعابية ذو أهمية كبرى لدراسة السياحة بسبب حاجة المناطق السياحية إلى مواكبة تزايد أعداد الزائرين والتغيرات فى أسواق الزائرين، وما ينتج عن ذلك من حاجة إلى إحداث تغييرات فى البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية (بيرس ١٩٨٩). ويضيف جيتز (١٩٨٢، ص ٢٦٠) أن هناك حاجة "لتشجيع التعديلات المستمرة لعمليات التخطيط من خلال التقييم العميق للتأثيرات، ومن خلال البحث فى طبيعة النظام، لا سيما تقرير الآليات السببية والعلاقات البنائية" وبالنسبة إلى المكونات السياسية والإدارية لقياس الطاقة يحدد جيتز (١٩٧٧) مكونات القياس، والتخوم المحتملة للطاقة، والمشكلات التى تنشأ عند استخدام معايير القياس. وعلى الرغم من أن الإطار الذى يستخدمه جيتز قد تكون له قيمة فى التحليل وفى فهم التأثيرات السياسية والطاقة، فيبدو أنه لم يطبق بشكل واضح فى دراسة حالة من الحالات (هول. ك، ١٩٨٩). وقد وضع "ريتشى"

إطاراً لقياس متغيرات معينة وجمع المعلومات المرتبطة بها ومشكلات تفسيرها لدراسة الفعاليات السياحية مثل المعارض الدولية والألعاب الأولمبية (جدول رقم ٢/١) ويؤكد هذا الإطار النقطة المهمة وهي أن التأثير السياسي يجب أن يدرس على المستويين السياسيين الكلي والجزئي. غير أنه يعترف بأن هناك مشكلات كبيرة في إعداد الدراسات حول المؤثرات السياسية بسبب الصعوبات في الحصول على المعلومات المناسبة. وكما ذكر من قبل فإن هذه الصعوبات قد تنجم بسبب عدم رغبة الحكومة أو الأفراد المهمين في عملية صنع القرار في أن يخضعوا للمراجعة والفحص، وبالتالي تحملهم مسؤولية القرارات التي اتخذوها.

#### جدول رقم ١/١

#### المعايير السياسية والإدارية لقياس الطاقة الاستيعابية للسياحة

<ul style="list-style-type: none"> <li>● عملية التخطيط والإدارة.</li> <li>● التكاليف.</li> <li>● الكفاءة.</li> <li>● أولويات العمل وتوزيع الموارد.</li> </ul>	بعض مكونات القياس
<ul style="list-style-type: none"> <li>● الإخفاق في التكيف.</li> <li>● عدم القدرة على تحقيق الأهداف.</li> <li>● عدم تغطية التكاليف.</li> <li>● تغيير الأولويات.</li> </ul>	التخوم المحتملة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● صعوبة الوصول إلى التنسيق على المستوى الداخلي.</li> <li>● إمكانية جعل المعيار أكثر فاعلية باستمرار.</li> </ul>	مشكلات استخدام المعيار

المرجع : جيتز ١٩٧٧، ص ٩ : ٤ .

وعلى مستوى التحليل السياسى الكلى سجل ريتشى (١٩٨٤) أهمية الحدث السياحى الكبير باعتباره وسيلة لتعزيز الصور والأيدولوجيا . وقد يترتب على ذلك بشكل عرضى تقرير مواقف النخب فى أبنية السلطة المحلية والإقليمية. وعلى مستوى التحليل الجزئى قد ينظر إلى الحدث السياحى من زاوية تعزيزه للفرص المهنية والرياضية. برغم أن الإطار الذى قدمه ريتشى لم يستخدم فى دراسته التالية لتأثيرات الألعاب الأولمبية الشتوية فى كالجارى، منذ أثبت إطاره أنه مؤثر فى تحليل العوامل السياسية فيما يتعلق باستضافة وإدارة الفعاليات السياحية الكبرى (على سبيل المثال: هولك ١٩٨٩، ١٩٩٢، روش ١٩٩٠).

#### جدول رقم ٢/١

#### المتغيرات المقامة فى دراسات التأثير السياسى وجمع المعلومات المرتبطة ومشكلات التفسير

صنف المعلومات	طبيعة المعلومات المقامة	جمع المعلومات المرتبطة ومشكلات التفسير
المستوى السياسى الكلى	تعزيز الصورة	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تحسن وعى ووضع المدينة أو المنطقة للأغراض التجارية والسياحية.
	التعزيز الأيديولوجى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تحسن وعى ووضع أيديولوجية سياسية معينة.
المستوى السياسى الجزئى	التعزيز المهنى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تزود الأفراد الرئيسيين برؤية عميقة وبفرص وظيفية متقدمة.
	التعزيز الرياضى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تتيح فرصة أكبر للرياضات المحلية أن تسهم فى، أو أن تتعلم من النشاطات المختلفة.

المصدر : مستوحى من ريتشى ١٩٨٤، ص ١٠.

وقد نادى بآراء ريتشى حول الأيديولوجيا كعامل مهم تجب دراسته فى البحوث السياحية عدد من الكتاب مثل مينجز (١٩٧٨) وثاروت وثاروت (١٩٨٣) وماثيوس وريختر (١٩٩١)، وبالرغم من ذلك لم تظهر الأبعاد الأيديولوجية للسياحة فى المناقشات اللاحقة بشكل كبير. فالأيديولوجيات نظم من المعتقدات حول المشكلات الاجتماعية والسياسية ولها تأثيرات قوية فى تكوين الأفكار والمشاعر والسلوك (براون ١٩٧٣). ولا شك فى أن أيديولوجية الدولة والأيديولوجيات الفردية تؤثر فى نمط التنمية السياحية (مثل ويليامز وشاو ١٩٨٨، وهول دى ١٩٩١). إلا أن ريتشى (١٩٨٤، ص ١٠) يشير إلى أنه "من الصعب الحصول على مقاييس كمية قصيرة المدى لهذه الأهداف مثل تعزيز الأيديولوجية من خلال هذا التنوع والتشتت السكانى الكبير على المستوى الدولى أو على المستوى الوطنى، ومن اللافت للنظر أن ذلك قد يكون سبباً فى عدم تضمين التأثيرات السياسية وتحليلها عند دراسة إحدى الفعاليات الكبرى مثل دورة الألعاب الأولمبية الشتوية عام ١٩٨٨ (ريتشى وأيتكن ١٩٨٤). وعلى أية حال ربما يرجع ذلك أيضاً إلى عدم إمكانية تطبيق المناهج الوصفية أو الإيجابية فى مسائل الأيديولوجيا والسلطة والبنية. بيد أنه لا يزال بالإمكان أن نحدد المستفيد من السياحة والكيفية التى يتم بها انخراط المصالح فى عمليات صنع القرار السياحى.

### من المستفيد؟

تدور السياسة حول السيطرة أو التحكم وتسعى المصالح المختلفة على المستويين المحلى والقومى للتأثير فى تقرير السياسات ومخرجات هذه السياسات ومكانة السياحة فى جدول الأعمال السياسى (هول ك. ١٩٩١، ص ٢١٣).

إن ظهور التأثيرات السلبية أو الإيجابية للسياحة يعتمد على نطاق التحليل والتصورات والمصالح والقيم لأولئك المتأثرين بالسياحة والدارسين لهذه التأثيرات (هول ك ١٩٨٩). وفى الحقيقة فإن هذه النقطة مهمة فى دراسة آثار السياحة، حيث التساؤل عن ماهية الفعاليات السياحية التى تعقد، ولتن تعقد؟ يجب أن يكون محور التحليل للعوائد والتكاليف (كوبوك ١٩٧٧، ص ١١). إن فوائد وتكاليف السياحة

لا توزع بالتساوى فى المجتمع المضيف. ويتطلب الأمر الاهتمام بالأثر التمييزى للسياسات السياحية فى المقاصد (هيفمان ١٩٧٦، وماكدونالد ١٩٨٦) فقد لاحظ جرينوود (١٩٧٦، ص١٤١) فى دراسته عن تأثيرات السياحة فى بلدية فيونتريبيا فى الباسك الإسبانية "أن السكان المحليين لم يعرفوا سوى تكلفة السياحة، فى حين أن المستثمرين من خارج المنطقة والحكومة هم الذين حصدوا مكاسب كبيرة وكانوا راضين تماماً".

وتعتبر دراسة جرينوود (١٩٧٦) استثناء فى الكتابات السياحية حيث ركز على الصراع على السلطة فى سياق التنمية السياحية. إن سياسات المكان أهملت تقريباً فى البحوث السياحية. ولكن كما أعلن ترينت وفوريس (١٩٨٣، ص٢٤٧) فإن "أى تقدير مرض للسياسة والأمر السياسية يجب أن يضم عامل الصراع البشرى والجماعات البشرية المتصارعة باستمرار على الموارد والأفكار بشأن توزيع الموارد. وبالرغم من الإشارة إلى أهمية السياسة فى السياحة فإن إطارى جيتز (١٩٧٧) وريتشى (١٩٨٤) فشلوا فى بيان أهمية الصراع وعلاقات السلطة ضمن الآثار السياسية للفعاليات الكبرى والسياحة بصفة عامة. ولكنهما ركزا فى إطاريهما على المعلومات الصلبة مثل القياس والطبيعة الحيادية على غرار معظم البحوث السياحية (هول. ك ١٩٩٢) ولم يبدوا اهتماماً للمفاهيم الأكثر أهمية مثل مفهوم السلطة فى البحث السياسى، ولم يعطيا اعتباراً للفائزين والخاسرين فى العملية السياسية. ولم يجيبا عن أسئلة كيف ولماذا يتصارع الناس فى المجال السياسى للسياحة؟ وكما يقول سميث (١٩٧٧، ص٦) فإن: "التحليل الإحصائى، وهو السمة المميزة للاقتصادى والمخطط، توضح تماماً المكاسب الكبيرة المستخرجة من السياحة، ولكن البديل الذى تثبته التجربة هو إخفاء التكاليف البشرية الحقيقية التى تنجم عن السياحة وتأثيراتها فى تمزيق النظم الاقتصادية القائمة على المستوى المحلى وعدم تعزيزها".

"إن كل أشكال المنظمات السياسية تتحيز لصالح استغلال بعض أنواع الصراعات وكبت مصالح أخرى، ويرجع ذلك إلى أن المنظمة هى مؤسسة للتعبئة المتحيزة. بعض المشاكل منظمة داخل نطاق السياسة والبعض الآخر نظم خارج هذا

النطاق" (شاسشنايدر ١٩٦٠، ص٧١) وفي إطار عمليات التنمية السياحية وصنع القرار السياحي يمكن كبت بعض المشكلات، وتتغير العلاقات بين الأحزاب أو يصعب عدم العمل والتراخي هو السمة المعتادة. وأولئك الذين يستفيدون من التنمية السياحية قد يحتلون مركزاً أفضل للدفاع عن مصالحهم وتطويرها.

وعلى سبيل المثال فإنه في حالة تطوير العديد من الفعاليات السياحية المتميزة على نطاق واسع، فإن أولئك الذين يشجعون في الأصل استضافة فعالية منها إنما يفعلون ذلك بسبب العوائد والمنافع المالية والسياسية المتوقعة (هول. ك ١٩٩٢).

ولما كانت السياسة تدور أساساً حول السلطة، فإن دراسة ترتيبات السلطة تعد أمراً حيوياً لتحليل الآثار السياسية للسياحة لأن السلطة تحكم اللعبة بين الأفراد والمنظمات والأجهزة التي تؤثر - أو تحاول التأثير - في توجيه السياسة (ليدن وشييمان وكروول ١٩٦٩، ص٦). ويمكن تحديد مفهوم السلطة بأنه "كل أشكال السيطرة الناجحة من جانب أ على ب، وهذا يعنى أن أ يضمن خضوع ب" (لكس ١٩٧٤، ص١٧). إن استخدام مفهوم "السلطة" مرتبط بالضرورة بمجموعة معينة من الافتراضات القيمة التي تقرر سلفاً مدى تطبيقها عملياً (برنشتاين ١٩٧٨). وعلى سبيل المثال فإن مفهوم التعددية في عملية صنع السياسة السياحية، الذي يقوم عليه مفهوم التخطيط السياحي نو الأساس المجتمعي (ميرفي ١٩٨٥)، يركز على المظاهر المختلفة لعملية صنع السياسة في إطار المفهوم البنوي للسياحة (بريتون ١٩٨٩، ١٩٩١) وما ينطوي عليه من قيم معينة أو منظور سياسي محدد (انظر الفصل السادس). وعلى أية حال فإنه مع التسليم بحاجة "محلل السياسات إلى فهم الجماعات المسيطرة والأيدولوجيات الفاعلة في نظام سياسي وإداري ما" (جينكنز ١٩٧٨، ص٤٠)، فإنه من المعقول أن نفترض أن استخدام مفهوم واسع للسلطة، والقدرة على تمييز القرارات، والبنية السياسية المجتمعية، سوف يقدم فائدة كبرى في تحليل الأبعاد السياسية للسياحة.

إن بحث الآثار السياسية للسياحة يتطلب ربط مادة السياسات، بمعنى التركيز العام على المعلومات، بعملية صنع السياسة بما في ذلك العلاقة بين السلطة والبنية والأيدولوجيا (انظر ساباتيير ١٩٩١ للوقوف على مناقشة مفيدة للنظريات الخاصة بعملية السياسات).

وكما أقر كريسون (١٩٧١، ص١٨١) فإن التعددية ليست ضماناً للانفتاح السياسى أو للسيادة الشعبية، كما أن دراسة صنع القرار بشكل مكشوف ووجود التنوع الملحوظ لا يوضحان شيئاً عن تلك الجماعات والمشكلات التى قد تستبعد من نطاق الحياة السياسية لمدينة ما".

إن دراسة المظاهر السياسية للسياسة يجب أن تسعى لا إلى فهم القيود السياسية المفروضة على نطاق صنع القرار فحسب، بل يجب أن تسعى أيضاً إلى فهم الإطار السياسى الذى تتم فيه عملية صنع القرار ذاتها. والقيام بذلك يتطلب قبولاً لمجموعة من الركائز النظرية والتقاليد الأكاديمية أكبر بكثير مما كان عليه الحال فى البحوث السياحية من قبل. كما قد يتطلب أيضاً تشجيعاً للمنهج الجدلى فى تحليل المشكلات السياسية.

### مدخل احترافى لدراسة الأبعاد السياسية للسياسة:

إن عملية السياسات معقدة، وما لم نكن راغبين فى وضع الافتراضات حول كيفية عملها، وأن تخضع هذه الافتراضات للاختبار التجريبي، فإننا لن نتعلم شيئاً كثيراً. وكما يقول بوجو "أن تكون واضحاً وأن تخاطر بالوقوع فى الخطأ أفضل من أن تكون أحمق وتظن أنك دائماً على صواب" (ساباتير ١٩٩١، ص٢٨٢).

وكما ذكر من قبل، هناك مشكلتان تنطوى عليهما دراسة الأبعاد السياسية للسياسة وهما الطبيعة غير الحيادية قيماً للسياسة وتحليل السياسات والافتقار إلى أساس متفق عليه منهجياً ونظرياً للقيام بهذه الدراسة. إن الاستقبال الأكاديمى للبحث السياحى ذو علاقة بظهور كيان مقبول من المعرفة فى حقل الدراسات السياحية التى رأى فيها بعض المعلقين مؤشراً أو شعاراً لقيام علم متميز للسياسة (جافارى وريتشى ١٩٨١) ومثل هذه المشكلات توجد أيضاً فى مجال علم السياسة. وكما ذكر مون (١٩٩١، ص٤٦-٤٧) فإن علم السياسة يخضع لتطوير حتمى لمناهج ونظريات جديدة لثلاثة أسباب على الأقل وهى :

١ - هناك مفاهيم متنازع حولها بشأن السياسة.



٢ - إن فهمنا للحياة السياسية وما ينبغى أن نأخذه لتشكيل فهمنا للحياة السياسية، يتغير مع الأزمان التي تواجهها الحياة السياسية ذاتها.

٣ - إن للمعرفة الاجتماعية والسياسية طبيعة انعكاسية. وفهمنا للسياسة يمكن أن يكون جزءاً من الفهم الذاتي، للفاعلين السياسيين، الذي يؤثر في سلوكهم، ومن ثم يغير الظواهر التي يدرسها علماء السياسة والنظريات والمناهج الملائمة لدراستها.

وهكذا فإن كلاً من المعرفة السياسية والمعرفة السياحية ذات سمة اجتماعية لدرجة أنها تعدّ أكثر الأشكال النظرية للمعرفة التي تفترض مسبقاً وجود نسيج واسع من الأحكام الشخصية والمهارات العملية (ماجون ١٩٨٠ ب، ص ٨). وفيما يتعلق بتحليل السياسة السياحية على سبيل المثال، فإن نوعية البحث يمكن أن تقيم بحسب معيارين متميزين ولكنهما مرتبطان: المعيار الموجه بالعملية الداخلية وهو معيار الكفاية المتعلق بالقدرة الفنية للعمل، والمعيار الخارجى الموجه بالنتائج وهو معيار الفعالية المتعلق بآثار التحليل على عملية السياسات (ماجون وكواد ١٩٨٠، ص ١). ويقع المعيار الأول فى إطار المفاهيم الأكاديمية أو التخصصية للكفاية، بينما يقع المعيار الثانى فى أيدى العميل أو صانع القرار. وهكذا فإن معظم البحوث حول الأبعاد السياسية للسياسة تتعامل مع المناقشات المتعلقة بحل المشكلة (أوستروم ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٢، وولدافسكى ١٩٧٩، وبول وروسو ١٩٨٢، وماجون ١٩٨٩)، مما يقود المحلل إلى مفهوم التحليل السياسى باعتباره نوعاً من العمل الاحترافى. وكما لاحظ رافيتز (١٩٧٣، ص ٧٥) أنه بدون تقدير الطبيعة الاحترافية للعمل العلمى لن تكون هناك إمكانية لحل إشكالية الاختلاف الحاد بين الذاتى أى النشاط الشخصى المكثف للعلم الإبداعى، والموضوعى، أى المعرفة غير الشخصية التى تنتج عن العلم.

إن مفهوم التحليل باعتباره احترافاً عرض لأول مرة بمعرفة أرسطو فى كتابه «الأخلاق النيقوماخية» الذى وصف عمل الشخص المحترف بحسب أربعة مكونات للعمل: المادة، والكفاءة، والتشكيل، والنهائى. والمكون المادى هو البيانات والمعلومات وأى مدخلات مفهومية تستخدم فى صياغة المشكلة. أما أدوات المحلل ومناهجه فتمثل عنصر الكفاءة، فى حين أن العنصر التشكىلى هو الحجج التى يذكر من خلالها الدليل

والتي تستمد منها النتائج، والمكون النهائي هو النتيجة ذاتها وما يتعلق بها من نشاطات خاصة بالاتصالات والتنفيذ (رافيتز ١٩٧٣، وهولت وترنر ١٩٧٤، ويكر ١٩٧٨، وماجون ١٩٨٠، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٩).

وطبقاً لماجون (١٩٨٩) فإن "المعرفة الاحترافية - وهي أقل شمولية ووضوحاً عن المعرفة النظرية، ولكنها تشبه في حساسيتها الحدس الخالص - لا غنى عنها فى أى نوع من أنواع المسائل العقلية المنظمة والنشاطات الاحترافية المتخصصة. وهذه المعرفة الاحترافية مهمة بصفة خاصة فى تحليل السياسات". إن هذه المعرفة الاحترافية ترتبط بشكل خاص بتحليل الأبعاد السياسية للسياحة، لأن الباحث يهتم بمناقشة السياسات والمواقف القيمية التي لا يمكن إثباتها بالحاسة التي يتم إثبات النظريات بها، كما لا يمكن إدراكها بالطريقة التي يمكن بها إدراك العلم الطبيعي. إن القدر الكافي لأى ممارسة للتحليل السياسى تعتمد عندئذ على "تنوع المعلومات وحدود الأدوات المتاحة للتحليل، والقيود الزمنية المفروضة على الممثلين، ومتطلبات العميل" (ماجون ١٩٨١، ص ١٧).

إن المدخل الاحترافى للتحليل لا يقل من حيث الدقة عن اختبار الفرض الصورى، ولو أنه لا يعترف صراحة بدور القيم والعمليات الاجتماعية فى العمل البحثى. وقضاً عن ذلك فإنه عند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة، تقودنا فكرة المعرفة الاحترافية أيضاً إلى اليقين بأن التحليل السياسى يعمل من خلال تعدد المناهج والتقنيات والقيم، والتي ينطوى كل منها على إمكانية التوصل إلى نتائج صحيحة. وبالرغم من أن مفهوم التحليل السياحى باعتباره معرفة علمية يشجع طلاب السياحة أيضاً لبذل جهودهم للتوصل إلى مناهج ومداخل للبحث ملائمة بشكل أكثر رحابة مما كانت عليه الحال فى الماضى، وأن يركزوا بشكل أكبر على الجوانب الرئيسية فى المجتمع، مثل السلطة والقيم التي تؤثر فى نماذج وعمليات التنمية السياحية وكما يقول ماجون (١٩٨٩، ص ١٨٢) "فإن الحاجة اليوم لتطوير مقاييس "موضوعية" للنتائج - وهو الهدف التقليدى للبحث التقييمى - أقل من الحاجة إلى تيسير الحوار واسع النطاق بين المدافعين عن معايير مختلفة".

## موجز الكتاب :

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على بعض مجالات التحليل الرئيسية لفهم العلاقة بين السياسة والسياحة. ومن ثم نظمت الفصول حول عدد من المواضيع السياسية الرئيسية في الدراسات السياحية مثل السياسة العامة والعلاقات الدولية والتي لها صلة بدورها بالنطاق الذي تحدث فيه (الدولى، الوطنى، المحلى، الفردى. الشكل رقم ١/١). وعلى أية حال فإن المجالات المختلفة لن تظهر فى الكتاب باعتبارها ذات طابع حصرى، ولكن العلاقات بين المفاهيم الرئيسية للتحليل السياسى تظهر فى ثنايا الكتاب بأكمله. وفى حقيقة الأمر، فإن أحد التحديات الكبرى فى البحث السياسى، كما سيتضح من الفصل الأخير من الكتاب، هو ربط نماذج وعمليات التنمية السياحية على مستوى التحليل الجزئى بالعمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تتم عادة على المستوى الشامل الكلى.

ويفحص الفصل الثانى عملية صنع السياسة السياحية فى السياق الدولى، ويناقش الدور الذى تلعبه السياحة فى العلاقات الدولية والدبلوماسية وقد تم فى هذا الفصل تحليل عدة قضايا أساسية، بما فى ذلك استخدام السياحة كآلية لتحسين المنازعات الحدودية، والعلاقة بين السياحة والتجارة الحرة. ويختتم الفصل ببحث المفهوم الشائع بأن السياحة قوة دافعة للسلام بين الأمم والدول. أما النقطة التى عولجت بتفصيل كبير فى الفصل الرابع فهى الخاصة بالعلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، مع إعطاء اهتمام خاص بالثورات والإرهاب والعنف السياسى.

ويناقش الفصل الخامس طبيعة التنمية السياحية على المستوى الوطنى، مع الإشارة إلى كل من الدول "المتقدمة" والدول "النامية". إن حيوية السياحة كأداة للتنمية السياحية موضع مناقشة فى هذا الفصل، حيث توجد علاقة بين السياحة والتبعية وإمكانية ظهور اقتصاديات جديدة.

ويعالج الفصل السادس الدور السياسى للسياحة فى إقليم محلى، مع مناقشات محددة لاستخدام السياحة كإستراتيجية لإعادة تشكيل الصورة لا سيما فى السياق

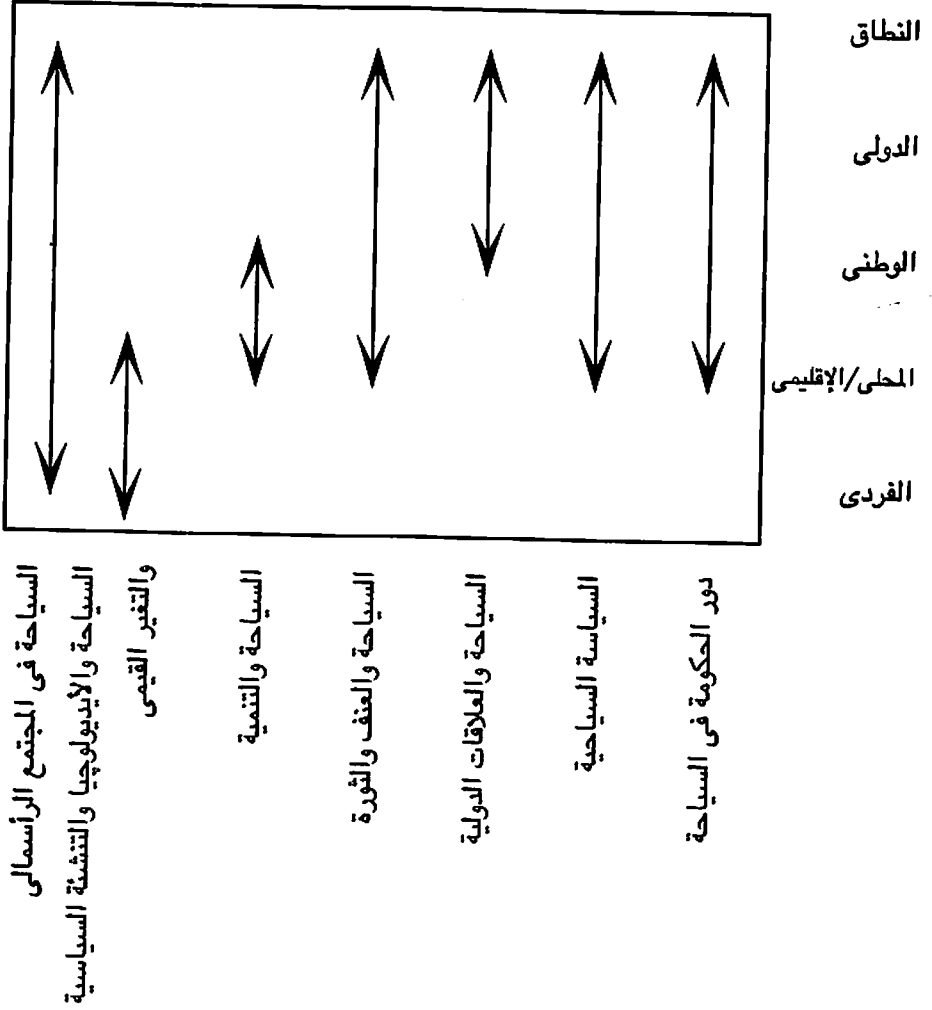
الحضري. إن مشروعات إعادة التنمية الحضرية والفعاليات الكبرى المميزة بالاشتراك مع إستراتيجيات إعادة تشكيل الصورة تعد عادة مقاييس تعزيزية للمجتمعات المحلية (روش ١٩٩٣). ويتمتع التخطيط السياحي ذو الأساس المحلى بشعبية متزايدة (ميرفى ١٩٨٥، وهول ك ١٩٩١). وبرغم ذلك تبقى هناك تساؤلات جوهرية حول كيفية تمثيل عملية صنع القرار على أساس قوة النخب المحلية وكيفية تأثيرها فى التنمية السياحية.

أما الفصل السابع فيضيق مجال التحليل إلى درجة أشد بفحص العلاقة بين السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعى. وتتمركز المناقشة حول قضايا الأيديولوجيا، والتنشئة السياسية، واستخدام السياحة لتقديم صور معينة للثقافة. ويتم تسليط الضوء على الأبعاد الأيديولوجية للسياحة، لا سيما فيما يتصل بخلق الصور الأصلية والصور النمطية، مع الإشارة إلى السكان الأصليين أو المحليين وينتهى الفصل بمناقشة الأهمية السياسية للمصلحة الحالية فى العمليات الاقتصادية والثقافية المعاصرة على النحو الذى تمت الإشارة إليه فى الجدل حول ما بعد الحداثة ومفهوم "تحديق السائح".

ويحاول الفصل الثامن والأخير تقديم تقدير لوضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى، ويلقى الضوء على الطريقة التى تتحول بها السياحة والترفيه بشكل متزايد إلى سلعة على المستوى العالمى، ويتساءل عن كيف أن دراسة الأبعاد السياسية للسياحة ستتطور فى المستقبل. وقد أعطيت عناية خاصة للعلاقة بين السياحة ورأس المال العالمى، والطريقة التى تتم بها دورة رأس المال العالمى طبقاً للمنظورات السياحية، وخلق مجال للسياحة والترفيه فى العديد من المراكز الحضرية الكبرى، وتحويل التجربة السياحية إلى سلعة. ويقال إن إدخال السياحة فى سياق المجتمع الرأسمالى المعاصر يعطى الاعتبار للأبعاد السياسية للسياحة التى تؤدى إلى دمج العلاقة بين السياسة العامة والسلطة على المستويات النوية والوطنية والمحلية والفردية.

الشكل ١/١

الأبعاد السياسية الرئيسية للسياحة



ويدافع هذا الفصل عن أن التدريس والبحث في مجال السياحة على الألب لا يتناولان مسائل السلطة والقيم، وعضواً عن ذلك يتم فحص قضايا التنمية السياحية، على سبيل المثال من منظور فنى - عقلانى أو من منظور إدارى يستبعد المشكلات الجوهرية للسياسة. ويستخلص هذا الفصل أن هناك حاجة لإعطاء اهتمام أكبر إلى مداخل "ضد المؤسسية" أو مداخل "مقابلة" لدراسة السياحة التي لا تتيح الفرصة لوضع قواعد بديلة ومترابطة للسياسات في حقل السياحة فحسب، بل تساعد أيضاً في توسيع النقاش حول قيمة السياحة في جميع مجالات التنمية.

إن السياحة كعلم اجتماعى لم تلق سوى الاهتمام القليل من جانب الدراسات السياسية ودراسات السياسة العامة. بيد أن النمو المستمر في السفر محليا ودوليا، والذي يصاحبه تزايد الاهتمامات على المستوى العالمى بالتأثيرات المحتملة للسياحة، يعنى أن دراسة السياحة تتجه إلى أن تكون أكثر اتساعاً. ومع التسليم بالطبيعة السياسية للتنمية السياحية، فإن فحص الأبعاد السياسية للسياحة سيصبح بشكل أكثر وضوحاً حجر الزاوية في تحليل السياحة. وكما يقول ماثيوس (١٩٨٣، ص ٢٠٤) فإن "احتمالات إسهام علم السياسة في فهم السياحة احتمالات هائلة". ومن المأمول أن يسهم هذا الكتاب بدرجة محدودة في تطوير الإدراك بالطبيعة السياسية للسياحة.

## الفصل الثانى

### السياحة والحكومة والدولة

#### السياحة وعملية صنع السياسات

هناك تساؤل مؤداه : لماذا يجب أن تهتم الحكومات ذاتها بالسياحة؟ إن الإجابة لا تكمن فقط فى المبررات الاقتصادية، حيث يؤكد التاريخ أنه نادراً ما وجدت رغبة لدى أى مجتمع لاستضافة أناس ينتمون إلى ثقافة أخرى أو حتى إلى منطقة أخرى. ولكن من أجل الحصول على العملة الصعبة بدون استنفاد الأصول التى لا يمكن تعويضها، فإن الحكومات فى كل مكان من العالم تدعو السائحين لزيارة دولها.

ويجب أن يكون لكل حكومة سياسة للسياحة على المستوى الوطنى وعلى المستوى المحلى. إن تبنى فلسفة الحرية الاقتصادية والوقوف على الحياد يعنى حدوث مواجهة بين المضيفين والضيوف، مما يؤدى إلى مواقف رديئة وتصرفات سيئة وضغط معاد للسياحة. ولن يقبل سوى قلة من السائحين على زيارة الأماكن التى يشعرون فيها بعدم الترحيب الواضح والتى سيواجهون فيها مصاعب تتعلق بأمنهم الشخصى (وانهل ١٩٨٧، ص٥٤).

إن الأبعاد السياسية للسياحة تظهر فى مستويات مختلفة: المستوى الدولى، والمستوى الوطنى، والمستوى المحلى، والمستوى المجتمعى، والمستوى الفردى. ويفض النظر عن مستوى التحليل، فإن العملية السياسية تخضع لسيطرة الدولة. والدولة بنية شديدة التعقيد، وتحتاج إلى تعريف دقيق (هيلد ١٩٨٩). إن الدولة تمثل أهمية كبرى فى فهم محيط السياسة العامة لأن الدولة تترجم القيم والمصالح والموارد إلى أهداف

وسياسات (دافيس ١٩٩٣، ص١٩)، إن دور الدولة فى المجتمع أحد نقاط التركيز فى الدراسات السياسية والعلوم الاجتماعية عموماً. ولكن الدولة لا تقوم بالوظيفة ذاتها فى دراسة السياحة.

إن مفهوم الدولة يهتم بفكرة تجميع أجهزة الإكراه الشرعى، ومجموعة الموارد التى تنتج - بقصد أو بدون قصد - المخرجات السياساتية. والدولة هى بنية من القوى السياسية والمؤسسات المختلفة التى تسعى لتبرير الاتجاهات والأهداف السياسية المختارة وبالمصطلحات السياساتية فإن الدولة هى الكيان السياسى الذى يعكس التحولات الداخلية للقيم ونواتج المصادمات بين المصالح، والأنماط التراكمية لاستخدام الموارد (دافيس ١٩٩٣، ص١٨).

ويجب التركيز على أن الدولة ليست مجرد عاكس لمصالح المجتمع الذى تتمركز فيه بالرغم من حقيقة أن مصالح معينة ستحصل على سلطة أكبر من غيرها فى التأثير على طبيعة الدولة. فللدولة مصالحها وقيمها الخاصة التى تسعى لملاحقتها، وستعمل على فرض قيمها المفضلة أحياناً حتى إذا ما تعارضت مع المصالح الأخرى الموجودة فى المجتمع. فالدولة بنية اجتماعية قوية ومرنة وبراجماتية وعاكسة وقادرة على الفعل القوى الهادف فى العديد من ميادين النشاط الاجتماعى الذى تعد السياحة ميداناً واحداً فيه. بيد أن "الدولة ليست بنية متماسكة. مطبوعة على الكرم لتحقيق الخير الاجتماعى، وليست بالضرورة قوة تحديثية تعمل على تحقيق الأشكال المطلوبة من التقدم، كما أنها ليست مدفوعة بالمصلحة الذاتية (دافيس، ١٩٩٣، ص١٨)، وتوجد الدولة عندما يكون هناك جهاز سياسى يحكم إقليماً معيناً، وتعزز سلطتها بنظام قانونى وبقدرة على استخدام القوة فى تطبيق سياساتها" (جيدنز ١٩٨٩، ص٣٠١). وبالمثل فإن بادى وبرنباوم (١٩٨٣، ص١٠٥) يعرفان الدولة بأنها "نظام من الأدوار المؤسسية الدائمة وهى التى لها الحق فى الاستخدام الشرعى للقوة، حيث تمارس سلطتها السيادية على إقليم محدد".

وتقوم الدولة بأربع وظائف رئيسية: حفظ النظام الداخلى، والشئون العسكرية، وحفظ أبنية الاتصالات التحتية، وإعادة التوزيع الاقتصادى. وكل هذه الوظائف تؤثر



فى السىاسة السىاحىة و التنىمة السىاحىة بدرجات مئلفة. بىء أن مءى ءعلق الوظائف الفرءىة بسىاساء وقرارات سىاحىة معىنة يعءمء على الأءاف المءءة للمؤسساء وجماءعاء المصالح والأفراد المهمىن ذوى العلاءة بالعملىة السىاسىة.

وىقءم هءا الفصل مناقشة لءور الءولة فى السىاحة. وبالرغم من أن مفهوء الءولة أوسع من مفهوء "الحكوءة" ومفهوء "البىروقراطىة"، فإن الحكوءة هى الءولة لءى كئىر من الباءئىن فى السىاحة. وهءا يعنى أن ءللل انغماس الءولة فى السىاحة مقىء إلى ءء ما، وأنه فئشل فى ءقءىر مزاىا قءاع مفهوءى أوسع فى ءراسة السىاسة السىاحىة و التنىمة السىاحىة. وىعالج القسم الأول من هءا الفصل مؤسساء الءولة المئلفة، وىصء أن كلاً من هءه المؤسساء ىرتبء بالتننىمة ولسىاساء السىاحىة. وىناقش القسم الءانى المشكلاء المءىطة بالءور المناسب للءولة فى السىاحة، مع إعطاء اءءمام ءاص لءور الحكوءة باءءبارها مءءهءاً أو مقاولاً، وأهمىة الأىءىولوءىا السىاسىة والفلسفة السىاسىة، والوظىفة الءنسىقىة للءولة. وىشىر هءا القسم أىضاً إلى أن معظم الكءاباء ءول ءور الحكوءة فى السىاحة قء أءفقت فى أن ءأء فى الاءءبار ءأئىر هءا الءور فى الاءقاء بالسىاحة وءطوورها فى نظم سىاسىة مئلفة (مءل حكوءة الءولة البسىطة الموءءة فى مقابل حكوءة الءولة الفىءرالىة، ومءى مركزىة السلطة). والقسم الءالء والأءىر فى هءا الفصل ىقءم ءلللاً للءوامل الءى ءؤءر فى السىاسة السىاحىة وىصنع القرار فى إطار مءىط السىاسة السىاحىة، مءل الءرئىببء المؤسسىة، والأنوار، وجماءعاء المصالح والضعط، وءأئىر الأفراد المهمىن والأنوار الجوءرىة الءى ءلعبها القىم والسلطة فى عملىة صنع السىاسة السىاحىة.

## السىاحة ومؤسساء الءولة :

إن صناعة السىاحة العالىة بفروعها المئلفة، فى المءءمءاء المصدرة والمءءمءاء المسءقبة للسىاحة، لن ىنظر إليها باءءبارها نظاماً من الفعل ىعمل بشكل ذاتى ومسءقل عن السلطة السىاسىة الراسئة. فهناك علاقاء بىنىة عءىءة قىما بىنها. فالءول ءءجه للعب ءور فعالم مءزاءىء فى هءا الصءء، ولس ذلء بسبب أن الءول ءقوم بمهمة ءءبىء

السياسة السياحية فى ضوء الأهداف القومية فحسب، ولكن لأنها تقوم أيضاً بنور مهم متزايد فى التطوير والتنسيق والتخطيط، كما تقدم الدعم المالى. ولا يجب النظر إلى صناعة السياحة والدولة على أنهما بعيدتان عن بعضهما البعض. وفى الحقيقة من الصعب أن نرسم خطاً فاصلاً بين القطاع الخاص والقطاع العام، فهناك اختراقات متبادلة بينهما" (لانفانت ١٩٨٠، ص ٢٥).

وكما ذكر من قبل فإنه إذ يصعب إلى حد بعيد وضع تعريف للدولة، بدرجة تفوق صعوبة تعريف مفهوم الحكومة أو البيروقراطية، فإن فهم العلاقة بين السياحة والدولة ربما يمكن الوصول إليه بشكل أفضل من خلال تحديد المؤسسات الرئيسية التى تكون الدولة. ويوضح هذا المدخل التركيب التنظيمى للدولة ووظائفها الأساسية. "ويختلف مدى الدور الذى تلعبه الدولة فى السياحة وفقاً للظروف والملايسات الخاصة بكل دولة (النظام السياسى - الاقتصادى - الدستورى، والتطور الاجتماعى - الاقتصادى، ودرجة التطور السياحى)". (أوتو ١٩٧٤، ص ٦٧)، وقال أوتو (المدير السابق لمنظمة السياحة العالمية ١٩٧٤، ص ٦٧) بأن السياحة تمثل قطاعاً رئيسياً، وبالتالي فإنه من أجل تقوية السياحة وتطويرها "على مستوى مناسب لأهميتها القومية، ولكى تتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق هذه الغاية، فإنه من الضرورى تمركز قوى صنع السياسة فى أيدي الدولة حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات الملائمة لخلق إطار مناسب لترقية السياحة وتنميتها من خلال القطاعات المعنية المختلفة". والمؤسسات الرئيسية للدولة هى: الحكومة المركزية، والأجهزة الإدارية، والمحاكم والقضاء، وأجهزة الإكراه، والمستويات الحكومية الأخرى، ومؤسسات الأعمال الحكومية، والسلطات النظامية والمعاونة، والمنظمات شبه الحكومية (دويتش ١٩٨٦، وديفيس وآخرون ١٩٩٣).

وتعتبر الحكومة، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة، إحدى المؤسسات المركزية للدولة. وتتكون الحكومة من الوزراء ورئيس الدولة، وهى التى تحتفظ بالسلطة السياسية فى الدولة. وعلى أية حال فإن شرعية الحكومة يمكن الحصول عليها فقط من خلال العملية الانتخابية. وهكذا تقدم المؤسسات البرلمانية الهيئة الرئيسية للتعبير عن السياسات البديلة وتعمل باعتبارها صانعة للقرارات من خلال الارتباط بمجلس الوزراء والوزراء ورئيس الدولة.

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بالنسبة إلى عديد من الدول، فلم تصبح السياحة بندا من بنود الأجندة السياسية لعدد من البرلمانات القومية إلا مؤخراً. بيد أن دولاً كثيرة أصدرت تشريعات أقرت أدوار المنظمات السياحية الوطنية. وهذه التشريعات قدمت تعزيزات لصناعة السياحة. وفضلاً عن ذلك يجب الاعتراف بأنه حتى بالرغم من أن الحكومة لم تصدر سوى قرارات عارضة موجهة بالدرجة الأولى لتطوير السياحة، فإنها تصدر عادة القرارات الخاصة بالسياسات العامة الاقتصادية والخاصة بالمعايير التنظيمية والتي تعمل في ظلها صناعة السياحة. ولكن يجب أن يذكر أيضاً أن وجود إجراءات برلمانية ديمقراطية ليس بالضرورة شرطاً مسبقاً لتطوير السياحة، بل إن العكس قد يكون صحيحاً. وعلى سبيل المثال في اليونان حيث ظهر التركيز الأكبر على التنمية السياحية في أعقاب فرض الحكم الدكتاتوري عام ١٩٦٧. واشتملت أبعاد التنمية على الإنشاءات والتمويل والارتقاء بالسياحة. (ليونتيديو ١٩٨٨، ص ٨٤) في حين جرت أحداث مماثلة في الفلبين في السبعينيات عندما حاول الرئيس ماركوس استخدام السياحة الدولية كوسيلة لكسب الشرعية السياسية لنظامه (ريختر ١٩٨٩).

وغالبا ما يكون للسياحة تمثيل في الإدارات الحكومية غير المنتخبة التي تشكل أحد مكونات بيروقراطية الدولة. وتعتبر هذه التنظيمات الإدارية مؤسسات الدولة المسؤولة بالدرجة الأولى عن المشورة بشأن السياسات وتنفيذها. وفي دول مثل أستراليا ونيوزيلندا تم الفصل بين الوزراء المسؤولين عن السياسات وبين السلطات الحكومية المسؤولة عن التسويق السياحي والتنمية السياحية. ومهما يكن الأمر فلا يزال النمط المؤسسي الراجع هو أن تجمع المنظمات السياحية بين الاهتمامات المتعلقة بالسياسات والاهتمامات الترويجية معاً. وطبقاً لليكوريث وآخرين (١٩٩١، ص ١٤٥)، فإن دور المنظمة السياحية الوطنية يضم عادة عدة أقسام للقيام بالمهام الآتية:

١ - البحث.

٢ - المعلومات والتطوير داخل الدولة.

٣ - تنظيم مستويات الإقامة والمطاعم.

٤ - مراقبة نشاطات وكالات السفر الخاصة.

٥ - الدعاية الخارجية.

٦ - المشكلات الفنية والقانونية.

٧ - العلاقات الدولية.

٨ - تطوير مناطق سياحية مختارة.

٩ - السياسة السياحية العليا وتطويرها.

ويقدم القضاء والمحاكم المستوى الثالث لمهمة الدولة في صنع القرار، ويعمل غالباً لرفع مستوى أعمال مؤسسات الدولة الأخرى. وللنظام القضائي دور محدود في تطوير السياحة باستثناء فرض التشريعات الصناعية وتشريعات الأعمال التجارية. ولكن في بعض الدول فإن تطبيق تشريعات حماية البيئة أعطى المحاكم دوراً مهماً فيما يتعلق بالآثار البيئية لمشروعات التنمية السياحية.

والمهمة الرابعة للدولة هي أجهزة القهر المسنولة عن الدفاع والنظام العام والسلوك القانوني. فأجهزة مثل الشرطة وقوات الدفاع لها دور مباشر محدود في السياحة، بالرغم من أن خلق بيئة آمنة يبدو مهماً لجذب التنمية السياحية (انظر الفصل الرابع). وكما لاحظ أولكوك (١٩٩١، ص ٢٥٨) في حالة يوغوسلافيا السابقة وأوروبا الشرقية التي مرت بتحول كبير فإن "السياحة تحبذ أن تشعر بالأمن. وكما هي الحال فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي في يوغوسلافيا، فإن تجارتها السياحية معرضة للخطر في حالة حدوث أية قلاقل في أحوال النظام الداخلي. وفي هذا الصدد أيضاً يمكن النظر إلى يوغوسلافيا باعتبارها تتقاسم مع أوروبا مصيراً مشتركاً". والأجهزة المسنولة عن فرض القواعد في مجالات مثل الكازينوهات والمقامرة والبغاء قد تكون لها أيضاً علاقة مباشرة بالسياحة من خلال فرض القوانين الخاصة بالسلوك.

إن أحد المظاهر الأكثر أهمية للدولة في شكلها السياسي هو توازن القوى النسبي بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية. ففي كثير من الدول ذات النظام السياسي الموحد يتم التحكم في التخطيط السياحي والارتقاء بالسياحة بواسطة الحكومة

المركزية. إن مركزية التحكم السياسى والاقتصادى فى السياحة كانت تحتل أهمية خاصة فى ظل النظم الستالينية. فقد ذكر (هول دى ١٩٩١ ج، ص ٤٩) على سبيل المثال أن "تنظيم السياحة الدولية فى ظل اشتراكية الدولة كان من خلال وزارة مركزية مكرسة للقيام بمهام السياحة القومية. وفى إطار هذا التنظيم السياحى تقوم الفروع المحلية بكل الخدمات السياحية فى مناطقها بالرغم من الخضوع للتخطيط القومى والإطار التنظيمى القومى". وعلى عكس ذلك حولت العديد من الحكومات الغربية انخراط الدولة إلى المستويات الإقليمية والمحلية. وعلى سبيل المثال نجد فى إيطاليا أن التخطيط السياحى على المستوى القومى وإدارته غير منظمين جيداً، وأعطيت للسلطات المحلية سلطات أكبر فى حقول التخطيط السياحى والإدارة السياحية فى السبعينيات (كنج ١٩٨٨). وبالمثل هولندا التى ليست لديها إستراتيجية قومية بعيدة المدى للتنمية السياحية (بندر ١٩٨٨).

وتتجه مستويات الدولة المختلفة إلى تبنى مجموعات مختلفة من الأهداف لتحقيقها من خلال التنمية السياحية (آيرى ١٩٨٣). وكما لاحظ ويليامز وشاو (١٩٨٨ ب، ص ٢٣) أن "دراسة تشكيل السياسات يتزايد تعقيدها أكثر فأكثر لأن أهداف الحكومة المحلية تختلف عن أهداف الحكومة المركزية" (انظر فى الفصل السادس المناقشة حول السياسة والسياحة والدولة المحلية). ويتضح هذا بصورة أكبر فى الدول الفيدرالية حيث توجد ثلاثة أو أربعة مستويات للدولة: الوطنى، والولائى، والإقليمى، والمحلى.

إن للأبنية الفيدرالية تأثيراً كبيراً على الأهمية النسبية للتنمية السياحية من خلال المستويات الحكومية المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن انغماس الحكومة المركزية فى سويسرا فى السياحة تقلص لأن سويسرا "كانت دائماً دولة معارضة لتبنى إجراءات حكومية، لا سيما الحكومة المركزية، للإشراف على اقتصادها الذى يقوم على مبدأ التوجيه الذاتى. ويرجع ذلك إلى الرؤية السويسرية للفيدرالية، والسلطة السياسية المحلية والمؤسسة الحرة" (جلج ١٩٨٨، ص ١٣٧). غير أن نقص السلطة المركزية قد يخلق أيضاً صعوبات فى التنسيق والرقابة على التنمية السياحية. وفى حالة سويسرا، دافع دى هانى عن أن كم التنمية السياحية وكيفيةها يجب أن يتم التحكم فيها

على المستوى الإقليمي، ولكنه ذكر أن هناك قصوراً سياسياً على المستوى الإقليمي مما يعيق التنمية السياحية، واستنتج أن "فرص الرقابة الفعالة على التنمية السياحية لا يحتمل أن تتحسن بشكل ملحوظ في المستقبل القريب" (دى هانى ١٩٨٤، ص٦٦٨؛ فى جالغ ١٩٨٨، ص١٤٤). وبالمثل فى ألمانيا حيث السياسة السياحية ضعيفة التنظيم فى ظل القيود التى تفرضها البنية الفيدرالية للدولة (شئل ١٩٨٨، بيرس ١٩٩٢)، كما أن تأثير الحكومة الفيدرالية فى النمسا محدود أيضاً (زمرمان ١٩٨٨).

أما فى النظم الفيدرالية مثل أستراليا وكندا والهند والولايات المتحدة، فإن الدولة والولايات أقامت إدارات رئيسية للسياحة (ريختر ١٩٨٩، بيرس ١٩٩٢)، مع تقسيم السلطة غالباً بين مختلف المستويات فى الدولة من خلال اتفاقيات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. وفى أستراليا مثلاً تم تقسيم المسئوليات عن السياحة بين حكومة الدولة والحكومات المحلية فى "بيان الأهداف والمسئوليات الحكومية فى السياحة" الذى أعلن فى اتفاقية المجلس الوزارى للسياحة عام ١٩٧٦ (بحث الحكومة الأسترالية حول السياحة ١٩٨٧). وبموجب الاتفاقية يكون للأجهزة السياحية الحكومية المركزية المسئولية الأولى فيما يتعلق بالأبعاد الدولية للسياحة، وفى صياغة وتطبيق السياسات على المستوى القومى. أما الولايات والمحليات فتكون مسئولة عن التطوير والتسويق للجاذبيات السياحية فيها وتطوير التسهيلات السياحية من خلال إجراءات معينة فى مجالات مثل تقسيم الأراضى ومنح التراخيص والرقابة على التخطيط. ولكن يجب التأكيد على أن كثيراً من المسئوليات يتم تقاسمها فى حين تكون لكل حكومة سياسة رسمية خاصة فى تنظيم التعاون. بيد أن هذا الموقف النموذجى لا يمكن تحقيقه غالباً فى الدول الفيدرالية لا سيما عندما تنشغل الحكومات المحلية والمركزية بالاهتمامات السياسية للأطراف المختلفة (هولك ١٩٩١).

والبعد المؤسسى السادس للدولة هو المدى الذى وسعت من أجله مؤسسات الأعمال التجارية الحكومية دور الدولة فى مجالات النشاط التجارى. وهناك أمثلة معروفة جيداً لمؤسسات الأعمال الحكومية ذات الصلة بالسياحة مثل خطوط الطيران ومؤسسات الإقامة المملوكة للدولة. وبينما يعتمد مستوى تدخل الدولة فى مجالات النشاط التجارى غالباً على الأيديولوجيا السياسية للحكومة، فإن كثيراً من الحكومات فى العالم تظهر

نفسها باعتبارها مقاولاً للتنمية السياحية. وعلى سبيل المثال انخرطت إدارة السياحة في نيوزيلندا، في معظم مراحلها التاريخية، في السياحة من خلال النشاطات التجارية مثل إدارة الفنادق ووكالات السفر وتنظيم الرحلات السياحية والعمل كمركز للحجز للنشاطات السياحية بالرغم من أنها منذ عام ١٩٨٤ انسحبت بشكل كلى تقريباً من النشاطات التشغيلية، وركزت بدلاً من ذلك على التسويق والترويج (بيرس، ١٩٩٢). إن الميل إلى التخصص والتخلي عن الوظائف التجارية التي كانت تمارسها الدولة، أصبح الاتجاه الشائع في الدول الغربية منذ أواخر السبعينيات، مما ترك تأثيراً على طبيعة انغماس العديد من الحكومات الوطنية في صناعة السياحة. ويرى دافيس وأخرون (١٩٩٣، ص ٢٤) أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا التوجه وهي: "اهتمام الحكومات بتخفيض اعتماد المشروعات العامة على الميزانيات العامة، وتخفيض الدين العام ببيع أصول الدولة، ورفع الكفاءة الفنية بنشر المذهب التجارى".

إن التوجه نحو المذهب التجارى والتخصص لأجهزة الدولة السياحية بدأ يظهر أيضاً في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وآسيا، حيث كانت الوكالات الحكومية السابقة أكثر التزاماً فيما يتعلق بدورها في مجال السياحة، وكان عليها أن تتعلم كيفية التوافق مع قوى السوق العالمية بدلاً من الأيديولوجيا المحلية. بيد أن مثل هذا التحول في الأدوار والوظائف سوف يطرح تحديات كبيرة لهذه الوظائف الحكومية السابقة. وكما لاحظ هول (دى ١٩٩١ ب، ص ١١) فإن "المتطلب الرئيسى للصناعة السياحية - كما يفهم في الغرب - هو إتاحة المرونة والاستجابة للمطالب والأنماط المتغيرة وهذه هي الإشكالية التي واجهت الاقتصاد الاشتراكي المركزى المعتمد على الصناعة الثقيلة".

والمظهر السابع للدولة، لا سيما في المجتمع الغربى، هو إقامة سلسلة واسعة من الأجهزة التنظيمية وسلطات قانونية غير تجارية. وهناك مجالات كثيرة في صناعة السياحة، مثل الطيران والنقل وعلاقات العمل والفنادق والمنتجعات، تخضع غالباً لأجهزة تنظيمية. وفضلاً عن ذلك، كثير من وزراء السياحة في العالم لديهم مجالس أو لجان استشارية غير تجارية للسياحة، وهي التي تقدم المشورة في المسائل المتعلقة بالسياحة. وهكذا فإن كثيراً من هذه الأجهزة التنظيمية يمكن اعتبارها مؤسسات شبه حكومية، لأن نسبة كبيرة من أعضائها قد تكون من القطاع الخاص.

وأخيراً، إذا ما درسنا الدولة فى معناها الواسع، فإن مكونات المجتمع من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات الصناعية التى تتلقى الدعم المالى من الدولة، أو التى تكلفها الدولة، يمكن فهمها باعتبارها عناصر مؤسسية للدولة. وفى الحقيقة فإن تشكيل أجهزة القمة الصناعية فى الدول الغربية، بما فى ذلك السياحة، يتم بتشجيع من الحكومة التى لديها القدرة على تسهيل الاتصالات والتنسيق بالنسبة إلى أى صناعة.

وهكذا يتضح من المناقشة أن الدولة تضم عدداً من العناصر المؤسسية التى تؤثر فى صناعة السياحة. ولكن بالرغم من العلاقة بين السياحة والدولة. فإن المناقشة لا تلقى الضوء على الدور النشط الذى تلعبه الدولة فى تنمية السياحة. ويناقش القسم التالى الأدوار المختلفة للدولة - من خلال العمل الحكومى - التى تقوم بها فى السياحة وتأثير هذه الأدوار على نمط وطبيعة التنمية السياحية.

### دور الحكومة فى السياحة :

فى حين أن الانغماس الحكومى الفعال فى التنمية السياحية قد يجنب أو يخفف من حدة المشكلات المحتملة، فإنه يمكن أيضاً أن يسهم فى تفاقمها، والسؤال المهم لا يدور حول ما إذا كانت الحكومة تلعب دوراً فى التنمية السياحية، بل يدور حول نوع الدور الذى تلعبه. ولذلك يكون مهماً إعطاء قدر كبير من الاعتبار لأنماط الاختيار بين السياسات التى تواجه المخططين، والنتائج المحتملة لها (ريختر وريختر ١٩٨٥، ص ٢٠٣).

هناك اتفاق عام غالباً من جانب الحكومات، بغض النظر عن الأيديولوجيا، على أن السياحة خير. وأن معظم السياسات السياحية تصمم من أجل توسع صناعة السياحة. ويشير سميث (١٩٨٩، ص ١٠-١١) إلى أن الأجهزة الحكومية على كافة المستويات، من المستوى الدولى إلى مستوى المدن الصغيرة، تبنت دوراً تقديمياً أكثر فاعلية لاستخدام السياحة كأداة للتنمية، وتعمل الأجهزة الحكومية باستمرار لتشجيع



السياحة لمواجهة البطالة فى المناطق التى تواجه مشكلات اقتصادية". وقد لاحظ شاو وجرينود وويليامز (١٩٨٨، ص١٦٢) من خلال تجربة بريطانيا فى مجال السياسة السياحية والتنمية السياحية "أن الحكومات البريطانية المتتابة طورت سياسات عامة فى السياحة من أجل الثروة وخلق الوظائف". وهناك عدة اعتبارات اقتصادية أدت إلى ظهور انهماك القطاع العام فى السياحة فى المملكة المتحدة. على حد قول هؤلاء الكتاب (١٩٨٨، ص١٧٤) منها:

- ١ - تحسين ميزان المدفوعات.
- ٢ - تعزيز التنمية المحلية.
- ٣ - تنويع الاقتصاد القومى.
- ٤ - زيادة العائدات العامة.
- ٥ - تحسين مستويات الدخل.
- ٦ - خلق وظائف جديدة.

وبالمثل فى إسبانيا حيث "تم تشجيع السياحة من جانب صانعى السياسات المتعاقبين" الذين كانت لديهم أيديولوجيا ذات "تأثير قليل على الأهمية التى ترتبط بالسياحة وتنمية السياسات الخاصة بصناعة السياحة" (فالينزولا ١٩٨٨، ص٣٩، ٤٠) ولكن فى السنوات الأخيرة اندمجت الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالسياسات السياحية الحكومية، وذلك استجابة للقوة السياسية لجماعات المصالح البيئية. ويوضح الجدول رقم ١/٢ سلسلة القضايا السياحية المشار إليها فى السياسات السياحية للعديد من الحكومات الأوروبية.

المشكلات الواردة في سياسات السياحة الحكومية في أوروبا

( أ ) مشكلات تذكر بشكل متكرر (طبقاً للترتيب التاريخي لذكرها) :

- ١ - التنمية المحلية.
- ٢ - الموسمية.
- ٣ - حماية المستهلك.
- ٤ - ميزان المدفوعات.
- ٥ - السياحة الاجتماعية.
- ٦ - السياحة الريفية / الخضراء.
- ٧ - حماية البيئة.

( ب ) مشكلات أخرى ( غير مرتبة ) :

- زيادة/ تحسين الطاقة الفندقية.
- مساعدة الفنادق الصغيرة/ الميزانية والإطعام الذاتى.
- تقديم البنية التحتية.
- مساعدة المشروعات الصغيرة.
- التدريب والتعليم المهني.
- سياحة الشباب.
- المساعدة الخارجية للسياحة.

- العملة والقيود الأخرى.
- التنسيق بين الأجهزة الحكومية المهتمة بالسياحة.
- التعليم العام للمشكلات السياحية.
- الاحتياجات الترفيهية المجتمعية.
- الرقابة على الكازينوهات وأماكن لعب القمار.
- السماح للجمهور بحق الوصول.
- الآثار الاقتصادية للسياحة.
- أمور الطاقة.
- مراقبة الأسعار.
- الاهتمام بالمنتجات التقليدية والمنتجات العلاجية.
- العطلات النسائية.
- المنازل الثانية.
- التوظيف فى السياحة.
- تطوير تقنيات الحاسبات الآلية والمعلومات.
- مستويات أسعار النقل العام (الجوى، البحرى، الحافلات)

المصدر: أيرى ١٩٨٢، ص ٢٤١، أعيد إنتاجه بتصريح من بترورث- هاينمان، أكسفورد، المملكة المتحدة.

إن استخدام السياحة من جانب الحكومات كأداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية ليس أمراً غريباً في الدول الغربية. إذ ينظر إلى السياحة باعتبارها طريقاً للهروب لدول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة ودول شرق آسيا وكثير من الدول الأقل تطوراً (جينكنز، ١٩٨٠، وجينكنز وهنرى، ١٩٨٢، وهول دي ١٩٩١). وفي الواقع فإن الطبيعة المكثفة للعمالة نسبياً لصناعة السياحة، والنطاق الضيق للإحلال الرأسمالي في إنتاج الخدمات السياحية ربما كانا عاملاً ضاعطاً على هذه المجتمعات التي تجرب للمرة الأولى على امتداد نصف قرن، خطورة مشكلات البطالة المتزايدة (هول دي ١٩٩١، ص ٤).

ومهما يكن نمط البنية السياسية للدولة، فهناك بالتأكيد شكل ما من أشكال التدخل الحكومي في السياحة. فالسياحة تتركز أساساً في أمرين هما الزمان والمكان، فهي تهتم بالزمان بسبب الطابع الموسمي للمناطق المستقبلية للسياحة، وتهتم بالمكان وذلك لميل التدفق السياحي في الاتجاه نحو مناطق معينة ذات جاذبيات مناسبة وبنية تحتية ملائمة، وكما ذكر ويليامز وشو (١٩٨٨، ص ٢٣٠) فإن الطبيعة الخاصة للسياحة بعموديتها الثقيلين المكاني والموسمي - تتطلب عادة شكلاً من أشكال التدخلية، سواء لغرض التوزيع أو لغرض التحسين. وهكذا فإن المشكلة ليست فيما إذا كان من الضروري أن تقوم الحكومة بدور ما، ولكن المشكلة في ماهية طبيعة الدور الذي يجب أن تقوم به بالفعل.

إن التساؤل عن الدور المناسب للحكومة في السياحة يتضح في المناقشة حول السياسة السياحية الحكومية في المملكة المتحدة في أواسط وأواخر الثمانينيات. فقد دافع العقلانيون الاقتصاديون في عهد رئيسة الوزراء تاتشر عن أن الدور المباشر للحكومة في الصناعة يجب أن يقتصر إلى حدوده الدنيا، وعوضاً عن ذلك يكون عمل الحكومة هو وضع المقاييس الاقتصادية الواسعة التي يمكن أن تعمل الصناعة وتزدهر في ظلها. وقد لخص اللورد يونج المنظور الاقتصادي العقلاني في تقريره عن "المتعة والترفيه والوظائف" فيما يلي:

قد يثير التساؤل عن ضرورة قيام الحكومة بنفسها وبشكل مباشر بالانخراط في السياحة التي تعد في المقام الأول من الأمور التي تهتم المؤسسة الخاصة. وفي الحقيقة

تعتقد الحكومة أن أفضل وسيلة يمكنها من خلالها مساعدة أى قطاع من قطاعات الأعمال التجارية على الازدهار لن يكون من خلال التدخل، بل من خلال تقديم إطار اقتصادى عام يشجع النمو ويزيل فى الوقت ذاته القيود أو الأعباء غير الضرورية (لورد يونج فى جرافهام ١٩٨٥، الفقرة الثانية، فى وانهيل ١٩٨٧، ص٥٤).

إن مثالية تقرير اللورد يونج تتناقض تماماً مع حقائق العلاقة بين الحكومة والسياحة. وعلى الرغم من الدور غير المشكوك فيه الذى تقوم به الحكومة فى وضع الإطار الواسع للاقتصاد الكلى والذى تعمل السياحة فى داخله، فإنه من العسير، إن لم يكن من المتعذر، أن تنسحب الحكومة كلية من دائرة الاهتمام بصناعة السياحة. وفى الحقيقة وعلى الرغم من أن لجنة التجارة والصناعة استجابت للورد يونج، فإن الحكومة لم تعرف ماذا يجب عليها أن تعمل ولم تتمكن من تحديد ماهية دورها.

إن الحكومة قد قلصت مظاهر اهتمامها عن طريق تقليل أهدافها السياساتية بدرجة ملحوظة، ولكنها احتفظت بارتباطها بالمجالس السياحية وبالمناخ التى تقدم من خلال هذه المجالس. المشكلة هى أن هذا الالتزام المالى الفعلى قد ترك دون أن تكون هناك أية إستراتيجية واضحة للإشراف على استخدامه. والأكثر أهمية من ذلك أن الإطار التشريعى الحالى، الذى يخلق ثلاثة مجالس ممولة للسياحة مستقلة ومنفصلة فى بريطانيا، يعنى أنه ليس هناك سياسة كلية تطبق لتطوير السياحة فى المملكة المتحدة بأكملها. كما لا يوجد تنسيق فى عملية التمويل، ومن ثم فإن الأولويات النسبية لا يتم تقديرها، وليس هناك أدنى تماسك بين الإستراتيجيات التى تسعى لها هذه المجالس (لجنة التجارة والصناعة ١٩٨٥، الفقرة ٧٣، فى وانهيل ١٩٨٧، ص٥٤).

إن استجابة لجنة التجارة والصناعة توضح المشكلات المصاحبة لتقرير اللورد المناسب للحكومة فى السياحة. وهى المشكلات التى تكررت مرة تلو الأخرى فى أرجاء العالم (انظر على سبيل المثال أوين ١٩٩٢). وكما سيتناول القسم التالى فإن التوتر بين الحكومة والصناعة والمصالح الأخرى حول وظيفة الحكومة بالنسبة إلى السياحة، يتضح فى عدة مجالات مختلفة من اهتمام الحكومة. وهناك خمسة مجالات رئيسية من اهتمام القطاع العام بالسياحة وهى: التنسيق، والتخطيط، والتشريع والتنظيم، والتشغيل، والتحفيز. ويمكن أن نضيف إلى ذلك وظيفتين أخريين وهما دور السياحة الاجتماعية ودور حماية المصلحة. هذه الوظائف السبع للحكومات ستناقش فيما يلى:

## التنسيق :

لما كانت السياحة نشاطاً رئيسياً يتكون من وحدات عديدة، ويعكس مصالح متنوعة ومتصارعة غالباً، فإن الدولة التى تتولى ترقية وتطوير السياحة للمصلحة القومية، تتول إليها مهمة تنسيق جميع النشاطات السياحية وتحقيق الانسجام فيما بينها. هذا الدور التنسيقى للدولة يتسع مع تعدد المشكلات التى تظهر بسبب النمو السريع للسياحة (أيو تو ١٩٧٤، ص ٦٨).

ومن بين جميع أدوار الحكومة فى السياحة، ربما كان الدور الأكثر أهمية هو التنسيق. وسبب ذلك أن التنفيذ الناجح لكل الأوار الأخرى يعتمد، إلى حد بعيد، على مقدرة الحكومة على التنسيق وتحقيق التوازن بين مختلف الأدوار فى عملية التنمية السياحية. إن الحاجة إلى إستراتيجية سياحية منسقة أصبحت إحدى الحقائق البديهية للسياسة السياحية والتخطيط السياحى (على سبيل المثال سميت ١٩٨٦، ولام ١٩٨٨، وجانسن فريبك ١٩٨٩، وماكرشر ١٩٩٢) وكمثال على ذلك يدافع ليكويريش وآخرون (١٩٩١، ص ٦) عن أن هناك ضعفاً خطيراً فى آلية الحكومة التى تتعامل مع السياحة فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون مع القائمين على السياحة سواء كانوا ممثلين للدولة أو للقطاع الخاص. وتتسم السياسات الحكومية، أو بعضها، بأساليب الإدارة العامة التى عفا عليها الزمن فى مجال السياحة. وغالباً ما تكون الممارسات السياسية قاصرة. وقد ذكر جانسن فريبك (١٩٨٩، ص ٢٤٠) أنه على مستوى الحكومة المحلية فى هولندا: "كان ينظر إلى انقسام التنظيم البلدى إلى إدارات عديدة، كل منها يتعامل مع مجالات مختلفة من مجالات السياحة والترفيه، على أنه يشكل عقبة كبيرة أمام وضع خطة تنمية كلية. وكلما زاد عدد الناس المنخرطين فى السياسة، كانت المخاطرة الأكبر هى عدم التوصل إلى اتفاق جماعى، لدرجة أن وجهات نظر صانعى القرار ستختلف من شخص لآخر، ولدرجة أن تأسيس مجموعة متألّفة من المصالح يصبح أمراً غير واقعى، ولدرجة أن مذهب "الإداراتية" يصبح سائداً ومنتشراً.

ولكن بالرغم من الاهتمام الكبير بالمدخل التنسيقى للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بالالتزام الحكومى بصناعة السياحة، فإن كثيراً من المعلقين أخفقوا فى أن يحددوا تماماً المقصود بهذا المفهوم.

إن التنسيق ضروري داخل وبين المستويات الحكومية المختلفة من أجل تجنب ازدواجية الموارد فى الأجهزة السياحية الحكومية المتنوعة وفى القطاع الخاص، ومن أجل وضع إستراتيجيات سياحية فعالة. ويشير "التنسيق" عادة إلى المشكلة المتعلقة بالوحدات أو القرارات وضرورة العمل على أن يكون هناك تناغم فيما بينها، وألا يكون هناك تعارض بينها فى الأهداف، وأن تعمل بأساليب متماسكة ومترابطة إلى حد معقول" (سبان ١٩٧٩، ص٤١١). ولكن هناك نمطين مختلفين من التنسيق ضمن هذا التعريف وهما: التنسيق الإدارى وتنسيق السياسات. وإن الحاجة إلى التنسيق الإدارى يمكن أن تحدث عندما يكون هناك اتفاق على الأهداف والغايات والسياسات بين الأطراف التى يجب التنسيق بينها، بيد أن آلية التنسيق غير محددة أو أن هناك عدم توافق فى التنفيذ. إن الحاجة الملحة لتنسيق السياسة تظهر عندما يكون هناك نزاع على أهداف السياسة التى يجب العمل على تنسيقها وتنفيذها. وليس هناك شك فى أن النمطين من التنسيق يصعب التمييز بينهما أحياناً، حيث يعنى التنسيق دائماً على الأغلب أن إحدى السياسات - أو أحد القرارات. تسود على السياسات أو القرارات الأخرى (هولك ١٩٩١).

ويعتبر التنسيق نشاطاً سياسياً، وهذا هو سبب صعوبته الشديدة، لا سيما عندما يكون هناك - كما هو الحال فى صناعة السياحة - عدد كبير من الأطراف المعنية بعملية صنع القرار. وكما لاحظ إدجل (١٩٩٠، ص٧) فإنه "لا توجد صناعة أخرى فى الاقتصاد ترتبط بهذا العدد الهائل والمتنوع لأصناف المنتجات والخدمات مثل صناعة السياحة". ولكن يجب أن نذكر أن الحاجة إلى التنسيق ربما تكون ذات أهمية بالغة عندما لا يحدث التنسيق. إن التنسيق فى أغلبه يحدث بأسلوب مفكك للغاية بحيث لا يقتضى إجراءات رسمية (باركر ١٩٧٨). وفضلاً عن ذلك يمكن القول بأن هناك نقطة إيجابية فى هذا الأمر وهى أن موقف التنازع قد يكون مجدياً حيث يؤدي إلى صياغة أفكار أو إستراتيجيات جديدة للتعامل مع المشكلات.

إن الحاجة إلى التنسيق ستكون هى أيضاً مشكلة فى حد ذاتها. بيد أن الدعوات المستمرة إلى إستراتيجية منسقة للتنمية السياحية قد تشير إلى أن هناك مشكلات فى صناعة السياحة قد تتطلب معايير إدارية وسياساتية لقياسها.

## التخطيط :

يتم التخطيط السياحي بعدة أشكال (التنمية، والبنية التحتية، والترويج، والتسويق) ومن خلال عدة أبنية (التنظيمات الحكومية المختلفة) وعلى عدة مستويات (الدولى، والوطنى والإقليمى، والمحلى، والقطاعى). وفى العديد من الدول، مثل إسرائيل، رسمت خطة تنمية السياحة القومية بحيث يمكن لأى حكومة أن تقر أى قطاعات الصناعة سيتم تطويره، ومعدل النمو المناسب، وتقديم رأس المال المطلوب للتوسع (مل وماريسون ١٩٨٥). وكما هو الحال فى معظم أشكال التخطيط الاقتصادى، يكون من المرغوب فيه تحقيق التوازن بين تنمية العرض (الجاذبية، والمنشآت، والبنية التحتية) وترويج الطلب (عدد السائحين). ولكن نادراً ما يكرس التخطيط بشكل شامل من أجل السياحة فى حد ذاتها، وبدلاً من ذلك يميل تخطيط السياحة إلى أن يكون مزيجاً من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحيث يعكس التنوع فى العوامل التى تؤثر فى التنمية السياحية (هيلى ١٩٨١، ص ٦١). بيد أن ظهور اهتمام عام بالأمور الخارجية، والاهتمام العالمى المعاصر بالبحث عن أشكال أكثر ملاءمة للسياحة أدى إلى المطالبة بتحسين التخطيط للسياحة، اعتقاداً بأن ذلك سيساعد فى تحسين الآثار السلبية للتنمية السياحية. وقد علق بركارت ومدك (١٩٨١، ص ٢٣٥) على ذلك بأن "كل نشاط سياحي يتم تنظيمه بشكل متزايد ليتلاءم مع مصالح المستهلك، فالتخطيط والتنمية الطبيعيان ينظران بشكل متزايد لما فيه مصالح السائح والمقيم. إن الحاجة إلى التخطيط الطبيعى أصبح معترفاً به على نطاق واسع إن لم يكن موضع قبول باستمرار".

ويتجه التخطيط السياحي إلى أن يكون مرآة تعكس الميول الأكثر اتساعاً فى تقاليد التخطيط الحضرى والإقليمى (ميرفى ١٩٨٥، وجيتز ١٩٨٦، ١٩٨٧) وأكثر من ذلك فإن التخطيط للسياحة سوف يعكس أهداف الحكومة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على أى مستوى كان من مستويات تنفيذ العملية التخطيطية. وهكذا ينظر إلى التخطيط من زوايا عديدة باعتباره عملية مواكبة للسياسة السياحية. غير أن التخطيط، مثله فى ذلك مثل صياغة السياسة، هو عملية سياسية بالضرورة، ونتيجتها ذات دلالة على سيطرة مصالح وقيم جماعات معينة من المستثمرين على مصالح وقيم أخرى.



لقد ارتبط التخطيط للسياحة في الدول الغربية تاريخياً بالإفادة من تقسيم الأراضي وبالتخطيط التنموي على مستوى الحكومات المحلية، وتتركز الاهتمامات عادة على تطوير الموقع وترتيبات الإقامة والمباني، والتنمية السياحية المكثفة، وعرض الملامح السياحية الثقافية والتاريخية والطبيعية، وتوفير البنية التحتية بما في ذلك الطرق والمجاري.

لكن في السنوات الأخيرة كان على التخطيط السياحي على جميع المستويات الحكومية أن يكيف برنامجه ليشمل الاعتبارات البيئية والاهتمامات بالآثار الاجتماعية للسياحة، والمطالبة بمشاركة اجتماعية أكبر، والمطالبة بشكل متناقض إلى حد ما بحكومة أصغر. والتوجه الأخير أدى إلى ظهور حكومة ملتزمة غالباً بالانخراط في السياحة - كمقاوم - من أجل زيادة دخل الحكومة من خلال العوائد المالية للسياحة. وهكذا أصبحت الحكومة منخرطة بشكل متزايد في الترويج والتسويق للمناطق السياحية، ومنخرطة أيضاً في تطوير الجاذبيات والتسهيلات للسائح بالاشتراك مع القطاع الخاص. وعلى أية حال، فإن مثل هذه النشاطات يتم تنفيذها غالباً خارج نطاق السلطات التشريعية للحكومة (بيرس ١٩٨٩). وعلى سبيل المثال فإن مهمة الهيئة السياحية في نيوز ساوز ويلز بأستراليا هي التطوير والتسويق ولكن ليس لها سلطة تشريعية في التدخل في عملية التخطيط (التي تعد مسئولية وزارة البيئة والتخطيط لنيوساوز ويلز) (هول ك. ١٩٩١) وقبل انهيار الدولة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، كان التخطيط السياحي مركزاً إلى حد كبير في أيدي أجهزة الدولة. ويرى هول (دي ١٩٩١ ج، ص ٥٠) أن إدارة السياحة في ظل الاشتراكية عملت بوضوح على احتواء السياحة وإدارتها مركزياً - وبصفة خاصة السياحة الخارجية - في نطاق معايير مكانية محددة. وبالرغم من ذلك فإن مركزية السياحة في الدولة خدمت في المقام الأول المصالح الأيديولوجية لها، وساعدت على تأكيد أن الترفيه والسياحة كانا يسيران على خط واحد مع الأهداف العليا للدولة (انظر فيما يلي مناقشة الوظائف الاجتماعية للسياحة في أوروبا الشرقية). ويرى هول (دي ١٩٨٤، ص ٤٥٢) إمكانية أن تكون هناك عدة وسائل تمكن إستراتيجية التنمية السياحية الاشتراكية من إخضاع السياحة الدولية لأولويات الاقتصاد الستالينية منها:

١ - يجب أن تساعد في تنفيذ السياسات التي تهدف إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات والفرص في الدولة بأكملها.

٢ - يجب أن تستخدم كحافز لتحسين الأداء الاقتصادي ، ولدفع التنمية الاقتصادية.

٣ - أن تؤدي تحسينات البنية التحتية وتوسعاتها إلى خدمة السكان المحليين بالدرجة ذاتها التي تخدم بها السائح الأجنبي إن لم تكن بدرجة أكبر.

٤ - يجب ألا تتأثر البيئة الطبيعية سلبيا، بل يجب تدعيمها إيجابيا من خلال عملية التنمية السياحية.

٥ - إن العملة الصعبة المطلوبة، التي يأتي بها السائحون الأجانب، يجب توظيفها لشراء الواردات الضرورية لتحسين الأداء الكمي والنوعي في الدولة.

٦ - منع التأثير الأجنبي من خلال ممارسة السياحة، لأن هذا التأثير - سواء كان ذا طبيعة أيديولوجية أو ثقافية أو اقتصادية - يمكن أن يصيب أولئك الذين يتعاملون مع الزائرين الأجانب، أو يمكن أن يسبب مشكلات اقتصادية كبيرة للدولة.

٧ - يجب الترويج للسلام العالمي والتفاهم العالمي طبقاً لمفهوم المجتمع الاشتراكي في الدولة ذاتها.

٨ - تعزيز الاحترام الأيديولوجي للزائرين من خلال تزويدهم بشعور عن عظمة النظام الاشتراكي عموماً، وعظمة التفسير الخاص للدولة للتطور الاشتراكي فيها بصفة خاصة.

٩ - يجب توظيف السياحة لعرض صورة بناءة وعميقة عن الدولة المضيفة للعالم الخارجي (هول دي ١٩٩١ د، ص ٨٣-٨٤).

إن جميع الأهداف السابقة يمكن تحقيقها فقط في حالة وجود درجة عالية جداً من رقابة الدولة، وفي ظل مفهوم التخطيط الذي يجمع الأهداف الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية مع الأهداف الاقتصادية. وهكذا كان التخطيط السياحي في دول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة خاضعاً تماماً لمصالح الدولة، بينما في الدول الغربية الفيدرالية والديمقراطية فإن التخطيط السياحي يركز غالباً على مشكلات استخدام الأرض في إطار المجال السياسي لمصالح المضاربيين أو المستثمرين.

إن الافتقار إلى سلطة واحدة مسنولة عن جميع مظاهر التنمية السياحية داخل الدولة قد يؤدي إلى تضارب كبير بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص حول الأدوار المتعلقة بالتنمية السياحية وعملية التخطيط. وحتى في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية لا تزال الحكومة معترفاً بها باعتبارها صاحبة دور رئيسي في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال فإن وزارة السياحة كانت قد أنشئت في ألمانيا الشرقية في أواخر نوفمبر ١٩٨٩ "لمواجهة تحدى الفيض الهائل من الزائرين، وارتفاع عدد مواطني شرق ألمانيا المسافرين إلى الخارج. وكان من مهامها التحضير للتحول من البنية التحتية المحتكرة للدولة إلى بنية تحتية مختلطة أو قائمة على المؤسسة الحرة، وذلك قبل توحيد ألمانيا" (ميلر ١٩٩١، ص ١٤٢). إن البنية المتنوعة لصناعة السياحة كانت تعنى، فضلاً عن ذلك، أن تنسيق مختلف عناصر عملية التخطيط يكون أمراً بالغ الصعوبة. وهذه الطبيعة الخاصة بصناعة السياحة هي التي تجعل التخطيط مهماً بهذا الشكل وقد لاحظ جن (١٩٧٧، ص ٨٥) أنه بسبب النمو المجزأ لصناعة السياحة فإن "التخطيط الكامل للنظام السياحي ككل قد فات أوانه.. ولا توجد سياسة كلية أو فلسفة أو قوة منسقة تستطيع أن تخلق الانسجام بين الأجزاء العديدة للسياحة".

وفيما بعد، دافع ليكوريث وآخرون (١٩٩١، ص ٧٠) بأنه "بدون اهتمام حكومي بالتخطيط السياحي وتنمية السياحة فإن صناعة السياحة ستفتقر إلى التماسك والتوجيه، وقد تؤدي مبادرات المدى القصير إلى مخاطر محتملة على المدى البعيد". وهكذا فإن التخطيط الحكومي للسياحة يفيد باعتباره حكماً بين المصالح المتنافسة. ولكن في الوقت الذي يعترف فيه بالتخطيط كعنصر مهم في التطوير السياحي، فإن وضع خطة ما لا يضمن النتائج المناسبة للمستثمرين المعنيين. وقد أشار بيرس (١٩٩٢، ص ١٢-١٣) إلى دراسة عن الخطط السياحية أعدتها منظمة السياحة العالمية عام ١٩٨٠ "كشفت عن أن حوالي ثلث الخطط التي زاد عددها عن ١٦٠٠ خطة - خضعت للبحث - لم يوضع موضع التنفيذ، وأن العديد من الخطط كانت تنقصه الاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وفشلت في دمج السياحة في إطار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع مدى".

إن الرغبة فى التخطيط موجودة لدى قطاع السياحة، لكن دولا قليلة يسمح لها وضعها بمتابعة سياسة مستمرة بشأن التطوير السياحى. والأكثر من ذلك فإن غياب التشريعات الحقيقية يضر بتطبيق أى خطة موجهة (منظمة السياحة العالمية ١٩٨٠، ص ٢٢ فى بيرس ١٩٩٢، ص ١٢).

## التشريع والتنظيم :

للحكومة سلسلة واسعة من القوى التشريعية والتنظيمية التى تمس صناعة السياحة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويتراوح اهتمام الحكومة ما بين السياسات الخاصة بالجوازات والتأشيرات، التى تكون فى بعض الحالات رادعا للسفر، إلى اتفاقيات الطيران الدولية فيما يتعلق بحقوق المرور والهبوط والنقل، إلى استخدام الأرض، وسياسة العمل والأجور. وعلى المستويين المحلى والقومى، فإن الإجراءات العامة الخاصة بصناعة السياحة وحماية البيئة وسياسة الضرائب تؤثر بدرجة كبيرة على نمو السياحة.

إن طبيعة ونطاق السلطات التشريعية والتنظيمية الحكومية يعتمدان على النظام السياسى الوطنى الذى توجد فيه الحكومة. ويعتبر مستوى التنظيم الحكومى للسياحة فى الدول الغربية مشكلة بالنسبة إلى القطاع الخاص الذى يطالب بإلغائه ويمزج من المنافسة وحرية قوى السوق بشكل كامل. وقد ذكر إبراهيم وآخرون (١٩٨٩ب، ص ٢-٣) فيما يتعلق بسياسة الترفيه فى مدن أوروبا الغربية أن :

النماذج الخاصة بسياسات الرفاه التى تتبناها الديمقراطيات الليبرالية فى أوروبا الغربية تختلف بشكل كبير، ولكن هذه السياسات مجتمعة تمثل وسائل للتوسط فى فرص السوق غير المتساوية للوصول إلى الخدمات الاستهلاكية، مثل التعليم والإسكان والدواء والثقافة ومقومات الترفيه. وفى السنوات الأخيرة أصبحت سياسات الرفاه فى كثير من الدول الغربية موضع هجوم، لا سيما من جانب الحكومات المحافظة الجديدة التى تنادى بعقيدة جديدة لتحرير قوى السوق.

إن الاستثناء من هذا التوجه يظهر بالطبع عندما تشعر مشروعات الأعمال التجارية والمنظمات العمالية، أو حتى الصناعات، بأنها مهددة بسبب المنافسة. وهنا يطالب القطاع الخاص غالباً بالتدخل الحكومى لحماية مصالح الأعمال التجارية أو العمالة أو لحماية كليهما. ولا ريب أنه فى الوقت الذى يعترف فيه القطاع الخاص بأن للحكومة دوراً كبيراً تقوم به فى تطوير السياحة لا سيما فيما يتعلق بتقديم البنية التحتية أو التسويق أو البحث، فإن النقاش السائد عالمياً هو أن الصناعة يجب أن تتخلص بشكل متزايد من التعليمات والنظم الحكومية. ويعلق رايت (١٩٨٨، ص ٢٩، ٣٣) بما يدل على هذا المدخل بالقول بأن "التنظيم يجب أن يبقى ولكن فى شكل ضيق تماماً، ويجب أن يكون داعماً أكثر منه مانعاً. جميع التنظيمات غير الضرورية يجب أن تزال لتمكين الصناعة من العمل بنجاح فى عصر التنافسية الهائلة فى السياحة العالمية". وربما كان أقوى المدافعين عن مستوى تنظيم حكومى منخفض فى صناعة السياحة هى المستويات التى تحتل القمة فى صناعة السياحة والتى تمثل مصالح قطاعات مهمة فى هذه الصناعة. وعلى سبيل المثال فإن جمعية صناعة السياحة الأسترالية فى وثيقة بعنوان إستراتيجية السياحة "٢٠٠٠" طالبت أن تعمل الحكومات الأسترالية، الفيدرالية والولائية، على تقليل العقبات أمام التنمية السياحية، فالمشكلة هى أن الحكومات تقف عقبة فى الطريق، وتقوم بتنظيم زائد عن الحد للصناعة. وتحتاج الصناعة من الحكومات أن تبتعد عن طريقها للمصلحة الوطنية إن لم يكن لمصلحتها" (ذكر ذلك رايت ١٩٨٨، ص ٣١).. ولكن فى الوقت الذى تواجه فيه الحكومات مطالب من جانب الغالبية العظمى فى صناعة السياحة بإلغاء التنظيمات الحكومية، فإن الحكومات ذاتها تنادى فى الوقت نفسه بتنظيم أكبر للسياحة. ولعل أهم مصدر للمطالبة بتنظيم صناعة السياحة هو جماعات الضغط البيئية (برامويل ولين ١٩٩٣).

ولما كانت السياحة صناعة يسيطر على توجيهها القطاع الخاص، فإن القرارات الخاصة بتطوير السياحة التى تتخذها المؤسسات يجب أن توجه لخدمة هدف الربحية، وهو ما يؤدى إلى تفضيل الاستثمار فى مشروعات مربحة (مثل حمامات السباحة) بدلاً من استثمارها فى مشروعات غير مربحة (مثل نظم المجارى). إن تخفيف برامج الحماية سيحتل أولوية أقل مالم تكن هناك فرصة لتوليد أرباح أو أوامر تشريعية تفرض مثل هذا الاستثمار (مكرتشر ١٩٩٣، ص ١٠).

وهكذا فإن "الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة تجعل التوافق الاختياري مع البرامج البيئية أمراً مستحيلاً عملياً (مكرتشر ١٩٩٣، ص ١٠)، ومن ثم تخلق فراغاً تنظيمياً لا بد للحكومة أن تعمل فيه لوضع ضوابط بيئية واضحة.

وبالرغم من أن العلاقة بين السياحة والبيئة لديها القدرة على التعايش، فإن الرقابة على النشاطات السياحية غير المرغوب فيها تصبح ضرورية إذا ما أريد حماية بعض الجوانب البيئية من السائحين والتسهيلات المرتبطة بها. إن جماعات الضغط البيئية، لا سيما في المناطق الحساسة بيئياً مثل المنتزهات العامة والمناطق الساحلية، ستسعى غالباً لتوسيع النظم الحكومية لضمان بقاء السياحة تحت السيطرة. إن النزاع حول التنظيم لا يدور بشدة حول ماهية أنواع الرقابة الواجب اتخاذها، بل حول طبيعة الرقابة التي يجب أن تكون. وتسعى الصناعة إلى أن تنتهي وضع الرقابة على نفسها لكي تكون منظمة ذاتياً، بينما يسعى البيئيون إلى أن يتولى هذه الرقابة جهاز حكومي مثل هيئة الحماية البيئية التي تكون منفصلة عن صناعة السياحة.

### الحكومة كمستثمر :

لقد قامت الحكومة لمدة طويلة بوظيفة استثمارية في السياحة. ويرى بيرس (١٩٩٢، ص ١١) أن بُعد التنمية وعنصر الخير المشترك، كانا سبباً في القبول على نطاق واسع لأن تقوم السلطات العامة بمهمة إقامة البنية التحتية، وهذا بدوره يسهل كثيراً التنمية السياحية وتوجيهها إلى مجالات معينة. ولكن الحكومات قد لا تقدم البنية التحتية الأساسية مثل الطرق وشبكات المجارى فحسب، بل قد تمتلك وتدير أيضاً استثمارات سياحية تشمل خطوط الطيران والفنادق وشركات النقل. وعلى سبيل المثال، أقامت حكومة فانواتو خطوط طيرانها الخاصة عام ١٩٨١ لضمان خدماتها الجوية الدولية من أجل زيادة الرقابة المحلية على الموارد السياحية والعائدات الاقتصادية. وقامت حكومة فانواتو مؤخراً بامتلاك حصة كبيرة في إحدى الشركات المنظمة للرحلات السياحية والزيارات المحلية، وهي شركة تور فانواتو، لكي تعزز العمالة المحلية في صناعة السياحة (هول ك ١٩٩٤). وبينما نجد في كثير من الدول النامية أن دور

الحكومة فى السياحة ليس موضع تساؤل إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى تعظيم الموارد الاقتصادية الشحيحة، فإننا نجد فى الدول الغربية أن الدور الاستثمارى المباشر للحكومة فى السياحة يمر بمرحلة تعديل، مع الأخذ فى الاعتبار الحاجة إلى تخفيض الديون الأجنبية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص بدرجة أكبر فى مجال يعد بالضرورة من مجالات القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال فإن إدارة السياحة والدعاية النيوزيلندية السابقة نفذت منذ منتصف الثمانينيات إعادة هيكلة واسعة النطاق لتخفيض عدد الموظفين والتخلص من مكاتب السفر الخاصة بها على أساس أن الحكومة تخلت عن عمليات السياحة التجارية، وبيع ممتلكاتها فى الفنادق، وخصصت شركة النقل الوطنى وهى شركة طيران نيوزيلندا (بيرس ١٩٩٢، ص ١٦٦).

وقد كانت جميع المصادر السياحية مملوكة للدولة فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا. ولكن تم تفكيك البيروقراطيات السياحية للدولة لتشجيع التنمية السياحية، وتحسين مستوى الخدمات السياحية عن طريق خلق المنافسة، وتنظيم فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، والحصول على العملة الأجنبية، وتخفيض مستوى الدين الوطنى (هول دى ١٩٩١ أ). وعلى سبيل المثال: أعلنت إدارة الطيران المدنى فى الصين فى نوفمبر ١٩٨٨ أنها ستقسم إلى ست شركات طيران محلية مملوكة للدولة وذلك لتشجيع المنافسة وتعظيم العائدات الاقتصادية من خلال زيادة نمو سوق السفر المحلية والدولية (تسدل وون ١٩٩١).

إن دور الدولة (الحكومة) كمستثمر فى التطوير السياحى يرتبط بشدة بمفهوم "تحرير رأس المال" (دامت ١٩٨٠). وبسبب هذه العملية تقوم الدولة بتقديم حصة فى تكاليف الإنتاج، مثل المساعدة فى تقديم البنية التحتية أو الاستثمار فى مشروع سياحى لا يتاح لرأس المال الخاص الاستثمار فيه. وبهذه العملية يتم تحويل التكاليف التى يفترض أن تكون خاصة إلى تكاليف عامة أو اجتماعية. إن تقديم البنية التحتية، لا سيما شبكات النقل، ينظر إليه باعتباره عملاً رئيسياً لتنمية المقاصد السياحية. وهناك وسائل عديدة رسمية وغير رسمية يمكن للحكومة، على جميع مستوياتها، استخدامها للمساعدة فى تقليل تكاليف الإنتاج التى يتحملها القائمون بمهمة التنمية السياحية. وفى الحقيقة فإن عرض المساعدة الحكومية للتنمية يستخدم غالباً لتشجيع

الاستثمار الخاص في مناطق معينة أو في مشروع سياحي، من خلال تقديم الأراضي الرخيصة أو القروض الحكومية منخفضة الفائدة على سبيل المثال (هول ك ١٩٩١).

## التحفيز أو التشجيع :

يرى ميل وموريسون (١٩٨٥) أن الحكومات يمكنها أن تحفز السياحة بثلاثة أساليب وهي: أولاً، الحوافز المالية مثل القروض بفوائد منخفضة أو منح على إقامة السائح. ولكن تقديم مثل هذه الحوافز، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، يظهر غالباً قلة الموارد المالية للاستثمار المحلي من ناحية، والطموح الزائد لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى (بدلندر ودافيس ١٩٨٥، ص ٣، في بيرس ١٩٩٢، ص ١١). والأسلوب الثاني هو القيام بالبحوث لخدمة صناعة السياحة بدلاً من أن تقوم بها منظمات أو جمعيات فردية خاصة. أما الأسلوب الثالث فيمكن من خلال دفع السياحة بالتسويق والترويج وخدمة الزائر، بهدف زيادة الطلب على السياحة عموماً بالرغم من أن هذا الدفع يمكن أن يكون في شكل ترويج الاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع استثمار رأس المال في الجذب السياحي والمرافق السياحية. وكما يقول مدلتون (١٩٨٨) فإن التسويق والترويج هما الوظيفتان السائدتان للإدارات الحكومية في مجال السياحة الوطنية، وهذا يعني أن تكون "السلطات في إدارة الدولة المركزية، أو أي تنظيم رسمي آخر، في خدمة تنمية السياحة على المستوى القومي" (منظمة السياحة العالمية ١٩٧٩، في بيرس ١٩٩٢، ص ٧). ويعد العمل على زيادة الطلب السياحي من المجالات الأولية التي كان للحكومات بمختلف مستوياتها دور كبير فيه (أشر ١٩٨٢).

وبالرغم من المطالبة بحكومات أصغر حجماً في المجتمعات الغربية في السنوات الأخيرة، فإن هناك مطالب متزايدة من جانب الحكومات والعقلانيين الاقتصاديين بإتاحة قدر أكبر من الاعتماد الذاتي لصناعة السياحة في مجال التسويق والترويج (جيفريس ١٩٨٩). إن المضامين السياسية لهذا المدخل إلى صناعة السياحة مضامين ذات أهمية. وكما يذكر هجز (١٩٨٤، ص ١٤) فإن "المدافعين عن اقتصاد المؤسسة الحرة قد ينظرون إلى حرية المستهلك في الاختيار، وليس إلى الحكومات، من أجل



تقدم الشركات. فالمستهلك يجب أن يكون صاحب السلطة العليا فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بتوزيع موارد الأمة. ومثل هذا المدخل يعنى أن جماعات الضغط فى صناعة السياحة قد تحقق إنجازاً أكبر بتحويل تركيزها على الحاجة إلى التدخل الحكومى فى القضايا الخارجية والسلع الجماهيرية والمطالب الموضوعية بدلاً من قضايا العمالة وتوازن ميزان المدفوعات. وهذا المعيار للتدخل الحكومى له أساس اقتصادى أعمق ويتلاءم مع فلسفة المشروع الحر أكثر من مؤثرات العمالة وموازن المدفوعات" (هجز ١٩٨٤، ص ١٨).

إن الترويج السياحى من خلال الأجهزة الحكومية تطور بسبب الحاجة المتصورة لترويج الأماكن السياحية وإقامة مكان سياحى متميز فى السوق من حيث النوع والصورة. وعلى أية حال كما اعترف بيرس (١٩٩٢، ص ٨) فإن "الترويج العام للمقصد السياحى يتجه نحو تحقيق الفائدة لجميع القطاعات فى الصناعة السياحية فى المكان المعنى، بحيث تصبح السياحة "منفعة عامة". ومن ثم ظهرت مسألة "التحميل بالمجان" لتدل على أولئك المستفيدين إلى جانب الذين يسهمون مباشرة فى حملة الترويج. إن الجدل حول مفهوم المنفعة العامة استخدم من جانب ممثلى الصناعة فى نيوزيلنדה لتبرير استمرار مسئولية الحكومة عن الترويج السياحى. وقد دافع أعضاء المائدة المستديرة للأعمال التجارية فى نيوزيلنדה، واتحاد صناعة السياحة فى نيوزيلنדה (أوفالون ١٩٩٢، ص ١١) عن أن المؤسسات الفردية العاملة فى السياحة لن تكون قادرة على "تحقيق عائد كاف يبرر النفقات التى تحملتها فى الترويج فى الخارج، لأن جزءاً كبيراً من الفوائد سيتسرب إلى المؤسسات المنافسة لها، فالترويج الدولى ينظر إليه باعتباره متضمناً عنصراً كبيراً من المنفعة العامة". كما أن الدعم المستمر لتكفل الحكومة بالترويج السياحى حول العالم يجد تبريره أيضاً فى الدفاع عن أن صناعة السياحة يجب أن تكافأ لأنها تدعم الاقتصاد من خلال العوائد التى تحققها، كما تدعم الحكومة بصفة خاصة من خلال الضرائب (جيفريز ١٩٨٩، وأوفالون ١٩٩٢).

إن أحد الملامح الأكثر غرابة فى الترويج السياحى الذى تقوم به المنظمات السياحية الحكومية هو أن هذه المنظمات لا تمتلك سوى رقابة محدودة على المنتج

السياحى الذى تعمل هذه المنظمات على تسويقه، مع امتلاك قلة قليلة فى الواقع من السلع والمرافق والخدمات التى تكوّن المنتج السياحى (بيرس ١٩٩٢). إن هذا الافتقار إلى الرقابة دليل على قوة الحجة الخاصة بالمنفعة العامة التى تستند إليها صناعة السياحة لتبرير الاحتفاظ بشكل دائم بالتمويل الحكومى للترويج للمقاصد السياحية. ولكن قد يكون دليلاً أيضاً على القوة السياسية لجماعات الضغط السياحية للتأثير فى السياسات السياحية الحكومية (على سبيل المثال: كريك ١٩٩٠).

### السياحة الاجتماعية :

يمكن تعريف السياحة الاجتماعية على أنها "العلاقات والمصطلحات فى مجال السياحة الناتجة من المشاركة فى السفر من جانب عناصر ذات قدرة اقتصادية محدودة أو غير ميسورة فى المجتمع" (هانزنجر، مقتبسة من ميرفى ١٩٨٥، ص ٢٣) وتتضمن السياحة الاجتماعية تحديد فوائد الإجازات للجماعات الهامشية اقتصادياً مثل غير العاملين وربات البيوت والعائلات ذات العائل الواحد، وأرباب المعاشات والمعاقين. ويعرف المكتب الدولى للسياحة الاجتماعية هذا النوع من السياحة بأنه "مجموع العلاقات والظواهر المستمدة من المشاركة فى السياحة من جانب الجماعات الاجتماعية ذات الدخول المتوسطة - وهى المشاركة التى تصبح ممكنة أو سهلة بإجراءات ذات سمة اجتماعية واضحة" (هولوت ١٩٨١، ص ٢٠٨).

وطبقاً لما ذكره ميرفى (١٩٨٥، ص ٢٤) فإن السياحة الاجتماعية "أصبحت معترفاً بها باعتبارها أحد مركبات السياحة الحديثة وهدفاً مشروعاً من أهدافها. إن توسيع نطاق الفوائد الجسمانية والنفسية الناجمة عن الراحة والسفر لتشمل أناساً أقل ثروة. يمكن أن ينظر إليه باعتباره دواءً وقائياً". وللحكومات الأوروبية تقليد عريق فى تقديم الإجازات لغير القادرين، مثل تلك التى يقدمها صندوق توفير الرحلات السويسرى. وفى الواقع فإنه بالإمكان القول بالنسبة إلى حالة سويسرا بأن سياستها السياحية الوطنية متأثرة كثيراً بمبادئ السياحة الاجتماعية. فالبدأ الجوهرى فى السياسة السياحية السويسرية هو أن "السياحة عنصر مسهم فعال لمجتمع صحيح وسليم"

(جلج ١٩٨٨، ص ٣٩)، وبالسّياحة الاجتماعيّة يمكن تحديد الأهداف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة للسّياحة بما يلي:

\* الهدف الكلي وهو "ضمان توفير حاجات السائحين والأفراد في كل جوانب الحياة بالصورة المثلى من خلال التسهيلات الجماعية الفعالة وحفظ الصحة البيئية".

\* الأهداف الجزئية وتشمل الهدف الاجتماعي الذي يعنى "خلق أفضل الظروف الاجتماعيّة الممكنة للسائح والسكان المحليين". كما تشمل الهدف الاقتصادي الذي يعنى "تشجيع صناعة السّياحة بشكل تنافسي وفعال". وهناك أيضاً الهدف البيئي بمعنى "ضمان نوعية مريحة من المناطق السّياحية الطبيعيّة والصناعية (اللجنة الاتحاديّة الاستشارية للسّياحة ١٩٧٩، ص ٦٠، في جلج ١٩٨٨، ص ١٣٩).

ويعد الموقف السويسري موقفاً فريداً في إطار بيئة السياسة السّياحية لأوروبا الغربيّة. لكن في السنوات الأخيرة تقلص مستوى الدعم الحكومي في أوروبا الغربيّة للسّياحة الاجتماعيّة بسبب تقلص الإنفاق الحكومي على جوانب الرفاه، وربما يعود ذلك أيضاً إلى التصورات أن السّياحة الاجتماعيّة تحمل ملامح الأيديولوجيات الاشتراكية.

ومما لا شك فيه أن تكفل الدولة بالسّياحة كان عنصراً رئيسياً في التصورات حول النشاطات الترفيهية التي تبنتها الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية. ففي ظل الدول الاشتراكية "كانت السّياحة الداخليّة من أدوار الرفاهية والأدوار الاجتماعيّة التي تتولاها النقابات العمالية، بالرغم من أن منظمات ومؤسسات فردية أخرى كانت تقوم بدور مهم في هذا الصدد" (هول دي ١٩٩١ ج، ص ٤٩). وفي ظل الدول الاشتراكية السابقة كان ينظر إلى السّياحة باعتبارها شكلاً من أشكال الترفيه الخلاق، وقامت بوظيفة اجتماعية اقتصادية في الحفاظ على الصحة والحياة المناسبة للطبقات العاملة الصناعيّة من خلال معسكرات الشباب وأماكن قضاء الإجازات والسّياحة التعليميّة وتكفل نقابات العمال بالسّياحة والإجازات المدعومة (هول دي ١٩٩١ د). وعلى سبيل المثال كانت الوظيفة الاجتماعيّة الرئيسيّة للسّياحة في بولندا (أوستروسكي ١٩٨٦، ١٩٨٧) وتشيكو سلوفاكيا السابقة هي "إعادة إنتاج القوى الجسمانيّة والعقليّة للشعب العامل" (دميك وإستريدا ١٩٧١، وفي كارتر ١٩٩١، ص ١٦١).

وفى رومانيا كان ينظر إلى السياحة باعتبارها جوهر "التنمية الثقافية المتنوعة للمجتمع الاشتراكي" (ترنوك ١٩٩١، ص ٢٠٩). وكانت السياحة تحت سيطرة الدولة فى رومانيا تغاير أيضاً السياحة فى الدول الغربية الرأسمالية، فالجماعية للإنسان الاشتراكي تسود على الفردية فى السياحة فى الدول الغربية. وهكذا فإن السياحة الرومانية كانت تنطوى غالباً على عنصر تعليمى بتشجيع العمال على فهم المشكلات العالمية والعلاقات المحتملة بين السياحة لتسلك الجبال والصحة فى الدول الشيوعية (ترنوك ١٩٩١). وبالمثل فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة (ألمانيا الشرقية) كانت السياحة تقوم بوظيفة أيديولوجية مهمة للدولة "بالتركيز الشديد على الترفيه الجماعى والإجازات فى أماكن للإقامة قدمتها جهات العمل والنقابات العمالية، وقد صممت هذه الأماكن لى تخلق التماسك الاجتماعى والروح الجماعية، إلى جانب المزج بين وقت الترفيه والتمازج السياسى" (ميلر ١٩٩١، ص ١٤٩). إن حجم الدعم الذى تقدمه مثل هذه الدولة للسياحة كان كبيراً، ويؤدى إلى زيادة نسبية كبيرة فى الرحلات الداخلية : "وفى ظل النظام القديم قام أكثر من نصف سكان ألمانيا الشرقية وربما ثلاثة أرباعهم، برحلة واحدة كل عامين، كل منها ما بين ١٠-١٤ يوماً" (ميلر ١٩٩١، ص ١٤٩).

ويسبب ما يحدث الآن من تحول من النظام الاشتراكي للدولة إلى نظام الاقتصاد المختلط فى أوروبا الشرقية، فإن وظيفة الرفاه للسياحة فى هذه الدول تشهد انهياراً حاداً حيث تحولت الموارد المالية الشحيحة إلى الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً (هول دى ١٩٩١). وربما أدت الظروف المتغيرة فى أوروبا الشرقية أيضاً إلى تشكك الحكومات الغربية ذاتها فى الوظائف الأيديولوجية لمفهوم السياحة التابعة للدولة. بيد أن السياحة الاجتماعية يجب أن ينظر إليها فى إطار المنظور الأشمل لطبيعة حقوق الإنسان. وكما يشير هولوت (١٩٨١، ص ٢١٢) فإن "السياحة الاجتماعية التى تجد مبررها فى أهدافها الفردية والجماعية، تتسجم مع وجهة النظر القائلة بأن كل الإجراءات التى يتخذها المجتمع الحديث تضمن عدالة أكثر وكرامة أفضل وممتعة أحسن لحياة جميع المواطنين".

## الحكومة حامية للمصالح :

إن الدور الأخير الذي تقوم به الحكومة فى السياحة هو دور حامية المصالح. وهذا الدور، رغم أنه لا يكون فى مجال السياحة تحديداً، فقد ينطوى على مضامين كبيرة بالنسبة إلى طبيعة التنمية السياحية. إن الدفاع عن المصالح المحلية كان تقليديا الشغل الشاغل لكثير من النشاطات الحكومية لا سيما أن الحكومة تقوم بدور الموازنة بين مختلف المصالح والقيم على المستوى الوطنى أكثر من المصالح الفئوية على المستوى الضيق والتي تعد صناعة السياحة من بينها. ولا يعنى هذا بالطبع إنكار المصالح التي لا تمثل داخل بنية الحكومة. "لقد أنشئت السلطات التشريعية وغالبية أجهزة الدولة لحماية الجماعات الفئوية، ولتمثيل المصالح الرئيسية فى العملية السياساتية، ولحماية النظام الاجتماعى عبر مقومات الرفاه لعدد من قطاعات الأعمال والقطاعات الاجتماعية بصفة عامة" (دافيس وآخرون ١٩٩٢، ص٢٦) بيد أن السياسة السياحية تتطلب النظر إليها باعتبارها مسألة فى سلسلة كبيرة من السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالرفاه والبيئة. وتنعكس القرارات الخاصة بالسياسات رغبة فى تلبية مصالح المستوى الحكومى المعنى بهذه القرارات، أى الحكومات الوطنية والإقليمية والولائية والمحلية، أكثر من اهتمامها بالمصالح الفئوية لصناعة السياحة.

## الحكومة والسياسة السياحية :

بينت المناقشة السابقة الأساليب المختلفة التي تلتزم بها الحكومة فى السياحة وقد حدد ليكوريث وآخرون (١٩٩١، ص٦٤) دورين للحكومة فى صياغة السياسة السياحية: الأول هو "العمل الإيجابى المقصود الذى تقوم به الحكومة لصالح قطاع السياحة". أما الدور الثانى فهو العمل السلبي غير المقصود الذى تقوم به الحكومة وينطوى على مضامين تتعلق بالسياحة، لكنه عمل لا يقصد به تحديداً السياحة أو التأثير على التنمية السياحية".

إن هذا التمييز بين الدورين، بالرغم من بساطته من حيث التمييز بين النواتج السياسية، لا يشير إلى التعقيد الموجود في السياسة السياحية أو في طبيعة عملية صناعة السياسة السياحية.

ومن المعلوم أن تحليل السياسات يهتم بفهم وشرح موضوع محتوى السياسة والقرارات الخاصة بها والطريقة التي يتم بها صنع هذه القرارات (باريت وقدج ١٩٨١، ص٦)، باعتبار أن السياسة العامة هي "بنية أو مستودع القيم أو السلوك التي تشتمل على التصور الحكومي" (كرول ١٩٦٩، ص٩). إن هذا التعريف للسياسة تعريف واسع بالقدر الكافي للتمييز بين المعلن والمتضمن والمتصور والمنجز في عملية السياسة السياحية (أوشيون ١٩٧١، وفي ميتشيل ١٩٧٩، ص٢٩).

إن معظم التعليقات حول السياسة السياحية تعليقات توصيفية في طبيعتها (انظر الفصل الأول). وعلى سبيل المثال دافع ليكوريث وآخرون (١٩٩١، ص٦٧) عن أن "المطلوب هو الاتفاق على مفهوم أن السياسة السياحية يجب أن تتضمن الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والسياحة الدولية والمحلية، والاعتراف أنه بدون وجود أهداف وغايات متفق عليها فإن التخطيط الرسمي للتنمية يكون غير منسق وغير مرض". ويضيف هؤلاء الكتاب أن "الأمل في المساهمة الإيجابية المحتملة للسياسة يرتبط بشدة بالحاجة إلى :

١ - وضع أهداف لقطاع السياحة.

٢ - صياغة سياسة لتنفيذ هذه الأهداف (ليكوريث وآخرون ١٩٩١، ص٧٠).

ومن المنظور الإداري فإن هذه المقولات تبدو مقبولة لدى من يقرأ هذا الكتاب، ولكنها لا توضح البيئة السياسية والعملية السياسية التي يجب الإحاطة بها لتعطي هذه المقولات فعاليتها في واقع صنع السياسة السياحية.

ولسوء الحظ فإن المناقشات المعاصرة لتطوير السياسة السياحية، فيما عدا بعض الاستثناءات الجوهرية (مثل ريختر ١٩٨٩، وجرينوود وشاو ١٩٩٠) أخفقت في إلقاء الضوء على الأبعاد السياسية للسياسة السياحية، وتطبيق هذه السياسات بحيث تظهر في تطورات سياحية محددة. وقد ركزت معظم الكتابات حول السياسة السياحية

بدلاً من ذلك على المنظمات السياحية الحكومية وعلى أعمالها. بيد أن هذا التصور غير كاف لشرح طبيعة ونمط صياغة السياسة السياحية أو مردوداتها. وقد لاحظ فريدم (١٩٧٦، ص٤٤٦-٤٤٧) في هذا الصدد:

إن النظر إلى التنظيمات باعتبارها كليات موحدة ذات أهداف دائمة قد يعنى تجاهل ديناميات الحياة التنظيمية. وقد تؤدي هذه النظرة إلى التمويه على الأنماط المتحولة فى مصالح الجماعات التى يتكون منها التنظيم. إن بنية القوة أو السلطة هى التى تتحدر، بحيث تكون هناك جماعات محدودة وأفراد قليلون هم الذين يهتمون بشكل ما بعملية صنع سياسة معينة. ومن ثم فإن مخرجات عملية صنع السياسات يمكن أن تعكس القوى النسبية لهؤلاء المهتمين بها لدرجة أن الاستقرار فى بنية السلطة ينتج نوعاً من الاستقرار فى السياسة. وإذا ما أظهر ناتج السياسة تماسكاً وسياقاً قويا مبرراً لوصف "العقلانية"، فإن هذا يعكس قدرة جماعية معينة على السيطرة على الأحداث.

إن القول بأن صياغة السياسة السياحية على مستوى تنظيمى معين - لا يتأثر بالمصالح والقيم المختلفة - يعنى فى الوقت ذاته تجاهل أن انخراط الحكومة فى السياحة انخراط سياسى. وكما ذكر هيلد وكريجر (١٩٨٤، ص١٨) فإن سلطة الدولة تعبر فى آن واحد عن المقاصد والأغراض الخاصة بالحكومة وموظفى الدولة (وهؤلاء قد يتصرفون بشكل مختلف) وعن المعايير التى توضع من خلال السياق المؤسسى لعلاقات الدولة - المجتمع. وهكذا يناقش القسم التالى طبيعة تحليل السياسة السياحية، ويميز بعض العناصر الرئيسية التى تحدد اتجاه التطور السياسى وصياغة السياسة السياحية.

### تحليل السياسة السياحية :

تعتبر السياسة العامة موضوعاً صعباً إلى حد ما من حيث إخضاعها للبحث بسبب تعقدها، ويصفة خاصة بسبب الطبيعة الزمنية لعمليتها، وتعدد المشاركين فيها

وتدبيراتها وطبيعتها الطارئة وتأثيراتها النظرية (جرينبرج وآخرون ١٩٧٧، ص ١٥٣٢).  
وقد لاحظ لايدن وشيمان وكروول (١٩٦٩، ص ١٥٦-١٥٧):

«إجمالاً فإن الافتراض الواقعي المطبق هو أن القرار العام مزيج من المساهمات المتنوعة - من بينها المواقف العامة - التي تقدم المادة اللازمة لشبكة التفاعلات الاجتماعية. ونادراً ما يظهر مجرى التفاعلات بنية دائمة لا تتغير، بل إنه عوضاً عن ذلك ينمو ويتطور ويتغير من حيث الشكل والتركيب بمرور الوقت. إن أحد المبررات الرئيسية التي تفسر لماذا تبدو عملية السياسة العامة وكأنها لغز غامض لكثير من الناس، هو تلك السيولة، أو هذا الرفض للبقاء داخل حدود الأبنية المؤسسية المصممة للتعامل مع القضايا العامة».

وهذا الموقف أدى إلى ظهور بنية نظرية عريضة ومختلفة ، وهذا مما دفع جينكنز (١٩٧٨، ص ٩) إلى القول بأن "دراسة السياسات أصبحت حقلاً للعلوم المتداخلة، ومهما كانت شعبية هذا الحقل، فإن دراسته لم تؤد إلى قدر كبير من التماسك النظرى، وقد تختلف التفسيرات بشدة اعتماداً على أصالة المحلل". وإن وجود نماذج مختلفة لتفسير الأحداث ذاتها يؤدي بالتالى إلى نتائج مختلفة فى حالات كثيرة (أليسون ١٩٧١، وفيجانس ١٩٧٩).

إن معظم الإشارات إلى صنع السياسة أو القرار فى الأدبيات السياحية يتجه إلى استخدام نموذج وصفى يوضح كيفية صنع القرار السياحى والسياسة السياحية طبقاً لمعايير متخذة سلفاً (على سبيل المثال: سسا ١٩٧٦، ميرفى ١٩٨٥، جن ١٩٨٨ . انظر الفصل الأول). ويفترض المدخل الوصفى العقلانى وجود ثنائية بين عملية صنع السياسة والإدارة ووجود "الإنسان الاقتصادى" (هكذا) بحيث يمكن للأفراد "تحديد الأهداف والقيم والغايات وترتيبها"، كما يمكنهم باستمرار الاختيار بينها بعد جمع المعلومات الضرورية وتقييمها بشكل منهجى (ميتشل ١٩٧٩، ص ٢٩٦). إن هذا المنهج "العلمى" أو "العقلانى" فى تحليل السياسات والإدارة يتركز حول هدفين : "الكشف عن ماذا تستطيع الحكومة أن تفعله بدقة ونجاح"، و"كيف يمكنها أن تقوم بهذه الأمور بأكبر كفاءة ممكنة وبأقل التكاليف من حيث المال أو من حيث الطاقة".



(ويلسون ١٩٤١، ص٤٨١). إن المناهج الوصفية أو العقلانية فى تحليل السياسة السياحية قد تكون مجدية فى تمييز بعض سمات السلوك البشرى، بالرغم من أنها لا تستطيع تفسير العمق والتعقيد الموجودين فى عملية صنع السياسة. وتصلح النماذج الوصفية كمرشد للكشف عن مثل معينة. ومهما يكن فإن هذه المثل لا يمكن الوصول إليها بدون فهم ما يحدث فعليا فى صياغة السياسة السياحية وتنفيذها.

إن النماذج الوصفية لصنع السياسة من خلال تركيزها على عملية صنع السياسة، تمثل رفضاً للثنائية العقلانية "السياسة/ الإدارة" التى تتسم بها المناهج الوصفية لتحليل السياسات "بدون عملية يكون مجرى النموذج العقلانى ساكناً، وبدون عملية لا يكون هناك اهتمام بالسمة المعقدة وغير اليقينية للعلاقات، وبدون عملية لا نستطيع ببساطة أن ندرک كيف يمكن لعنصر واحد أن يتحول بشكل غامض إلى عنصر آخر" (منز ١٩٧٥، ص٦٤٩-٦٥٠). وبالمثل يرى جينكنز (١٩٧٨، ص١٦) أنه "بالنسبة إلى كثيرين تعد العملية بؤرة تركيز رئيسية، إن لم تكن البؤرة الوحيدة، إلى درجة أن الكثيرين يدافعون عن أن الإدراك المفهومى لعملية السياسة أمر جوهري فى أى تحليل للسياسة العامة". وهكذا فإن التحليل الوصفى للسياسة السياحية يعنى:

"أنه لکى يتم شرح كيفية بقاء السياسة وكيفية تغييرها يجب الكشف عن الظروف الاجتماعية السياسية التى يعمل فى ظلها النظام السياسى، وفحص مدى انعكاس التأثيرات الخارجية على مخرجات السياسة. ومن ثم فإن المهمة الرئيسية لمحلل السياسة هى الكشف عن الروابط بين البيئة والنظام السياسى ونتائج السياسة وتأثيراتها" (جينكنز ١٩٧٨، ص٢٦-٢٧). ويشتمل صنع السياسة على نمط من العمل فترة من الزمن، ويشتمل على عديد من القرارات (أندرسون ١٩٧٥، ص١٠). وهناك اعتبار كبير فى عملية السياسة لنموذج المدخلات - المخرجات المستقى من كتابات إيستون (١٩٥٧، ١٩٦٥). ويركز منهج إيستون على الديناميات والعمليات الخاصة بنظام سياسى والتى تدور فى محيطه السياسى (شكل ١/٢). ويميز النموذج بين:

١ - المطالب السياسية وهى المطالبة بالقيام بعمل ينبع من داخل النظام السياسى ومن خارجه.

٢ - القرارات السياسية، وهي قرارات سلطوية أكثر منها قرارات روتينية تتخذها السلطات السياسية.

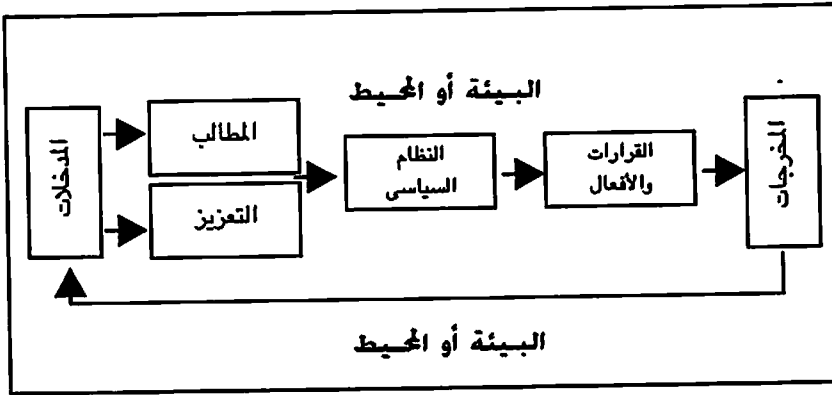
٣ - المخرجات السياسية التي تعنى ما يفعله النظام. وبالتالي فإنه فى حين أن السلع والخدمات (مثل السياحة) هى أكثر المخرجات الملموسة، فإن المفهوم لا يقتصر على ذلك.

٤ - النواتج السياسية (أو الآثار) وتعنى النتائج المقصودة أو غير المقصودة التي يتمخض عنها الفعل، أو عدم الفعل، السياسى.

إن هذه المكونات الأربعة لعملية صنع السياسة، المتعلقة بقضايا سياسات سياحية محددة، موضحة فى الشكل ٢/٢ .

### الشكل ١/٢

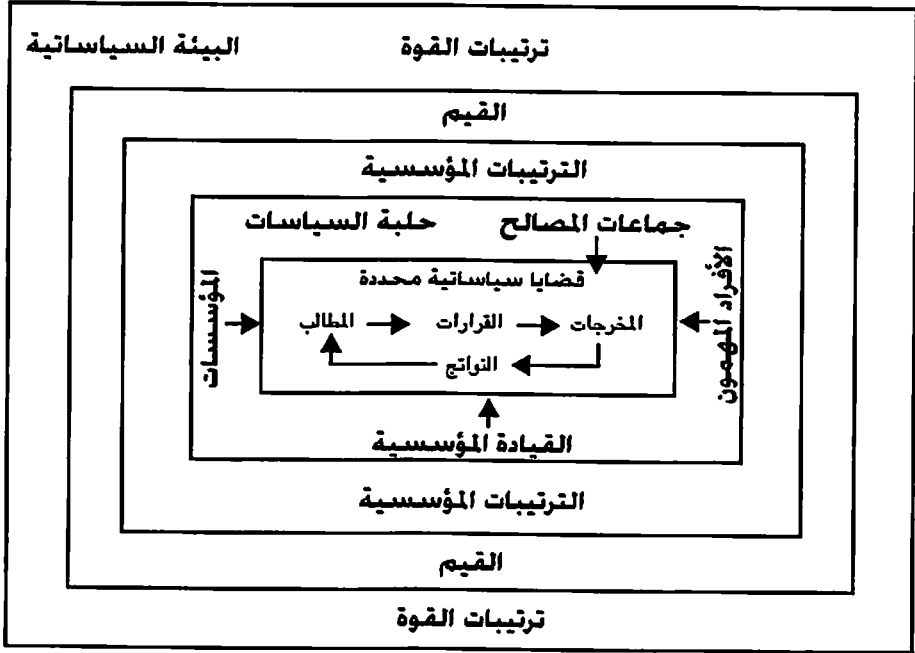
النموذج المبسط للنظام السياسى عند إيستون



المصدر: إيستون ١٩٦٥، ص ٢٢ . أعيد إنتاجه بتصريح من مطبعة جامعة شيكاغو .

## الشكل ٢/٢

عناصر في عملية صنع السياسة السياحية



ويجب أن يوضع كل تطوير لسياسة ما داخل إطار البيئة السياسية التي يتم في إطارها التفاعل والتنافس بين جماعات المصالح (مثل الجمعيات الصناعية، وجماعات الحماية والجماعات المجتمعية) والمؤسسات (الإدارات والأجهزة الحكومية المسئولة عن السياحة) والشخصيات المهمة (مثل ممثلي الصناعة الرئيسيين) والقيادة المؤسسية (مثل الوزراء المسؤولين عن ملف السياحة وكبار موظفي الإدارات الحكومية). إن التنافس بين هذه الجماعات والتفاعل بينها يجرى من أجل تقرير الخيارات الخاصة بالسياسة السياحية. ولكن إلقاء الضوء على الأهداف التنافسية للفاعلين داخل عملية صنع السياسة يقتضى الاعتراف بوجود البيئة الأوسع التي تحدث فيها عملية صنع السياسة والتي تشمل الترتيبات المؤسسية والترتيبات القيمية والسلطوية.

وكما ذكر في الفصل الأول أنه عند اختيار سياسات سياحية معينة، فإن صانعي القرارات يختارون أيضاً بين مجموعات مختلفة من القيم. وهكذا فإن الأجهزة الحكومية التي تقوم بمهمة تنظيم وتقرير طبيعة التنمية السياحية تدخل في عملية الاختيار القيمي.

إن القيم هي "غايات وأهداف ومصالح ومعتقدات وأخلاقيات وتحيزات ومواقف وتقاليد ومثل وأغراض تتغير وفقاً للتصور البشري ويمضى الوقت، ولها تأثير كبير في الصراعات على السلطة المتعلقة بالسياسة (هننج ١٩٧٤، ص ١٥) وأصبحت ذات شأن متزايد في دراسة التنمية السياحية، لا سيما التنمية السياحية المستدامة والمناسبة (مثل ريختر ١٩٨٩، وهولك ١٩٩١، وبيرامويل ولين ١٩٩٣). وتركز معظم السياسات السياحية على فوائد السياحة فقط أكثر من تركيزها على الآثار السلبية التي تحدثها. وكما لاحظ شاو وجرينوود وويليامز (١٩٨٨، ص ١٧٢) في الحالة البريطانية "ما يتردد دائماً عن أن السياسة الحكومية تجاه السياحة في المملكة المتحدة غير واضحة، بمعنى أنه لا يوجد سوى قليل من السياسة الرسمية القائمة حالياً يؤكد أن السياحة "شيء حسن". بيد أن هناك حاجة إلى عدم النظر إلى السياحة في حد ذاتها بل النظر إلى تكاليف تنميتها، وإلى الإستراتيجيات البديلة التي يمكن أن تسعى إليها منطقة ما أو مجتمع معين" (ويليامز وشاو ١٩٨٨، ص ٢٣٨). ولكي يمكن تقييم اختيار البدائل المحتملة للتنمية السياحية، فإنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالترتيبات السلطوية التي تقرر اختيار السياسة.

إن تقدير الفاعلين ومنظومة القيود التي يصطدمون بها مسألة جوهرية لفهم سلوك التنظيمات السياحية وأدائها. ويقول كروزير (١٩٦٤، ص ١٠٧) بأن "سلوك الناس والجماعات ومواقفهم داخل أي منظمة لا يمكن تفسيره بدون الرجوع إلى العلاقات السلطوية القائمة بينهم". وبالمثل قال كرنسون (١٩٧١، ص ١٥٦-١٥٧) "للخصايا السياسية وجه تنظيمي". ومن ثم فإن محاولات الربط بين مادة السياسة السياحية وعملية صنع السياسة السياحية تقتضى تبنى أساليب تحليلية تدمج التحليل النظمي في تحليل السياسات". (جينكوز ١٩٧٨، ص ٤٧). وهكذا فإن دراسة الترتيبات السلطوية تعد جزءاً حيوياً في تحليل السياسة السياحية، لأن السلطة تحكم التفاعل بين الأفراد

والمنظمات والأجهزة المؤثرة، أو التي تحاول التأثير، فى صياغة السياسة السياحية وأسلوب تنفيذها. وفى حالة السياسة السياحية البريطانية مثلاً فإن جدول الأعمال الخاص بالسياحة يكون محجوباً إلى حد بعيد، بمعنى أنه يعد على مستوى حكومى فرعى وينفذ من خلال عمليات للقطاع الخاص منفصلة تماماً عن هذه الأبنية الحكومية (شاو وجرينوود وويليامز ١٩٨٨، ص ١٧٤). والمرء مجبر على الاعتراف بأنه فى غمار وضع السياسة السياحية فإن قضايا معينة يمكن أن تكبت وأن مصالح معينة قد يتم تجاهلها، أو أن العلاقات بين الأفراد والأجهزة قد تتغير أو أن عدم العمل يصبح أمراً معتاداً (نوزيك ١٩٧٢).

إن طبيعة التشتت فى صناعة السياحة تجعل من الصعب تشكيل جماعة ضغط قوية لتشجيع الحكومة على صياغة سياسات لصالح الصناعة (وانهيل ١٩٨٧). ففى أستراليا والولايات المتحدة - كما سنرى فيما بعد - استطاعت جماعات الضغط القوية نسبياً فى الصناعة أن تنمى تأثيراً معقولاً على السياسة الحكومية. ولكن فى حالة السياحة فى تايلاند مثلاً فإن الطبيعة المشتتة لصناعة السياحة قللت من قدرتها على الضغط على الحكومة لتوزيع الموارد مقارنة بالجماعات الصناعية الأخرى. وحسب ما يرى إليوت (١٩٨٧، ص ٢٢٥) فإن "السياحة لا تمتلك سلطة مثل سلطة الجماعات العسكرية أو الزراعية المنظمة بحيث تشكل خطورة على الحكومات أو على طموحات السياسيين. إن تأثيرها محدود لأنها ليست صناعة كبيرة من حيث عدد الناس المنخرطين فيها، وليست منظمة جيداً، ولا تشكل جماعة ضغط مؤثرة. وفى الواقع فإن الدوافع الاقتصادية، لا الأساس السلطوى الأصيل للسياحة، هى التى دفعت الحكومة التايلاندية للاقتناع بالسياحة كأداة للتنمية الاقتصادية.

إن من طبيعة الحكومات الاستجابة للضغوط القوية. ولا تمتلك السياحة مثل هذه القوة، ولذلك لا يقدم لها سوى الحد الأدنى من الدعم الفعلى، وغالباً ما تخضع للتجاهل. ولكن الآن بسبب الضغوط الاقتصادية الحادة أصبح دور الحكومة التايلاندية ومدخلها أكثر دينامية واستجابة (إليوت ١٩٨٧، ص ٢٢٥).

## المصالح والسلطة والتنمية السياحية :

هناك مؤشر على الدور الذى تلعبه السلطة فى التنمية السياحية قدمته دراسة عن السياحة الترفيهية فى ثلاثة مجتمعات ساحلية فى نورث كارولينا بالولايات المتحدة (فى جزر باث وأورينتال وهاركرز). وقد فحص بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢٠٢) الفرضية القائلة بأن معدل النمو (الحجم والسرعة) ومقدار انغماس المجتمع ورقابته (أو سلطته) على التغيير، تؤثر فى مقدار وطريقة توزيع التكاليف والمردودات المرتبطة بالسياحة وتوسعها. وتعرف السلطة بأنها تشتمل على ملكية الأرض والمورد المالى وطاقات السكان المحليين، وعلاقة التقاليد المحلية بمشروعات التنمية السياحية. وقد طور المؤلفان نموذجاً للتنمية السياحية من دراسة التنمية السياحية فى المجتمعات الثلاثة، وهذا النموذج ربط معدلات النمو بتوزيع السلطة والعوائد التى يحققها كل مجتمع من المجتمعات الثلاثة (جدول ٢/٢). ويرى بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢٢١) أن العامل الحاسم فى تقرير التأثير الإيجابى أو السلبى للتنمية السياحية على المجتمع المستقبل كان هو مصدر السلطة المنظمة. وهذا يعنى ما إذا كان المجتمع المستقبل يمتلك القدرة على الوصول إلى هذه القوة أو السلطة. وعلى سبيل المثال: ففى حالة مدينة أورينتال تشير الدراسة إلى أن تأثير القادمين الجدد على الخطوط التقليدية للسلطة يمكن أن يحدث شعوراً من الاستياء تجاه التنمية السياحية. وهذه النتيجة مهمة لأنها تلقى الضوء على الحاجة إلى مخططين للسياحة يأخذون فى اعتبارهم توزيع السلطة بين سلسلة من المصالح المعنية بعملية التنمية السياحية.

وإذا كان من الصعب إلى حد ما أن تقرر الدراسات السياحية المجتمعية العوامل التى تؤدى إلى نماذج معينة للتنمية السياحية، فقد ظهرت فى السنوات الأخيرة إجراءات معلنه لتشكيل السياسة السياحية فى الدول الغربية، مع إنشاء لجان أو بعثات لتقصى المعلومات (كرايك ١٩٩٠). وهذا قد يؤدى إلى تقديم رؤى قيمة لطبيعة عملية صنع السياسة والقوة النسبية للمشاركين من جماعات المصالح فى هذه العملية.

فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ قامت لجنة مساعدة الصناعات الأسترالية بإجراء استقصاء عن السفر والسياحة فى أستراليا. وقد دعت هيئات فرعية شعبية لتقديم

النصح للجنة حول مظاهر الصناعة وحول سياقها القومى. ولسوء الحظ فإن قليلاً من هذا المدخل كان واضحاً فى التقرير النهائى (كرايك ١٩٩٠). فقد تلقت اللجنة (١٩٨٩) عدداً كبيراً من الردود تخص صناعة السياحة الأسترالية مع الإشارة بصفة خاصة إلى الآثار البيئية والاجتماعية للسياحة فضلاً عن عدد من ردود الهيئات الصناعية الأخرى (جدول ٢/٢).

ولكن فى مثال تقليدى عن الزبائن، كانت نتائج التقرير متشابهة بدرجة كبيرة بالنسبة إلى المشاركين فى الفحص من الإدارات الحكومية والجمعيات الصناعية، والجمعية الأسترالية لصناعة السياحة التى تعد الجهاز الأعلى للصناعة. وقد أظهرت هذه الأخيرة أنها ذات تأثير جوهرى. وأن حجم مذهب "الزبائنية" والوزن السياسى الواضح لقطاعات صناعة السياحة يمكن فهمهما من خلال التغيرات التى حدثت بين مسودة التقرير والتقرير النهائى الذى أعلن. وطبقاً لما ذكره كرايك (١٩٩٠):

إن التوصيات فى مسودة التقرير المتعلقة بالأسئلة حول حوافز الصناعة والشروط الضريبية ومبدأ "مدفوعات المستخدم" تم تعديلها أو التخلّى عنها بدرجة كبيرة فى التقرير النهائى. إن أكبر تغيير كامل كان يتعلق بمستقبل اللجنة الأسترالية للسياحة وجهاز الترويج الممول فيدرالياً. وبينما أوصت مسودة التقرير بأن التمويل يجب أن يستكمل دورته فى خمس سنوات، وأن يتملك القطاع الخاص عملية الترويج على المستوى الوطنى، فإن التقرير النهائى اقتبس حرفياً توصيات إحدى هيئات الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة التى أوصت بأن يستمر التمويل على أن تتم إعادة النظر فيه فى خلال خمس سنوات.

الجدول ٢/٢

نموذج للتنمية السياحية

التكاليف والمردودات	أساس القوة	معدل التغير
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التغير السريع في قواعد السلوك المحلية</li> <li>● بنية جديدة للقوة والاقتصاد</li> <li>● تغير بطيء في قواعد السلوك.</li> <li>● بنية قوة مستقرة</li> <li>● اقتصاد محلي متوسع</li> <li>● قواعد مستقرة للسلوك</li> <li>● قابلية التحرك الفردي داخل بنية القوة والاقتصاد</li> <li>● تغير شامل محدود في الاقتصاد المحلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● مباني غرف النوم</li> <li>● المقيمون في الصيف</li> <li>● التجارة التخصصية (ماعد التمويل)</li> <li>● تطورات فردية</li> <li>● ملكية محلية</li> <li>● تجارة محلية متوسعة (تمويل محلي)</li> <li>● عبور</li> <li>● أصحاب عطلات نهاية الأسبوع</li> <li>● المستثمرون الموسميون (التمويل المحلي)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>نمو سريع</li> <li>نمو بطيء</li> <li>تنمية طارئة</li> </ul>

المصدر: بيك وليبي ١٩٨٩، ص ٢٠٤. أعيد إنتاجه بتصريح من مطبعة جامعة بنسلفانيا.

إن المدى الذي استطاعت فيه اللجنة المساعدة للصناعات أن تلبى احتياجات الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة، اتضح بجلاء في تغير نغمة السير فرانك مور، رئيس الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة، تجاه الاستقصاء. ففي بداية الاستقصاء شجبه باعتباره "أضحوكة للخزانة العامة" ترغب من خلالها في فرض ضرائب أكثر على صناعة السياحة. وبعد التقرير النهائي أعلن أن صناعة السياحة رحبت باهتمام اللجنة المساعدة للصناعات لأن ذلك كان أمراً طبيعياً ولا يقوم على أفكار متصورة سلفاً. وقال بأن اللجنة المساعدة للصناعات "متزنة" و"بعيدة كلية عن المصلحة الذاتية" ولها "رؤية متوازنة عن الصناعة" (كرايك ١٩٩٠).



الجدول ٣/٢

تصنيف الهيئات في استطلاع اللجنة المساعدة للصناعات حول السفر والسياحة

عدد المستطلعين	عدد المستجيبين	منشأ الهيئة
		الحكومة :
٤٦	٢٤	فيدرالية
٢٤	١٥	ولائية
١١	٨	محلية/ إقليمية
٥	٢	آخرون
٨٦	٥٠	المجموع الفرعي
		القطاع الخاص :
٤٠	١٨	جماعات القمة
١٥	١٢	الجمعيات الإقليمية
٢٣	٢١	النقل والسفر
١٦	١٦	الإقامة
٣٤	٢٠	آخرون
١٣٨	٩٧	المجموع الفرعي
		هيئات شعبية :
٢٤	١٥	جماعات الحماية
٨	٧	جماعات مجتمعية
١١	٩	مؤسسات تعليمية
٤	٤	اتحادات
٣٦	٢٥	أفراد
٨٣	٧٠	المجموع الفرعي
٢٩٧	٢١٧	المجموع الكلي

المصدر: اللجنة المساعدة للصناعات ١٩٨٩، ص ب-١ هـ .

إن التنازع بين جماعات المصالح فى صياغة السياسة السياحية يتجلى بوضوح فى هذه الحالة فى الاهتمامات حول المشكلات الاجتماعية والبيئية. وقد استحوذت المشكلات الاجتماعية على صفحتين من المناقشات فى التقرير النهائى. بينما خصص لمشكلة البيئة الفصل قبل الأخير. وبالرغم من ذلك، فقد فحص التقرير هذه المشكلات بتجرد من ناحية استخدام الأرض، والمتنفعين المتنافسين والمنافع، وإن كان قد فشل فى التعامل بالقدر الكافى مع العوامل غير الاقتصادية. أما القضايا الاجتماعية والبيئية بعيدة المدى فقد تم تجاهلها تقريباً فى التقرير النهائى. وطبقاً لكرايك (١٩٩٠) فإن "الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة تنظر إلى هذا التقرير باعتباره "إنجيل الصناعة"، فى حين يرى آخرون أنه كتاب أزرق يعزز المصالح الذاتية الضيقة على حساب المصالح العامة". ويعبارات ذات صلة بالمناقشة السابقة للعلاقة بين السياسات والقيم تستخلص كرايك أنه لوقت مناسب أن تعاد سلة العوامل الثقافية والبيئية الثقيلة للغاية إلى مكان المركز فى عملية تحليل السياسات، وليس من الملائم أن تبقى هذه العوامل خارج التفكير الإنسانى".

وهناك مثال آخر يتعلق بأهمية دراسة صياغة السياسة السياحية فى إطار السلطة والقيم والترتيبات المؤسسية والمصالح التى نوقشت من قبل حيث أشارت دراسة هايز (١٩٨١) إلى تأثير المؤتمر الحزبى للسفر والسياحة فى الولايات المتحدة فى السياسة السياحية الوطنية الأمريكية. فقد أقام المؤتمر شبكة لتلقى المعلومات عن صناعة السياحة والمفاوضات السياسية وصيغة التسويات فى صنع القرار التشريعى. كما تولى أيضاً العمل كإلية للصناعة للتأثير على السياسات التى تؤثر فى مصالحه. واستخلص هايز (١٩٨١، ص١٣٢) أن المؤتمر "الذى يضم أكثر من ٢٥٠ عضواً يعد أكبر جماعة غير رسمية فى مجلس النواب، ويتمتع المؤتمر بقاعدة واسعة من الدعم، ويمتد "نطاق تأثيره" فى عديد من الاتجاهات".

إن تأثير المؤتمر يتركز فى اتجاهين رئيسيين : الأول هو العلاقات الراسخة مع الفاعلين المؤسسين مثل اللجنة البرلمانية الفرعية للنقل والتجارة ووزارة النقل. أما الاتجاه الثانى الذى يتركز فيه تأثير المؤتمر فيتمثل فى أنه حقق نجاحاً فى تمرير التشريعات ذات العلاقة، مثل السياسة السياحية الوطنية، كما أحبط التشريعات التى

تضر بمصالح صناعة السياحة، مثل مشروع ترشيد توزيع الجازولين. وفي كلتا الحالتين عمل المؤتمر على تعزيز مصالح قطاعات صناعة السياحة من خلال نشاطاته البرلمانية (هايز ١٩٨١).

ويخضع المؤتمر أيضاً للضغط من جانب المصالح السياحية للقطاع الخاص. إن حجم تأثير الصناعة كبير. ويذكر أيرى (١٩٨٤؛ ص ٢٧١) في هذا الصدد أن "معظم شركات الطيران وشركات الفنادق ومشغلي الحافلات وغيرها تحتفظ بممثلين دائمين في واشنطن. وفضلاً عن ذلك كان هناك عام ١٩٨١ مكاتب في العاصمة لحوالي ٢٢ جمعية تجارية ذات صلة بالسفر. وكان لسبع شركات منها مكاتب علاقات حكومية تتمركز في واشنطن. ومن بين هذه الشركات ١١ شركة كانت ممثلة بحكم القانون من خلال مؤسسات للعلاقات العامة". وأكثر من ذلك ترجم النفوذ السياسي لصناعة السياحة على أعضاء الكونجرس والحكومة في شكل صناديق مالية سياسية. ففي انتخابات ١٩٨٠/٧٩ أنفقت ٦٢ لجنة للعمل السياسي لصناعة السفر أكثر من ١,٥ مليون دولار على المرشحين (أيرى ١٩٨٤، ص ٢٧١).

إن الأمثلة الثلاثة المشار إليها لصنع السياسة السياحية أمثلة مفيدة كحالات دراسية للأسلوب الذي تصنع به فعليا القرارات الخاصة بالسياسة السياحية أو التنمية السياحية. وبالرغم من ذلك فإنها أمثلة نادرة في دراسة السياحة. وكما ذكرنا في الفصل الأول فإن القرارات المناسبة للسياسة السياحية تعتمد على معرفة كيفية صنع هذه القرارات في السياسة الواقعية، وكيفية تطبيقها بالتالي. وهكذا يصبح أمراً حيويًا، إذا ما أريد لدارسي السياحة أن يسهموا في إجراء تحسينات على عملية صنع السياسة السياحية، القيام بمزيد من الدراسات لإلقاء الضوء على كيفية صنع السياسات، وتوضيح المصالح التي تخدمها هذه السياسات.

### السياحة والدولة والسياسة السياحية :

لقد أصبحت السياحة الآن نشاطاً مهماً وشائعاً ويجب على الحكومات ألا تتجاهله. إن أي حكومة تقر بقدر من المسؤولية تجاه نمط ومجال النشاط الاقتصادي

لدولتها يجب أن تكون واعية بظهور "مجتمع ما بعد الصناعي" أو "اقتصاد الخدمات" ومن أجل الحاجة إلى مواجهة التحديات الجديدة لهذه التغيرات (هجز ١٩٨٤، ص ١٩).

وقد قدم هذا الفصل نظرة عامة على العلاقة بين الدولة والسياحة، والأنماط المختلفة من الانخراط الحكومي في مجال السياحة، وطبيعة صنع السياسة السياحية. وقد أشرنا إلى أن مؤسسات الدولة هي الإطار الذي تعمل فيه السياحة. ولسوء الحظ فإن نشاطات الدولة ودورها تم تجاهله في معظم البحوث السياحية المعاصرة، بالرغم من أن دراسات حديثة بدأت في إصلاح هذا الموقف. (مثل: برامهام وآخرون ١٩٨٩ أ؛ أرى ١٩٩٠ أ؛ وبريتون ١٩٩١، وروش ١٩٩٢). وبدأ يعطى اهتماماً أكبر لدور الحكومة في السياحة. وبرغم ذلك فإن هناك ندرة نسبية في مادة دراسة الحالات (انظر ويليامز وشاو ١٩٨٨ أ؛ ريختر ١٩٨٩؛ هول دي ١٩٩١؛ بيرس ١٩٩٢). وهكذا فإن معظم المناقشات لصنع السياسة السياحية تميل إلى التركيز على ما يجب أن تقوم به الحكومة بدلاً من بحث الأسلوب الذي تصنع به القرارات بالفعل. وبالرغم من بعض الجدوى في الدراسات الوصفية للسياسات، فإنها لم تلق الضوء على الأبعاد السياسية للسياحة، ولم تطرح الأسئلة الجوهرية عن تلك المصالح والقيم التي تخدمها سياسات موضوعة معينة.

ولا ريب في أن صنع السياسة السياحية ظاهرة معقدة، ولكن هذا يجب ألا يروع دارسي السياحة من دراستها. وفي الواقع فإنه من الضروري أن يتم تحليل صنع السياسات في جانبه الواقعي إذا ما أريد إدخال تحسينات في إدارة السياحة وتخطيطها، وإذا ما أريد تشجيع ظهور أنماط راسخة وملائمة للسياحة. إن محلي السياحة يجب أن يرغموا على الاعتراف "بمسائل النظرية السياسية والقيم السياسية" التي "تستند إليها بشكل واضح أو ضمنى، قرارات السياسة العامة" (ستلمان ١٩٧٤، ص ٤٩-٥٠). ويلاحظ أن الأطر التحليلية المختلفة تنطوي على مواطن قوة ومواطن ضعف متنوعة، والمحلل يختار بين المداخل النظرية لكي يواجه مشكلات السياسة. بيد أنه بالتركيز على العناصر الجوهرية في عملية صنع السياسة السياحية، مثل الترتيبات المؤسسية والسلطة والفاعلين والمصالح والقيم، يصبح بالإمكان تحسين فهمنا الضعيف الحالي لصياغة وتنفيذ السياسة السياحية ومختلف نشاطات الدولة في التنمية السياحية.

## الفصل الثالث

### سياسة السياحة الدولية والعلاقات الدولية

السياحة الدولية ظاهرة سياسية، طالما وجب على الدولة الانخراط فى علاقات دولية، وإنفاق مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال والتخطيط على نطاق واسع (كريك ١٩٨٩، ص ٣٢٠).

#### مقدمة - السياحة الدولية والعلاقات الدولية :

إن السياحة بسبب طبيعتها الدولية المتنامية لا يمكن فصلها عن حقل العلاقات الدولية. فالسياحة جانب من جوانب السياسة الخارجية بقدر ما هى نشاط تجارى، حيث تشكل البنية التحتية للسياحة العالمية مكوناً مهماً فى العلاقات الدولية. (مولانا وسميث ١٩٩٠). "إن قبول زائرين أجانب وتسهيل سفرهم داخل حدود دولة ما عمل سياسى. وهذا العمل لابد أن يكون له تأثير أيضاً - إلى حد ما - فى السياسة المحلية (إدجل ١٩٧٨، ص ١٧١). إن فهم العلاقات السياسية بين الدول، وسياسات الدول تجاه انتقال المواطنين الأجانب إلى داخل الدولة أو إلى خارجها، أمر ضرورى لفهم السياحة المعاصرة. وقد لاحظ أرى (١٩٩٠، ص ٤٨) أن "عملية السياحة تعنى أنه لا يمكن شرح أنماط السياحة فى أى مجتمع محدد بدون تحليل التطورات التى تجرى فى الدول الأخرى".

إن تشجيع تدفق الرحلات بين الدول قد يكون دليلاً على علاقات سياسية إيجابية. وعلى سبيل المثال كان يتم تشجيع السفر بين الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا

الشرقية لتعزيز مفاهيم التضامن الشيوعي. وبالعكس قد يوقف تدفق الرحلات بين الدول إذا كانت العلاقات السياسية ضعيفة. وعلى سبيل المثال، تم منع الأمريكيين منذ أوائل الستينيات من السفر في رحلات مباشرة إلى كوبا، كما حدث انهيار مأساوي في سفر الأمريكيين إلى الاتحاد السوفييتي في أعقاب غزو أفغانستان، وإسقاط طائرة كال ٧٠٠ بالمقاتلات السوفييتية. إن القيود على تدفق الرحلات قد تفرض عمداً لخدمة أهداف سياسية بعيدة.

ربما تكون السياحة سلاحاً غير خطير نسبياً تصب بها الدول العظمى سخطها على بعضها البعض، ولكن حان الوقت الذي أصبحت القيود التجارية على السفر التي تفرضها دولة ما وكأنها بالفعل عمل من أعمال الحرب ضد دولة صغيرة تعتمد بشكل كبير على تجارة السياحة. وفي بعض المناطق الجغرافية، مثل الكاريبي، يعتبر هذا الأمر واقعاً بالفعل. فدول مثل كوبا وجامايكا (في ظل مانلي) ونيكاراجوا وحتى جرينادا، اكتشفت أن حكومة الولايات المتحدة تمتلك ضغوطاً كثيرة على صناعة السياحة. أضف إلى ذلك القوة الضاربة لصناعة السفر في الولايات المتحدة، خاصة في مجالات خطوط الطيران والفنادق. وتكون النتيجة بالنسبة إلى المقاصد الصغيرة تحالفاً مربعاً (ريختر ١٩٨٤، ص ٦١٤).

إن تدفق الرحلات بين الدول قد يشجع على الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ولكن من ناحية أخرى فإن التدفق غير المتساوي للسائحين من الدول المتقدمة إلى مناطق العالم الثالث يواجه انتقادات لأنه يخلق الاعتماد الاقتصادي (بريتون ١٩٨٢ ب) بيد أنه من وجهة نظر الدولة المصدرة للسياحة فإن هذا الاعتماد قد يكون مفيداً سياسياً، حيث قد يخلق ظروفًا للتأثير في السياسة الخارجية للدولة المستقبلية (إدجل ١٩٧٨، فرانسيكو ١٩٨٢). وقد وضع ماثيوس (١٩٧٨، ص ٧٩) الجدول حول هذا النوع من الاعتماد بالشكل التالي (انظر أيضاً الفصل الخامس): إن الامتزاج بين السياسات الخارجية للحكومات الغربية وشركاتها أدى إلى شكوك في الدول النامية بأن لشركات السياحة دوافع خفية. إن الربح هو الهدف الظاهر للشركة، وتمارس التأثيرات السياسية من خلال هذه الشركات بواسطة الحكومات الأم مما يسبب مخاوف من أن السياحة أصبحت وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على الدول المضيفة. هذا

التأثير يفسر غالباً على أنه تأثير مباشر، وهذا يعنى أن دبلوماسية الدولة الاستعمارية فى الدول المضيفة تركز كثيراً على رخاء مشروعات أعمالها فى هذه الدول.

وفى حين أن الاهتمامات بشأن الاعتماد قد تؤدي إلى منازعات بين الدول، فإن السياحة ينظر إليها أيضا باعتبارها آلية لتحقيق انسجام عالمى أفضل، وأنها تعمل كقوة للسلام. إن المنطق الكامن فى ذلك هو أنه كلما زاد الاتصال بين الدول والثقافات، زاد مستوى التفاهم الدولى. وقد يجادل البعض فى أن مثل هذا الموقف لم يتم تحقيقه فى مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة. بيد أن السياحة قد تستخدم كألية لتعزيز منظومات معينة من هذه الأفكار والمعتقدات.

وبالرغم من وجود عدد من المنظمات السياحية الدولية، وأشهر هذه المنظمات هى منظمة السياحة العالمية الموجودة فى مدريد بإسبانيا، فإن هناك "منظمات قليلة ذات صبغة دولية للخدمات السياحية" (ويليامز وشاو، ١٩٨٨ ب، ص ٢٣١) فيما عدا مجال الطيران الجوى. ولم تحظ السياحة سوى باهتمام قليل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بالرغم من الاتفاق على أن تحرير مجال الخدمات أو "لبرلتها" فى البيان الختامى عام ١٩٩٣ لجولة أوجواى سيعطى بعض الدفعات للسياحة.

وللسياحة الدولية مكون أيديولوجى متميز أيضاً. وعلى سبيل المثال فإن اهتمام الاتحاد الأوروبى بالسياحة لم يكن بسبب إمكانيات السياحة بالنسبة إلى الاقتصاد والعمالة فحسب، بل بسبب النظرة إلى السياحة باعتبارها وسيلة لتعزيز عملية التوحيد الأوروبية أيضاً (أيرى ١٩٨٣، ولى ١٩٨٧، وييرس ١٩٨٨، ولوكريش ١٩٩١، وكيرنى ١٩٩٢). وبالمثل تعد السياحة عنصراً مهماً فى اندماج شرق أوروبا مع المجموعة الأوروبية وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية (هول دى ١٩٩١ ب).

وقد يكون للأيديولوجية تأثير كبير على السفر الدولى. فكثير من الدول الاشتراكية سابقاً فى أوروبا الشرقية وضعت قيوداً على السفر سواء داخل الدولة، أو إلى الدول الغربية بصفة خاصة خوفاً من الاحتواء الأيديولوجى. وعلى سبيل المثال كانت هناك قيود كثيرة على سفر البولنديين إلى تشيكوسلوفاكيا أثناء مرحلة "التضامن" فى أوائل الثمانينيات خشية قيامهم بنشر كثير من أفكار نقابة التضامن داخل الدولة

التشيكية (كارتر ١٩٩١). وقد علق فورستو (١٩٨١، ص ٢٤١) على السفر فى أوروبا الشرقية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات بأن "الحدود الأيديولوجية تشبه الغشاء شبه النافذ، فهى تسمح بالانتشار من جانب واحد ولكن ليس من الجانب الأخر". ولكن مع اختفاء الدولة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية، تحول السفر فى هذا الجزء من العالم بشكل سريع من كونه سفرًا موجهًا بأيدولوجية الدولة إلى سفر يقوم على حاجات التنمية الاقتصادية، وتعبيراً عن سياسات خارجية جديدة. وفى حالة المجر على سبيل المثال:

إن تدنى السياحة من الدول التى كانت تشكل أوروبا الشرقية الشيوعية حتى أواخر عام ١٩٨٩ جعل دولاً مثل المجر، تسعى عمداً بإيجابية لجذب الزائرين من الغرب عن طريق تخفيف القيود البيروقراطية والنقدية. وكان الدافع الأصلى لذلك حاجة الدولة الماسة للعملة الصعبة، ولكن هذا الدافع أصبح الآن جزءاً من عملية التوجه نحو الليبرالية السياسية. وتأكيد استقلالية المجر (كمبتون ١٩٩١، ص ١٨٨).

إن التغيرات التى تجرى فى الجماعة الأوروبية وشرق أوروبا توضح الأسلوب الذى يؤكد أن السياحة أحد المكونات الجوهرية للعلاقات الدولية. وهذا الفصل سيناقش العلاقة بقضايا أربع رئيسية: أولاً سيأخذ هذا الفصل فى الاعتبار الأسلوب الذى أصبحت به السياحة جزءاً فى الدبلوماسية الدولية، وبنوياً من جدول الأعمال الخاص بالسياسة الخارجية الوطنية والتجارة الدولية. وسوف يقدم أمثلة لمضامين السياسات السياحية الدولية بصدد النمو السياحى والتنمية السياحية، مع الإشارة إلى عدد من الدول مثل اليابان وكوريا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين (تايوان) والولايات المتحدة الأمريكية. والقضية الثانية هى أسلوب استخدام السياحة كوسيلة لاكتساب الشرعية والاحترام الدوليين للنظم التسلطية. أما القضية الثالثة فهى الأسلوب الذى تستخدم به السياحة كألية لإقامة دعاوى إقليمية. والقضية الرابعة تبحث مشكلات ما إذا كانت السياحة قوة للسلام من عدمه. وهذا القسم الأخير سيساعد فى طرح بعض المشكلات التى ستبرز فى الفصل التالى الذى يناقش العلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، ومضامين الثورة والإرهاب والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة.



## السياحة والدبلوماسية والتجارة الخارجية:

إن حجم التدفقات السياحية، وإلى حد ما طبيعة هذه التدفقات، يمكن أن يتأثر تأثيراً شاملاً بأنواع الرقابة الإدارية والبيروقراطية والإجراءات التي تفرض. وهذه الإجراءات يمكن أن تشمل مجالات عديدة مثل التعليمات الخاصة بتأشيرات الدخول والخروج، والرقابة والتحریم المفروضين على استبدال العملية، وعلى تحركات السائح ونشاطاته. وبمعنى آخر فإن القيود قد تفرض قبل، وعند وبعد، دخول السائح (هول دي ١٩٩١ ج، ص ٥٣).

ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت السياحة مكوناً مهماً في الدبلوماسية الدولية وفي مبادرات السياسة الخارجية. إن مؤتمر الأمم المتحدة عن السفر والسياحة العالمية في روما ١٩٦٣ ألقى الضوء على دور السياحة في التطور الاقتصادي وتحسين العلاقات الدولية، حيث يعتبر المؤتمر أن من اختصاص الحكومات العمل على تشجيع وتنسيق نشاطات السياحة الوطنية (١٩٦٣، ص ١٧). وبالرغم من الأهمية الاقتصادية للسياحة لكثير من الدول وللإقتصاد العالمي ككل، فإن إقامة نظم تجارية للسياحة لم ترق إلى الصورة المرتفعة ذاتها التي وصل إليها قطاعا الزراعة والتصنيع. وربما كان سبب ذلك على الأرجح موضع السياحة كصناعة خدمات، ولأنها صادرات أو واردات "غير منظورة" في الموازين التجارية للعديد من الدول. ويشير ويليامز وشاو (١٩٨٨ ج، ص ٢) إلى أنه "في معظم الدول تعتبر السياحة نشاطاً غير منظور إحصائياً" باستثناء القطاعات الأكثر وضوحاً مثل البيانات الرسمية عن السائحين من قطاع الفنادق والإقامة وربما المطاعم والمقاهي المكرسة خصيصاً للسائحين. وهذا الموقف يعني أن السياحة ولسنوات طويلة لم تكن تؤخذ بجدية باعتبارها مجالاً له أولوية في التطوير السياساتي. وعلى سبيل المثال، ففي حالة الجماعة الأوروبية كما يقول كيرني (١٩٩٢، ص ٣٥) "عانت السياحة الأوروبية من تجاهل خفيف من الحكومات التي يجب عليها أن تعترف بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المعاصرة التي تتزايد السيطرة عليها من جانب قطاع الخدمات". ويرى لوكريش (١٩٩١، ص ١٧٩) أنه "لم تكن هناك مطلقاً سياسة سياحية أوروبية واضحة".

وبالمثل يرى تابن (١٩٨٨، ص ١٩٣) فيما يتعلق بفرنسا "أن موقف الحكومة الفرنسية من التنمية السياحية يتسم بقدر من التجاذب الوجداني أو التردد. وتكشف الحقيقة التاريخية أن الوزير المسئول عن السياحة قد نقل مراراً من وزارة إلى أخرى، وهذا يشير إلى الأولوية المحدودة نسبياً التي تعطى لهذا النشاط". وبالرغم من ذلك فإن نمو الاعتراف في الاقتصاديات الغربية بصناعات الخدمات، بما في ذلك الاتصالات والتمويل، لأغراض التنمية الاقتصادية والعمالة، قد زاد من الاهتمام بالسياحة (ماكوي ١٩٨٢). ولكن جولة أوجواي للجات، التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٣، أولت اهتماماً كبيراً للدلائل التي تشجع حرية التجارة في مجال الخدمات.

إن قضايا تجارة السياحة الدولية تعامل عادة على أسس ثنائية أو متعددة، وذلك على الرغم من أن العمل الثنائي قد تقوم به الحكومات عندما تشعر بأن مصالحها تعطلت. إن كثيراً من ترتيبات التجارة الثنائية المتعلقة بالسياحة يقع في مجال النقل (مثل اتفاقيات النقل) أو الاستثمار (مثل حماية الاستثمار الأجنبي في ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية). أما المفاوضات متعددة الأطراف فتعقد غالباً تحت رعاية المنظمات الدولية. وهناك ثلاث منظمات تجارية دولية مهتمة بالسياحة وهي: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات). والمنظمات ذات الاهتمام الخاص بالنشاطات السياحية بصفة محددة مثل منظمة السياحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومجلس التعاون الجمركي، والأجهزة الإقليمية مثل مجلس السياحة لجنوب الباسيفيكي، والبرنامج السياحي لمنظمة الدول الأمريكية. وقد ميز أشير (١٩٨٤، ص ٣) عدداً من القيود المقروضة حكومياً، وذلك لدراسة العقبات التي تواجه السفر والسياحة الدوليين، والتي تؤثر على تجارة السياحة، وهي:

● اهتمام الحكومة بالسياحة مركز على الترويج للمشروعات السياحية الداخلية بدلاً من التركيز على مدخل أكثر عمومية يهتم بتخفيض أو إزالة القيود على السياحة على أساس عالمي.

● الحكومات لا تقيم تقييماً كاملاً للتأثيرات السياحية لقوانينها وترتيباتها.

● السياسات الحكومية المتعلقة بالعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والنقدية والمالية غالباً ما تطغى على، أو تتعارض مع السياسة السياحية.

● إن معظم المنظمات الدولية التي تهتم بالمشكلات السياحية تتعامل معها بشكل مجزأ وليس مع السياحة كوحدة متكاملة.

● بالرغم من وجود نوع من التنسيق بين المنظمات الدولية حول المسائل السياحية، فإن تعاوننا أكبر يؤدي إلى تحسين فعاليتها.

● هناك نقص في القواعد والمبادئ المقبولة عالمياً بشكل عام للتعامل مع المشكلات الجديدة فور ظهورها، وافتقار لآليات حل المنازعات.

وقد حددت مجموعة العمل المؤقتة للسياحة الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٤٠ عقبة على السفر الدولي والسياحة في خمس مناطق مختلفة (الجدول ١/٣) وهي: أولاً تلك العقبات التي تؤثر في الشركات التي تقدم خدمات وتسهيلات السفر (مثل وكالات السفر). وثانياً العقبات التي تؤثر في الشركات التي تقدم خدمات النقل (مثل خطوط الطيران وشركات النقل). وثالثاً العقبات التي تواجه شركات خدمات الاستقبال (مثل الفنادق)، ورابعاً العقبات التي تواجه الأفراد الراغبين في السفر (القيود المتعلقة بالعملة والقيود على السفر إلى الخارج)، وخامساً العقبات الأخرى مثل القيود التمييزية (أشير ١٩٨٤).

ويمكن وضع تصنيف آخر للعقبات السياحية طبقاً لما إذا كانت تشكل حواجز جمركية أو غير جمركية. فالحواجز غير الجمركية تتضمن القيود على منح السفر، والقيود على استخدام بطاقات الائتمان، والقيود على إعفاءات السوق الحرة، والإجراءات مثل الودائع المسبقة للاستيراد (مثل الودائع الإجبارية قبل السفر). أما الحواجز الجمركية فتشمل إجراءات جمارك الاستيراد، وضرائب ورسوم السفر من المطارات، وإجراءات الدعم مثل دعم المستهلك كالمعاملات التفضيلية في معدلات صرف العملات للسائحين الأجانب أو الامتيازات السعرية. وبالرغم من أن الحواجز الجمركية قد يتم تخفيضها من خلال اتفاقيات سياحية محددة، فإن التعريفات الخاصة بالسياحة توضع في إطار أوسع من خلال المفاوضات بشأن التخفيضات الجمركية على التجارة

فى السلع والخدمات بشكل عام (مثل الجات أو المفاوضات التى تتم داخل تكتل تجارى معين مثل الاتحاد الأوروبى، أو مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية (مثل اتفاقية العلاقات الاقتصادية الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا). وسنناقش فيما يلى مضامين هذه الاتفاقية.

### جدول رقم ١/٣

#### أنماط العقبات فى السياحة الدولية

#### أولاً: العقبات المؤثرة فى الميل الفردى للسفر :

١ - عقبات تفرضها الدولة الأم :

- ( أ ) القيود على النقد التى تفرض على المقيمين.
- (ب) الشروط والإجراءات فى مسألة وثائق السفر.
- (ج) التخفيضات الجمركية للمقيمين العائدين.
- (د) القيود على السفر إلى الخارج.

٢ - عقبات تفرضها الدولة المضيفة :

- ( أ ) القيود على النقد التى تفرض على الزائرين.
- (ب) تأشيرات الدخول، ووثائق الهوية، والقيود على مدة الإقامة.
- (ج) الإجراءات الشكلية الرسمية بشأن استخدام رخص القيادة والتأمين على السيارات.. إلخ.
- (د) القيود على حيازة الممتلكات (مثل شقق الإجازات).
- (هـ) الضرائب على الزائرين الأجانب.

---

ثانياً: العقبات المؤثرة فى الشركات التى تقدم خدمات لتسهيل السفر  
(مثل وكالات السفر ومشغلى الرحلات) :

- ٣ - القيود على الاستثمار الأجنبى أو المشاركة بالأسهم.
- ٤ - القيود على تأسيس هيئات أو كيانات مملوكة للأجانب (فروع أو شركات تابعة).
- ٥ - متطلبات المؤهلات اللازمة للعمل باحتراف، وهى المؤهلات ذات الطابع التمييزى أو التى يصعب على غير المواطنين اكتسابها.
- ٦ - القيود على الموظفين والعمال غير المواطنين (مثل التأشيرات وتصاريح العمل).
- ٧ - صعوبات الحصول على رخص للتشغيل.
- ٨ - القيود المتصلة بتحويل النقد إلى داخل الدولة وخارجها (التي لم ترد فى البند ١).
- ٩ - القيود المفروضة على قدرة الشركات الأجنبية غير القيمة فى التعامل مع الجمارك أو الإعلان أو البيع مباشرة إلى العملاء بدون وسطاء محليين رسميين.
- ١٠ - التمييز فى دول المجموعة الأوروبية بين رعايا دولها ورعايا الدول من خارج المجموعة فيما يتعلق بالبنود السابقة.

---

ثالثاً: العقبات المؤثرة فى شركات النقل (مثل خطوط الطيران والسكك الحديدية ومشغلى الحافلات ومشغلى رحلات التجوال البحرية) :

- ١١ - ١٨ عقبات مماثلة للأصناف الواردة فى البند ثانياً.
- ١٩ - القيود على شركات الطيران غير الوطنية، وعلى مشغلى الحافلات ومشغلى الرحلات البحرية.
- ٢٠ - القيود على تحركات المسافرين على شركات الطيران والسفن البحرية.
- ٢١ - الرسوم والضرائب والالتزامات المفروضة على الهبوط على الأرض أو فى الموانئ.
- ٢٢ - نقص الاعتراف المتبادل بالمؤهلات (مثل أطقم الطائرات ومرشدى المواقع وقائدى الحافلات).

٢٢- الطلب من العاملين الحكوميين استخدام خطوط الطيران الوطنية وخدمات النقل البحرى.

٢٤- حرية الوصول التمييزى إلى اتفاقات خاصة مع مؤسسات خاصة (مثل خطوط الطيران والسكك الحديدية) بما فى ذلك العمولات التمييزية.

٢٥- القيود على حرية الوصول إلى نظم الحجز.

---

رابعاً: العقبات المؤثرة فى الشركات التى تقدم خدمات الاستقبال (مثل الفنادق والمنتجعات ومؤسسات تأجير السيارات) :

٢٦ - ٢٣ عقبات مماثلة للأصناف الواردة فى البند ثانياً (١٠-٣).

٢٤ - القيود على استيراد السلع الضرورية.

٢٥ - متطلبات إبرام العقود (مثل تنمية المواقع) مع المؤسسات المحلية.

٢٦ - النظم الضريبية التمييزية للقادمين الأجانب (بما فى ذلك ضرائب الإجازات التى لا توجد بالنسبة إلى المواطنين).

٢٧ - القيود على التملك بالنسبة إلى غير المواطنين (مثل السماح بالتأجير فقط) والمشكلات المتعلقة بتأمين تملك الاستثمارات أو التعويض عنها.

٢٨ - القيود على حرية الوصول إلى نظم الحجز.

---

خامساً: عقبات أخرى :

٢٩ - القواعد التمييزية فى مجال التفتيش الصحى وحماية المستهلك.. إلخ.

٤٠ - التعامل الإجبارى مع المؤسسات والوسطاء الحكوميين أو التابعين للبلديات المحلية.

٤١ - عقبات أخرى.

---

المصدر : مجموعة العمل المؤقتة بشأن عقبات السياحة الدولية التابعة للجنة السياحة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: أشير ١٩٨٤ "عقبات السفر والسياحة الدوليين، مجلة بحوث السفر، الجزء ٢٢، ص ١٤. ومجلة «بحوث السفر» ينشرها قسم بحوث الأعمال التجارية بجامعة كولورادو فى بولدر.

## العلاقات الاقتصادية الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا - مضامين السفر والسياحة:

تتطلب السوق الواحدة إزالة كل القيود على المسافرين وعلى نقل السلع والخدمات داخل المنطقة، بمعنى إزالة الرقابة الجمركية على الحدود، ويمكن أن يكون هناك قليل من الشك بأن إزالة قيود "عبر تسمانيا" قد يزيد هذا النمط من التحكم (السير فرانك هولز في لويدي ١٩٨٥، ص ٢٨).

إن التكامل المتنامي للاقتصاد العالمي أدى إلى مزيد من الاهتمام بمضامين تطوير التكتلات التجارية الإقليمية في مجال السفر والسياحة. ولكن في حين أن الاهتمام العالمي يركز عموماً على التكامل الاقتصادي لأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن مضامين التكامل بين أستراليا ونيوزيلندا في مجال السياحة لم يلق إلا قليلاً من الاهتمام. وبالرغم من أن إجمالي عدد المسافرين إلى أستراليا ونيوزيلندا يقدر بأقل من ٢٪ من إجمالي المسافرين القادمين على مستوى العالم، فإن هاتين الدولتين شهدتا أسرع نمو في معدلات السائحين، طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في العقد الماضي، وتعدان أكبر الأماكن المقصودة في حوض المحيط الهادى. ويتوقع أن يزيد عدد السائحين إلى أكثر من الضعف مع نهاية القرن الحالى، وذلك لتركيز هاتين الدولتين تركيزاً كبيراً على السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية ولزيادة فرص العمل (هول ك. ١٩٩١، مجلس السياحة النيوزيلندى ١٩٩١، إدارة السياحة فى الكومنولث ١٩٩٢).

وقد دخلت اتفاقية التعاون الاقتصادي الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا إلى حيز التنفيذ عام ١٩٨٣. وتهدف اتفاقية التعاون الأوثق بين الدولتين إلى إنشاء سوق واحدة "عبر تسمانيا" (نسبة إلى إمارة تسمانيا فى أستراليا - المترجم) والتي من خلالها سيتم إزالة الحواجز الجمركية والتجارية، وتحقيق الانسجام بين القوانين المتعلقة بالأعمال التجارية والممارسات الإدارية، وتشجيع حرية التجارة فى السلع والخدمات. ولم تصمم اتفاقية التعاون الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا لى تكون مقصورة على الدولتين، وقد أكدت حكومتاهما أن الاتفاقية جزء من إستراتيجية لتشجيع تقليص الحماية فى المنطقة، ولإسعاد الشركات الأسترالية والنيوزيلندية أيضاً على تحسين روابطها مع آسيا (هول ك ١٩٩٤).

إن الاتفاقية الثنائية بين أستراليا ونيوزيلندا عجلت التحول الطبيعي لاقتصاد الدولتين، فرأس المال والعمالة ينتقلان بين الدولتين بشكل أكثر سهولة إلى حد كبير من تنقلهما بين عضوين من أعضاء أوروبا التي يفترض أنها موحدة. وتعد الاتفاقية ذات نفع كبير لنيوزيلندا بصفة خاصة. ومن حيث الناتج القومي الإجمالي تحتل نيوزيلندا المركز التالي مباشرة للولايات الأسترالية نيو ساوث ويلز وفيكتوريا وكوينزلاند. ومن حيث السكان أصبحت أستراليا - التي يبلغ سكانها ١٨ مليوناً تقريباً - مفتوحة إلى حد بعيد أمام مشروعات الأعمال التجارية النيوزيلندية التي لا يتجاوز سكان سوقها المحلي ٣,٥ مليون نسمة. ومنذ عام ١٩٨٣ أصبحت نيوزيلندا رابع أكبر أسواق أستراليا، وأصبحت أستراليا الشريك التجاري الأكثر أهمية بالنسبة إلى نيوزيلندا. وقد ارتفع حجم التجارة بين الدولتين من ٢٦٠٠ مليون دولار نيوزيلندي عام ١٩٨٣ إلى ٥٩٦٠ مليون دولار نيوزيلندي عام ١٩٨٩/١٩٩٠ (ميرفي وريد ١٩٩٢). وبالرغم من أن الاتفاقية الثنائية بين الدولتين كانت تدور حول السلع الأساسية فقط، فإنها امتدت الآن لتشمل الطيران والسياحة.

لقد امتدت الاتفاقية الثنائية بين أستراليا ونيوزيلندا لتشمل خدمات الطيران، ولتدمج سوق الطيران للدولتين "عبر تسمانيا" في سوق واحدة بلا قواعد أو ترتيبات، وهذا التمديد له فوائد كبيرة للسياحة، لا بين الدولتين فقط، بل في تشجيع اعتبار الدولتين مقصداً سياحياً واحداً. وعلاوة على ذلك فإن خلق سوق واحدة للسفر ستكون له بالتأكيد مضامين مهمة بالنسبة للمقاصد السياحية في أستراليا التي تستطيع أن تسوق نفسها في السوق النيوزيلندية وبالعكس. وطبقاً للدراسة المشتركة التي قامت بها لجان من حكومتى الدولتين (كومونولث أستراليا وحكومة نيوزيلندا ١٩٩١) فيما يتصل بإقامة سوق واحدة للطيران الأسترالي، فإن كلتا الحكومتين ستستفيدان من خلال أسعار أقل ورحلات أكثر، ولكن ستحقق أستراليا مكاسب استهلاكية أكبر نظراً لأنها تعتبر سوقاً أكبر. بيد أنه من حيث الحصة النسبية فإن قطاع صناعة السياحة النيوزيلندية سيربح أكثر بسبب تحسين قدرتها على الوصول إلى العدد الأكبر بكثير لسكان أستراليا.



وفى ظل نموذج الدراسة فإن الفوائد للمستهلكين من جراء إزالة الحواجز أو تخفيفها ستتحقق فى شكل أسعار مخفضة ، وتحسين فى نوعية خدمات الطيران. وهناك "مكسب إنعاشى صافٍ" يمكن أن يؤخذ فى الحسبان من خلال تقليل التكاليف التى تتعرض لها شركات الطيران بتحقيق الناتج الإضافى الذى تحفز به التغيرات. إن نتائج نموذج السوق الواحد تفترض أن دخول شركة "أنست" للطيران إلى تسمانيا، والمنافسة الإضافية المحدودة من شركة طيران "كانتاس" وشركة طيران "نيوزيلندة" إلى السوق المحلى فى أستراليا سيحقق مكسباً إنعاشياً صافياً قدره ٥٢ مليون دولار أسترالى. وسيكون إجمالى المكاسب الاستهلاكية ٩٢ مليون دولار أسترالى، ولكن مكاسب شركة الطيران ستخفف هذا المبلغ بحوالى ٤٠ مليون دولار أسترالى، مع تحقيق مكاسب لأستراليا قدرها ٢٥,٩ مليون دولار أسترالى، ونيوزيلندة بمقدار ٩,٧ مليون دولار أسترالى، ولبلد أخرى بمبلغ ٧,١ مليون دولار أسترالى (الكومنولث الأسترالى وحكومة نيوزيلندة، ١٩٩١).

وفى الوقت ذاته أصبح الطيران عبر تسمانيا ليبراليا، كما أصبحت حقوق التوسع إلى "ما أبعد من ذلك" متاحة لشركات الطيران الأسترالية والنيوزيلندية. وهذه الحقوق ذات قيمة كبيرة بصفة خاصة لنيوزيلندة بسبب السوق الأسترالية الأكثر اتساعاً، كما ستجلب المزيد من القادمين إلى نيوزيلندة (كسلنج ١٩٩٣). وكان المخطط لشركة طيران "نيوزيلندة" أن يصبح لها حق الدخول إلى السوق المحلية الأسترالية فى نوفمبر ١٩٩٤. كما خطط للشركة أيضاً أن تكون مخولة بشكل أكثر فى حمل وإنزال الركاب والبضائع فى أستراليا فى أثناء رحلاتها بين نيوزيلندة وتسع مدن أخرى فى آسيا وأوروبا (فيلد ١٩٩٢). إن إطلاق خدمات المسافرين عبر تسمانيا سيمكن الناقل المحلى السابق - خطوط طيران أنست - من توحيد عملياتها فى أستراليا ونيوزيلندة لتقديم خدمات أحسن لخطوطها المنشأة حديثاً إلى آسيا واليابان. وسيؤدى ذلك إلى تدعيم الترويج لكل من أستراليا ونيوزيلندة باعتبارهما مقصداً سياحياً واحداً فى إطار السوق الآسيوية كبيرة التقدم والنمو. وقد علق المدير الإدارى للعمليات الأسترالية لشركة طيران نيوزيلندة بقوله "إن إستراتيجيتنا التسويقية تستند كلية إلى خلق الطلب من خلال الترويج للسياحة الداخلية فى جنوب شرقى منطقة المحيط الهادى، وفى هذا الصدد فإننا لا نفصل بين أستراليا ونيوزيلندة" (نيوزيلند هيرالد ١٩٩٣، ص ٢).

إن العلاقة بين صياغة السياسة السياحية ونشاطات جماعات المصالح (انظر الفصل الثاني) يتضح من خلال حقيقة أن الاتحاد النيوزيلندي لصناعة السياحة والجمعية الأسترالية لصناعة السياحة تمارسان ضغوطهما على حكومتيهما منذ عام ١٩٩٠ لإنشاء محطة وصول واحدة بين الدولتين (كوفنتري ١٩٩٠). وقد ارتبطت المنظمتان أيضاً بشركات تسويقية مشتركة، وأشرفت اللجنة الأسترالية للسياحة وهيئة السياحة النيوزيلندية على دراسة قطاعية لسوق مشتركة في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى أية حال، هناك جدل واسع حول ما إذا كان سيتم تسويق المقصدين معاً بشكل مشترك. وهناك منظمات، مثل شركة طيران نيوزيلندا ومجموعة ماكدرموت ميلر، تدافع لتطوير "محطة جنوب غربى المحيط الهادى" بما فى ذلك أستراليا ونيوزيلندا، مما يخلق حلقاً سياحياً إقليمياً على غرار "عام زيارة الآسيان" ولجنة السفر الأوروبية (مجموعة ماكدرموت ميلر ١٩٩١، وهولك ١٩٩٤). وعلى الرغم من أن إنشاء شركات تسويق مشتركة يبدو أمراً حتمياً، باعتباره تمديداً فعلياً للاتفاقية الثنائية بين الدولتين يؤسس سوقاً سياحية محلية واحدة، فإن الرغبة فى الاحتفاظ بالهوية الوطنية من المحتمل أن تطفى على الترويج الإقليمي فى المدى القصير. بيد أن الاتفاقية الثنائية بين الدولتين تشير إلى المضامين المحتملة للاتفاقيات التجارية لإزالة الحواجز أمام تجارة السياحة الدولية ولصياغة سياسة للسياحة الدولية.

### القيود والمعوقات :

إن القيود على مخصصات السفر منتشرة على نطاق عالمى. فهناك كما يقول إدجل (١٩٩٠) أكثر من ١٠٠ دولة تفرض مثل هذه القيود على السفر. وتفرض هذه القيود على مخصصات السفر عادة فى محاولة للاحتفاظ بالموارد المالية الشحيحة. وعلى سبيل المثال فرضت حكومة تايلاند عام ١٩٨٤ ضريبة على المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج من أجل توفير العملات الأجنبية فى وقت الأزمات الاقتصادية فى البلاد (إليوت ١٩٨٧).

وقد تصدم هذه القيود أحياناً المسافرين الغربيين باعتبارها قيوداً زائدة عن الحد كثيراً. وفي حالة بلغاريا على سبيل المثال "لا يسمح لأى مسافر بلغارى إلى الخارج، باستثناء المهام الرسمية، بأخذ أكثر من ٢٠ دولاراً إلى خارج الدولة" (كارتر ١٩٩١، ص٢٣٤). ولكن ينظر إلى إزالة القيود باعتبارها عملاً يحقق فوائد اقتصادية إيجابية. وعلى سبيل المثال فإن قيام الجماعة الأوروبية "بإلغاء الرقابة الجمركية تدريجياً وإزالة التفتيش على المركبات عند نقاط الحدود، وإدخال جواز السفر الأوروبى أدى إلى تعزيز كبير للسياحة، لا للسائحين من دول المجموعة فحسب، بل للسائحين من أى مكان" (كيرنى ١٩٩٢، ص٣٦). (انظر على سبيل المثال أيضاً حالة كوريا الجنوبية - فيما بعد - لمعرفة دراسة أعمق للأثار الناجمة عن إزالة قيود السفر على نمو السفر إلى الخارج).

إن القيود على تحركات السائحين توضع لأسباب اقتصادية وسياسية متنوعة مثل الاحتفاظ بالعملات الأجنبية، أو تحسين ميزان المدفوعات، أو الاعتبارات الأمنية، أو تقييد الاتصال بين المضيفين والضيوف خوفاً من طرح قيم اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها من قبل الحكومة القائمة. ومعظم القيود التى ناقشناها من قبل موجودة على المستوى العالمى. ولكن القيود الوطنية، مثل ما يحدث من خلال الإغلاق الواضح لمناطق من إقليم الدولة أمام الأجانب، أو القيود المحلية "عن طريق العلامات الفعلية أو الإجراءات الأخرى الأشد وضوحاً، أو منع التحرك فى مناطق حساسة اقتصادياً أو سياسياً أو إدارياً أو عسكرياً أو عرفياً" (هول دى ١٩٩١ ج، ص٥٦) قد يصطدم بالعلاقات الدولية أو ينعكس عليها.

وتعقد الدول اتفاقيات للسياحة لأسباب اقتصادية ودبلوماسية وسياسة متنوعة. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقيات السياحية التى عقدتها الولايات المتحدة {كانت لواحد أو أكثر من الأسباب الآتية - المترجم}:

- تهدف إلى زيادة السياحة المتبادلة.
- تعزيز جهود مكتب ترويج السفر لمنظمة السياحة الوطنية.
- تحسين التسهيلات السياحية.

- تشجيع الاستثمارات في صناعة السياحة في كل من الدولتين.
  - تشجيع المشاركة في البحوث، والإحصائيات، والمعلومات، والبيانات.
  - الاعتراف بأهمية سلامة السائحين وأمنهم.
  - اقتراح التعاون المشترك في القضايا المتعلقة بسياسات السياحة الدولية.
  - تقديم الاستشارات المنظمة في المسائل السياحية.
  - تقدير الفوائد التي تنجم عن التعليم والتدريب في مجال السياحة.
  - تعزيز التفاهم المشترك والنوايا الحسنة المتبادلة (إدجل ١٩٩٠، ص ٤٢).
- وعلى أية حال فإن السمة الإيجابية الحالية للمواقف الأمريكية تجاه تشجيع السياحة الدولية تعد تطوراً حديثاً. ففي الخمسينيات أوصت إدارة إيرنهاوزر بالتأقنق من الميزانية الاتحادية أية مبالغ لتشجيع السياحة. وبحلول عام ١٩٦٠ زاد العجز في السفر ووصل إلى ٢٠٪ من إجمالي ميزان المدفوعات (هايس ١٩٨١، ص ١٢٤).
- وفي عام ١٩٦١ كان مشروع قانون السفر الدولي بداية مجهودات تطوير لسياسة سياحية دولية واستراتيجية للترويج السياحي في الولايات المتحدة الأمريكية. بالرغم من أن هذه السياسة لم تتم إلا بعد تمرير قانون السياسة السياحية الوطنية عام ١٩٨١. وبعد ذلك احتلت السياحة مركزاً معقولاً في وزارة التجارة. وطبقاً لهذا القانون فإن المهمة المتبديئة لإدارة السفر والسياحة في الولايات المتحدة هي تنمية السفر والسياحة إلى الولايات المتحدة من الخارج كحافز للاستقرار الاقتصادي وتنقو صناعة السفر في الولايات المتحدة، وتخفيض العجز الوطني المتعلق بالسفر، وتشجيع التفاهم والتقدير للولايات المتحدة في الخارج (إدجل ١٩٨٤، ص ٦٧). إن القانون والنشاطات التي تقوم بها وزارة السفر والسياحة الأمريكية مصممة خصيصاً للقيام بدور أكبر من جانب الحكومة في صناعة السياحة. وكما يقول إدجل (١٩٨٣، ص ٤٣٣): ليس هناك سوى خيارين فيما يتعلق بالسياسة السياحية الدولية: الاحتفاظ بمكانة حرية العمل بالنسبة إلى صناعة السفر الدولية الأمريكية، أو استخدام القنوات الدبلوماسية والقنوات الحكومية الأخرى للارتقاء بمفهوم المصالح السياحية الأمريكية وخلق بيئة تمكن

الولايات المتحدة من أن يكون فيها مؤسسات أمريكية قادرة على المنافسة بشكل فعال في مجال مشروعات الأعمال السياحية الدولية في العالم. ومن الواضح أن الاتجاه الذي يجب أن يتخذ هو الخيار الثاني".

إن الموقف الأمريكي فيما يتعلق بتوأمة الأهداف الاقتصادية والدبلوماسية داخل سياسة السياحة الدولية يتكرر في مناطق مختلفة في أرجاء العالم. ولكن بالرغم من أن النظرة إلى السياحة في معظم دول العالم هي اعتبارها وسيلة لتوليد الدخل، فإنه في بعض الحالات، مثل اليابان وتايوان، استخدمت السياحة كآلية لتخفيض الفائض التجاري الأجنبي الذي يسبب الحرج.

### سياسة السياحة الدولية اليابانية :

على خلاف كثير من الدول الأخرى في حوض المحيط الهادى، لا تعد السياحة في اليابان عنصراً مهماً في التنمية الاقتصادية وتوليد العملة الأجنبية. لقد كانت هذه الوظيفة مهمة في الخمسينيات والستينيات، ولكنها سرعان ما تقلصت بسبب صناعات التصدير الأخرى وبسبب قوة الاقتصاد المحلى للدولة. وبدلاً من ذلك تقوم الحكومة بتشجيع السياحة إلى الخارج كوسيلة لتخفيض الخلل في الميزان التجاري مع الدول الأخرى في المنطقة، ولخدمة أهداف تعليمية ودبلوماسية وسياسية أكثر اتساعاً (هولك ١٩٩٤). وكما أوضح تسونيكى إيكاي، نائب الرئيس التنفيذي لمنظمة السياحة الوطنية في اليابان، "إن هدفى هو أن يحقق الأجانب فهماً عن اليابان، وليس الدخل الكبير الذى يتحقق" (مقتبس: فى جيفرى ١٩٩١، ص ٢٤).

وهناك مثال جيد على تغير الأهمية بالنسبة إلى السياحة فى صياغة السياسة الحكومية اليابانية، وهو التحول فى أدوار المنظمة الوطنية للسياحة فى اليابان التى تأسست عام ١٩٥٩ كمنظمة تسويقية مسؤولة عن جذب السائحين الأجانب إلى اليابان، وعن ترويج السياحة الداخلية، وأصبحت المنظمة مسؤولة أيضاً منذ عام ١٩٧٩ عن تقديم الخدمات. وتيسير السفر لليابانيين إلى الخارج. وقد استخدمت اليابان

برامج ترويجية، وعلى سبيل المثال فإن برنامج الملايين العشرة (انظر فيما بعد) تحول إلى إعفاءات ضريبية للمسافرين التابعين للشركات، وزيادة إعفاءات السوق الحرة، وتطوير المساعدات للمطارات لتشجيع زيادة السفر إلى الخارج (هول. ك ١٩٩٤).

إن النفقات المرتبطة بالسفر تحتل المرتبة الثالثة بين قطاعات الواردات في اليابان بعد مشتقات الوقود المعدني والآلات والمعدات. وفي عام ١٩٩٠ بلغ إجمالي عدد المسافرين اليابانيين إلى الخارج ١٠٩٩٧ مليون مسافر. وهذا يؤكد أن خطة زيادة السفر إلى الخارج، المعروفة باسم "برنامج الملايين العشرة"، التي بدأت عام ١٩٨٧، قد حققت أهدافها قبل سنة من الجدول المحدد. وقد صممت البرنامج وزارة النقل كوسيلة لتخفيض فائضها التجاري الهائل، وذلك لتجنب النزاع المحتمل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وبيين الجدول (٢/٣) الميزان التجاري الياباني وميزان التكاليف المتعلقة بالسياحة. وفي عام ١٩٨٩ أصبحت اليابان أكبر دولة تحقق عجزاً في الميزان الحسابي في مجال السفر في العالم قبل ألمانيا (مكتب السفر الياباني ١٩٩١). وفي عام ١٩٩٠ كان العجز في ميزان مدفوعات تجارة السفر (ميزان السفر الإجمالي ورسوم المسافرين) ٢٧,٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٤٣٪ من الفائض التجاري الإجمالي (مكتب السفر الياباني ١٩٩١).

جدول ٢/٣

ميزان النفقات المتعلقة بالسياحة والتجارة في اليابان (١٩٨٠-١٩٩٠)

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	الميزان التجارى	ميزان النفقات المتعلقة بالسياحة
١٩٨٠	٢١٢٥	٤٩١٣-
١٩٨١	١٩٩٦٧	٥٠٦٤-
١٩٨٢	١٨٠٧٩	٤٥١٨-
١٩٨٣	٣١٤٥٤	٤٧٥٦-
١٩٨٤	٤٤٢٥٧	٤٩٥٢-
١٩٨٥	٥٥٩٨٦	٤٩٨١-
١٩٨٦	٩٢٨٢٧	٧٤١٦-
١٩٨٧	٩٦٣٨٦	١١٣٥٦-
١٩٨٨	٩٥٠١٢	١٩٤٦٨-
١٩٨٩	٧٦٩١٧	٢٤٤١٦-
١٩٩٠	٦٣٥٢٨	٢٧٣٣٩-

المصدر: مع التصرف من بنك اليابان، في مكتب السفر اليابانى ١٩٩١ .

## سياسة السياحة الدولية فى تاىوان :

إن الهدف الأولى التقليدى لسياسة السياحة الدولية الذى هو الحصول على العملات الأجنبية، قد تقلص أيضاً فى أهميته بالنسبة لجمهورية الصين (تاىوان) بسبب التراكم الكبير فى احتياطات العملات الأجنبية لديها. وكما هو الحال فى اليابان، فإن التركيز فى سياسة السياحة الدولية تحول الآن إلى السياحة الخارجية التى تزيد من تحسين صورة جمهورية الصين، وتقوى علاقاتها الدولية المهمة، وتلبى الأهداف الدبلوماسية الخارجية، (المكتب السياحى لجمهورية الصين ١٩٩٢أ) وقد استخدمت تاىوان السياحة الخارجية أيضاً لتخفيف الضغط على مواردها الترفيهية المحلية، ولتحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع شركائها التجاريين الرئيسيين. ويذكر مكتب السياحة لجمهورية الصين (١٩٩٢أ، ص٧) أنه بالرغم من أن حكومة جمهورية الصين لم تقدم أى حوافز خاصة لتشجيع السفر إلى الخارج، فإن معدل الزيادة السنوية المرتفع للسفر إلى الخارج من جمهورية الصين حقق بعض النتائج الماثلة لما حققته سياسة السياحة فى اليابان.

وقد خفضت تاىوان مؤخراً القيود على مواطنيها المسافرين إلى الخارج بعد فترة من تطبيق الأحكام العسكرية. ففى يوليو ١٩٨٨ زاد عدد الرحلات لأغراض السياحة المسموح لها بالسفر إلى الخارج من مرتين إلى ثلاث مرات فى السنة، وتم تخفيض سن المسموح لهم بالسفر من الذكور من (١٦-٢٠) سنة إلى (١٦-٢٦) سنة، كما تم تخفيض الحد المقرر من الرسوم لخروج السائح ودخوله من ٤٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار (ويمان ١٩٨٩).

إن تقليل قيود السفر، مع زيادة القوة الإنفاقية، جعل من المواطن التايوانى أكثر الباحثين عن الأسواق فى منطقة آسيا الباسيفيكية (هول. ك ١٩٩٤أ). ويوضح جدول (٣/٣) أعداد التايوانيين الذين سافروا إلى الخارج والأماكن التى توجهوا إليها فى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١. وقد ارتفعت معدلات النمو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٧ عندما خففت القيود على السفر.



جدول ٣/٣

المقاصد والأعداد للسائحين التايوانيين المسافرين إلى مقاصد مختارة

١٩٨٠ : ١٩٩١

المقصد الرئيسي أو الأول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
هونغ كونج	٦٢٨١٢	٨١٦٥٨	١٠٠٩٧٥	١٢١٧٢٤	١٣٨٨٦٤	١٥٦٩٧٧	١٧٦٨٦٤	١٩٦٨٦٤	٢١٦٨٦٤	٢٣٦٨٦٤	٢٥٦٨٦٤	٢٧٦٨٦٤
اليابان	١٧٣٥٨١	٢٦٠٤١٤	٣٦٠٤١٤	٤٦٠٤١٤	٥٦٠٤١٤	٦٦٠٤١٤	٧٦٠٤١٤	٨٦٠٤١٤	٩٦٠٤١٤	١٠٦٠٤١٤	١١٦٠٤١٤	١٢٦٠٤١٤
كوريا الجنوبية	٧٦٩٩٥	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠	٧٧٠٠٠
سنغافورة	١٩٥١٣	٢٤١٢٤	٢٩٦٣٥	٣٥١٤٦	٤٠٦٥٧	٤٦١٦٨	٥١٦٧٩	٥٧١٩٠	٦٢٧٠١	٦٨٢١٢	٧٣٧٢٣	٧٩٢٣٤
ماليزيا	٤٤١٨	٨٩٦٦	١٣٥١٧	١٨٠٢٨	٢٢٥٣٩	٢٧٠٤٠	٣١٥٥١	٣٦٠٦٢	٤٠٥٧٣	٤٥٠٨٤	٤٩٥٩٥	٥٤١٠٦
تايلاند	١٤٩٥٦	٢٢٧٦٦	٣٠٥٧٦	٣٨٣٨٦	٤٦١٩٦	٥٤٠٠٦	٦١٨١٦	٦٩٦٢٦	٧٧٤٣٦	٨٥٢٤٦	٩٣٠٥٦	١٠٠٨٦٦
إجمالي آسيا	٤٠٢٢٤٤	٥٢٢٢٤٤	٦٤٢٢٤٤	٧٦٢٢٤٤	٨٨٢٢٤٤	١٠٠٢٢٤٤	١١٢٢٢٤٤	١٢٤٢٢٤٤	١٣٦٢٢٤٤	١٤٨٢٢٤٤	١٦٠٢٢٤٤	١٧٢٢٢٤٤
الولايات المتحدة	٦٩٤٤٨	٩٨٩٩٥	١٢٢٦٩٢	١٥٦٣٨٩	١٩٠٠٨٦	٢٢٣٧٨٣	٢٥٧٤٨٠	٢٩١١٧٧	٣٢٤٨٧٤	٣٥٨٥٧١	٣٩٢٢٦٨	٤٢٥٩٦٥
إجمالي الأمريكتين	٧٣٧٥٤	١٠٤١٣٥	١٣٩١٠٤	١٧٤٠٥٣	٢٠٨٩٠٢	٢٤٣٧٥١	٢٧٨٦٠٠	٣١٣٤٤٩	٣٤٨٢٩٨	٣٨٣١٤٧	٤١٨٠٠٦	٤٥٢٨٥٥
أوروبا	٤٨٣٠	٧٧٧٨١	١٠٦٧٧٨	١٣٥٧٧٥	١٦٤٧٧٢	١٩٣٧٦٩	٢٢٢٧٦٦	٢٥١٧٦٣	٢٨٠٧٦٠	٣٠٩٧٥٧	٣٣٨٧٥٤	٣٦٧٧٥١
الإجمالي	٤٨٤٩٠١	٦٤٤٩٠١	٨٠٤٩٠١	٩٦٤٩٠١	١١٢٤٩٠١	١٢٨٤٩٠١	١٤٤٤٩٠١	١٦٠٤٩٠١	١٧٦٤٩٠١	١٩٢٤٩٠١	٢٠٨٤٩٠١	٢٢٤٤٩٠١

المصدر: بتصريف عن المكتب السياحي لجمهورية الصين ١٩٩٢، ص ٤٧.

ومع التسليم بالتركيز الاقتصادي والبيطوماسي التايواني على السياسة السياحية، فربما لن يكون مدهشاً ألا تغطي السياحة الداخلية موضوع اهتمام قليل، ونتيجة لذلك تجد تايوان أحد المقاصد القليلة التي يخوض المضيف الهادئ التي تواجه بعنوبات في المحافظة على نمو السياحة الداخلية، وفي المقابل، انخفضت الزيارات الدولية إلى تايوان بشكل منتظم منذ عام ١٩٨٩ بسبب مجموعة من العوامل منها جاذبية الصين الشعبية، وقوة العملة التايوانية، والقيود الخاصة بالتأشيرات على المسافرين داخل البلاد (١٢).

وقد أشارت مجلة تجارة السفر الآسيوية (١٩٨٩، ص٤١) إلى أن "الصين الشعبية ليست أرخص من تايوان فقط، بل تضم مناظر طبيعية وجاذبية ثقافية أكثر من تايوان، وفضلاً عن ذلك فإن الحصول على تأشيرات السفر منها أسهل من تايوان. كما أن لتايوان علاقات دبلوماسية مع عدد قليل من الدول. وفي أوقات سابقة كانت التأشيرات والتوصيات، القابلة للتبديل بتأشيرات عند الوصول، تصدر عن طريق وكالات تحمل أسماء متنوعة (مثل مراكز صن يات صن)". وقد خفضت الحكومة التايوانية متطلبات التأشيرات للزائرين الأجانب في أوائل عام ١٩٩٤ في محاولة لمواجهة الانهيار في عدد الزائرين القادمين إليها، وعملت على الحصول على امتيازات خاصة بالتأشيرات من الدول الأخرى. وكانت تايوان تطبق إجراءات شديدة للتأشيرات منذ تطبيق القانون العسكري الذي انتهى عام ١٩٨٧. وأصبح بإمكان مواطني ١٢ دولة - أستراليا والنمسا وبلجيكا وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان ولوكسمبرج وهولندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة- زيارة تايوان لفترات مدة كل منها خمسة أيام بدون تأشيرات. وكان المتبع من قبل ضرورة الحصول على تأشيرات مسبقة قبل الذهاب إلى تايوان بالنسبة إلى جميع الأجانب تقريباً.

إن أحد المظاهر الأكثر غرابة في سياسة السياحة الدولية لتايوان هو علاقتها بجمهورية الصين الشعبية. إن إلغاء القيود على السفر إلى جمهورية الصين الشعبية لزيارة الأقارب منذ أكتوبر ١٩٨٧ يعني أن كثيراً من التايوانيين يستطيعون الآن زيارة الأرض الأم، سواء لزيارة الأقارب أو للتعرف على الصين العظمى التي لا تزال تايوان جزءاً ثقافياً منها. ولكن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين وتايوان يعني عدم وجود رحلات جوية أو خدمات بحرية مباشرة بين الدولتين. ولا تعترف الإحصاءات الرسمية التايوانية حتى بوجود الصين الشعبية، حيث يسافر كثير من التايوانيين إلى هونج كونج واليابان كنقاط توقف في الطريق إلى الصين الشعبية. ورسمياً يسمح للمقيمين في تايوان بزيارة أقاربهم المباشرين في الصين الشعبية لأغراض زيارة هؤلاء الأقارب فقط، وليس لنشاطات الترفيه أو للأعمال التجارية (فيمان ١٩٨٩). ولكن هذه القيود يتم تجاهلها كلية من جانب الحكومة والسائح أيضاً بسبب الفوائد السياسية (لكل من الدولتين) والفوائد الاقتصادية للصين الشعبية.

## سياسة السياحة الدولية فى كوريا الجنوبية :

إن السياسة السياحية الدولية لكوريا الجنوبية تقدم مقارنة مثيرة مع سياسة تايوان السياحية الدولية، وكما هو الحال بالنسبة إلى تايوان، لا تزال كوريا الجنوبية من الناحية الفعلية فى حالة حرب مدنية لدولة مقسمة. وقد شهدت كوريا الجنوبية أيضاً تحولات اقتصادية مكثفة فى السنوات الأخيرة لدرجة أنها أصبحت إحدى الدول الأسرع فى معدلات النمو الاقتصادى فى شرق آسيا.

وبالرغم من الحالة الجيدة لاقتصاد كوريا الجنوبية، فإن الدولة لم تكون احتياطات من العملة الأجنبية تصل إلى مستوى تايوان، وذلك فإنها تستخدم السياحة لخدمة أهداف اقتصادية مختلفة.

بالرغم من أن كوريا الشمالية لا تزال تحتفظ برقابة صارمة على السفر الداخلى والدولى لمواطنيها (هول دى ١٩٩٠ ب)، فإن الجنوب أزال كثيراً من القيود فى خلال الثمانينيات (هول ك ١٩٩٤ أ). وكان لكوريا الجنوبية مبرران لفرض قيود على السفر: أولهما المبرر الأمنى فى أثناء مرحلة التوازن بين القوى العظمى والتوترات الإقليمية، والعلاقات الضعيفة المستمرة بين الكوريتين. أما المبرر الثانى فهو الاحتفاظ بالعملات الأجنبية للتنمية الاقتصادية فيها.

وحتى عام ١٩٨٣ لم يكن يسمح للكوريين بالسفر إلى الخارج سوى للتجارة أو العمل أو الدراسة أو القيام بأى نشاط آخر كان يعتقد بأنه للمصلحة الوطنية. وفى عام ١٩٨٣ كان يسمح للسفر من أجل الترفيه لأولئك الذين بلغوا سن الخمسين أو تجاوزوها، ولكن للأزواج المسافرين معاً فقط، وأكثر من ذلك فإن أولئك الذين تجاوزوا سن الخمسين لم يسمح لهم بقضاء إجازة فى الخارج إلا إذا أودعوا مليونى وان فى بنك استبدال العملة الأجنبية الكورى لمدة سنة. إن تأثير هذه القيود توضحه حقيقة أن نصف مليون كورى جنوبى فقط سافروا إلى الخارج سنوياً فى خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧. وفى سبتمبر ١٩٨٧ ألغيت القيود الخاصة بالوديعة، مع تخفيض شرط السن من ٥٠ سنة إلى ٤٠ سنة فى يناير ١٩٨٨. وفى أبريل ١٩٨٨، قبل فترة قصيرة فقط من دورة الألعاب الأولمبية فى سيول، أعلن وزير الخارجية أن شرط السن

المفروض على السفر إلى الخارج سيلغى اعتباراً من أول يناير ١٩٨٩، وكخطوة على الطريق كان قد خفض السن من ٤٠ سنة إلى ٣٠ سنة من أول يناير ١٩٨٨ . ووفقاً لما صرح به هونج سون يونج مساعد وزير الخارجية فإن تحرير السفر إلى الخارج صمم لمواكبة الاتجاه المتزايد لتحويل أنماط حياة الناس، في الوقت نفسه الذي تتولى فيه السلطة حكومة جديدة" (كرين ١٩٨٨، ص ٢٠). وفي عام ١٩٨٩، وهي أول سنة بدون قيود، سافر ١,٢ مليون كوري جنوبي إلى الخارج. ويتوقع أن يزيد العدد بدرجة أكبر مع استمرار النمو في الاقتصاد الكوري، ومع توقعات أن يصل عدد المسافرين إلى ٣,٦ مليون مسافر عام ١٩٩٦ وإلى ٥,٤ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٠٠ (حمدي ١٩٩١).

لقد لعبت السياحة دوراً كبيراً في سعى الحكومة الكورية للحصول على العملات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية. وفي الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠ نمت عائدات السياحة من ٤٤٨ مليون دولار إلى ٣٥٥٩ مليون دولار. وقد ساهمت هذه العائدات بقوة في ميزان المدفوعات الكوري (جدول ٤/٣). وعلى سبيل المثال، كان هناك ميزان تجاري إيجابي للسياحة بمبلغ ٣٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٠، بالرغم من ضرورة ذكر أن هذا الرقم كان منخفضاً كثيراً عما وصل إليه هذا الميزان التجاري عام ١٩٨٨ حيث بلغ ١٩١١ مليون دولار (ماكجاي ١٩٩١، ص ٤٧). ولكن الزيادة الهائلة التي شهدتها السفر إلى الخارج من جانب الكوريين في أعقاب إزالة قيود السفر، قد أثر على ميزان عائدات السياحة عندما سجلت الدولة أول عجز في تجارة السياحة بمقدار ٣٨٠ مليون دولار عام ١٩٩١. وقد كان هذا العجز في تجارة السياحة إنذاراً في مواجهة "الاستهلاك الزائد" من جانب موظفي الحكومة، في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بحملة تتضمن "نصوصاً قانونية لمعاقبة وكالات السفر التي تستنتج الحكومة أنها تغرى أو تحرض المسافرين إلى الخارج بالانغماس في الإنفاق المتزايد" (دو صن ١٩٩٢، ص ٥٧). بيد أنه في الوقت الذي ستسعى فيه الحكومة لاستخدام سلسلة من الإجراءات للحفاظ على السفر إلى الخارج في الحدود المعقولة، فإنه سيكون من الصعب إعادة فرض القيود على السفر في وقت ينمو فيه الاقتصاد وإغراءات الاستهلاك والتوقعات السياسية بشكل مستمر.

جدول ٤/٣

الميزان التجاري للسياحة الكورية ١٩٩١:٧٠ (آلاف الدولارات الأمريكية)

السنة	العائدات السياحية	التنفقات السياحية	الميزان
١٩٧٠	٤٦٧٧٢	١٢٤٢٤	٣٤٣٤٨
١٩٧١	٥٢٣٨٣	١٤٨٠.٨	٢٧٥٧٥
١٩٧٢	٨٣.١١	١٢٥٧٠	٧.٤٤١
١٩٧٣	٢٦٩٤٣٤	١٦٩٨٤	٢٥٢٤٥٠
١٩٧٤	١٥٨٥٧١	٢٧٦١٨	١٣.٩٥٣
١٩٧٥	١٤.٦٢٧	٣.٧٠٩	١.٩٩١٨
١٩٧٦	٢٧٥.١١	٤٦٢٣٤	٢٢٨٧٧٧
١٩٧٧	٣٧٠.٠٣	١.٢٧١٤	٢٧٦٣١٦
١٩٧٨	٤.٨١.٦	٢.٨.١٩	٢.٠.٠.٨٧
١٩٧٩	٣٢٦.٠٦	٤.٠٥٢٨٤	٧٩٢٧٨-
١٩٨٠	٣٦٩٢٦٥	٣٤٩٥٥٧	١٩٧.٨
١٩٨١	٤٤٧٦٤.	٤٣٩.٢٩	٨٦١١
١٩٨٢	٥.٢٣١٨	٦٣٢١٧٧	١٢٩٨٥٩-
١٩٨٣	٥٩٦٢٤٥	٥٥٥٤٠.١	٤.٨٤٤
١٩٨٤	٦٧٣٣٥٥	٥٧٦٢٥٠	٩٧١.٥
١٩٨٥	٧٨٤٣١٢	٦.٥٩٧٣	١٧٨٣٣٩
١٩٨٦	١٥٤٧٥٠.٢	٦١٢٩٦٩	٩٣٤٥٣٣
١٩٨٧	٢٢٩٩١٥٦	٧.٤٢.١	١٥٩٤٩٥٥
١٩٨٨	٣٢٦٥٢٣٢	١٣٥٣٨٩١	١٩١١٣٤١
١٩٨٩	٣٥٥٦٢٧٩	٢٦.١٥٣٢	٩٥٤٧٤٧
١٩٩٠	٣٥٥٨٦٦٦	٣١٦٥٦٢٣	٣٩٣.٤٣
١٩٩١	٣٤٢٦٤١٦	٣٧٨٤٣.٤	٣٥٧٨٨٨-

المصدر: البنك الكوري، في وزارة النقل ١٩٩٢، ص ٨٥.

## سياسات السياحة الدولية في الدول الاشتراكية :

إن الأيديولوجية السياسية لدولة ما تؤثر حتماً في رؤيتها لسياستها الخارجية، بما في ذلك سياساتها الخاصة بالسياحة الدولية. إن الدول الاشتراكية السابقة كانت لديها أهداف سياسية واقتصادية واضحة للغاية حول السياحة الدولية، وهي الأهداف التي تختلف كثيراً عن أهداف الدول الغربية، بما تنطوي عليه من مفاهيم مختلفة تماماً بشأن الحرية الفردية ودور الدولة. وقد حدد هول (دي ١٩٨٤، ص٥٤٢، ١٩٩٠، ص١١) عدة أهداف للدولة الاشتراكية من السياحة فيما يلي:

(١) المساعدة في تنفيذ السياسات التي تهدف إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات والفرص في جميع ربوع الدولة.

(٢) المساعدة في تحسين الأداء الاقتصادي وتحفيز التنمية الاقتصادية السريعة.

(٣) تشجيع التحسينات في البنية التحتية لمصلحة السكان المضيفين.

(٤) المساعدة في التحسينات البيئية.

(٥) عرض صورة طيبة عن الدولة المضييفة في العالم الخارجي.

(٦) الترويج للسلام والتفاهم العالميين طبقاً للعقيدة الاشتراكية التي تتبناها الدولة.

(٧) تعزيز ثقافة الزائرين ووعيهم الأيديولوجي عن طريق الدولة المضييفة وإقناعهم بتفوق الاشتراكية.

(٨) تجنب دخول التأثيرات المضادة للاشتراكية والأفكار التحريفية والرأسمالية

"لغسل الأدمغة" للسكان المحليين الذين يعملون في السياحة ويتصلون بالسائحين الأجانب.

وعلى الرغم من أن مذاهب الدولة الاشتراكية قد فقدت كثيراً من زخمها في السنوات الأخيرة بسبب الانتفاضات السياسية في أوروبا الشرقية، فإن كثيراً من الدول، مثل الصين الشعبية وكوريا الشمالية و(ألبانيا) وكوبا، لا تزال تتبع بدرجات متفاوتة مبادئ اشتراكية في تقرير سياساتها المتعلقة بالسياحة الدولية.

## جمهورية الصين الشعبية والسياحة الدولية :

إن اهتمام الصين بالسياحة ظل مرتبطاً تاريخياً بالدوافع السياسية بالدرجة الأولى. والتوسع السريع فى السياحة منذ عام ١٩٧٧ تحت قيادة دينج زياوبنج كان نتيجة لدوافع سياسية ودوافع اقتصادية معاً. وأصبح قطاع السياحة نشطاً بشكل متزايد وارتبط بحملة "التحديث الرباعية" لدينج، والتي أدت إلى ارتباط سريع بمجتمع الأعمال التجارية الدولية فى شكل استثمارات فى تطوير الفنادق، واستيراد وسائل النقل السياحي، وخلق روابط مع صناعة السفر (ريختر ١٩٨٣ ب، ص ٤٤١).

وبالرغم من أن أول خدمة للسفر فيما يتعلق بالتعامل مع السائحين إلى الخارج اتخذت من جانب الصين الشعبية طوال الأعوام الثلاثين الماضية، فإن التوسع الكبير فى السياحة الداخلية لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٧٨. وحتى ذلك التاريخ كان ينظر إلى السياحة غالباً باعتبارها أداة دبلوماسية لتشجيع النوايا الحسنة على المستوى الدولى، حيث ركزت على الزائرين من الدول الشيوعية الأخرى ودول العالم الثالث الصديقة أو دول عدم الانحياز. ومنذ التحول الذى قاده الحكومة الصينية عام ١٩٧٨ نحو "سياسة الباب المفتوح" فى علاقاتها مع الدول غير الشيوعية، وتطوير مبدأ "اقتصاد السوق الاشتراكي"، بدأ ينظر إلى السياحة كعنصر مهم فى تحديث الصين وكوسيلة لجنى العملات الأجنبية (ريختر ١٩٨٣ ب، ١٩٨٩، وتشوى ١٩٨٤، ورينولدز ١٩٩٠، وهول ك. ١٩٩٤ أ). وقد أعلن زهاو زيانج فى المؤتمر الوطنى الثالث عشر للحزب الشيوعى فى الصين عام ١٩٧٨:

إن قدرتنا على جنى العملة الأجنبية من خلال التصدير هى التى تقرر، إلى حد كبير، المدى الذى يمكن أن نصل إليه فى الانفتاح على العالم الخارجى، وهى التى تؤثر فى نطاق وحجم التنمية الاقتصادية الداخلية. ولهذا السبب - مع الأخذ فى الاعتبار مطالب السوق العالمية ومواقفنا القوية - يجب علينا أن نقوم بجهود جبارة لتطوير صناعات ومنتجات موجهة للتصدير تستطيع أن تنافس وأن تحقق عائدات اقتصادية سريعة ومرتفعة (مقتبس من تيسدل وون ١٩٩١، ص ٥٥).

إن قدرة السياحة على توفير العملات الأجنبية للحكومة الصينية على درجة كبيرة من الأهمية. وعلى سبيل المثال فإنه فى عام ١٩٨٨، وهى السنة السابقة على التوتير السياسى الذى حدث فى ميدان تيان آن من (انظر الفصل الرابع)، زار الصين ١٧, ٣ مليون سائح من الخارج، وهو ما يعادل تقريباً ١٨ مرة عدد الزائرين الذين وصلوا عام ١٩٧٨. وبلغت عائدات الصين الإجمالية من العملات الأجنبية من السياحة بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨ حوالى ١١, ٦٥ مليار دولار أمريكى. وفى نهاية عام ١٩٨٨ كان هناك ١٤٩٦ فندقاً تضم ٤٧٨.٠٠٠ سرير، وحوالى ١, ٥٧ مليون شخص يعملون فى وظائف فى مجالات متصلة بالسياحة، منهم ٤٠٠.٠٠٠ يعملون مباشرة فى قطاع السياحة (تيسدل وون ١٩٩١). بيد أنه بالرغم من الفوائد الاقتصادية التى تقدمها السياحة الدولية للصين، فإن هناك اهتماماً من جانب بعض الأعضاء المحافظين فى الحزب الشيوعى ومن موظفى الحكومة، بالدور الذى تلعبه السياحة فى نشر الأيديولوجية والقيم الغربية فى الصين (هول ك ١٩٩٤). وعلى سبيل المثال وفى أعقاب أحداث ميدان تيان آن من عام ١٩٨٩ تخضع حوالى ٦٢٠, ٠٠٠ من العاملين بالسياحة للتثقيف المذهبى السياسى الإيجابى بهدف تنظيف عقلياتهم الاشتراكية، وتعميق حبهم للحزب الشيوعى، وصقل الشكوك لديهم بشكل تحذيرى فى الأجانب وهى الشكوك المفترضة من جانب قيادات متشككة، لكى يظلوا مستسلمين للحكم الشيوعى المنعزل (باركر ١٩٩٢، ص ٤٧).

وقد وجه اللوم للسياحة أيضاً من جانب بعض المعلقين لأنها تدخل ممارسات ليست موضع ترحيب لتناقضها مع مبادئ الدولة الصينية الاشتراكية. وفى هذا الصدد أشار ديتش وجوانجروى عام ١٩٨٣ إلى أن السياحة جلبت معها: مؤثرات غير صحيحة وغير متحضرة إلى الصين. إن بعض ضعاف النفوس فى الصين، والشباب بصفة خاصة، لا يستطيعون مقاومة هذه المؤثرات ويتبعون بشكل أعمى نمط حياة الأجانب. وتحدث مخالقات أخرى بسبب السياحة مثل التهريب، والتجارة المضادة غير المشروعة، وإفشاء أسرار الدولة وغيرها من المخالقات التى تحدث. وكل هذا يشوه صورة الصين الاشتراكية ويجب عدم التسامح إزاء ذلك.



وبعد ذلك بسنت سنوآت من تطویر السیاحة ظهر العید من الممارسات غیر المرغوب فیها، مثل البحت عن مبالغ زائده عن الحد أو العمولات غیر المعقولة، وقبول (أو طلب) الرشاوی، والبیغاء، وبيع وشراء العملات الأجنبيّة بطرق غیر مشروعة. ونادراً ما ظهر هذا فی أثناء الثورة الثقافيّة ولكنّه ظهر فی معظم المناطق السیاحیة. إن قبول الإكرامیات، المتخالف للأخلاقیات الاشتراکیة، كان متیراً للغضب بین المرشدين السیاحیین ورجال الخدمات. وكانت هذه الممارسة خطيرة للغاية حتی إنه فی أغسطس عام ١٩٨٧ أصدرت وزارة الدولة للسفر والسیاحة، بموافقة مجلس الدولة، تعلیمات خاصة لإيقاف التعامل بالإكرامیات (جوانجزی ١٩٨٩، ص ٦١).

إن الاهتمامات بشأن الآثار الاجتماعيّة والسیاسیة للسیاحة فی الصين تشير إلى مدى الارتباط المعقد للسیاحة الدوليّة بصیاعة السیاسة الخارجیة وترسیخ الأیدیولوجیات. وعلى الرغم من أن الصين ترغب فی تطویر السیاحة على الطریقة الصینیة، التي تعنی "تجربة الحكومة لأفكار رأسمالیة مثل الحوافز الفرديّة والمنافسة والمؤسسات الخاصّة وهی بمثابة محاولات لتطویر نظام ملائم للوضع الصینی الذي لا يزال يحتفظ بنظام اشتراکی" (تشوی ١٩٨٤، ص ٦١٩)، فإنها لا تزال تتأثر بشدّة بالقوى الاقتصاديّة والاجتماعیة من خارج الأراضی الصینیة. فالسیاحة غیر منفصلة عن انتقال الأفكار بین الدول. وحتى إذا كان بعض السائحین یسافرون فی إطار مغلق، فإن القيم التي یبدو أن هؤلاء السائحین یمثلونها فی المجتمع المضیف، لا سیما فیما یتعلق بالحریة الفرديّة والثروة، قد تظل ذات تأثير على المطامح السیاسیة والاجتماعیة.

یبدو أن الأیدیولوجیة قد تنتشر فی كلا الاتجاهین، وقد تسعى الدولة المضیفة إلى استخدام زیارات السائحین الأجانب لعرض صور معینة للعالم الخارجی. وعلى سنبیل المثال، إجازات العمل فی كویا ونیکاراجوا استخدمت من جانب حكومتی هاتین الدولتین للمساعدة فی الترویج للقيم الاشتراکیة بین المؤیدین فی الغرب. وبالمثل استغلت إسرائيل الإجازات فی الکیبوتز للمساعدة فی الحصول على التأيید لدولة إسرائيل بین الشباب الغربیین الزائرين لها (ستوك ١٩٧٧). وعلى أية حال، فإن الجهود التي تبذل لتغییر انتشار الأیدیولوجیات غیر المرغوب فیها بواسطة الأجانب

تتجه لأن تكون أكثر حدة من الترويج للقيم السياسية. وعلى سبيل المثال فإن الخوف من الاحتواء الأيديولوجي أثر بدرجة كبيرة على سياسة السياحة الألبانية التي طبقت نظام تأشيرة المجموعات الذي يتيح الوقاية من الأمور غير المرغوب فيها، ويتيح رقابة أكبر على السائحين الأجانب (هول دي ١٩٩١هـ). وفي الواقع فإن هذه هي القيود على السياحة الدولية لدرجة أن الدولة حتى أوائل الثمانينيات كانت تتمسك بشدة بالمفهوم القائل بأن السائحين يتكيفون مع مفهوم أيديولوجي رسمي معين. ولذلك كانت ألبانيا تستخدم الحلاقين والخياطين الذين كان دورهم نصح القادمين الجدد إلى ألبانيا بمفاهيم التكيف مع النسيج المخيط (هول دي ١٩٩١هـ، ص ٢٦٩).

إن تصرفات الحكومة الألبانية ربما تشير إلى الاستخدام الأكثر تطرفاً للسياحة لتحقيق غايات أيديولوجية. وكما ذكر في هذا الكتاب منذ البداية، فإن السياحة ممتزجة بالسياسة بسبب الأسلوب الذي تتفاعل به مع مفاهيم السلطة والقيم. إن استخدامات السياحة الدولية لتحقيق أهداف سياسية استخدامات متعددة. والفصل التالي يقدم فحصاً للطريقة التي يمكن بها للسياحة الأجنبية أن تستخدم لتقديم الاحترام العالمي للنظم التسلطية وغير الشرعية.

## السياحة والاعتراف الدولي :

إن الترويج السياحي مرتبط بشدة بصنع الصورة. ومن المنظور السياسي تتيح السياحة الدولية للحكومة المضيفة إمكانات تقديم صورة إيجابية لنفسها إلى العالم الخارجى الذى بدوره قد يحسن موقفها الدولى ويخلق مناخات ملائمة للرأى العام للدولة لدى الدول الأخرى. ولهذا السبب يعد السفر والسياحة غالباً المجالات الأولية لفرض العقوبات داخل المجتمع الدولى. وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من الدول لم تسمح لناقلاتها الوطنية بالطيران مباشرة إلى جنوب أفريقيا احتجاجاً على سياسات التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، وخشية أن ينظر إلى الزيارات السياحية باعتبارها تأييداً لهذه السياسات. هذا الموقف كان له تأثير قوى على صناعة السياحة فى تلك الدولة. وفى الحقيقة فإن شركة صن العالمية، وهى شركة جنوب أفريقية متعددة

الجنسيات لها اهتمامات بالتنمية السياحية (انظر فيما بعد)، انحصرت عملياتها الدولية في الدول الأفريقية التي كانت تدور في فلك جنوب أفريقيا اقتصاديا أو سياسيا، أو حالة أقاليم البانتوستان "المستقلة" (في جنوب أفريقيا - المترجم) التي نشأت بسبب سياسات التفرقة العنصرية" (روجرستون ١٩٩٠، ص ٢٥٢). وبالمثل ليبيا التي خضعت لعقوبات خاصة بالطيران على أساس اتهام الحكومة الليبية بالتورط في كارثة لوكيربي الجوية.

إن حكومة ذات نظام تسلطى أو غير شرعى لا يعنى فى حد ذاته عدم تشجيع السياحة الدولية. إذ يلاحظ أن شركة صن جنوب الأفريقية، وهى شركة متعددة الجنسيات فى مجال الفنادق والكاريزنوهات تأسست فى جنوب أفريقيا، استثمرت أموالها فى إقامة الكازينوهات فى أقاليم البانتوستان شبه المستقلة اسميا فى ترانسكى وفى بوفوتا تسوانا وفى فنذا وسيسكاى (روجرستون ١٩٩٠). وأدى هذا الاستثمار إلى إعطاء "وزن كبير" لمحاولات حكومة جنوب أفريقيا "إضفاء الشرعية على استقلال بانتوستان فى السياق الدولى"، كما أتاحت لدولة جنوب أفريقيا أن تستبدل رأس المال الخاص بنسبة كبيرة من تكاليف دعم إستراتيجية بانتوستان (كراش وويلنجز ١٩٨٧، ص ١٠٧).

وفى كثير من الحالات فإن القوى العالمية تدعم النظم الرجعية كلما كان فى ذلك تعزيز لمصالح سياساتها الخارجية. وعلى سبيل المثال أيدت الولايات المتحدة الأمريكية النظم الاستبدادية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى على امتداد معظم سنوات القرن العشرين من أجل تعزيز مصالحها الوطنية. إن النظم التسلطية بحد ذاتها لا تردع السائحين، ولكن على العكس من ذلك. كما سيوضح فى الفصل التالى، فإن الاستقرار السياسى هو الذى يجذب السائحين والاستثمار الأجنبى فى صناعة السياحة. وربما تكون الإشكالية إلى حد ما هى أن الاستقرار السياسى الذى تتيحه الحكومة التسلطية قد يخدم فى تشجيع تنمية الصناعة السياحية. وقد لاحظ هول (دى ١٩٩٠؛ ص ١٥) أن "الطبيعة المتصورة لنظام سياسى باعتباره نظاماً رجعياً لا يعيق بالضرورة السياحة الدولية، فقد طورت إسبانيا والبرتغال صناعات السياحة الدولية الكبيرة للغاية فيهما تحت ما يمكن أن يراه كثيرون ديكتاتوريات فاشستية".

إن النظم التسلطية بطبيعتها لا يمكن أن تسير وفق الإجراءات الاستشارية العامة التي تطبق في معظم الديمقراطيات الغربية. ولذلك فإن التنمية السياحية يمكن أن تجرى بسرعة من خلال نظم التخطيط المحلية أو الإقليمية أو الوطنية القائمة. وفي حالة البرتغال كان تحول صناعة السياحة مصاحباً للتحويلات الكبرى في الأولويات في السياسة الحكومية (لويس وويليامز ١٩٨٨، ص ١١٩) مع التركيز الذي قدم للسياحة في خطط التنمية الحكومية أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، من أجل جذب السائحين الأجانب والسوق السياحية الصاعدة، وبالمثل في حالة إسبانيا حيث أصدرت قوانين خاصة لتسهيل إنشاء مستوطنات سياحية جديدة في المناطق المفضلة أكثر للسياحة الطبيعية (فالزولا ١٩٨٨).

ويرى إدجل (١٩٧٨، ص ١٧١) أن السفر الدولي يتجه لأن يكون له أثر في اعتدال السياسات الداخلية للحكومات الأجنبية. ويدرك النظام التسلطي أنه موضع الملاحظة والحكم عليه من جانب السائحين الأجانب. مثل هذا الموقف يمكن أن يوصف أيضاً بأنه ذو تأثير في "العفو العام"، بمعنى أن الاهتمام العالمي، من خلال حملات منظمة العفو الدولية، بالمساجين السياسيين قد ساعد غالباً في إطلاق سراحهم لأنهم أصبحوا موضع انتباه الحكومات الأجنبية. ويثير الجدل حول ما إذا كانت السياحة الدولية تؤدي إلى اعتدال الحكومات التسلطية بشكل يفوق تجاوزاتها السيئة، لا سيما إذا ما كانت المناطق السياحية قد أصبحت أماكن لعرض القضايا السياسية، وفضلاً عن ذلك فإن المراكز السياحية تكون غالباً بعيدة عن المناطق التي تحدث فيها بالفعل أسوأ الضغوط وحالات القهر عادة.

إن فتح مناطق للأجانب من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال أو نظام الحكم يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين للنظام القائم. وعلى سبيل المثال، فإن فتح التبت أمام الزائرين الغربيين من خلال إصلاحات الحكومة الصينية عام ١٩٧٩ كان له عدد من التأثيرات غير المقصودة. فبدلاً من تدعيم التطورات السياحية وصورة التبت باعتبارها جزءاً من الصين، فإن تلك السياسة خدمت فقط في مساندة وواقع السكان المحليين واللاجئين لتحرير التبت من الصين، وزيادة قداسة الدولة بالنسبة إلى الغربيين، ففي حين أن التصويرات المشوهة للتبت، والتي صنعتها الأجهزة الصينية، ظلت أمراً

مشكوكاً فيه بشكل متزايد من جانب كثير من الغربيين، فإن البنية التحتية السياحية الرسمية التي أقيمت بنفقات كبيرة على حساب الصين. تم تجاهلها بدرجة متزايدة.

كان الغربيون يريدون أن يمارسوا ما يسمى "شانجرى لا"، وكان التبتيون أكثر من سعداء لمشاركتهم رؤيتهم لأراضيهم المقدسة. ولم يستمع السائح إلى المحاولات الصينية للتأثير عليهم بأن التبت كانت منذ عهد قوبلاي خان جزءاً لا يتجزأ من الصين الأم (كليجر ١٩٩٢، ص ١٢٤).

إن استخدام السياحة الدولية لخلق ظروف التأييد للنظم غير الشرعية يبدو واضحاً تماماً في حالة الفلبين في ظل حكم الرئيس ماركوس في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولكن الصورة الرفيعة للسياحة الدولية خدمت أيضاً في تقليل مستوى المساندة الدولية للرئيس. وقد علق ريختر (١٩٨٩، ص ٥٢) على ذلك بالقول أنه لا يوجد نظام استخدم السياسة السياحية بقوة من أجل النفوذ السياسى مثل الرئيس الفلبيني السابق ماركوس. وبالرغم من أن السياحة ساهمت في تحقيق كثير من الأهداف السياسية والاقتصادية للنظام، فإنها حققت هذه المكاسب بتكاليف ضخمة تحملها الاقتصاد الفلبيني. ولكن بمرور الوقت كانت التنمية المتبلدة وسط ظروف اقتصادية واجتماعية متوترة، تؤدي إلى استخدام مضاد للسياحة، حيث تنتج شعوراً مضاداً لصناعة السياحة. وهكذا فقد نجد في حالة الفلبين نموذجاً مصغراً للمنافع والمساوئ للاستخدامات السياسية للسياحة.

### السياحة الدولية في الفلبين في عهد ماركوس :

انتخب فرديناند ماركوس رئيساً للفلبين في نوفمبر ١٩٦٥، وكسب بورة ثانية لمدة أربع سنوات فيما بعد. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٧٢، ووسط عدم الشعبية المتزايد، فرض القوانين العسكرية معلناً أن الدولة تواجه تمرداً شيوعياً خطيراً. وحتى إعلان الحكم العسكى كانت السياحة تمثل أولوية متأخرة لدى الحكومة. ولكن في خلال ثمانية شهور من إعلان الحكم العسكى أصبحت السياحة صناعة ذات أولوية تستحق التمتع بحوافز ضريبية وامتيازات جمركية متنوعة (ريختر ١٩٨٩، ص ٥٤-٥٥). وهناك أربعة

أسباب يمكن تقديمها للاهتمام المفاجئ للرئيس ماركوس بالتنمية السياحية، اثنان منها يتعلقان في المقام الأول بالعوامل السياسية الدولية، وهذه الأسباب هي:

أولاً: يمكن استغلال السياحة من جانب النظام لخلق صورة مرضية عن الدولة وحكومة ماركوس أمام السائحين الدوليين وأمام الحكومات الأجنبية. وثانياً: الزيارات السياحية الدولية يمكن أن تتم بواسطة النظام ليكون ذلك مساندة لنشاطات النظام والحكم العسكري بصفة خاصة، وبالتالي إضفاء الشرعية على نشاطاته غير الديمقراطية. والسبب الثالث هو أن السياحة كانت وسيلة يستخدمها ماركوس لتقديم الجوائز لمؤيديه، وذلك بإعطائهم موقعاً مرضياً في المشروعات السياحية، وتزويدهم بالأموال الحكومية. ورابعاً وأخيراً، فقد كان لزوجته الرئيس، أميلدا ماركوس، مطامحها الخاصة المتعلقة بتنمية الفلبين باعتبارها مكاناً سياحياً عالمياً (ريختر ١٩٨٩، وهولك ١٩٩٤).

وفي محاولة لاكتساب الشرعية لنظام ماركوس مع الحكومات الأجنبية والمستثمرين الأجانب أطلقت الحكومة برنامجاً ضخماً للتنمية السياحية. واستغل النظام بعض الأحداث الكبيرة، مثل مسابقة ملكة جمال العالم وبطولة العالم للملاكمة في الوزن الثقيل تحت شعار "مثير في مانيل" بين محمد علي وجو فريرز، لتحسين الصورة العالمية للدولة. وأدت استضافة مؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٧٦ إلى قيام النظام بسرعة ببناء ١٢ فندقاً فاخراً، ومركز المؤتمرات الدولي ومركز الفلبين للتجارة الدولية والمعارض، حيث تكلفت هذه الإنشاءات مبالغ طائلة، وكل ذلك من أجل المؤتمر. وكما علق ريختر (١٩٨٩، ص ٥٦) فإن "التوقعات باستضافة ٥٠٠٠ شخصية كبيرة لمدة أسبوع فقط، أدت إلى الاستكمال السريع لعدد ١٢ فندقاً فاخراً في خلال ١٨ شهراً بالرغم من أن خطة السياحة الرئيسية لم تكن تتوقع استكمال مثل هذه الحاجات في عشر سنوات على الأقل". وكان حجم التزام الحكومة في هذا المشروع ضخماً (٤١٠-٥٤٥ مليون دولار أمريكي)، كما كان أكبر كثيراً مما تتحملة البنية التحتية لصناعة السياحة الفلبينية أو مما تتطلبه الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. لقد كانت نفقات تمويل هذه الفنادق تعادل ٢٠ أو ٤٠ مرة ما أنفقته حكومة ماركوس على الإسكان العام. إن حجم هذا الالتزام الحكومي كان يعادل ما بين  $\frac{1}{7}$  و  $\frac{1}{9}$  من إجمالي

النفقات المقترحة لعام ١٩٧٦ وهو ٢,٠٥ مليار دولار. وكان هذا الالتزام أكبر من القروض من البنك الدولي عام ١٩٧٦ التي بلغت ٢١٥ مليون دولار (ريختر ١٩٨٩، ص ٥٧). ولكن حقق المؤتمر نجاحاً سياسياً لحكومة ماركوس، كما زادت المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدولة من كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (هول ك ١٩٩٤).

### السياحة والدعاوى الحدودية :

تعد السيادة مفهوماً جوهرياً فى القانون الدولى والسياسة. وللسيادة أربعة معان ذات صلة بالموضوع وهى:

١ - إنها السمة المميزة للدول باعتبارها وحدات دستورية فى النظام القانونى الدولى.

٢ - حرية التصرف فى جميع المسائل من حيث عدم خضوع الدولة لأى التزام قانونى.

٣ - الحد الأدنى من الإدارة الذاتية الذى تمتلكه الدولة قبل أن تتمكن من الحصول على وضع "الدولة ذات السيادة".

٤ - السلطة الدولية الكاملة فى إدارة الإقليم (كروفورد ١٩٧٩، ص ٢٦-٢٧).

وهناك أساليب عديدة تكتسب بها السيادة الإقليمية، "احتلال الأراضى الخالية" أو حق التقادم الذى تكتسب به السيادة بالتملك الفعلى بخلاف صاحب السيادة النظرى، أو بالتنازل أو بالنقل عن طريق معاهدة أو بالضم الذى يعنى الترسيب الطبيعى للتربة الذى يغير شكل الأرض أو بالغزو (تريجز ١٩٨٦، ص ٢). ويرتبط النشاط السياحى ارتباطاً حميماً بالأسلوب الأول الذى يمكن أن تكتسب به السيادة، حيث يمكن أن يمثل نموذجاً للاحتلال الفعلى. وقد تخدم السياحة باعتبارها رابطة اقتصادية بين الإقليم المتنازع عليه والدولة المسيطرة عليه، حيث تعطى السياحة فى هذه الحالة وزناً أقوى فى أى منازعة حول الاحتلال الفعلى.

وتستخدم السياحة حالياً لتأييد المطالب الإقليمية فى ثلاث مناطق فى العالم وهى منطقة أركتك، ومنطقة أنتاركتكا، وجزر سبارتلى. وفى منطقة أركتك فإن إنشاء المنتزهات الوطنية من جانب الحكومة الكندية، وتطوير نشاطات سياحية لمصالح خاصة فى هذه المنتزهات قد ينظر إليه باعتباره وسيلة لتعزيز المطالب الإقليمية الكندية فى الجزر الشمالية والمناطق المائية المحيطة بها (هول ك وجونستون ١٩٩٥).

أما جزر سبارتلى فإنها مجموعة من الجزر فى شمال بحر الصين. وبالرغم من أن كثيراً من هذه الجزر صغير للغاية بحيث لا تسمح بالحياة البشرية، فإنها تمتلك أهمية إستراتيجية، كما أنها تعتبر منافذ للوصول إلى ثروات معدنية (النفط والغاز) ومصادر لصيد الأسماك. وهناك تنازع حول هذه الجزر بين عدة دول مثل برونائى والصين وماليزيا والفلبين وفيتنام. وهذه الجزر موضع للنزاع العسكرى بالفعل بين فيتنام والصين، ولجميع الدول المشار إليها، باستثناء برونائى، وجود عسكرى فى هذه الجزر. وفى عام ١٩٩٢ عملت ماليزيا على القيام برحلات سياحية - بيئية إلى الجزر الجنوبية لتعزيز البعد الاقتصادى لمطالبها. ولكن منذ ذلك الوقت لم تتابع رحلاتها لأن الموقف العسكرى فى المنطقة ظل متوتراً للغاية، ولا يمكن ضمان أمن السائحين.

### السياحة والسيادة فى قارة أنتاركتكا:

لا توجد لأية دولة سيادة قانونية على أى جزء من أنتاركتكا. وهناك دول كثيرة (الأرجنتين، وأستراليا، وشيلى، والإكوادور، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، ونيوزيلندا، والنرويج) تزعم أن لها مطالب إقليمية فيها، ولكن هذه المطالب لم يعترف بها عموماً من جانب المجتمع الدولى (أوبرن ١٩٨٢، وتريجز ١٩٨٦، وفارمر ١٩٨٧). والوضع القانونى للجزر فى هذه القارة والموارد الموجودة فيها يخضع لشروط معاهدة أنتاركتكا التى وقعت فى الأول من ديسمبر عام ١٩٥٩ وبدأ تنفيذها فى ٢٣ يونيو ١٩٦١. وبالرغم من أن معاهدة أنتاركتكا لم تشر إلى السياحة بشكل محدد، فإن الإجراءات والتوصيات المتعلقة بالسياحة والبعثات غير الحكومية إلى هذه القارة تم تبنيها غالباً فى الاجتماعات نصف السنوية للهيئة الاستشارية للمعاهدة منذ اجتماع عام ١٩٦٦



فى سانتياجو، فى حين أن الجدل الحالى يدور حول مدى إمكانية عقد بروتوكول محدد أو اتفاقية خاصة بتنظيم السياحة فى إطار معاهدة أنتاركتكا (نيكلسون ١٩٨٦، هول ك ١٩٩٢ ب، هول ك وجونستون ١٩٩٤). ولكن من منظور الدول صاحبة المطالب، فإن السياحة فى أنتاركتكا تقدم أيضاً آلية محتملة لتبرير المطالب الإقليمية. كما تقدم مصدراً محتملاً للتمويل لتعزيز المواقف والبحث العلمى (ريتش ١٩٧٩).

وفى سياق موضوع قارة أنتاركتكا. يمكن تعريف السياحة بأنها كل النشاطات البشرية القائمة فيها بخلاف النشاطات العلمية البحثية والعمليات المعتادة للقواعد الحكومية هناك. مثل هذا التعريف يغطى النشاطات الخاصة بالعمليات السياحية التجارية، والبعثات غير الحكومية، والنشاطات الترفيهية لموظفى الحكومات وتعد السياحة النشاط الوحيد فى الوقت الراهن، والتى تستخدم تجارياً الموارد الأرضية الموجودة فى أنتاركتكا. ويتركز النشاط السياحى فى السفن الجواله وعمليات الطيران فى شبه جزيرة أنتاركتكا، وبدرجة أقل، فى بحر روس (هول ك ١٩٩٢ ب). وقد تلقى النشاط السياحى فى شبه جزيرة أنتاركتكا الدعم الأكبر من الأرجنتين وشيلي. وبالرغم من أن هذا قد يرجع إلى موقعهما الجغرافى، فإن السبب الرئيسى هو أن اهتمامهما بالسياحة فى هذه المناطق يرجع إلى القيود على السياحة فى إقليميهما - بما فى ذلك القواعد الجوية - كما يرجع إلى أن أنتاركتكا تقدم تعزيزاً لمطالبهما الإقليمية.

وتستخدم أستراليا أيضاً السياحة، والرقابة على النشاط السياحى، كوسيلة للحفاظ على مطالبها. وفى غيبة سياحة منظمة ومنظمة إلى أراضى أنتاركتكا الأسترالية، اتجهت الحكومة الأسترالية إلى تبنى موقف محايد بصفة عامة تجاه السياحة والبعثات غير الحكومية إلى الإقليم حتى أواخر الثمانينيات (برجين ١٩٨٥، وهول ك ١٩٩٢ ب). وعلى أية حال فإن الضغط على الحكومة الأسترالية من جانب جماعات المحافظة على البيئة هو من أجل أن تقوم باتخاذ إجراء تجاه المشكلات البيئية فى أنتاركتكا، والعمل على إجراء مفاوضات لتجديد معاهدة أنتاركتكا، وزيادة الاهتمام بالمصلحة التجارية فى الفرص السياحية فى إقليم أنتاركتكا الأسترالى، كما أن الحاجة إلى الاحتفاظ بوجود أسترالى ملموس فى أنتاركتكا، أدت إلى اتخاذ الخطوات الأولى

تجاه تطوير سياسة سياحية أسترالية لأنتاركتكا فى إطار الأهداف الأسترالية الأوسع نطاقاً. وقد اشتملت هذه الخطوات على الاحتفاظ بسيادتها على إقليم أنتاركتكا الأسترالى، وحقوقها فى المياه المجاورة \* (اللجنة الدائمة لمجلس النواب للبيئة والترفيه والفنون ١٩٨٩، ص ٢) .

## السياحة قوة للسلام :

فى السنوات الأخيرة رسمت صورة كبيرة لمفهوم السياحة باعتبارها قوة للسلام. فضلاً عن استضافة المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع. ولا شك فى أن السياحة يمكن أن تؤدى إلى تحسين التفاهم بين الأفراد والثقافات والأمم، ولكنها يمكن أيضاً أن تؤدى إلى إساءة التفاهم بشكل كبير.

إن مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا، استمر فى خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث ضم جميع الدول الأوروبية، باستثناء ألبانيا، كما ضم كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبنى المؤتمر الأهداف العامة "للسلام والأمن والعدالة والتعاون"، وقد استهدف تحقيق هدف رئيسى يتعلق بتطوير علاقات أفضل بين الدول الموقعة عليه. إن الميثاق النهائى للمؤتمر شجع تطوير السياحة على الأسس الفردية والجماعية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف المشار إليها. وكانت هناك أقسام خاصة بالسياحة اشتملت على الترويج السياحى والسفر لأغراض شخصية أو مهنية، وتحسين ظروف السياحة وشروطها (رونكاين ١٩٨٣). وفى القسم الخاص بحقوق الإنسان تضمن الميثاق النهائى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (المعروف بميثاق هلسنكى) إشارة خاصة للسياحة حيث اتفق الموقعون على:

( أ ) التعبير عن نواياهم بشأن "تشجيع النمو السياحى على المستوى الفردى والجماعى".

(ب) الاعتراف بالرغبة فى القيام "بدراسات مفصلة عن السياحة".

(ج) الاتفاق على "التشجيع قدر الإمكان لضمان أن التطوير السياحي لا يضر التراث الفني والتاريخي والثقافي في دولهم".

(د) الإعلان عن نيتهم في "تسهيل السفر على نطاق أوسع لمواطنيهم لاعتبارات شخصية أو مهنية".

(هـ) الاتفاق على "التشجيع التدريجي لخفض رسوم التأشيرات والأوراق الرسمية المطلوبة للسفر قدر الإمكان".

(و) الاتفاق على "زيادة التعاون على تطوير السياحة وفق اتفاقيات وترتيبات مناسبة، وبصفة خاصة الاتفاقيات الثنائية، واتخاذ الأساليب الممكنة لزيادة المعلومات المتعلقة بالسفر والخاصة بالمصلحة المشتركة".

(ز) التعبير عن رغبتهم في "تشجيع الزيارات إلى دولهم" (إيجل ١٩٩٠، ص ٤٠).

وبالرغم من العناصر العميقة في الاتفاق النهائي، فإن التقدم كان بطيئاً وكانت النتائج الملموسة قليلة للغاية، مع غموض العبارات ذات التأثير المحدود في سياسات السياحة الدولية للدول الموقعة على الاتفاقية. وقد استنتج رونكاينز (١٩٨٣، ص ٤٢٥) أنه :

"من الواضح تماماً أن إعلانات هلسنكي تم تجاهلها من جانب العديد من دول المعسكر الشرقي الموقعة على الاتفاقية. ومثال ذلك ما قدمه مسئول كبير في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إيريل هونكر، الذي أعلن فور عودته من هلسنكي أن الاتفاق النهائي غير راسخ، وأنه لن يكون هناك تخفيف فوري لقيود السفر في ألمانيا الشرقية".

إن اتفاق هلسنكي كان طفلاً سياسياً في وقته، وكان شهادة على تخفيف توترات الحرب الباردة. وعلى أية حال فإن آثاره العملية في السلام من خلال السياحة كانت لا تذكر. وفي حالة دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال، فقد تطلبت عملية اختفاء الدولة الاشتراكية ما هو أكثر من الاتفاقيات الدولية لتحسين حرية الأفراد في السفر إلى أوروبا الغربية. أما التفاؤل في شعار منظمة السياحة العالمية بأن "السياحة جواز سفر للسلام" فإنه لا يلتقي مع حقائق الشؤون العالمية. وكما سيناقش الفصل التالي،

فإن-الاستقرار السياسي عنصر مهم في تطوير السياحة المعززة. "فالسائح، بخلاف بعض المستثمرين، لا يحتاج الذهاب إلى مكان معين، وعندما يكون هناك تلميح بعدم الأمن، فإنه لا يذهب" (ريختر ١٩٨٣ ب، ص ٤٠٩). وهكذا فإنه ربما يجب أن نقرأ شعار منظمة السياحة العالمية على نحو آخر وهو أن "السلام جواز سفر للسياحة" (إيجل ١٩٩٠). فضلاً عن ذلك فإن مفهوم السياحة كقوة للسلام يفشل في تقدير الأبعاد السياسية الأوسع التي تحدث في ظلها السياحة. وعلى سبيل المثال فإن مقولة ماثيوز (١٩٧٥، ص ٢٠١) أن "السياحة في عديد من دول العالم الثالث أكبر كثيراً من مجرد خرافة" تعكس الحاجة إلى أخذ التنمية السياحية في إطار أفكار التبعية والسيطرة الثقافية، وهي النقطة التي سنعود إليها في الفصلين الخامس والسادس. ولذلك فإن الفكرة القائلة بأن السياحة قوة للسلام هي تفسير مسطح لتعقيدات السياحة والعلاقات الدولية. ومثل هذا التبسيط الكبير للأبعاد السياسية للسياحة قد يفيد في تقديم برنامج للسياسيين والمستشارين لإطلاق مقولات رائنة، ولكنها لن تفيد شيئاً في تحسين فهمنا لمكانة السياحة في البيئة السياسية.

## الفصل الرابع

### السياحة والاستقرار السياسى

#### مضامين الثورة والإرهاب والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة

تشير معظم الشواهد على نوافع السياحة إلى الخوف وعدم الأمن باعتبارهما أكبر الحواجز أمام السفر، ومن ثم أكبر القيود على نمو صناعة السياحة. وفضلاً عن الخوف هناك غالباً تعبير عن قلة الاهتمام بالسفر الذى يمكن أن يكون قناعاً يخفى الخوف. فى هذه الظروف فإن احتمال حدوث الإرهاب، حتى ولو كان احتمالاً بعيداً، يكون له تأثيره على الطلب السياحى لعدد كبير من السائحين المحتملين (بكلى وكليم ١٩٩٣، ص١٩١).

إن الاستقرار السياسى أحد المتطلبات المسبقة الرئيسية لجذب السياحة الدولية إلى الأماكن السياحية. والاحتجاجات العنيفة، والحرب المدنية، والأعمال الإرهابية، والانتهاكات المتصورة لحقوق الإنسان، أو حتى مجرد التهديد بهذه النشاطات، ستؤدى إلى قيام السائحين بإلغاء إجازاتهم. ولا شك فى أن المسافرين تعرضوا لخطر مهاجمتهم من قبل العصابات واللصوص منذ عصر الرومان. وكثير من الحجيج إلى الأراضى المقدسة فى العصور الوسطى كانوا يسافرون وهم يخشون على حياتهم وممتلكاتهم. وفى الحقيقة فإن كلمة السفر "Travel" مشتقة من To Travail أى من تجاوز المشقة (وفى اللغة العربية تعنى كلمة الرحلة : الرحيل عن الأهل ومفارقة الأحباب- المترجم) مما يعطى شاهداً على الصعوبات التى يواجهها كثير من المسافرين. ولكن العلاقة الواضحة بين السياحة والعنف السياسى تعد ظاهرة من ظواهر أواخر القرن العشرين.

ويناقش هذا الفصل العلاقة بين السياحة والاستقرار السياسي، مع التركيز بصفة خاصة على آثار العنف السياسي والإرهاب والحرب في سلوك السائح والتنمية السياحية. ويعرض القسم الأول من هذا الفصل الكيفية التي تؤدي فيها الحرب والانقلابات والثورات لا إلى تدمير البنية التحتية للسياحة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تدمير صورة المكان السياحي على المدى البعيد، حتى إذا كانت الحروب والانقلابات والثورات ذات طابع سلمى. أما القسم الثاني من هذا الفصل فيبحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للإرهاب في السياحة.

### الحرب والانقلابات والثورات - آثارها في السياحة:

إن الاستقرار السياسي شرط جوهري مسبق لإقامة صناعة ناجحة للسياحة. وكما يقول ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٣١) "قد تنهار السياحة تماماً عندما تبدو الظروف السياسية غير مستقرة. ويختار السائحون ببساطة أماكن بديلة. ولسوء الحظ فإن كثيراً من القيادات والمخططين الوطنيين إما أنهم لا يدركون، أو لا يقرون، الحقيقة القائلة بأن الهدوء السياسي، ولا جاذبية المناظر أو الجاذبيات الثقافية، هي التي تشكل المتطلب السابق الجوهري للسياحة".

كما أن الاستقرار السياسي ليس مهماً فقط لتطوير البنية التحتية المطلوبة للسياحة ولكنه مهم أيضاً بسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه الصور في التسويق السياحي والترويج السياحي. ومع التسليم بأن مطلب العديد من السائحين هو الشعور بالأمن عندما يزورون مكاناً ما، فإن التصورات عن أمن السائح تصبح أمراً حيوياً في جذب المسافرين الدوليين والمحليين. ويمكن تصور الأمن من زاوية المخاطر التي تسببها الكوارث الطبيعية، والأمور الصحية، والجريمة واحتمالات العنف السياسي. وفي حين أن هذه الأمور الخاصة بالأمن مهمة للمسافر، فإن هذا الفصل يعالج فقط مضامين العنف السياسي بالنسبة إلى السياحة.

وقد يتخذ العنف السياسي عدة أشكال. ويميز لى وسمول (١٩٨٨) خمسة أبعاد مختلفة للعنف السياسي والسياحة الدولية: الحروب، والانقلابات، والإرهاب، والقتل،

والإضرابات. وتعد الحرب أمراً مأساوياً بالنسبة إلى السياحة. وبعيداً عن المخاطر التي تمثلها الحرب للأفراد، فإن النشاط العسكري يمكن أن يدمر البنية التحتية أيضاً. وعلى سبيل المثال ففي الشرق الأوسط تسببت سنوات الحرب الأهلية والنزاع بين الجارتين سوريا وإسرائيل في إلحاق الضرر الكبير بصناعة السياحة التي كانت مزدهرة في لبنان. وقد دمر الصراع العرقي بين الصرب والكروات والمسلمين معظم البنية التحتية السياحية، والجاذبيات كموقع سياحي في يوغوسلافيا السابقة. وحدث بالمثل في حالة أيرلندا الشمالية حيث أشار سميث (١٩٨٦، ص ١٢٠) إلى أن "السياحة كصناعة شديدة التأثر بصفة خاصة بعوامل خارجية، وعندما يبلغ التوتر المدني أوجهه ويتخذ شكل العنف، مع التغطية الإعلامية الكبيرة، فإن أعداد الزائرين وإنفاقهم يتدهور". وقد يكون للانقلابات تأثير كبير على وصول السائحين. ففي أعقاب تغيير النظام في أفغانستان، انخفض عدد السائحين بنسبة ٦٠٪ بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩. وفي حالة محاولة الانقلاب في جامبيا في يوليو ١٩٨١، انخفض عدد الزائرين من ٢١٣٢٧ زائراً عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١٦٩٦٢ زائراً عام ١٩٨٢/١٩٨١ (كاتر ١٩٨٧، ص ٢١٢).

وقد يكون لحالة الحرب تأثيرات طويلة المدى على صورة المكان السياحي. وعلى سبيل المثال فإن صناعة السياحة في كوريا الجنوبية تضررت كثيراً بالحرب الكورية والنزاعات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وتشير دراسة قام بها جيونج (١٩٨٨) إلى أن دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في سيول عام ١٩٨٨ كان من المتصور أنها ستكون وسيلة لتجاوز الصورة المتدنية لكوريا في سوق السياحة العالمية، لا سيما في الولايات المتحدة، بسبب عوامل مثل مشروع ماش MASH (بسبب الحفلات التلفزيونية الشهيرة للغاية عن المستشفى الأمريكي الميداني في أثناء الحرب الكورية وما قام به من استغلالات خيالية) وتوسيع نطاق التخريب في الحرب الكورية، وإسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الكورية في رحلتها ٠٠٧ في أوائل الثمانينيات، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي بين الكوريتين. بيد أن هناك تجارب في أماكن أخرى مثل قبرص (أندرونيكو ١٩٧٩) وسيريلانكا (ريختر ووج ١٩٨٦) وزامبيا (تبي ١٩٨٦) تشير إلى أن السياحة يمكن أن تنتعش بسرعة في أعقاب توقف النزاع. وفي حالة زامبيا مثلاً

زادت حركة السياحة الدولية إلى ثلاث مرات بعد انتهاء الحرب الأهلية في زيمبابوي المجاورة (روديسيا سابقاً) وبعد وصول حكومة ذات أغلبية سوداء إلى السلطة (تبي ١٩٨٦).

وقد يكون للسياحة دور مهدئ مدهش في وجه العنف المحتمل في الأماكن السياحية. وفي حالة أيرلندا الشمالية كان للسمعة المسيطرة على التنمية السياحية تأثير عكسي على نشاطات الجيش الجمهوري والأيرلندي والجماعات البروتستانتية المتطرفة. ومنذ أواخر الخمسينيات وحتى عام ١٩٦٨، عندما حدثت القلاقل المدنية، كانت هناك زيادة مطردة في عدد السائحين. وكان الهبوط في عدد الزائرين حاداً بصفة خاصة في سوق الإجازات، وكانت النتيجة أن السفر في الإجازات بحلول عام ١٩٧٣ سجل نسبة ٧٪ فقط من إجمالي عدد الزائرين (سميث ١٩٨٦). وقد أدت القلاقل المدنية في أيرلندا الشمالية إلى أن تعلن جريدة الفاينانشيال تايمز (٤ يوليو ١٩٧٨ في سميث ١٩٨٦، ص ١٢٠) أنه "فيما عدا الأشياء الأخرى التي قاموا بها، فإن إلقاء القنابل، وإطلاق النار وغير ذلك من أشكال الرعب التي تنطوي تحت مصطلح "الاضطرابات" عموماً، أدى إلى تقويض صناعة السياحة الأيرلندية بشكل كبير في خلال العقد الماضي". بيد أنه بغض النظر عن الانهيار الكبير الذي حدث عام ١٩٨١، وهي فترة العنف والتوتر التي صاحبت ضربات الجيش الجمهوري الأيرلندي، فإن أعداد السياحة أظهرت زيادة بطيئة، ولكن مطردة، على امتداد ما تبقى من سنوات عقد الثمانينيات. وكانت هناك، وقت كتابة هذا الموضوع، آمال في السلام في أيرلندا الشمالية، وكانت هذه الآمال أفضل من أي وقت مضى في العقد السابق، حيث كان يبدو أن محادثات السلام ستنتج وأن معدل العنف السياسي سينخفض، وأنه من المؤكد أن أيرلندا الشمالية ربما تشهد غالباً أكبر زيادة في وصول الزائرين (ويت ومور ١٩٩٢، وبالكلي وكليم ١٩٩٣).

وهناك عامل آخر لتأثير التوتر السياسي والحروب في السياحة وهو درجة التأثير التي يمكن أن يحدثها العنف السياسي في السياحة الإقليمية. وهل تكون مماثلة للتأثير الذي يحدثه في المواقع السياحية ذاتها. وعلى سبيل المثال، فإن حرب الخليج أدت إلى انخفاض الزيارات السياحية في عدد من دول شرق آسيا بسبب التصورات في المناطق



التي ينتمي إليها السائحون مثل اليابان وأمريكا الشمالية أن هناك انعداماً للأمان بصفة عامة في السفر إلى الخارج لاحتمال حدوث هجوم إرهابي (هولك ١٩٩٤). وقد عانت السياحة في الهند وجزر المالديف بسبب الحرب المدنية وما صاحبها من إرهاب في سيريلانكا. كما أن أعمال الانفصاليين في إقليم الباسك دمر، في بعض الأوقات، صناعة السياحة في شمال إسبانيا، وحتى سويسرا وهي النموذج الشهير للهواء المحلي والحياد السياسي، فقد شهدت انخفاضاً سياحياً نتيجة للهجمات الإرهابية في إيطاليا وفرنسا والنمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٢). وحدثت أمور مشابهة عام ١٩٨٥، حيث أدى التوتر السياسي في فانواتو، والذي أحدثه الكانك المحليون الأصليون الذين كانوا يسعون للاستقلال عن فرنسا، إلى التأثير في المناطق المجاورة في كاليدونيا الجديدة. "ولسوء الحظ فإن الصورة المحدودة جدا عن تلك المناطق أدت إلى تضارب، في كثير من الدول ذات الموارد السياحية، حول ما إذا كانت فانواتو - أولم تكن - جزءاً من نيوكاليدونيا، وقد عانت صناعة السياحة في فانواتو كثيراً من جراء ذلك" (مكتب السياحة الوطني في فانواتو ١٩٩٠، ص ٣). وفي عام ١٩٨٦ بلغت السياحة القادمة من أستراليا أدنى مستوى لها على امتداد ٩ سنوات. وقد علق لي وسمول (١٩٨٨، ص ٩) بخصوص تأثيرات العنف السياسي في السياحة في المنطقة بالقول أن "الدرس الرئيسي للأماكن السياحية في جنوب المحيط الهادئ هو أن الاضطراب في دولة واحدة يعنى اضطراباً للمنطقة".

ولا شك في أن العنف السياسي قد يبقى لمدة قصيرة، ولكن انعكاساته طويلة المدى على السياحة قد تدوم لعدة سنوات، لأنه لا يؤثر في الثقة لدى السائحين فحسب، بل يؤثر أيضاً في الثقة لدى المستثمرين المحتملين في صناعة السياحة. ففي سوق السياحة العالمية التي تتسم بالتنافسية الشديدة، تصبح إمكانية تغيير المكان السياحي كبيرة، وعلى سبيل المثال طورت الهند على امتداد ثلاثة عقود منطقة جامو وكشمير باعتبارها "جنة على الأرض"، حيث تقوم الفنادق الفاخرة في بحيرة واسعة من المياه العذبة في سرينيجار، وحيث يوجد قصر لهراجا أعد كفندق لخدمة زائري كشمير في وقت الذروة. ولكن العنف السياسي والديني في هذه الجنة يحذر كثيراً من الزائرين، إن انخفاض عدد الزائرين لجامو وكشمير يرجع إلى النزاع بين المسلمين

وغير المسلمين حول فصل كشمير عن الهند، مما دفع بعض الزائرين إلى التحول إلى مناطق أخرى في منطقة الهملايا، التي تقدم التسلية للسائحين المحبين للمغامرة (ست ١٩٩٠، ص ٦٥).

ولذلك فإن مدراء السياحة ومخططيها في حاجة إلى أن يصبحوا أكثر تعقيداً في أسلوب معالجتهم لإدارة الأزمات، وإلى أن يكونوا أكثر وعياً بالأبعاد السياسية للتنمية السياحية. وفي الوقت الراهن فإنه عندما تظهر المشكلات، فإن الاستجابة الوحيدة التي تعرضها الصناعة هي نداء السوق بغض النظر عن النجاح المرجح (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٢). ولكن كما ستوضح دراسات الحالة الموجزة التالية، فإن نطاق مضامين العنف السياسي على السياحة يتطلب فهماً أكثر تعقيداً لطبيعة استجابات المسافرين الدوليين للاستقرار السياسي والتهديدات المتصورة لأمن السائح.

### التوتر السياسي والسياحة الصينية - تأثيرات ميدان تيان آن من :

إن منظر الدبابات وهي تسير في الميدان، والمعارك العنيفة بين الطلاب والفرق العسكرية، ومواقف السلطات الحكومية الصينية المتعجلة غير المستعدة للتسوية، كانت على مرأى العالم على شاشات التلفزيون في الساعات الأولى من النهار. وشعر معظم الناس الذين يعيشون في المجتمعات الحرة بالاستياء والغضب، وبادر أولئك الذين خططوا لقضاء إجازاتهم في الصين إلى إلغاء رحلاتهم، بينما أولئك الذين لديهم تفكير ضبابي في زيارة الصين أرجأوا هذا الأمر إلى المستقبل البعيد، إن لم يكن إلى الأبد (جراهام ١٩٩٠، ص ٢٥).

في يوم ٤ يونيو ١٩٨٩ شاهد كثيرون من العالم الغربي بشيء من الفرع صور الدبابات والفرق تسير لقمع ما كان يتصور الغربيون أنه احتجاج سلمى مطالب بالديمقراطية في ميدان تيان آن من في بكين. إن الاحتجاجات السياسية في ميدان تيان آن من، وفي كثير من أرجاء المدن الصينية في الوقت نفسه، أثرت تأثيراً شديداً في صناعة السياحة في الدولة، كما أثرت في علاقات الصين مع كثير من الدول الغربية.

ومع حلول أواخر عام ١٩٨٩ كانت معظم الفنادق فى بكين فارغة تقريباً. وكانت نسبة الإشغال فى الفنادق أدنى من ٣٠٪ فى الوقت الذى كان متوقفاً فيه أن تصل النسبة إلى ما يقرب من ٩٠٪. وتم إلغاء ٣٠٠ رحلة جماعية تضم حوالى ١١٥٠٠ شخص وذلك فى مايو من ذلك العام (لافرى ١٩٨٩، ص٩٦). وكما ذكر جارتنر وشن (١٩٩٢، ص٤٧). فإن نسب الإشغال التى وصلت ١٥٪ كانت تعتبر نسباً مرتفعة فى الشهور القليلة التى أعقبت النزاع.

وقد أثرت نسب الإشغال المنخفضة فى كثير من الفنادق التى تعتمد فى عملها على المسافرين من رجال الأعمال. وقد تأثرت تأشيرات الأعمال التجارية بسبب التصورات حول الاستقرار التى أثرت بالتالى على الثقة فى هذه الأعمال، وأيضاً بسبب العقوبات الرسمية وغير الرسمية التى فرضت على الاتحادات التجارية التى تدير أعمالاً تجارية فى الصين. وعلى أية حال فإن تصورات الخطر أثرت فى كل جوانب سوق السياحة.

وتعد السياحة فى الصين أحد أهم مواردها من العملات الأجنبية، وينظر إليها باعتبارها عاملاً مهماً فى التحديث الاقتصادى للدولة (هول ك ١٩٩٤). وفى عام ١٩٨٨ حققت الصين إيرادات تقدر بحوالى ٢٢٢٠ مليون دولار أمريكى من السائحين الأجانب، ولكن هذه الإيرادات انخفضت إلى ٤٣٠ مليون دولار فى السنة التالية بسبب تأثير التوتر السياسى فى خلال شهرى مايو ويونيو (تسدل وون ١٩٩١). وفى الوقت الذى تكبدت فيه الصين خسارة كبيرة فى العملة الأجنبية، فقد أصبحت الآن فى موقف أكثر سوءاً كما توقع بعض المعلقين (جدول ١/٤). وعلى سبيل المثال فإن مجلة محلل السياحة والسفر قدرت أن عائدات الصين من السائحين الأجانب ستنخفض بحوالى ٧٥٪ عام ١٩٨٩، مما يعنى انخفاض العائدات إلى حوالى ٥٥٠ مليون دولار، أو بمعنى آخر أن هناك خسارة تقدر بحوالى ١,٩ مليار دولار زيادة عن المستويات المتوقعة. وفى أعقاب التوتر السياسى فى أواسط عام ١٩٨٩، لم تتأثر السوق التايوانية، ولكن السوق اليابانية تراجعت، كما تأثرت سوق التأمين الاختيارى الأمريكية كثيراً ولم تنزل كذلك حتى عام ١٩٩٤ (هول ك ١٩٩٤).

جدول ١/٤

عائدات الصين من السياحة الدولية ١٩٧٨ : ١٩٩٢

السنة	العائدات بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية للنمو
١٩٧٨	٢٦٢,٩٠	-
١٩٧٩	٤٤٩,٢٧	٧٠,٩
١٩٨٠	٦١٦,٦٥	٣٧,٣
١٩٨١	٧٨٤,٩١	٢٧,٣
١٩٨٢	٨٤٣,١٧	٧,٤
١٩٨٣	٩٤١,٢٠	١١,٦
١٩٨٤	١١٣١,٣٤	٢٠,٢
١٩٨٥	١٢٥٠,٠٠	١٠,٥
١٩٨٦	١٥٣٠,٨٥	٢٢,٥
١٩٨٧	١٨٦١,٥١	٢١,٦
١٩٨٨	٢٢٤٦,٨٣	٢٠,٧
١٩٨٩	١٨٦٠,٤٨	١٧,٢-
١٩٩٠	٢٢١٧,٥٨	١٩,٢
١٩٩١	٢٨٤٤,٩٧	٢٨,٣
١٩٩٢	٣٩٤٦,٨٧	٣٨,٧

المصدر: يتصرف من إدارة السياحة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية ١٩٩٣، ص ١٢٢ .

وتشير دراسة قام بها روهل (١٩٩٠) عن وكالات السفر الأمريكية، ودراسة أخرى قام بها جارتتر وشن (١٩٩٢) على المسافرين البالغين، إلى تحول سلبي في المواقف تجاه زيارة الصين نتيجة لأحداث ميدان تيان آن من. وقد تعود الصورة

السياحية للصين تدريجياً إلى صورتها السابقة للتوتر السياسي عام ١٩٨٩ بمضى الوقت ومن خلال تقديم صورة مرضية لها في المطبوعات السياحية ووسائل الإعلام العامة. ويجادل كوك (١٩٨٩، ص ٦٤) بأن مذبحه الطلاب الصينيين والمدنيين في ميدان تيان أن من وضعت نهاية مؤقتة للسياحة الدولية في الصين. وعلى أية حال فإنه مع إعادة كتابة التاريخ في الصين، وبعد أن تصبح أحداث ربيع ١٩٨٩ أخباراً قديمة في كل أنحاء العالم، فسوف تعود السياحة إلى الصين. وفي الحقيقة يتوقع أن يزيد عدد المسافرين إلى الصين زيادة كبيرة في خلال التسعينيات. ولكن يبدو أن السياحة الداخلية في الصين عادت إلى معدلات النمو قبل عام ١٩٨٩. بيد أن المواقف الدولية تجاه احتلال الصين للتبت (كليجر ١٩٩٢) وقضايا حقوق الإنسان، ومستقبل هونغ كونج بعد عودتها إلى سيادة الصين، ستظل تلقى بظلالها على تصورات السائحين الأجانب تجاه الصين كمكان سياحي، وستؤثر بالتالي على القرارات التي يتخذونها.

### فيجي - تأثيرات انقلابي عام ١٩٨٧ :

إن لدينا أعاصير وحرائق وفيضانات وأمواجا عاتية، فما أهمية انقلابين؟  
(مدير منتج: في كوفنتري، ١٩٨٨، ص ٩١).

تعد السياحة إحدى الركائز المهمة للاقتصاد الفيجي، مثلها في ذلك مثل عديد من الدول في جنوب المحيط الهادي. في عام ١٩٩٠ كانت السياحة تمثل حوالي ٢٢٪ من إجمالي الدخل من العملة الأجنبية، مع صافي دخل يقدر بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الدخل (وزارة السياحة الفيجية ١٩٩٢، ص ٧). ويمثل قطاع الفنادق والمطاعم حوالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن الإنفاق السياحي، بسبب عوامل كثيرة، يقدر بأنه يمثل نسبة تتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. والسياحة هي أيضاً المصدر الرئيسي للعمالة في فيجي (٢٢٪) (وزارة السياحة الفيجية ١٩٩٢). غير أن التنمية السياحية في فيجي تأثرت كثيراً بالاضطرابات السياسية التي حدثت في الدولة أواخر الثمانينيات.

لقد ارتفعت أعداد السياحة إلى فيجي ارتفاعاً كبيراً بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، ولكن الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٧ بقيادة الميجور سيتيفنى رامبوكا على رئيس الوزراء تيموسى بافادرا المنتخب ديمقراطياً، دمر بشدة صورة الدولة فى أسواقها الرئيسية فى أستراليا ونيوزيلندا. وبالرغم من أن السائحين لم يتعرضوا للأذى فى الانقلاب، فإن الانقضاى على إحدى طائرات شركة الخطوط النيوزيلندية بواسطة القوات المسلحة الفيجية أعطى الانطباع بوجود خطر على الزائرين المحتملين. وفى ١٣ مايو ١٩٨٧ ارتفعت السياحة فى فيجي بمعدل يزيد ١٠٪ بالنسبة إلى الفترة ذاتها من السنة السابقة. وفى ١٤ مايو انهارت الصناعة مع الإطاحة بالحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة بافادرا. وطبقاً لما ذكره لى وسمول (١٩٨٨، ص٤) أنه فى ٢٣ مايو ذكرت العناوين الرئيسية فى الصحف الأسترالية أن "السياحة فى حالة رثة مع خروج الزائرين" و"الانقلاب يمزق السياحة، والاقتصاد الفيجى فى حالة دموية".

لقد انخفضت الزيارات اليابانية إلى النصف فى خلال شهر يونيو، وانخفضت بدرجة أكبر فى شهرى يوليو وأغسطس. وتوقفت الزيارات السياحية من أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة بنسبة ٧٥٪ تقريباً. وانخفض وصول الزائرين من ٨٥٠٠٠ زائر فى شهر أبريل إلى ٥٠٠٠ زائر فى شهر يونيو. ونصحت حكومتا أستراليا ونيوزيلندا مواطنيها بعدم السفر إلى فيجي، وانخفض معدل الإشغال فى فيجي إلى حوالى ١٠٪. (أرمسترونج ١٩٨٨، ومكتب زائرى فيجي ١٩٨٨). وكانت هناك أبعاد أخرى للانقلاب فى السياحة مثل تعليق رحلات شركة طيران نيوزيلندا إلى فيجي حتى ديسمبر ١٩٨٧ بعد محاولة اختطاف الطائرة فى "نادى" وفرض حظر على السفر من جانب نقابات كانتاس احتجاجاً على الانقلاب ومراعاة للأمن.

وكما لاحظ لى وسمول (١٩٨٨، ص٧) أن "هذا الحظر وتلك التهديدات بعد الانقلاب الثانى كان لهما تأثيرهما فى تعزيز وجهات النظر القائلة بأن سفر الأستراليين إلى فيجي غير آمن، كما رفعت درجة عدم اليقين بشكل أكبر فى أذهان الناس حول مشكلات العودة إلى الوطن إذا ما قرروا الذهاب إلى فيجي".

إن رد الفعل المباشر من جانب صناعة السياحة الفيجية، علاوة على انهيار الدولار الفيجي، كان تخفيض أسعار الإجازات، وفي أغسطس ١٩٨٧ كانت هناك زيادة في وصول الأستراليين والنيوزيلنديين بنسبة ٩,٦٪، وفي سبتمبر ارتفعت هذه الأسواق إلى ٤٠٪. ثم في ٢٨ سبتمبر حدث انقلاب ثان أدى إلى انخفاض بنسبة ٣٠٪ في عدد الزائرين. وكان رد الفعل الفيجي على هذا الانقلاب الثاني إطلاق حملة ترويجية تحت شعار "أنا مندهش، ألا تزال فيجي جنة؟" مع التركيز على أن كل شيء طبيعي، وأن المكان آمن (لى وسمول ١٩٨٨، ص ٨).

غير أنه على الرغم من المجهودات الجبارة للمسوقين، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار في الحياة السياسية الفيجية تنتج أثارها على عدد السائحين القادمين، ولم يتم التوصل عام ١٩٩٠ إلى إجمالي عدد الزائرين الذي كان عليه عام ١٩٨٦ (مكتب الزائرين الفيجي ١٩٩٢، الجدول ٢/٤). ومع التسليم بأن القابلية للتحويل المحتمل إلى أماكن السياحة الاستوائية، فقد ظهر أن كلا من بالي ونورث كوينزلاند قد استفادت من الانقلابات. وفي الحقيقة "استفادت أماكن عديدة من انقلابي فيجي بإلقاء الضوء على جاذبية وأمان منتجاتها الخاصة وكانت شعارات "شواطئ ذهبية، وأشجار جوز الهند، ولا انقلابات" الرسالة التي استخدمت لجذب السائحين إلى الجزيرة الساحرة "كوينزلاند" في أكتوبر ١٩٨٧، أو شعارات مثل "الحرب في جزر سليمان انتهت عام ١٩٤٥، لماذا تخاطر بالذهاب إلى فيجي؟" (مجلة تايمز أون صنداي ٢١ مايو ١٩٨٧، وفي: لى وسمول ١٩٨٨، ص ٩). ولم يكن تخفيض الأسعار للسفر والإقامة سوى حل مؤقت قصير المدى للمشكلات التي فرضتها الانقلابات. وكما قال أرمسترونج (١٩٨٨، ص ٤٢) فإن السائح "الذي ينفق ٢٠ دولاراً في اليوم بدلاً من ١٠٠ دولار لا يمكنه أن يقدم حلاً لمشاكل الدولة". ولذلك فإن للانقلابات أثراً كبيراً أطول مدى لا على وصول الزائرين فحسب، بل على النمط الكلي لاقتصاد الدولة والتنمية الاجتماعية فيها أيضاً، مع التسليم باعتماد فيجي على السياحة، وعلى الأسلوب الشامل لاقتصاد الدولة وتطورها الاجتماعي.

جدول ٢/٤

الزائرون القادمون إلى فيجي بحسب الدول التي يقيمون فيها

(بالآلف) ١٩٨٢ - ١٩٩١

الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أستراليا	٩٥.٤٦	٨٥.٠٣	١٠١.٤٠	٨٩.٤٦	٨٦.٢٩	٦٥.٢٨	٧٥.٢٦	٩٦.٩٩	١٠٣.٥٤	٨٦.٦٣
نيوزيلندا	٢٨.٣٠	٢٤.٠٥	٢٦.٨٠	١٩.٥٤	٢٢.٧٢	١٦.٢٠	٢١.٥١	٢٨.١٣	٢٩.٤٣	٣٠.٦٣
الولايات المتحدة	٢٣.٢١	٢٥.٦٤	٢٧.٢٩	٤٩.٥٦	٦٩.٧١	٤٧.٠٤	٤٢.١٤	٢٤.٤٣	٣٦.٩٣	٣١.٨٤
كندا	١٣.٧٠	١٣.٠٤	١٦.٥٢	١٨.٩١	٢٣.٦٥	١٦.٨٢	١٦.٨٨	١٦.٥٤	١٨.٤٤	١٥.٢٤
اليابان	١٨.٠٢	١٤.٤	١٤.٨٦	١٢.٦	١١.٨	٥.٤٩	٣.٤٣	١٣.٨٤	٢١.٦٢	٢٧.٨٠
المملكة المتحدة	٤.٣٣	٥.٨٩	٨.٥٧	٧.٧١	٩.٩٧	٨.٥١	٨.٤٦	١١.٤٠	١٦.٧٧	١٦.٥٦
القارة الأوروبية	٦.١١	٨.٣٣	١١.٢٨	١٢.٦٧	١٥.٠٨	١٤.٧٣	٢٠.٥٠	٢٣.٩٢	٢٧.٢١	٢٦.٢٣
جزر الهادي	٩.٩٧	١٠.٥٩	١٣.١٨	١١.٩٤	١٢.٨١	١١.٢٣	١٤.٢٢	١٨.٠٦	١٦.٣٣	١٦.٣٣
مناطق أخرى	٤.٥٣	٤.٦٦	٥.٣٢	٥.٨٠	٥.٧٧	٤.٤٩	٥.٧٥	٧.٢٦	٧.٥٣	٨.١٦
إجمالي القادمين	٢٠٣.٦٤	١٩١.٦٢	٢٣٥.٢٣	٢٢٨.١٨	٢٥٧.٧٩	١٨٩.٨٧	٢٠٨.١٦	٢٥٠.٥٧	٢٧٩.٠٠	٢٥٩.٢٥
نسبة التغير٪	٧.٢١	٥.٩٠-	٢٢.٧٦	٣.٠٠-	١٢.٩٨	٣٦.٣٥-	٩.٦٣	٢٠.٣٧	١١.٣٥	٧.٠٤-

المصدر: بتصرف من مكتب الزائرين الفيجي ١٩٩٢، ص ٦.

تايلاند - انقلاب مايو ١٩٩٢ :

لعبت العسكرية في تايلاند، ولدة طويلة منذ الحرب العالمية الثانية، دوراً مهماً في تقرير مصائر الحكومات فيها. وتعد العسكرية المؤسسة الرئيسية في النظام الأكثر دواماً وثباتاً بين مؤسسات الولاء الأخرى في إطار النخبة السياسية، وقد ظلت منذ



الحرب العالمية الثانية عنصراً مسانداً للحكومات التايلاندية قصيرة الأجل. وقد كان الانقلاب العسكرى، بدلاً من صندوق الانتخاب، المنهج الأكثر شيوعاً فى الوصول إلى الحكم. ولحسن الحظ فإن الانقلابات فى تايلاند كانت دائماً غير دموية، وكانت بيروقراطية الدولة كلية الانتشار تعمل على الحفاظ على صورة الاستقرار مما أدى إلى استمرار جذب السائحين والمستثمرين (إليوت ١٩٨٣، ١٩٨٧، وريختر ١٩٨٩). ولكن النمو الاقتصادى السريع فى السنوات الأخيرة، وما ترتب عليه من بروز طبقة متوسطة متعلمة، قد أدى أيضاً إلى المطالبة بدور أكبر من المشاركة العامة فى الشؤون السياسية، وبدور أقل للعسكرية فى السياسة ومزيد من الإجراءات المضادة للفساد.

وفى مايو ١٩٩٢ زالت الأوهام بانفجار الموقف عندما قام الجيش بضرب المظاهرات والقضاء عليها لتهدئة الأوضاع إثر الاحتجاج السياسى والمسيرات المعادية للحكومة، ولم يهدأ الوضع إلا بعد تدخل المؤسسة الملكية. وقد تعاقب بث صور العنف الذى حدث فى شوارع بانكوك فى كل أرجاء العالم، مما أضر كثيراً بتجارة السياحة كما دمر التصورات حول الاستقرار السياسى الذى كان يعد محور التركيز فى جذب الاستثمار الأجنبى. وترتب على هذه الأحداث قيام عدد كبير من السائحين بإلغاء رحلاتهم، كما تضررت صناعة المؤتمرات كثيراً. وعلى سبيل المثال: قرر اتحاد وكالات السفر الأسترالى عقد مؤتمره السنوى فى بانكوك أواخر يوليو عام ١٩٩٢، ولكن بعد تلقى التأكيدات من الحكومة وبعد موافقة هيئة السياحة فى تايلاند على عقد المؤتمر. وقد كانت نسبة الإشغال فى الفنادق منخفضة فى أثناء المؤتمر، وقدرت جمعية الفنادق فى تاي متوسط الإشغال بين فنادقها فى بانكوك وفوكيت وشيانج بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٣٥٪ مقارنة بالمتوسط المعتاد فى الموسم المنخفض الذى كان بين ٥٠٪ و ٥٥٪ (مؤسسة السفر فى آسيا ١٩٩٢).

وكان للانقلاب آثار فى المدى القصير والمدى الطويل على صناعة السياحة التايلاندية. وفى المدى القصير انخفضت السياحة الداخلية بشكل كبير. وعانت الإقامة من انخفاض نسب الإشغال التى تراوحت بين ١٠٪ و ٣٠٪، كما عانت صناعة السياحة ككل من الخصومات الكبيرة، مع خسارة إجمالية، قدرها بنك بانكوك ومؤسسات سياحية أخرى، تتراوح بين ١٠ مليارات باهت و ٢٠ مليار باهت (٤٠٠ مليون دولار

أمريكي، ١,٢ مليار دولار أمريكي). أما في المدى الأطول، أدت المسيرات ومظاهر العنف المترتبة عليها، إلى تغيير تصورات السائح عن الأمن والاستقرار في تايلاند بسبب ربود الأفعال لدى المسافرين على مذبح ميدان تيان أن من في بكين عام ١٩٨٩ (انظر ما سبق). ومن ثم فإن استمرار النمو في السياحة التايلاندية يعتمد على الحكومة وعلى هيئة السياحة التايلاندية لإعادة بناء صورة إيجابية لتايلاند في سوق السياحة الدولية، وهي الصورة التي تأثرت كثيراً بسياحة البغاء، وما يترتب عليها من تهديد بأمراض مثل الإيدز وغيره من الأمراض الجنسية، كما يعتمد النمو أيضاً على الاهتمام بنوعية البيئة (هول ك ١٩٩٤).

### الحاجة إلى الاستقرار السياسي :

كما أوضحت الأمثلة السابقة، فإن السياحة شديدة الحساسية تجاه التصورات حول عدم الاستقرار السياسي، لا سيما عندما يكون عدم الاستقرار مرتبطاً بنشاطات عسكرية، سواء كانت في شكل انقلابات، كما هو الحال في فيجي، أو في صورة قلق أو توتر سياسي، كما هو الحال في الصين. فالسياحة في هذين المثالين ضحية بشكل عارض لنشاطات سياسية أوسع نطاقاً. ولكن بالنسبة إلى تأثيرات الإرهاب في السياحة التي ستبحث في القسم التالي، فإن السياحة تكون غالباً هدفاً مباشراً أو مقصوداً للعنف السياسي.

### الإرهاب والسياحة :

إن الصورة المرضية متطلب ضروري لأي مقصد سياحي. كما أن المشكلة في أي نوع من التوتر المدني هي أن الصور غير المرضية تنتشر في العالم، لدرجة أن أولئك الذين لا يخشون الإرهاب لن تكون لديهم الشجاعة لقضاء إجازاتهم في ذلك المكان. إن مجرد وجود الخطر في منطقة ما يجعلها تبدو غير جذابة (باكلى وكليم ١٩٩٣، ص١٩٤-١٩٤).

إن الإرهاب فى صورته المتنوعة حقيقة من حقائق الحياة المعاصرة. وعلى سبيل المثال أصبحت صور اختطاف الطائرات أو أخذ الرهائن مادة معتادة فى أخبار التليفزيون. ولكن الوجه الإعلامى الذى يعطى للنشاطات الإرهابية ربما يكون مهما فى حدوثها، مع التسليم بأن "الإرهاب شكل من أشكال الاتصال بين التهديد بالعنف أو استخدامه بالفعل والرسالة السياسية". (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٠).

وللإرهاب كشكل من أشكال العنف السياسى تاريخ طويل بلا أدنى شك. ولكن فى العصور الحديثة زادت صورة النشاطات الإرهابية بسبب الطبيعة العالمية لوسائل الإعلام، وبسبب ظاهرة الاعتماد المتبادل السياسى والاقتصادى المتنامية. وتتأثر السياحة بالإرهاب بطريقتين هما:

١ - يمكن للنشاطات الإرهابية أن تدمر الصناعة السياحية فى مكان أو فى دولة ما بخلق صورة عن قصور الأمن.

٢ - يمكن أن يكون السائحون أو المنشآت السياحية، مثل مطارات الوصول أو الطائرات، موضعاً للهجوم. إذ تعد المنشآت السياحية أهدافاً منطقية للعنف الإرهابى، لأنها تتيح الفرصة والأمن النسبى للإرهابى لى يقوم بمهمته" (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٣). وبالرغم من أن المخاطرة الفعلية بهجوم إرهابى ضعيفة تماماً، فإن التصورات حول إمكانية حدوث ذلك وأثار هذه التصورات المحتملة على قرارات السفر يمكن أن تكون كبيرة (كونانث وأخرون ١٩٨٨). وعلى سبيل المثال ذكر ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٢٠) أن "التقديرات الأولية تشير إلى أن ١,٨ مليون أمريكى غيروا خططهم للسفر إلى الخارج عام ١٩٨٦ بعد الغارات الأمريكية على ليبيا، والهجمات الإرهابية على عدة مطارات أوروبية".

إن الهجمات على السائحىن أو المرافق السياحية يمكن أن يستخدمها الإرهابيون لتحقيق سلسلة من الأهداف التكنيكية والإستراتيجية والأيدىولوجية. وأحد أهم الأسباب الشائعة للهجمات الإرهابية هو كسب الدعاية لقضية «الإرهابى». وعلى سبيل المثال فإن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعمليات اختطاف الطائرات فى أوائل السبعينيات استخدم لكسب الدعاية للقضية الفلسطينية. وفى تاريخ أحدث، فى شرق تركيا عام ١٩٩٣، قام أعضاء حزب العمال الكردستانى، الذى يسعى لإقامة دولة كردية

منفصلة، باختطاف عدد من السائحين. وكان بين المختطفين والرهائن مجموعة من السائحين الأستراليين والفرنسيين والبريطانيين، بهدف إبراز صورة الانفصاليين الأكراد في وسائل الإعلام العالمية.

ويمكن أن تستخدم الهجمات الإرهابية أيضاً لمعاقبة مواطني الدولة الذين يساندون حكومتها التي تحاول الإرهابيون الإطاحة بها، أو الذين يعارضون نشاطات الإرهابيين. وعلى سبيل المثال فإنه في أواسط السبعينيات قامت جبهة التحرير الوطني للمورو، وهي جماعة إسلامية انفصالية في جنوب الفلبين، باختطاف عدد من المواطنين اليابانيين، من أجل كسب الدعاية لقضيتهم وللقيام بعمل تجاه تأييد الحكومة اليابانية لنظام ماركوس (ريختر ١٩٨٠). وبالمثل يذكر ريختر ووج (١٩٨٦) أن الهجمات على السياح الأمريكيين يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نوعاً من العقوبة لحكومة الولايات المتحدة على قراراتها الخاصة بالسياسة الخارجية وعلى أعمالها العسكرية.

إن الأحداث التي تستغلها الحكومات لتعزيز شرعيتها يمكن أن تستغلها الجماعات المعارضة أيضاً لهدم التأييد للحكومة، ولشد الانتباه إلى النشاطات الحكومية. وكما يقول ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٢٨) فإن "المواقف المتصلبة التي تتخذها القيادات التسلطية في دولها، أو القيادات العالمية التي تتصور أنها على صواب دائماً، قد تؤدي إلى نتائج عكسية غالباً عندما لا تستطيع هذه القيادات أن تعزز سياساتها، وعندما يرى الإرهابيون أنها سياسات تمثل تحديات يجب التغلب عليها". وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٠ انعقد في مانिला مؤتمر الجمعية الأمريكية لوكالات السفر حضره أكثر من ٦٠٠٠ مندوب، وقد نظر إلى هذا المؤتمر باعتباره وسيلة لتعزيز صورة حكومة ماركوس في وسائل الإعلام المحلية والعالمية. ولكن بعد دقائق محدودة من انتهاء ماركوس من إلقاء الكلمة الافتتاحية انفجرت قنبلة أخطأت الرئيس ولكنها أصابت العديد من المندوبين. وقد حطم هذا المؤتمر، بشكل يتعذر إصلاحه، مكانة نظام ماركوس في الولايات المتحدة، وجاذبية الفلبين كمقصد سياحي. وقد انخفض عدد السائحين القادمين بنسبة ٨٠٪ فور الاحتجاج "المقنبل"، واستمر الانخفاض مطرداً طوال ما تبقى من عهد ماركوس. وتفاقم هذا الاتجاه مع اغتيال قائد المعارضة بنينو "نينوي" أكينو في أواخر عام ١٩٨٢ في مطار مانिला الدولي في وجود وسائل الإعلام العالمية (ريختر ١٩٨٩).

وقد يكون السائحون والمرافق السياحية مستهدفين من جانب المنظمات الإرهابية التي تحاول تحقيق أهداف أيديولوجية، وتسعى لتقوية مطالبها في الشرعية السياسية بإظهار ضعف الحكومة القائمة على السلطة. وعلى سبيل المثال: كان السائحون مستهدفين في مصر عام ١٩٩٢ من جانب المجاهدين الإسلاميين الذين يحاربون من أجل تحويل الدولة إلى دولة إسلامية خالصة، وكان ذلك علامة على تغيير التكتيكات السياسية السابقة. وقد اتهم الشيخ عمر عبد الرحمن، المرتبط بجماعة المجاهدين المسلمين الفلسطينيين (حماس)، بأنه أعطى مباركته الدينية للهجمات المتطرفة على السائحين في مصر أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣، وهي الهجمات التي حطمت بشدة صناعة السياحة في الدولة التي تقدر بأربعة مليارات دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض تجارة السياحة إلى النصف تقريباً.

إن الأصوليين الإسلاميين يتصورون السياحة على أنها هدف سهل لتحقيق مهمتهم، وهم يدركون الدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد المصري والاقتصاد المحلي لبعض الأماكن السياحية مثل الأقصر. ويهتم كثير من الأصوليين الإسلاميين أيضاً بالتناقض بين قيم السياحة الكثيفة والإسلام. وقد قال الشيخ عمر عبد الرحمن "السياحة مشروعة في الإسلام، ولكن السياحة ليست لعب القمار أو الرقص في النوادي الليلية أو شرب الخمر" (مجلة تايم أستراليا ١٩٩٣، ص ٣٧).

إن الهجوم بقنبلة على مقهى بالقاهرة في فبراير ١٩٩٣، وهو الهجوم الذي قتل فيه أربعة أشخاص، اثنان من المصريين وتركى وسويدي، كان يستهدف السائحين. لقد حدث الانفجار في المقهى في وقت الذروة بعد ٤ ساعات من انتهاء يوم الصيام في شهر رمضان. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية، أكثر الجماعات الأصولية نشاطاً، والمسئولة عن معظم الهجمات على المواقع السياحية في نهاية عام ١٩٩٢، قد أنكرت مسئوليتها عن ذلك الهجوم، فإنها حذرت السياح الأجانب للبقاء بعيداً عن القاهرة ومصر العليا (الصعيد). وطبقاً لما ذكرته الجماعة، "لقد نفذت الجماعة حوالي ٢٠ عملية استهدفت فيها صناعة السياحة، وكانت الإصابات بين السائحين أنفسهم لا تذكر، وذلك انطلاقاً من شعار سياستنا وهو "السياحة لا السائحين" (رويتر ١٩٩٣، ص ٧). وكان رد فعل الحكومة المصرية هو أنها حاولت حبس العديد من قيادات

الحركة الأصولية، واستخدمت القوات المسلحة لحماية قوافل الحافلات السياحية، لا سيما في جنوب البلاد. ولكن هذا التصرف الأخير، بالرغم من أنه يساعد في ضمان أمن السائح، فإنه لا يعزز تصورات السائح عن مصر باعتبارها مقصداً سياحياً آمناً. إن الأمثلة السابقة توضح إلى أى مدى يؤثر الإرهاب في السياحة. ولكن، وكما يقول ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٢٨) فإن العلاقة بين الإرهاب والسياحة مهمة لا بسبب حداثة المشكلة، ولكنها مهمة لأن تشعباتها السياسية والاقتصادية هائلة ويبدو أنها تنمو بدرجة أكبر. ولأن السياحة واضحة على المستوى الدولي، فإنها هدف جاهز للجماعات الإرهابية التي تسعى لكسب الدعاية لأهدافها. وهكذا فإن التحدى الذى يواجه مدراء السياحة ومخططيها هو تطوير وسائل لمنع الهجمات الإرهابية ضد السائحين، بدون أن يُعطى السائحون الانطباع بوجود تهديد خطير، وإلا فإنهم على الأرجح سيغيرون اختيارهم للمقصد السياحى، أو على الأقل سيقومون بسلسلة نشاطات مختلفة حال وصولهم إلى المكان السياحى.

### الاستقرار السياسى والسياحة:

لقد ألقى هذا الفصل الضوء على الوسائل المختلفة التى يمكن أن يؤثر بها عدم الاستقرار السياسى والعنف السياسى فى السياحة. وإن آثار العنف السياسى يمكن أن تكون آثاراً مباشرة أو عرضية، وقد يكون لها مضاعفات أبعد بكثير من حدود الموقع الذى يحدث فيه العنف. كما أن العمل على إبعاد السائحين عن مكان عدم الاستقرار السياسى قد تكون له آثار كبيرة على الاقتصاد المحلى وعلى العمالة. وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد السياحى لكشمير فى الهند ضعف كثيراً بسبب النزاع بين القوات المسلحة الهندية والحركة الانفصالية الإسلامية. وفى عام ١٩٩٠، بعد فترة من التوتر السياسى الحاد فى المنطقة، لم يدخل وادى كشمير سوى ١٢٠٠ زائر فى الشهر الثمانية الأولى مقارنة بعدد الزائرين الذين زاروا المنطقة فى الفترة نفسها من عام ١٩٨٨ حيث بلغوا آنذاك ٤٥٠٠٠ زائر (سيث ١٩٩٠). وبالمثل فإن اقتصاديات الفلبين وفيجي وفانواتو ومصر وسريلانكا تحطمت جميعاً، بدرجات متفاوتة، بالعنف السياسى فى السنوات الأخيرة.

إن استمرار عدم الاستقرار السياسي، لا سيما في البلقان والاتحاد السوفييتي، كان ذا تأثير كايح في السياحة في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، في الوقت الذي تعد فيه هذه الدول في حاجة ماسة للعملات الأجنبية وفوائد التنمية الاقتصادية الناتجة عن السياحة. وقد توقع هول (دي ١٩٩١ و، ص ٢٨٧) بدقة بالنسبة إلى حالة السياحة في يوغوسلافيا السابقة ما يلي:

في حين أن ثورات عام ١٩٨٩ كانت ذات قيمة متفردة وبديعة في جذب الزائرين إلى المنطقة، فإن عدم اليقين السياسي على المدى الطويل، والانتفاضات السياسية على المدى القصير، يمكن أن تعمل ككوابح. وعلى سبيل المثال، في خلال أسبوع واحد في أغسطس ١٩٩٠ الذي شهد انتفاضة مسلحة للأقلية الصربية، عانت صناعة السياحة الكرواتية خسائر قدرت بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي نتيجة لإلغاء حجوزات العطلات ويسبب التدمير المادي للطرق والمواصلات العامة.

إن الهجمات على السائحين أو عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع السائحين بصفة عامة إلى تجنب الأماكن السياحية التي تمر بهذه الحالة.

إن تدمير صورة موقع ما لدى السائح قد يحتاج إلى فترة طويلة للتغلب عليه، أو قد يحتاج إلى تغطية إعلامية مناسبة حتى يمكن إزالته بشكل سريع نسبياً. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي في التنمية السياحية عن طريق انخفاض مرجح في الاستثمار المحلي والأجنبي في مجال البنية التحتية السياحية، وعن طريق زيادة تكاليف تأمين هذه الاستثمارات. وأخيراً يجب الاعتراف أن السمة العالمية للسياحة تجعلها خاضعة بشكل متزايد لتأثيرات عدم الاستقرار السياسي والعنف السياسي. ولذلك يحتاج مخطوطو السياحة إلى الالتفات بدرجة أكبر للسياق السياسي الذي تحدث في إطاره التنمية السياحية، ويحتاجون أيضاً إلى وضع سياسات خاصة بالمناطق المحتمل تعرضها للعنف السياسي. ولا ريب في أنه من المستحيل عزل السياحة كلية عن تأثيرات عدم الاستقرار السياسي. بيد أنه يمكن بقدر الإمكان المبادرة باتخاذ إجراءات لضمان أن تكون البيئة السياسية عموماً ملائمة للتنمية السياحية.





## الفصل الخامس

### السياسات والتبعية والسياحة

#### الأبعاد السياسية للتنمية السياحية

إن السياحة بشكل أساسى فى الدول الأقل تطوراً، أو فى أى مكان آخر، تستمد مسوغها من كثرة المشاركين فيها، "المضيف" أو "الضيف"، وطبقاً للفوائد المتوخاة التى تجلبها. وحيث إن التحديث عملية موضوعية بدرجة كبيرة أو بدرجة محدودة، وأنه ينبثق عادة من الدول الغربية الصناعية فى شكل أنماط محددة وقابلة للوصف، للتغير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، فإن تقييم التكاليف والفوائد يدخل فى اختصاص مجال التنمية. والنقطة التى تستحق التركيز عليها هى أن تعريف التنمية ينطوى بالضرورة على التقدير والتقييم. والأكثر من ذلك فإن ما يعتبره أفراد معينون، أو جماعات أو طبقات معينة، تقدماً أو تنمية، قد يتطابق أو لا يتطابق مع الواقع التجريبى للتحديث (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ١٠).

إن التنمية السياحية أحد المصطلحات الشهيرة المستخدمة فى المعجم السياحى، ولكنه المصطلح الأقل فهماً. فالتنمية تعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين. وقد لاحظ فريدمان (١٩٨٠، ص ٤) أن مصطلح "التنمية" أحد أكثر المصطلحات قلقاً على ألسنتنا. إن التنمية تفترض عملية تطويرية، ولها دلالات إيجابية. إن بعض معانيها على الأقل يوحى بنوع من "النمو من الداخل". ولعل معظم الغموض حول استخدام مصطلح "التنمية" يرجع إلى أن المصطلح يشير فى وقت واحد إلى "عملية" وإلى "حالة"، حيث تستخلص حالة التنمية من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تسبب الحالة التنموية (بيرس ١٩٨٩).

إن التنمية تكون دائماً لشيء ما: كائن بشري، مجتمع، دولة، مهارة.. وترتبط التنمية غالباً بكلمات مثل "أقل" أو "أكثر" أو "متوازن": قليل جداً، كثير جداً، أو مناسب تماماً.. وهذا يعني أن التنمية لها بنية، وأن لدى المتحدث بعض الأفكار حول الكيفية التي ينبغي أن تطور بها هذه البنية. ونحن نميل أيضاً إلى التفكير في التنمية باعتبارها عملية تغيير، أو على الأقل عملية منتظمة بقدر كاف لدرجة أننا نستطيع أن نصوغ مقولات ذكية بصدها (فريد مان ١٩٨٠، ص٤).

وقد ميز بيرس (١٩٨٩، ص٧-١٠- استناداً إلى ما كتبه مابونج (١٩٨٠) خمس طرق مختلفة يستخدم بها مفهوم التنمية:

● النمو الاقتصادي.

● التحديث.

● عدالة التوزيع.

● التحول الاجتماعي والاقتصادي.

● إعادة التنظيم المكاني والزمني.

ويذكر بيرس (١٩٨٩) أن "التنمية" مفهوم ديناميكي، تغيرت تفسيراته عبر الزمن. وتعكس التنمية، ابتداءً من التوجيه الاقتصادي، قيماً اجتماعية وسياسية وثقافية أوسع نطاقاً، كما تعكس أيضاً خصائص وسمات مثل الاعتماد الذاتي والتنمية الإقليمية. وعلى سبيل المثال وطبقاً لما يذكر هول (دي ١٩٩١، ص١١-١٢) أنه في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية كان للتنمية السياحية دور متعدد الأوجه في العملية طويلة المدى والمضنية لتغيير اقتصاديات المنطقة، حيث وظفت التنمية السياحية على أنها:

١ - وسيلة لكسب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات ومشكلات المديونية، من خلال قبول أعداد أكبر من السائحين الغربيين.

٢ - محفز للتغيير الاجتماعى. وذلك بالسماح بحدوث تفاعل أكبر وأوثق بين السكان المضيفين وأولئك الذين يأتون من العالم الخارجى، لا سيما مع تخفيف القيود على إقامة السائحين وتجوألهم.

٣ - رمز للحريات المكتشفة حديثاً، بالسماح لمواطنى المنطقة بالسفر بحرية فى داخل أو إلى خارج دولهم، وإن كان ذلك مقيداً بالاعتبارات المالية أساساً.

٤ - وسيلة لتحسين البنية التحتية المحلية، وذلك بتطوير المرافق السياحية، بمساعدة أجنبية أو بدونها.

٥ - تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إعادة الهيكلة الاقتصادية، مع تحرير صناعات الخدمات من خلال الخصخصة، وتركها لقوى السوق الوطنية والدولية، والسماح بامتداد الشركات عابرة القارات الغربية إلى صناعة السياحة فى المنطقة، وإلغاء المركزية والدعم والبيروقراطية.

٦ - إضافة للتنمية التجارية من خلال نمو الأعمال التجارية السياحية وسياحة المؤتمرات التى تعكس دخول المنطقة أو عودتها، إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

ومع التسليم بالطبيعة المتغيرة لفهمنا للتنمية، فإنه لن يكون مدهشاً أنه من منظور الدراسات السياحية اكتسبت التنمية السياحية معنيين إضافيين من حيث أسلوب الدراسة التطبيقية: الأول هو تحليل تأثيرات السياحة، والثانى هو الفكرة القائلة بأنه بالإمكان إحداث تنمية سياحية دائمة (هول ك ١٩٩١، ويرامويل ولين ١٩٩٣). ويتم تعريف التنمية السياحية فى الإطار الضيق بمعنى تقديم التسهيلات والخدمات أو تعزيزها لتلبية حاجات السائحين. ولكن السياحة قد ينظر إليها أيضاً باعتبارها وسيلة للتنمية بالمعنى الأكثر اتساعاً، أو بمعنى الطريق لتحقيق حالة غائية معينة (بيرس ١٩٨٩، ص ١٥).

إن التنمية السياحية هى بالضرورة مفهوم سياسى. فإن سعى حكومات مختلف الدول فى العالم لتحقيق التنمية السياحية، والفوائد المتصورة من جراء هذه التنمية،

يثيران تساؤلات حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية، والأسلوب السياسى المباشر للوصول إلى الأهداف التنموية الواضحة والضمنية على حساب أهداف أخرى. وللأسف السياسية والأيدولوجية تأثير كبير فى عمليات التنمية السياحية. وعلى سبيل المثال فإن مفاهيم "المرونة، والاستجابة للسوق والأنماط المتغيرة لم تكن من المفاهيم التى يمكن أن تستقر بسهولة فى النموذج الستالينى"، حيث كان ينظر للسياحة على أنها "انحراف كامل غير ضرورى عن الأولويات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية لاشتراكية الدولة" (هول دى ١٩٩١ د، ص ٨٣). ولو عدنا إلى إحدى النقاط الرئيسية فى الفصل الثانى لعرفنا أن اختيار أهداف معينة للتنمية السياحية يمثل اختيار مجموعة من القيم الظاهرة والمستترة. ويعتمد اختيار وتطبيق هذه القيم على القوة النسبية "للفائزين" و"الخاسرين" فى العمليات السياسية المحيطة بالتنمية السياحية. وفضلاً عن ذلك فإن عملية التنمية ليست عملية سياسية فحسب، بل إن تحليلها عملية سياسية أيضاً. إن اختيار نظرية معينة أو مدخل معين للتنمية من جانب الباحث أو محلل السياسات هو الذى يضع الحدود التى يجرى البحث فى إطارها، وكذلك النتائج التى يتم التوصل إليها، والتوصيات التى يضعها. ولسنوات طويلة اتجه دارسو السياحة نحو التركيز على الأبعاد الاقتصادية للتنمية السياحية. لكن أعطى اهتمام أكبر مؤخراً للاعتبارات البيئية والاجتماعية - الثقافية والسياسية، لكن الحقيقة الاقتصادية لا تزال مهيمنة على دراسات التنمية السياحية. ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الدراسات السياحية لا يمكن أن تستبعد الطبيعة الرأسمالية الغالبة على السفر والاستهلاك السياحى، والإنتاج السياحى، وهى المسائل التى يعتمد عليها معظم الباحثين (بريتون ١٩٩١). (انظر الفصل الأخير للوقوف على مناقشات أكثر حول هذه المقولة).

إن تمييز العناصر فى العملية السياسية التى تحيط بالتنمية السياحية قد يختلف طبقاً لمستوى التحليل وسلسلة الفاعلين والمصالح والقيم التى تعمل داخل بيئة السياسات. وبالرغم من تداخلها، فإن تركيز الدراسات ينصب على المستويين الوطنى والدولى ويكون بالتأكيد مختلفاً عن تلك الدراسات التى تبحث الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى. ومن الواضح أن هناك علاقة بين الأفعال والسياسات

الخاصة بالدولة على المستوى الوطنى والمستوى المحلى وبين الأفعال التى يقوم بها الفاعلون المهمون فى عملية صنع السياسة والأفعال الفردية. إن الأسلوب الذى يعبر به عن السياسات على المستوى الوطنى والذى يصبح مشوهاً ويعاد تفسيره عندما يمر عبر المستوى المحلى، وبالتالي يؤثر فى المستوى الفردى، هو دليل على هذه العلاقة البيئية. بيد أن مجموعات مختلفة من المشاكل تطرح نفسها على الباحث عند كل مستوى من مستويات التحليل.

ويبحث هذا الفصل سياسات التنمية السياحية على المستوى الوطنى، مع التركيز على الفوائد المتصورة للسياحة، مثل العمالة والتنمية الإقليمية. وكما ذكر روش (١٩٩٢، ص ٥٦٧) "من المحتمل أن تكون المحفزات والدوافع السياسية والاجتماعية الرئيسية لتنمية صناعة السياحة ككل مستمدة من قدرتها المزعومة على خلق فرص العمل. ومع التسليم بأهمية دور السياحة فى اقتصاديات العديد من الدول النامية، فإن هذا الفصل يركز على مشكلات الاعتماد والتبعية وعلاقتها بالتنمية السياحية فى الدول الأقل تطوراً. ولكن يمكن الاحتجاج أيضاً بأن مشكلات التبعية وعلاقات الجوار الرئيسية قد توجد فى الدول المتطورة التى قد تكون فيها تنمية السياحة فى المناطق الهامشية اقتصادياً لا تزال تحت سيطرة المراكز فى عواصم هذه الدول.

وقد استخدمت دراسة حالة التنمية السياحية فى جزر سليمان لتوضيح العلاقة البيئية بين مختلف العناصر المؤثرة فى بيئة السياسة السياحية فى الدول الأقل تطوراً. وتساعد دراسة الحالة أيضاً فى توضيح العلاقة بين تحليل الأبعاد السياسية للتنمية السياحية الوطنية والمحلية، وتلقى الضوء على النخب المحلية المهمة، وتوزيع السلطة، والترتيبات المؤسسية، والأفراد المهمين فى عملية التنمية السياحية، وهى المسألة التى سنعود إليها فى الفصل التالى.

### التنمية السياحية الوطنية - أجندة السياسات:

إن ظهور السياحة - سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى - يحدث بشكل ثابت غالباً فى أثناء فترات التغير السريع، أو يعجل ظهورها التغير المحلى.

وقد تضع عناصر داخل الحكومات الوطنية التزامات بسياسة لتطوير السياحة وتنميتها كوسيلة سريعة لدعم اقتصاد مهتز، وقد يتم فجأة "اكتشاف" مجتمع محلي باعتباره "آخر" المقاصد السياحية النقية التي يمكن أن يحج إليها (نانيز ١٩٨٩، ص ٢٦٨).

وكما ذكر في الفصل الثاني فإن السياسات السياحية الوطنية تتجه إلى أن تكون مهينة لإحداث النمو الاقتصادي. وهكذا فإن مفهوم التنمية السياحية بالنسبة إلى الحكومات يعتبر مرادفاً غالباً لمفهوم التنمية الاقتصادية. ويركز السياسيون وكثير من أعضاء المنظمات السياحية الوطنية، بصفة خاصة، على الجوانب المحتملة لتوفير فرص العمل ومظاهر التنمية الإقليمية المرتبطة بالسياحة. فضلاً عن ذلك فإن مطالبة صناعة السياحة بأن تقوم الحكومة بتعزيز السياحة يؤكد تماماً هذه الحجج علاوة على العوائد التي تعود من وراء السياحة على توازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي المحتمل. (هجز ١٩٨٤، وأشورت وبرجسما ١٩٨٧، وكاتر ١٩٨٧، ومارتن وماسون ١٩٨٨، وويليامز وشاو ١٩٨٨، وبييك ١٩٨٩، وبيرس ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩١، وهول دي ١٩٩١). وحسب تعليق أرى (١٩٨٢، ص ٢٣٦) فيما يتصل بالموقف الأوروبي فإن "نور السياحة على ما يبدو هو خلق الوظائف، وكسب وإنفاق العملة الأجنبية، وتوزيع الثروة إقليمياً، وهذا ما يشد الاهتمام الأكبر للحكومات". وبالمثل في حالة تايلاند حيث تغيرت مواقف الحكومة تجاه السياحة تغيراً سريعاً عندما أصبحت السياحة المصدر الأول لكسب العملة الأجنبية عام ١٩٨٢، فحلت السياحة محل صادرات الأرز. وكما أعلن مساعد وزير الصناعة أن تايلاند يجب أن تحاول الحصول على مزيد من السائحين لتعويض الانخفاض في صادرات القصدير، فهناك حاجة للدعم الحقيقي لزيادة هذا النمط من الصناعة. وهناك شعور أيضاً بأن السياحة تساعد في تقليل البطالة وتقديم الوظائف للأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام إلى القوة العاملة (اليوت ١٩٨٧، ص ٢٢٢).

ومن المؤكد أن السياسة السياحية الحكومية لا تركز فقط على البعد الاقتصادي للسياحة. ومثلاً في أستراليا فإن السياسة السياحية الوطنية فيها موجهة لتحقيق أربعة أهداف أساسية هي:

١ - هدف اقتصادي: لتحسين القدرة التنافسية لصناعة السياحة وتقليل القيود على النمو، وذلك لتشجيع زيادة الدخل القومي، وزيادة العمالة، وتحسين ميزان المدفوعات.

٢ - هدف اجتماعي: لإتاحة مجموعة من الفرص لزيادة مشاركة السياحة والتشغيل المناسب للنشاط السياحي لتحقيق المصلحة العامة.

٣ - هدف بيئي: لتطوير الطاقة السياحية للموارد الطبيعية والتراث الثقافي بما يتوافق مع الحفاظ عليها على المدى البعيد، من خلال الإدارة التي تتسم بالحساسية والتوازن والمسئولية.

٤ - هدف تعزيزي: لضمان تقديم القدر الضروري من التخطيط والتنسيق والبحث المؤيد بالإحصاءات لصياغة السياسات بما يتفق مع الأهداف السابقة (إدارة الفنون والرياضة والبيئة والبيئة والسياحة والأراضي ١٩٨٨، ص ٢).

وتتضمن السياسة السياحية الوطنية للبرتغال مجموعة كبيرة نسبيا من الأهداف التنموية المرتبطة بصناعة السياحة.

وقد حددت الخطة الوطنية للسياحة (١٩٨٦-١٩٨٩) أربعة أهداف رئيسية لصناعة السياحة:

١ - زيادة السياحة لكي تساهم في ميزان المدفوعات عن طريق :

( أ ) زيادة العائدات الخارجية.

(ب) زيادة المكاسب.

(ج) زيادة الاستثمار الأجنبي.

٢ - المساهمة في التنمية الإقليمية عن طريق:

( أ ) إقامة مناطق ذات أولوية للتنمية السياحية.

(ب) تطوير مدن السياحة العلاجية.

(ج) تطبيق معايير مناسبة للتنمية الإقليمية.

٣ - المساهمة فى تحسين نوعية الحياة فى البرتغال عن طريق:

- ( أ ) زيادة السياحة الداخلية.
- (ب) زيادة السياحة الخضراء.
- (ج) زيادة السياحة البيئية.
- (د) تعزيز السياحة الاجتماعية.

٤ - المساهمة فى المحافظة على التراث الطبيعى والثقافى عن طريق:

- ( أ ) تنظيم الاستفادة الأكثر توازناً للمكان بين السياحة والاحتياجات الأخرى.
  - (ب) حماية البيئة الطبيعية، لا سيما النباتية، فى المناطق الساحلية.
  - (ج) تحديد الأعداد المثالية للسائحين فى مناطق معينة.
  - ( د ) حماية المبانى التراثية فى الأقاليم والحضر.
  - (هـ) المحافظة على الآثار.
  - ( و ) تطوير الصناعات الحرفية وتدعيم الفنون الشعبية أو الفولكلور.
- (فى لويس وويليامز ١٩٨٨، ص ١٢٠-١٢١).

وفى كلتا الحالتين السابقتين فإن ما يستحق أن يؤخذ فى الاعتبار ليس مجموعة الأهداف، ولكن الأولوية النسبية لهذه الأهداف من حيث التطبيق الفعلى. وفى حين أن السياسة والتطبيق وجهان لعملة واحدة، فإنه من الضرورى أن نذكر أن السياسة تحتاج إلى أن تتحول إلى فعل، وعلى سبيل المثال فإن البعض يشير إلى أنه فى حالة السياسة السياحية الوطنية البرتغالية لاحظ لويس وويليامز (١٩٨٨، ص ١٢١) أنه "من الصعب عدم الاعتقاد أن الوزن الأكبر يتجه لأن يعطى للهدف الأول، وذلك على الأقل بسبب الحاجة الاقتصادية الوطنية". وبالمثل فى حالة السياسة السياحية الأسترالية، حيث دافع كثير من المعلقين عن أن الأهداف الاقتصادية أعطيت أولوية أكبر من



الاهتمامات الاجتماعية والبيئية فى أجندة السياسة السياحية للحكومة على المستويين المحلى والوطنى (كرايك ١٩٩٠، وهول ك ١٩٩١).

وتمنح السياحة غالباً دوراً رئيسياً من جانب الحكومات فى إستراتيجيات التنمية الإقليمية للمناطق الهامشية اقتصادياً، كما تعتبر السياحة قوة رئيسية فى التحديث فى الدول الأقل تقدماً، وفى المناطق الهامشية فى العالم المتقدم أيضاً. وكما لاحظ روش (١٩٩٢، ص ٥٦٦) فإنه: "ينظر إلى تنمية السياحة دائماً - سواء كانت التنمية صحيحة أو غير صحيحة - باعتبارها أداة للتغريب ورمزاً له على الأقل، ولكن الأكثر أهمية هو أن ينظر إليها أيضاً على أنها وسيلة لنقل التقدم والتحديث. وهذه هى حالة دول العالم الثالث بصفة خاصة. ولكن دور التنمية السياحية باعتبارها قاطرة أو رمزاً للتغيير الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتحديثى إنما هو مجرد عامل مهم فى الدول الصناعية المتقدمة".

وقد لاحظ أشورت وبرجسما (١٩٨٧، ص ١٥٤) فى حالة هولندا أن "الحكومة المركزية حددت مناطق محلية معينة يمكن أن يكون تركيز التنمية السياحية فيها مجدياً، وهناك أيضاً فى الأطر الإقليمية والمحلية تعبيرات عن الأمل فى أن التنمية السياحية للمناطق الحدودية مناسبة تماماً لدعم الأهداف الاقتصادية لسياسة التنمية الأقاليمية". فالمناطق التى تتأثر بإعادة الهيكلة الاقتصادية، مثل المناطق الزراعية والمناطق الصناعية سابقاً، تعتقد أن السياحة هى آلية لتوفير الوظائف، وإدراج الدخل مجدداً فى المنطقة. وفى حالة الجماعة الأوروبية فإن دور السياحة فى التنمية الإقليمية هو العنصر الذى أشير إليه مراراً فى السياسات السياحية لأعضاء الجماعة (أيرى ١٩٨٣، راجع جدول ١/٢).

لقد حاولت الجماعة الأوروبية طويلاً تشجيع التنمية فى المناطق الهامشية اقتصادياً، ولكن السياحة تعتبر الآلية الأكثر حداثة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد تأسس صندوق التنمية الإقليمى الأوروبى عام ١٩٧٥ كأداة لتطبيق السياسة الإقليمية للجماعة الأوروبية. والغرض من هذا الصندوق هو "المساهمة فى تصحيح أشكال الخلل الإقليمى الرئيسى داخل الجماعة بالمشاركة فى تنمية المناطق والتعديل البنوي لهذه المناطق التى تعتبر التنمية فيها بطيئة ومتأخرة، وكذلك المساهمة

فى تصحيح مسار المناطق الصناعية المتدهورة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٤، فى بيرس ١٩٨٨، ص ١٤). وطبقاً لما ورد عن الجماعة الأوروبية فإنه فى الماضى كانت التنمية وتوفير الوظائف فى المناطق التى تواجه صعوبات، تعتمد غالباً على المشروعات الاستثمارية طويلة الأمد المقررة من خارج المنطقة. ولكن مع ظهور الأزمات الاقتصادية وتواليها، فإن هذه المشروعات الاستثمارية تقل باستمرار. ونتيجة لذلك فإن التركيز الأكبر فى هذه الأيام يجب أن ينصب على تسخير الموارد المحلية، وعلى الطاقة الداخلية المتاحة المولدة للتنمية، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الحرفية والمصادر البديلة للطاقة والبيئة.. إلخ (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٥، وفى بيرس ١٩٨٨، ص ١٥).

لقد أصبحت السياحة جزءاً ضرورياً فى تحول إستراتيجيات التنمية فى الجماعة الأوروبية، بسبب الاعتقاد بأن السياحة مكثفة للعمالة. وطبقاً للجماعة الأوروبية فإنه من المتفق عليه عموماً أن السياحة يمكن أن تكون مفيدة بصفة خاصة فى ظل الوضع الصعب للعمالة. إنها صناعة مكثفة للعمل، وتوسعها المستمر يقدم توازناً ذا قيمة فى مجال البطالة التى تنتشر فى القطاعات والمناطق الإقليمية الأخرى الأقل حظاً (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٤، وفى بيرس ١٩٨٨، ص ١٥). وسيكون لهذا التفكير مضامين واضحة بالنسبة إلى تخصيص الموارد لمشروعات التنمية الإقليمية واستخدام السياحة كآلية للتنمية الاقتصادية. ويتجه صانعو القرار إلى التفكير فى السياحة كمكثف للعمالة ومولد للوظائف الرخيصة نسبياً. وعلى سبيل المثال فإن التعليقات التالية لبراون (١٩٨٥، ص ٨) يمكن أن تعكس هذا المنظور تماماً:

إن إحدى السمات الأكثر أهمية لصناعة السياحة هى قدرتها على التكثيف النسبى للعمالة فى عصر التقدم التكنولوجى الهائل والتدهور النسبى للطلب على العمالة. إن هذه الصناعة وغيرها من الصناعات المتصلة بها (التي تميل أيضاً إلى أن تكون مكثفة للعمل) تقدم العديد من الوظائف سواء للعمالة غير الماهرة والعمالة عالية المهارة، كما أنها قادرة على تقديم وظائف عديدة أكثر، حيث يمكن تقديم عدد كبير منها بأقل قدر من التأخير.

بيد أن هذه المقولات تميل إلى التموه على النجاح الصعب إلى حد ما للسياحة، كأداة للتنمية الإقليمية. وعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي يشهد نمواً شاملاً للعمالة في صناعات قطاع الخدمات مثل صناعة السياحة على المستوى العالمي، فإن كثيراً من هذه الوظائف ووظائف مؤقتة. ففي حالة قطاع الفنادق والتموين البريطانى، لاحظ روبنسون ووالاس (١٩٨٤) أنه في الوقت الذي نما فيه التوظيف للنساء بشكل مكثف وعلى أساس مؤقت، فإن هؤلاء النساء العاملات كانت تدفع لهن أجور متدنية، وكن يحصلن على أقل بنسبة ٤٪ من متوسط ما يدفع للنساء اللواتي يعملن مؤقتاً في كل الصناعات الأخرى. إن الطبيعة الموسمية المؤقتة الغالبة على العديد من المقاصد السياحية قد تقلل أو تضعف بعض الأهداف الاقتصادية المحتملة لإستراتيجيات التنمية السياحية الإقليمية. وقد لاحظ أرى (١٩٨٧، ص٢٢) أنه "كلما كانت المنطقة متخصصة في السياحة بشكل حصري، كانت الأكثر ضغطاً للمعدلات العامة للأجور"، وهو موقف، لو كان صحيحاً، ستكون له تأثيرات جوهرية فيما يتصل باستخدام السياحة كآلية للتنمية. وفي حالة سياسات التنمية السياحية لمناطق جبال الألب الأوروبية، على سبيل المثال، ذكر نورفمان (١٩٨٢، ص٢٠، في بيرس ١٩٨٩، ص٢٠٤) أن "هذه السياسات ربما تكون قد سمحت للمناطق الجبلية بأن تحقق نمواً كمياً معيناً (تحسن في الوضع الديموجرافى وزيادة في متوسط الدخل الفردى) ولكنها لم تمر بعملية حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبمعنى آخر فإن السياسات الخاصة بالمناطق الجبلية منعتها من الوقوع في دائرة مفرغة من الفقر، ولكنها لم تحدث نمواً ذاتياً حقيقياً.

إن قدرة السياحة على المساهمة في التنمية الإقليمية تعتمد على سلسلة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك درجة الارتباط بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الإقليمى، ونمط إنفاق الزائر، ومدى الهدر في النظام الاقتصادى الإقليمى. وحينما تكون هناك حاجة كبيرة لاستيراد السلع والخدمات للحفاظ على صناعة السياحة، فإن الجدارة النسبية للصناعة قد تكون موضع شك إلى حد ما، وذلك من منظور السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ويجب أن يكون هناك سؤال: من المستفيد؟ سؤالاً جوهرياً لتقييم سياسات التنمية. ففي حالة العديد من المناطق

الاقتصادية الهامشية. فإن السيطرة الأولية على تدفق السائحين على المنطقة السياحية قد تكون في أيدي الشركات المتمركزة في الدول الكبرى المصدرة للسياحة. إن النمط الاقتصادي للتنمية ربما يكرر الموقف الذي ينسب غالباً إلى النمط القائم في دول العالم الثالث أو الدول النامية.

ربما يكون خلق بعض الوظائف أفضل من عدم وجودها في عديد من المناطق الهامشية اقتصادياً، ولكن مع التسليم بضخامة المبالغ المالية التي تضعها الحكومات الإقليمية لبرامج التنمية، فإن الدراسة العميقة لآثار إعادة التوزيع للتنمية السياحية في الإقليم أمر مضمون. وعلى سبيل المثال فإنه بينما قد تكون السياحة مكثفة للعمل نسبياً مقارنة ببعض الصناعات الأخرى، فإن مدخلات العمل هي الأكثر عرضة للتخفيض من جانب أصحاب العمل لتقليل النفقات، ومن ثم فإن هذا يخلق موقفاً تكون العمالة فيه مؤقتة، يدفع لها أقل من معدلات مكافأة العمل، والتركيز على المرأة لإمكانية دفع أجور منخفضة، على الأقل في كثير من الدول الغربية. إن الوضع الذي يتم فيه تشجيع السياحة كبديل للنشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل العمليات الزراعية الهامشية وأعمال الغابات أو صناعة التعدين، فإن قدرة العاملين على التحول من هذه النشاطات إلى صناعة السياحة قدرة محدودة ما لم يكن هناك استثمار كبير في برامج إعادة التدريب، وما لم يحدث تحول هائل في الأدوار التقليدية للذكور والإناث. ولذلك فإن قدرة السياحة على تقديم بديل للعمالة قدرة محدودة جداً في كثير من الحالات. وعلى المستوى الكلي قد يكون هناك عدد مماثل أو عدد أكبر من الوظائف في منطقة ما، ولكن أنماط العمل بسبب الذكورة والأنوثة قد تتغير بشدة، فتكون هناك إمكانية أكبر لظهور المشكلات الاجتماعية بسبب الأدوار التقليدية.

وعلى المستوى الجزئي قد تعزز برامج التنمية الإقليمية التفاوتات القائمة. وعلى سبيل المثال فإنه غالباً ما يتم تشجيع السياحة الريفية كآلية لمساندة المجتمعات الزراعية الإقليمية (مثال ذلك: المجلس الأوروبي ١٩٨٨، وزارة السفر والسياحة في الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٩) إذ تهتم السياحة الريفية باستخدام السياحة لمساعدة القاعدة الاقتصادية للمناطق الريفية. ويتضمن ذلك إعداد برامج لتشجيع الفلاحين على كسب دخول إضافية من السياحة (أيرى ١٩٨٣، ص ٢٤٠).

ويرى هول (ك ١٩٩١، ص ١٨٢) أن نمو السياحة الريفية كان دائماً موضع تشجيع، ويلاحظ غالباً في المناطق الزراعية الهامشية. والحكمة التقليدية التي تحيط بالسياحة الريفية هي أن لديها طاقة كبيرة للنمو بسبب الحاجة المتزايدة من جانب السائحين للبساطة وقضاء إجازات رخيصة التكاليف، وحاجة الفلاحين إلى دخل إضافي في مرحلة إعادة الهيكلة الزراعية".

لكن هناك دليلاً قوياً على أنه في الوقت الذي قد تؤدي فيه السياحة إلى حضور الزائرين إلى منطقة ما، وإلى زيادة الدخل في المنطقة، فإن الفلاحين الذين يمتلكون فائضاً في رأس المال، أو الذين يمتلكون ما يكفي من رأس المال لإعادة تخصيصه من النشاطات الزراعية إلى النشاطات السياحية، هم فقط الذين سيكسب معظمهم من إستراتيجيات السياحة الريفية. أما المزارع الأقل قدرة، التي وضعت من أجلها هذه السياسات، فتكون الأقل مرونة في المشاركة في المشروعات السياحية، بسبب افتقارها لرأس المال. وهكذا يمكن أن تؤدي السياحة إلى تدعيم التفاوتات الموجودة في الدخل بين الملاك في منطقة ما، بالرغم من أن متوسط دخل الفرد العادي من الملاك قد يظل كما هو أو قد يرتفع (بوكيت وونتر ١٩٨٧).

إن السياحة مهمة بكل تأكيد للكثير من الحكومات، باعتبارها آلية للارتقاء بالتنمية الوطنية والإقليمية. لكن تحليل الآثار الاقتصادية للسياحة يشير إلى أن فهمنا لهذه الآثار غير مكتمل، لا على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي فحسب، بل من حيث عواقبها الاجتماعية أيضاً. والسياسات لا تؤدي دائماً إلى تحقيق النتائج المرغوب فيها. وكما لاحظ شو وويليامز (١٩٩٠، ص ٢٤٠) فإنه "لا يزال هناك عدم إجماع على دور السياحة في التنمية الاقتصادية. والصورة ملبدة بالغيوم لا من جانب التقييمات المختلفة للتنمية الاقتصادية فحسب، بل من حيث مضامينها الاجتماعية الثقافية والبيئية أيضاً".

إن سؤال «من يستفيد؟» يتكرر دائماً فيما يتعلق بسياسات التنمية، لا سيما في المناطق الهامشية اقتصادياً، التي تفتقر بطبيعتها إلى التنمية، ولكنها قد تضم مجموعة من الموارد ذات الجاذبية الكبيرة للسائحين. كما أن الوظائف التي تخلقها السياحة يمكن ألا يشغلها أولئك الذين استهدفتم سياسات التنمية السياحية. وفضلاً عن ذلك

فإنه ما لم يكن هناك قدر كاف من المهارات الاستثمارية المحلية ومن رموس الأموال المحلية المتاحة، فلن تكون المجتمعات المحلية قادرة على منافسة الشركات القادمة من المراكز الكبرى وربما يكون الموقف في الدول المتقدمة مماثلاً للموقف الموجود في الدول النامية من حيث العلاقة الاقتصادية والسياسية بين المركز والأطراف. وقد لاحظ جوبول (١٩٨٧، ص٧٢) في هذا الصدد أن:

"القرارات المهمة التي ينبغي أن تجعل المناطق المقصودة راضية عن التطورات السياحية تم تجربتها مراراً من جانب وسطاء السفر الذين يتخذون قاعدتهم في الدول المصدرة للسياحة وليس في المناطق السياحية ذاتها. ومع الأخذ في الاعتبار هذه السيطرة الخارجية على ثروات صناعة السياحة في المناطق السياحية، يجب أن نستخلص أن صناعة السياحة التي يمكن أن تكون قاعدة للتنمية الاقتصادية الشاملة في تلك المناطق، إنما هي صناعة في غاية الهشاشة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها".

هذه النقطة ستبحث بتفصيل أكبر في المناقشة التالية للتنمية السياحية في الدول الأقل تطوراً وطبيعة التبعية.

### الأبعاد السياسية للتنمية السياحية في الدول الأقل تطوراً:

هناك مبررات مناسبة للتركيز على السياحة في الدول الأقل تطوراً. فحكومات هذه الدول مهتمة بتشجيع النمو الاقتصادي، وتعد السياحة، لا سيما السياحة الدولية، إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية. ولكن تشتمل السياحة على زائرين من دول غنية يزورون دولاً فقيرة، وليس بالضرورة الدول الأفقر. ومن ثم فإن هذه الزيارات تسلط الضوء على التفاوتات في الثروة وترفع الطموحات. وفي هذه الظروف، فإن الترحيب بالسائحين قد يصبح نوعاً من التجاذب الوجداني، وتصبح السياحة قضية سياسية فضلاً عن كونها قضية اجتماعية واقتصادية وأخلاقية. (هاريسون ١٩٩٢، ب، ص٢).

لقد أعطى للقضايا السياحية اهتمام كبير في الدول النامية (مثال: دي كات ١٩٧٩، لى ١٩٨٨، هاريسون ١٩٩٢). وكما يقول بيرس (١٩٨٩، ص٨٧) فإن

السياحة في هذه الدول توضع في إطار متميز عموماً. لكن هناك محاولات قليلة لتحديد السبب في ضرورة النظر إلى هذه القضايا من زاوية العمليات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للتنمية السياحية. وفي الواقع فإن التغيرات التي حدثت في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية (العالم الثانى سابقاً) تعنى أن تلك الملامح التي كانت تميزها عن دول العالم الثالث (وهو مفهوم إشكالي دائم) أصبحت أقل أهمية وتميزاً بشكل متزايد (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ١). ولذلك فإنه عند مناقشة قضايا التنمية لم يعد بالإمكان النظر إلى ألبانيا ورومانيا وبلغاريا، مثلاً، باعتبارها مختلفة بشكل واضح عن دول مثل مصر وزامبيا وباكستان. فرائحة التقارب تفوح في الهواء (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ١).

إن الدول الأقل نمواً، أو دول العالم الثالث، أو دول الدخل المنخفض، تحدد مبدئياً في حد ذاتها بفضل متوسط الدخل الفردي فيها. وهناك عوامل أخرى مشتركة بين هذه الدول مثل الاعتماد على مادة أولية واحدة أو منتج واحد، والافتقار المتماثل إلى المنتج الثانى والمنتج الثالث، كما تشترك في التاريخ الاستعماري. وتجب الإشارة بالطبع إلى أن دول شرق أوروبا بدأت في النشوء حديثاً بعيداً عن نير الاستعمارية السوفيتية، وبالتالي يمكن وصفها أيضاً بصفة "النامية". وجغرافياً ينظر إلى الدول الأقل نمواً على أنها تتركز في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، وجنوب المحيط الهادى مع دول شرق آسيا التي ينظر إليها باعتبارها دولاً حديثة التصنيع بسبب معدلات النمو السريع فيها على امتداد العقود الماضيين. ولذلك فإن مفهوم حالة الدولة الأقل نمواً مفهوم ذو بؤرة اقتصادية مركزة.

إن العمليات التي تحدث بها التنمية ذات طابع إشكالي حاد. فمصطلحات النظريات التنافسية، والتحديث، والتخلف، موجودة في الفكر الاقتصادي والسياسي الغربي لشرح طبيعة التنمية. وترتكز نظرية التحديث مبدئياً على عملية التغريب وتفترض أن الدول النامية تسعى لمحاكاة الأنماط الغربية في الإنتاج والاستهلاك. وبالعكس ترى نظرية التخلف أن التنمية والتخلف جزء من العملية الشاملة ذاتها. ويفسر "التخلف" بالإشارة إلى وضعية الخضوع البنيوي للدول المتخلفة في النظام العالمى بدلاً من الإشارة إلى التقاليد البالية، أو نقص النخب المتعلمة، أو غياب نقل قيم التنمية

الرأسمالية (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ٩). وتميل البحوث الأكاديمية حول عمليات التنمية السياحية في الدول النامية إلى استخدام إطار التخلف في تحليلاتها. أما الحكومات والنخب المحلية في الدول المتخلفة، التي تكون عادة ذات ثقافة غربية، تميل إلى استخدام نظرية التحديث، أو ما يمكن أن يطلق عليه "منهج البنك الدولي" لمحاولة فهم وتغيير الظروف الاقتصادية لبلدانهم.

إن الحكومات في الدول النامية تستخدم السياحة للأسباب نفسها التي يستخدمها السياسيون في الدول المتقدمة (انظر الفصل الثالث، جفرى ١٩٧٤، جينكنز ١٩٨٠، جينكنز وهنرى ١٩٨٢، ريختر ١٩٨٩، هاريسون ١٩٩٢ ب). فالحكومات ترغب في الارتقاء بالنمو الاقتصادي والحصول على فوائد التحديث، والسياحة، لا سيما السياحة الدولية، وسيلة لتحقيق هذه الغاية. وينظر إلى السياحة الدولية على أنها تجلب العملة الصعبة إلى الدولة، وتحسن مستوى الدين الأجنبي، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتخلق فرص العمل. وقد لاحظ ريختر (١٩٨٧٩، ص ١٠٤) فيما يتعلق بسياسات التنمية السياحية في آسيا ما يلي:

أن دول جنوب آسيا تتقاسم مع بقية دول العالم الثالث - في كثير من الجوانب - عدداً من الدوافع ذاتها تجاه التنمية السياحية، وعدداً من المشكلات والشكوك ذاتها تتعلق بالآثار الثقافية للضيوف الأجانب. وكثيراً ما ذكرت عائدات العملة الصعبة كتبرير للاستثمار في السياحة، كما أن الحاجة الماسة لإيجاد ٢٠ مليون وظيفة في السنة للعاطلين في المنطقة تشجع أيضاً حكومات جنوب آسيا لاعتبار التنمية السياحية قطاعاً مهماً لتكثيف العمالة.

إن البحث عن فوائد التحديث من خلال التنمية السياحية قد تكون له آثاره غير المرغوب فيها، حيث الرغبة السياسية في الفوائد الاقتصادية قد تساعد أيضاً على تعزيز عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوعية.

وعلى سبيل المثال فإن الطبيعة التسلطية للحكومات المتعاقبة في كوريا الجنوبية في السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت الحريات الفردية محدودة، لعبت هذه الطبيعة التسلطية دوراً رئيسياً في بروز الظاهرة السلعية لدى الناس من خلال سياحة



"كسيانج". وتشير كلمة "كسيانج" أصلاً إلى النساء اللواتي تم تعيينهن كمرافقات، وقمن بأداء وظيفة مماثلة لوظيفة فتيات الجيشا في اليابان، وترادف الكلمة الآن كلمة البغاء. (هول ك ١٩٩٢ ج). وقد قدر عدد بنات الكسيانج عام ١٩٧٨ - طبقاً لاتحاد نساء الكنيسة في كوريا- بما لا يقل عن ١٠٠ ألف فتاة لمرافقة السانحين، وبصفة خاصة السانحين الرجال من اليابانيين (١٩٨٣، ص ٢). ولكن هذا الرقم استبعد العدد الأكبر من غير المسجلات من العاملات في البغاء. وعلى سبيل المثال: قدر جاي (١٩٨٥) أن هناك حوالي ٢٦٠ ألف عاهرة كن يعملن في البغاء في كوريا الجنوبية. وقد أُلقيت محاضرات عديدة من جانب أساتذة جامعيين على فتيات الكسيانج المرتقيات حول الدور الجوهرى للسياحة بالنسبة إلى الاقتصاد في كوريا الجنوبية، وذلك قبل حصولهن على تراخيص البغاء. وعموماً فقد أعلن وزير التعليم في كوريا الجنوبية أن إخلاص الفتيات اللواتي ساهمن مع رفيقاتهن من بنات الهوى، لتنمية اقتصاد وطنهن أمر يستحق التبجيل في الحقيقة" (الشاهد ٢، ١٩٧٦، المحكمة الدولية للجريمة ضد المرأة، ص ١٧٨، في سيمانسكى ١٩٨١، ص ٩٩). بيد أن بعض القراء قد يصدمون بما يعد عند كثير من الغربيين إساءة استخدام القوة وإساءة استخدام العلاقات الجنسية، لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ذلك حقق فوائد لكوريا على المستوى الكلى وربما على مستوى الأفراد أيضاً. ويمكن القول بأن المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان ومكانة الفرد ومسئولياته في المجتمع يجب ألا ينظر إليها باعتبارها قابلة للتطبيق عالمياً.

وكما ذكرنا في بداية هذا الفصل اقتباساً من مقولة هاريسون (١٩٩٢، ص ١٠) بأن "السياحة أساساً في الدول الأقل تقدماً، أو في أى مكان آخر، يبررها كثرة المشاركين فيها، المضيف والضيف، طبقاً للفوائد المزعومة التي تأتي بها". ومثالا على ذلك فقد استخدم هاريسون جزيرة بوراكاى في الفلبين التي غزاها سائحو الطوافات مما أدى إلى زيادة حجم التلوث، ونضوب مصادر الأعشاب المرجانية واستيراد المخدرات والبغاء فوق الجزيرة، ويقول في هذا الصدد:

"ولكن شعب بوراكاى، قبل جميع الفلبينيين الفلاحين، يستمتعون بامتلاكهم البنية التحتية المطلوبة للسياحة، لأنها تجعل حياتهم أسهل وأمتع وأكثر أمناً، وأنهم يحتاجون بالطبع الدخل الذى تنتجه السياحة فى شكل نقود سائلة، وبها يشترون السلع

والخدمات ويضمنون تعليمًا أفضل لأبنائهم. وهم يقدرّون العمالة التي تجعل أبناءهم من الشباب يستقرون في الجزيرة، أو يعودون إلى وطنهم بوراكاى من المدن المكتظة الكبيرة، ويبقون مع عائلاتهم، وينظر معظم القرويين إلى السياحة باعتبارها شيئًا إيجابيًا، وأن مساوئ السائحين على الطوافات يمكن التجاوز عنها مؤقتًا في مقابل كرمهم (سميث، ٥، ١٩٨٨، ص ١٥-١٦).

وبالنسبة إلى كثير من الدول النامية هناك حاليًا قليل من البدائل، إن لم تكن هناك بدائل إطلاقًا، للسياحة إذا ما أرادت هذه الدول أن تخلق فرص العمالة وفرص التنمية الاقتصادية. إذا ما أرادت المجتمعات أن تستفيد من فوائد التحديث مع إدراك كامل للصعوبات المحتملة التي تخلقها، فلماذا يكون الأجانب، والأكاديميون منهم غالبًا، ووكالات العون ومنظمات المحافظة على البيئة، في موقف الانتقاد أو موقف منع هذه المجتمعات من تحقيق أهدافها من التنمية السياحية؟ (هول ١٩٩٤). ربما تكون المشكلة مشكلة رقابة على عملية التنمية أكثر منها مشكلة عملية التنمية ذاتها، وانطلاقًا من هذه النقطة فإن المنظرين للتبعية في أوج قوتهم.

### السياحة والتبعية - الاستعمار الترفيهي وزرع اقتصاد جديد :

قد تضيف السياحة أعدادًا من الوظائف المتاحة، وقد تزيد زخارف الحدائق مع المباني العصرية والخدمات الجديدة، ولكنها إذا لم تسهم في تنمية الموارد المحلية، فإنها حينئذ لا تختلف إلا قليلاً عن الزراعة التقليدية (ماثيوس ١٩٧٨، ص ٨٠).

ووفقًا لما يراه كثير من المعلقين فإن العديد من الدول النامية تتسم بأشكال التنمية التابعة (على سبيل المثال هيلز ولندجرن ١٩٧٧، هيفيك وهيجر ١٩٨٠، بريتون ١٩٨٢ ب، فرانسيسكو ١٩٨٢). ويمكن تحديد مفهوم "التبعية" باعتبارها عملية تاريخية تغير الوظيفة الداخلية للنظم الفرعية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة النامية. إن عملية التكيف هذه تسبب عدم التكامل المتنوع للاقتصاد المحلى وإعادة توجيهه لخدمة حاجات الأسواق الخارجية. إن إعادة التحويل الداخلية هذه تقرر الأدوار والتعبيرات

المحددة لمختلف أنماط الإنتاج داخل الدولة النامية، وتخلق بالتالى مناطق متخصصة فى تصدير السلع، مثل السياحة أو المنتجات الزراعية (الكاكاو، ولب جوز الهند المجفف، والسكر). كما تخلق أيضاً عدم مساواة بنيوية بين الجماعات الاجتماعية (بريتون ١٩٨٢ ب، ص ٢٢٢-٢٣٤) وقد لاحظ سانتوس ١٩٦٨ فى إريسمان ١٩٨٣، ص ٢٤١) أنه:

قد يُقصد بالتبعية موقف يتم فيه تكييف اقتصاد دول معينة عن طريق تطوير وتوسيع اقتصاد دولة أخرى تخضع لها الدول الأولى. إن علاقة الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، وبين هذه الدول والتجارة الدولية تفترض وجود شكل من أشكال التبعية عندما يمكن لبعض الدول (الدول المسيطرة) أن تتوسع وتصبح مكتفية ومستقرة ذاتياً، فى الوقت الذى تستطيع فيه دول أخرى (الدول المعتمدة) أن تفعل ذلك ولكن باعتباره انعكاساً لذلك التوسع، مما قد يكون له تأثير إيجابى أو سلبى على تنمية هذه الدول.

إن الاهتمام الواضح فى معظم الدراسات حول التبعية هو أن مركز الرقابة على عملية التنمية تحول من الشعب الأكثر تأثراً بالتنمية، أو المجتمع المضيف، إلى المناطق المولدة للسياحة. وعلى أية حال فإن الخوف من تأثيرات التبعية ليس قاصراً على الاعتبارات الاقتصادية فقط. وكما لاحظ إريسمان (١٩٨٣، ص ٣٣٩) فإنه "تحت الأمور الاقتصادية يكمن الخوف العميق العام من أن يكون تأثير الصناعة أكثر انتشاراً وأكثر مراوغة إلى درجة أن يشكل ويؤثر بأساليب متنوعة فى النسيج الكلى للمجتمع". ويتم التعبير عن الاهتمام بالتبعية من حيث العلاقات الاستعمارية السابقة. ولكن التبعية بالنسبة إلى عديد من المعلقين ما هى إلا الاستعمار السابق من جانب الدول الغربية تحت مسمى آخر.

"إن صناعة السياحة فى جزر الكاريبي قد تمثل تماماً التنمية الحديثة فى سياق التطور التاريخى للاستعمار الجديد الذى مرت به تجربة غربى الهند الاجتماعية الاقتصادية. ومن خلال السياحة تعاونت المراكز الاستعمارية المتقدمة مع النخب الهندية الغربية فى الكاريبي، وفى الوقت الذى تم فيه تحويل الأرخييل الكاريبي - مجموعة جزر الكاريبي - إلى نظام آخر واحد الثقافة. ولما كانت صناعة السياحة قد تأسست بشكل

يتلاءم مع الموارد البشرية والطبيعية لتلك النخب، وبما يحقق المتعة المؤقتة للأجانب، فإن السياحة تقدم لجزر الأنتيل أقل الفرص وأقل الاحتمالات لتعديل المجموعة المتكاملة الأساسية من علاقات التبعية التي تأسست لأول مرة في القرن السادس عشر (بيريز ١٩٧٥، ص ١، في إريسمان ١٩٨٣، ص ٣٢٩).

ومما لا شك فيه أن الأسلوب الذي يتم به تخطيط السياحة وصياغتها في كثير من الدول النامية سيخلق من جديد نسيج الوضع الاستعماري (كريك ١٩٨٩، ص ٣٢٢). بل يذهب كريك إلى القول بأن السياحة كانت شكلاً من أشكال "الاستعمار الترفيهي" وتمثل "الوجه الاستمتاعي للاستعمار الجديد" (١٩٨٩، ص ٣٢٢). وبالرغم من أن هناك عناصر لعلاقة المركز بالمحيط بين الدول الغربية المتقدمة المولدة للسياحة، والدول النامية التي تستضيف السياحة وكأنها انعكاس للعلاقات الاستعمارية السابقة، فإن سلسلة المصالح الاقتصادية الأجنبية والمصالح السياحية في الدول النامية أكبر عادة من تلك المصالح التي كانت موجودة في الفترة الاستعمارية السابقة. ولكن أفكار "الاستعمار الجديد" أو "الإمبريالية" تعمل باعتبارها استعارات مجازية قوية يمكن بموجبها وصف العلاقة بين مناطق المركز ومناطق المحيط، وللمساعدة في إلقاء الضوء على فقدان المحتمل للرقابة التي تكون عادة في أيدي المجتمع المضيف في مواجهة المصالح السياحية الأجنبية وفي مواجهة أفعال النخب المحلية.

وقد كتب ناش (١٩٨٩) في إحدى مقولاته الشهيرة تماماً فيما يتعلق بالسياحة كشكل من أشكال الإمبريالية، متصوراً المفهوم بشكل عريض على أنه "على المستوى الأكثر عمومية، تشير نظريات الإمبريالية إلى امتداد مصالح المجتمع في الخارج. وهذه المصالح، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو دينية أو غيرها، تفرض أو يتم تبينها من جانب مجتمع أجنبي، وتطور تفاعلات ومعاملات بينية في المجتمع، وتتسم بالجزر والمد في السلطة والقوة" (١٩٨٩، ص ٢٨). ومن الواضح أن أسلوباً كهذا للاقترب من أفكار الإمبريالية إنما هو أسلوب واسع للغاية بحيث يمكن النظر إلى مصالح الدولة في الخارج على أنها شكل من أشكال الاستعمار. ولكن بدلاً من ذلك ينبغي النظر إلى الاستعمار باعتباره صنفاً خاصاً من الحقيقة وهو "أن ما يشير إليه الاستعمار هو علاقة، وبصفة خاصة العلاقة بين السلطة الحاكمة أو السلطة الرقابية

تجاه من يقعون تحت السيطرة، وما نعينه عندما نتكلم عن الإمبراطورية أو الإمبريالية هو علاقة دولة مهيمنة على شعوب دول تحت إدارتها" (ليخثيم ١٩٧٤، ص ١٠). ويحدد ناش بدقة (١٩٨٩، ص ٣٩) أهمية العلاقة بين المركز الرئيسي والمحيط كما يلي:

إن المراكز الاستعمارية تمتلك درجات مختلفة من السيطرة على طبيعة السياحة وتنميتها، ولكنها تمارس هذه السلطة - على الأقل في بداية علاقتها مع المناطق السياحية - في الأقاليم الأجنبية. إن هذه السلطة على التطويرات السياحية وما يتعلق بها في الخارج هي التي تجعل الدولة المركزية استعمارية، كما تجعل السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار.

لكن هناك إشكالية إلى حد ما تتعلق بالمدى الذي تمارس فيه السلطة والسيطرة على التنمية في أي دولة سياحية أو أي موقع سياحي. ففي كثير من المناطق السياحية - كما ذكر من قبل - هناك مجموعة كبيرة من المستثمرين الأجانب، والدول التي يأتي منها السائحون كثيرة بحيث يغدو من الصعب على دولة واحدة أن تمارس درجة من السيطرة التي وصفت بدقة بأنها "إمبريالية" أو استعمارية جديدة. بيد أن هناك استثناءات رئيسية، لا سيما بالنسبة إلى الجزر التي تشكل دولاً صغيرة للغاية في المحيط الهادي أو البحر الكاريبي، والتي تعتمد غالباً على خطوط الطيران الأجنبية المرتبطة بالدول المصدرة للسائحين مثل أستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وكما يشير كونييل (١٩٨٨، ص ٦) فإن "دول الجزر الصغيرة تعتمد بدرجة فذة على العلاقات الخارجية في التجارة والمعونات والهجرة والقروض والاستثمار، لدرجة أنها لا تستطيع أن تؤثر في الأحداث الدولية التي تؤثر فيها إلى حد بعيد".

ومن ثم فقد يكون المحدد الرئيسي لما إذا كانت السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار، أو ما إذا كانت شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، هو مدى إمكانية وصف العلاقة بين المركز الرئيسي والمحيط بأنها علاقة سيطرة. إن مفهوم السيطرة مستمد من كتابات الشيوعي الإيطالي أنطونيو جرامشي. (انظر جرامشي ١٩٧٥) الذي يرى أن "السيطرة تعني تفوق طبقة على الطبقات الأخرى اعتماداً على شبكة محكمة من العلاقات الذهنية والأخلاقية تؤدي إلى فرض القيادة من طرف والإذعان

التفانى لهذه القيادة، بدرجة كبيرة أو صغيرة، من طرف آخر. وبإيجاز: فإن النظام الاجتماعي يعد ظاهرة ثقافية أساسية. إنه يعنى إقامة المؤسسات لنمط معين من الحياة الجماعية - معاييرها وقيمها وأهدافها الجماعية - التي يمكن التوصل إليها من خلال استيعاب الطبقات الخاضعة لأيديولوجية الطبقة المسيطرة" (بليكانى ١٩٨١، ص ٢).

إن العلاقة بين الطبقة الحاكمة والثقافة الحاكمة، الواضحة في فكرة السيطرة، تشير إلى مخاوف بعض المعلقين بأن التبعية الاقتصادية المحتملة للعلاقات السياحية بين الدول المتقدمة والدول النامية ستمتد إلى المجالات الاجتماعية والثقافية. فحاجة الأماكن السياحية إلى خدمة سائحي المناطق الاستعمارية المصدرة لهؤلاء السائحين واضحة في مفهوم السياحة ذاته باعتبارها صناعة خدمات (أرى ١٩٨٧). وتتنطى العملية السياحية على توليد الحافز السياحي في الأماكن المنتجة للسياحة، واختيار أو إنشاء مناطق سياحية لخدمة احتياجات السائحين، وتطوير علاقة التفاعل بين المراكز الإنتاجية والمناطق السياحية (ناش ١٩٨٩، ص ٤٠). وبالرغم من المخاوف بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بمصطلح التفرغ، "وتدويل" أو "تعقيم" الثقافة المحلية (مثل أوجرادى ١٩٨١، وهونج ١٩٨٥) فإن السياحة الدولية هي المسئولة عن إعادة الحياة للثقافة المحلية كما أنها المسئولة عن انهيارها.

ومن الواضح أنه لا توجد علاقة بسيطة بين السياحة الدولية والإمبريالية الثقافية. وعلى الرغم من أن تصديق السائح في ثقافة المضيف ومناظره الطبيعية لا تشير بقوة إلى اندماج تلك الملامح مع ثقافة السائح (أرى ١٩٩٠، ١٩٩٢)، فإن مضامين العلاقة بين المضيف والضيف لرأس المال العالمي والإقليمي من ناحية والثقافة من ناحية أخرى لا تزال موضع اعتبار (انظر الفصلين السابع والثامن).

ويرتبط مفهوم التبعية أيضاً بدور المصالح الراسخة الخاصة بالنخب وعلاقتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية السابقة، مع تحديد النخبة لأهداف التنمية المرتبطة بالمصالح الأجنبية. وكما يقول بريتون (١٩٨٢، ص ٢٣٤) "تتضمن التبعية خضوع الإدارة الذاتية للاقتصاد الوطني لتلبية مصالح جماعات الضغط الأجنبية وامتيازات الطبقات المحلية بدلاً من الخضوع لأولويات التنمية النابعة من الإجماع السياسى

الأوسع نطاقاً". وبالمثل حدد كريك (١٩٨٩، ص ٢٢٢) أهمية "النخب المحلية المتعاونة" للسياحة في الدول النامية بقوله:

"في السياحة، كما في الأوضاع الاستعمارية الأخرى، هناك أعمدة تستطيع المصالح الأجنبية أن تستند إليها للحفاظ على قبضتها في الدول الفقيرة. فأولئك المؤثرون سياسياً القادرون على منح العقود وما شابه ذلك، هم المستفيدون. ويمكن أن تتوحد النخب المحلية جيداً مع نمط الحياة الاستهلاكي للسائحين الدوليين أكثر من توحدهم مع آمال شعبهم".

وتمثل النخب المحلية أهمية خاصة في تقرير طبيعة التنمية السياحية ونمطها. "في سياق الاستعمار الجديد يكون لأعضاء الطبقات الحاكمة عادة السلطة للتفاوض مع ممثلي الصناعة الأجنبية أو الحكومة الأجنبية، ولديهم السلطة لتطبيق سياسات تتفق مع هذه المصالح" (بريتون ١٩٨٢، ص ٣٢٤) وعلى سبيل المثال فإن تنمية السياحة الدولية في فيجي، كما في كثير من دول العالم الثالث، قامت على التعامل بين النخب الأجنبية والنخب المحلية والسعى من أجل تحقيق مصالحهما ومكاسبهما المشتركة (بريتون ١٩٨٢).

إن علاقة النخب الأجنبية والمحلية والسعى لتحقيق أهداف التنمية بمعرفة النخب المحلية المستمدة من الخارج، دفعت بعض المعلقين إلى أن يذكروا أن السياحة في بعض الدول النامية ربما تكشف عن السمات الخاصة باقتصاد المستعمرة المزروع الذي تحاول من خلاله "الدول الرأسمالية الغربية السيطرة على سوق السياحة الأجنبية، لا سيما في المناطق التي يسافر إليها مواطنوها غالباً" (ماثيوز ١٩٧٨، ص ٧٩). ويذكر ناش (١٩٨٩، ص ٥٠) أن "النظام السياحي، بمجرد قيامه، يجب أن يلبي المطالب السياحية لواحد أو أكثر من المراكز الاستعمارية وعليه أن يعكس تطوير هذه الحاجات". إن خدمات الطيران، وشركات الحافلات، والفنادق، وتطوير المنتجعات، والمرافق الترفيهية مثل ملاعب الجولف، والأغذية والمشروبات، تمثل جميعاً أسواقاً محتملة قوية مرتبطة مباشرة بالسياحة التي يجب أن تمتلكها المصالح الأجنبية.

إن عناصر اقتصاد المستعمرة السياحي المزروع (بست ١٩٦٨) هي:

١ - السياحة من الناحية البنوية جزء من اقتصاد خارجي.

١ - تنفذ السياحة بالقانون والنظام اللذين توجههما النخب المحلية.

٢ - لا توجد وسيلة، أو هناك وسائل قليلة، لحساب تدفق القيم.

وفي حالة الدول المتناهية الصغر فإن التنمية السياحية فيها والخدمات المالية الأجنبية التي تقدمها، تظهر ملامح اقتصاد المستعمرة المزروع (بريتون ١٩٨٢، ب، ١٩٨٣، كونييل ١٩٨٨) والذي لا تكون فيه هذه الدول أكثر من مكان للإنتاج تقتصر الرقابة فيه على متطلبات الإنتاج في الدول المتقدمة وحاجات التجار (جرفان ١٩٧٣، ص ١٧).

وفي اقتصاد المستعمرة المزروع تكون المصالح الأجنبية هي العامل الحاسم في خلق الطلب والعرض للمنتج السياحي. وفي غياب سوق سياحية محلية، تعتمد كثير من دول العالم الثالث بشدة على المصالح الأجنبية لضمان مسيرة الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، ففي دراسة عن التنمية السياحية في الدول الصغيرة في جنوب المحيط الهادي، دافع بريتون (١٩٨٧، ص ١٣١) عن أنه "بدون انخراط المصالح الأجنبية والتجارية ما كان لتونجا أن تنشئ الروابط الضرورية مع الأسواق الغربية وشركاتها السياحية. كما يبدو أن صناعة السياحة في تونجا تعاني من إشكالية بسبب عدم استقلالها كمستعمرة كاملة".

ولتوضيح الأبعاد المحتملة للاعتماد على المصالح الأجنبية بالنسبة إلى التنمية السياحية لدول الجزر الصغيرة، يقول كونييل (١٩٨٨، ص ٦٣):

"إن السلع (خصوصاً الأطعمة والمشروبات) التي يستهلكها السائحون مستوردة غالباً، ولذلك فإن الدور الأكثر إيجابية للسياحة في مجال العمالة في الخدمات، والصناعات التقليدية، وصناعات التشييد، أكبر من دورها في مجال منافع الدخل. حتى المدفوعات التي تتم في دول الجزر الصغيرة فإنها تصدر إلى الخارج في شكل تسرب الموارد التي تتضمن الملكية الأجنبية واستخدام العمال الأجانب (ومن ثم الدخل التعويضية) والمواد المستوردة. إن التكاليف المرتفعة للطاقة في السياحة الحديثة عامل مهم أيضاً في التكاليف، وتمثل عائقاً محتملاً للتطوير المستقبلي في الدول البعيدة كثيراً".



وينظر إلى اعتماد دول الجزر فى البحر الكاريبى والمحيط الهادى على السياحة، على أنه ينطوى على العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال: شكك عديد من الباحثين فى فوائدها السياحية فى مجال العمالة فى الدول الصغيرة وغيرها من الدول النامية الصغيرة (مثل فينى وواطسون ١٩٧٧، وبريتون ١٩٨٣؛ ١٩٨٧، وباستين ١٩٨٤، وكاتر ١٩٨٧، وكونيل ١٩٨٨، ولى ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٤). وفى دراسة حديثة عن التنمية السياحية فى المحيط الهادى لاحظ هول (ك ١٩٩٤) أن العمالة فى صناعة السياحة فى المنطقة تتسم غالباً بانخفاض مستويات الأجر، والعمالة منخفضة المهارة، والبطالة الموسمية، بالرغم من الانخراط المحلى الكبير فى إدارة السياحة الذى يحدث باستمرار. ولكن فى حالة العديد من دول المحيط الهادى ليس هناك سوى بدائل محدودة، إن لم تكن هناك أية بدائل على الإطلاق للعمالة، فى الوقت الذى تتزايد فيه أعداد السكان وطموحاتهم تزايداً سريعاً. لذلك تنتظر حكومات الجزر إلى الطبيعة المكثفة للعمالة فى كثير من مشروعات التطوير للفنادق والمنتجات باعتبارها مشروعات مولدة للعمالة، وباعتبارها آلية مأمولة لتحسين مهارات العمل التجارى للسكان المحيطين. وأكثر من ذلك تتاح فرص العمل غير المباشرة عند بناء المنشآت الفندقية والسياحية، ومن خلال إدخال تحسينات على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة مثل الزراعة وصيد الأسماك. ولا شك فى أن كثيراً من الدول الصغيرة فى منطقة المحيط الهادى تعتمد بشدة على منطقة أو منطقتين من المناطق المولدة للسياحة. فمثلاً جزر الكوك وفيجي وجزر سليمان وفانواتو تعتمد اعتماداً شديداً على وصول السائحين من أستراليا ونيوزيلندا. ومن هاتين الدولتين أيضاً تاتى أكبر المبالغ التى تستثمر فى تنمية السياحة وللمساعدة فى تطوير البنية التحتية.

وفى السنوات الأخيرة يلاحظ أن تزايد الاستثمار السياحي اليابانى وبرامج المساعدة فى المنطقة، وبالتالي ارتفاع عدد الزائرين، قلل إلى حد ما اعتماد دول جنوب المحيط الهادى على أستراليا ونيوزيلندا. وهكذا فإنه بدلاً من الاعتماد الواضح لهذه الدول على منطقة واحدة أو اثنتين من المناطق المولدة للسياحة، فإنها تسعى لنشر مواردها من الاستثمار الأجنبى ووصول السائحين إلى عدد أكبر من الدول المولدة

للسياحة، وذلك لتقليل خطر حدوث انهيار محتمل فى سوق إحدى الدولتين، ولمنع قيام إحدى هاتين الدولتين بالتنافس فى القيام بدور الدولة المركزية. وبالمثل فإنه بصدده مناقشة التنمية السياحية فى جنوب شرقى آسيا يدافع هيفيك وهبيرج (١٩٨٠) عن أنه بسبب تنوع مصادر السائحين الدوليين، فإن دول جنوب الهادى تصبح أقل عرضة لنمط علاقة التبعية بين المركز والمحيط التى تؤثر فى كثير من دول العالم الثالث الأخرى. ولكن بالمعنى الواسع فإن هذه الدول ستظهر فيها دائماً مظاهر الاعتماد الاقتصادى بسبب عجزها عن توفير مبالغ ضخمة للاستثمار المحلى فى قطاع السياحة.

إن السيطرة الأجنبية الملحوظة على الاقتصاديات الوطنية أو الإقليمية، وما يترتب عليها من افتقاد السيطرة المحلية الاقتصادية والسياسية عليها، قد تؤدى إلى ظهور مقاومة من المجتمعات المحلية. ويمكن أن يحدث هذا حتى فى أفضل الأماكن السياحية وأكثرها نجاحاً فى السياحة الدولية، كما حدث فى هاواى حينما أدى عدم الرضا المتزايد على السيطرة الأجنبية غير الهاواينية، على السياحة والموارد الثقافية والطبيعية فى الجزيرة، إلى حركة مضادة للتنمية السياحية من جانب السكان الأصليين.

لقد ظلت معارضة التنمية السياحية على نطاق واسع فى هاواى قائمة لعدة سنوات، وعلى سبيل المثال، طرح فاريل (١٩٧٤، ص ٢٠٦) سؤالاً حول وصف السياحة فى هاواى وهو: هل بإمكان حفنة من الأشخاص فى غرف مكاتب إحدى الشركات أن يكون لهم الحق فى تنظيم هجرات كبيرة من الدولة الأم عندما يشاعون، وألا يكون فى متناولهم القيام بتنمية معقولة للزراعة وتدعيمها؟ فى العقد الماضى بدأت تظهر معارضة قوية فى هاواى لتعزيز نمو السياحة - وكانت السياحة فى حد ذاتها قد بدأت فى النمو، لاسيما مع سعى المواطنين المحليين للحصول على فوائد اقتصادية أكبر من السياحة - مثل القيام برقابة سياسية أكبر على التنمية السياحية، وأن تكون للمواطنين المحليين كلمة مسموعة فيما يتعلق باستخدام أراضيهم التقليدية، ورقابة أشد على عرض الثقافة المحلية للسائحين. وكما حدث فى كثير من دول حوض المحيط الهادى، احتج أهل هاواى المحليون على إقامة ملعب للجولف وإنشاء الفنادق، التى كانت غالباً باستثمارات يابانية، واحتجوا على تأثيرها على الزراعة ومصايد الأسماك ونوعية البيئة

(هول ك ١٩٩٤). إن "العديد من المنتجعات التي فرضت على المجتمعات المحلية فى هاواى أدت إلى احتجاجات على التقسيم إلى مناطق وعلى إدارة حدود الشواطئ مما أدى إلى إتاحة الفرصة لسماع مختلف وجهات النظر، واستمرت هذه الأوضاع لعدة سنوات وتوقفت بسبب الملاحظات القضائية فى المحاكم" (مايزبى ١٩٩٢، ص ٩). إن المشاعر تجاه آثار السياحة على الثقافة المحلية عززت النمو المتزايد للقوة السياسية للمواطنين الأصليين. وقد عبر عن أبعد من ذلك "تراسك" أحد مواطنى هاواى بقوله "إذا كنت تفكر فى زيارة بلدى، أرجوك لا تفعل. إننا لا نريد ولا نحتاج سائحين بعد الآن، وإننا لا نحبهم بالتأكيد، إذا كنت ترغب فى مساعدة قضيتنا، ابعث هذه الرسالة إلى أصدقائك" (١٩٩١، ص ١٤).

إن التوزيع غير المتكافئ للمحوظ للفوائد الاقتصادية للسياحة فى هاواى أدى إلى انتشار عدم الرضا على نطاق واسع بين كثير من السكان المحليين، الذين يشعرون بشدة بأنهم غرباء فى بلادهم. ويشير "كنت" (١٩٧٧، ص ١٨٢) إلى أنه بالنسبة إلى «الطبقة العاملة فى هاواى فإن "عصر الوفرة" المزعوم لم يتحقق، ولم تجلب السياحة سوى الأجور المنخفضة والوظائف المؤقتة والتافهة التى يعمل فيها غالبية العمال المحليين دائماً». وفى الحقيقة فإن السياحة بهذا الشكل أصبحت اقتصاداً مزروعاً، مثلما تزرع نوعاً جديداً من السكر على حد وصف "كنت"، باعتبار أن هذا الاقتصاد المزروع تكون السيطرة فيه على الصناعة للشركات الكبرى (من الولايات المتحدة وأيضاً من اليابان أخيراً) التى تستخدم بنية اقتصادية متكاملة رأسياً حتى تتمكن من تعظيم عائدها من الدولارات السياحية، مع ترك قليل من المشروعات الاقتصادية لتدار بمعرفة السكان المحليين:

"إن عجلة التاريخ تدور دورة كاملة وبالطريقة ذاتها التى قامت بها الأرستقراطية المزروعة القديمة التى جعلت العمال فى حالة من التبعية الإقطاعية من خلال امتلاكها المنازل التى يعيشون فيها، حيث أصبح بإمكان المنتجعات الحديثة أن تقوم بتهديد العمال الثائرين بطردهم من منازلهم المملوكة للشركة" (كنت ١٩٧٧، ص ١٩٢).

إن الصورة التى رسمها "كنت" من ناحية ليست قاتمة تماماً كما قد تبدو (هول ك ١٩٩٤). فقد كان بإمكان السكان المحليين فى هاواى أن يبحثوا عن غطاء سياسى

وقانونى إزاء التدمير الذى أحدثه السائحون والتنمية السياحية فى الأماكن المقدسة وفقدان الاستخدام التقليدى للموارد وحق الوصول إليها. وعلى سبيل المثال: هناك مجموعة من السكان المحليين فى هاواى (هاواى الأناوى أو ماكيننا) أقامت ست دعاوى ضد إحدى الشركات اليابانية التى كانت تقوم بتطوير أحد المنتجعات (سيبو هاواى) لأنها قطعت الطريق الموصول إلى الشاطئ أمام الجمهور فى منطقة تاريخية كانت قد بنيت حول جزيرة ماوى فى القرن السادس عشر. وبعد ثلاث سنوات تم التوصل إلى تسوية ألزمت الشركة وخلفاءها أن يبقوا المكان الأثرى مفتوحاً أمام الجمهور وأن يحافظوا عليه على نفقتهم الخاصة. فضلاً عن ذلك "ساهمت شركة سيبو بمبلغ نصف مليون دولار لشركة محلية للحفاظ على الثقافة الهاواينية، وخصصت ثلاثة أفدنة من الأرض لإقامة مركز ثقافى" (مينربى ١٩٩٢، ص ٥٢). بيد أنه بالرغم من نجاح بعض الجماعات المحلية فى هاواى فى كبح بعض أشكال التنمية السياحية المبالغ فيها، فإن درجة فقدان السيطرة على أراضيها لصالح غير المحليين، هى تحذير قوى للدول الصغيرة الأخرى والمناطق السياحية فى الدول النامية، وتوضح بعض النتائج القاسية للغاية لظاهرة التبعية أو الاعتماد.

ويقول "مينربى" (١٩٩٢، ص ٥١) بأن "السياحة ترتبط بفقدان مهارات الاعتماد الذاتى، وتلغى الروابط التقليدية بالأرض والبحر، عندما يتحول الناس إلى العمالة السياحية، أو عندما يؤدى المنتجع إلى قطع طريق الوصول إلى تلك الموارد". ولكن نمو السياحة الثقافية قد يشير إلى عدم صحة ذلك (هول ك وزيبيل ١٩٩٠، وزيبيل وهول ١٩٩٢) (انظر الفصل السابع للوقوف على مناقشة تفصيلية للأبعاد السياسية للتمثيل الثقافى). وعلى سبيل المثال: فإن حماية القيم والمثل التقليدية والنشاطات الثقافية والآداب الشعبية هدف رئيسى الآن فى إستراتيجيات السياحة فى عدد من دول المحيط الهادى، بالرغم من أن التطبيق الفعال لهذه السياسات لا يزال يحتاج إلى تقييم. ولكن طبقاً لما ذكرته وزارة السياحة الفيجية (١٩٩٢، ص ٨) فإن:

«هناك عودة الآن إلى الاهتمام بمفهوم "السياحة المراقبة" التى قد تعزز وتحفظ وتغنى الثقافة والتقاليد الأصلية بالتحديد. إن المدخل الحذر للسياحة قد يدافع عن الحفاظ على الثقافة والتقاليد الأصلية وإثرائها».

وبالرغم من أن السيطرة على خطوط الطيران من جانب شركات الطيران الأجنبية، وعلى تطوير الفنادق والمنتجعات من جانب الشركات الأجنبية، ستظل أمراً لا يمكن لعديد من الدول الصغيرة أن تتجنبه، فإن تطوير فرص للسفر لمصلحة خاصة قد يكون بديلاً ذا قيمة قوية للسياحة الكثيفة. وبالرغم من جاذبية هذه الفكرة ظاهرياً، فإن مفهوم "السياحة المراقبة" يطرح سؤالاً ملحاً وهو: مراقبة من جانب من؟ ولييان فاعلية المفهوم فإن السياحة المراقبة تتطلب توجيه الخطاب إلى أصحاب الأرض التقليديين وإلى المجتمعات المحلية الذين يعنيههم هذا المفهوم. فالسياحة يجب أن تكون متلائمة مع المجتمعات المحلية بدلاً من النخب المحلية أو المستثمرين الأجانب.

وفي حالة هاواي ظهر الكثير من المشاكل لأن المجتمع المحلي فقد السيطرة على أرضه وعلى العملية السياسية، وكما لاحظ بريتون (١٩٨٣، ص ٢) فإنه "بسبب أهمية رأس المال الأجنبي لدول الجزر، فإن إدخال قطاعات اقتصادية جديدة مثل السياحة يتم غالباً من خلال مبادرات من جانب رأس المال الأجنبي، أو من خلال النخب المحلية السياسية والتجارية التي لها علاقات وثيقة برأس المال الأجنبي". وهكذا تعنى "السياحة المراقبة" أن مالكي الأرض المحليين يراقبون ويناقشون الأمور المتعلقة بالسياحة على مستوى القرية، بدلاً من تطبيق البرامج السياحية من جانب "كبار الشخصيات" من أعضاء النخبة المحلية، أو من جانب الشركات الكبرى الأجنبية، أو من جانب منظمات المساعدة الغربية ومنظمات المحافظة على البيئة، بدون الرجوع إلى أصحاب الأرض التقليديين أو بدون موافقتهم.

إن مشكلة مراقبة التنمية السياحية ودور النخب المحلية والمصالح الأجنبية في تقرير اتجاه عملية التنمية السياحية ستناقش بتفصيل أكثر في دراسة الحالة التالية عن التنمية السياحية في جنوب المحيط الهادى.

### الأبعاد السياسية لتنمية السياحة البيئية في جزر سليمان:

أصبحت السياحة البيئية من المصطلحات الرنانة في صناعة السياحة. فالتنمية ذات الأساس البيئى أو المنتجات السياحية البيئية هي استجابة من صناعة السياحة

للتغيرات القيمية الملحوظة فى المجتمع الغربى والتي تلبى متطلبات المحافظة البيئية، والتي يمكن أن تترجم أيضاً فى شكل مشاركة سياحية كبيرة وفعالة، والاهتمام بالبيئة وبالتالي بالاستهلاك (هول ك ١٩٩٢). وينظر إلى السياحة البيئية. عموماً باعتبارها بعداً إيجابياً للسياحة، خصوصاً وأنها تتضمن العلاقة التكافلية بين السياحة والحفاظ على البيئة، والتي سبق أن ألقى عليها الضوء بمعرفة "دوسكى" (١٩٧٦) فى كتابه الاستشرافى حول السياحة والبيئة. إن المفهوم الذى يجمع بين تحقيق الدخل والعمالة بشكل يساعد فى المحافظة على البيئة له جاذبية كبيرة للغاية لعدد من السلطات، لا سيما فى دول العالم الثالث التى ربما تعانى عجزاً فى الآليات البديلة للتنمية (هول ك ١٩٩٤). لكن هناك اهتمامات كبيرة تتردد بشكل متزايد حول الفوائد الحقيقية للسياحة البيئية بالنسبة إلى المجتمعات المضيفة. وعلى سبيل المثال: فإن "هيلوتامان" (١٩٩٢، ص ٢٦٩) يدافع عن أن "السياحة البيئية تتجه بسرعة لأن تكون مصدر إلهام لمديرى التسويق المعاصرين لسوق جديدة وأن لها جاذبيتها التى تتجلى فى أنها تقدم صوراً عظيمة، وتتيح البهجة الكبيرة لمن يشاء من الناس أن يهرب من ضغوط الحياة المدنية الملوثة، وتعطى نوعاً من الشعور الأخلاقى بالذنب لمساهمتنا فى تدنى كوكبنا".

إن الاهتمام بآثار السياحة البيئية غير الملائمة يركز على آثار السياحة البيئية على البيئة الطبيعية. وبرغم ذلك فإن آثار أقدام السائح البيئى مشابهة تماماً لآثار أقدام السياحة الكثيفة، وقد دافع كثير من الكتاب عن أنه من الضرورى للحفاظ على البيئة أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إدراكنا للسياحة البيئية (مثل براج ١٩٩٠، فالتين ١٩٩٢). والأكثر من ذلك أن السياحة البيئية أصبح ينظر إليها على أنها ليست أكثر من زيارات سياحية للمتزهات والمحميات الوطنية. ولكن مثل هذا المفهوم للسياحة البيئية يدل على نظرة ضيقة للغاية لفهم الأفكار المحيطة بالبيئة، وعلاقة الإنسان بالبيئة، والمحافظة على التنوع الحيوى.

وغالبا ما تتحيز السياحة البيئية بشدة للأفكار الغربية عن المحافظة على البيئة، والتي تفصل بين الجنس البشرى والطبيعة، وذلك بالمخالفة لمفهوم البيئة الذى يعامل الطبيعة كرافد ثقافى. ولكن مفهوم البيئة فى البحث عن أنماط راسخة للتنمية

السياحية، مثل السياحة البيئية، يتضمن كثيراً من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والملاح الطبيعية (هول ك ١٩٩٤). ويدافع "بروكفيلد" (١٩٩١، ص٤٢) بأن الحفاظ على البيئة لا يشير إلى استمراريتها أو المحافظة على التنوع الحيوى فحسب، بل يجب "قياسه أيضاً بالتقدم فى مجالات عديدة مثل تحسين الدخل وطريقة توزيعه على مجالات الصحة والتعليم والحريات والوصول إلى الموارد". وفى هذا السياق فإن احتمال أن تسهم السياحة البيئية فى التنمية السياحية المعززة قد يؤدى إلى حدوث معضلة إلى حد ما، حيث يجب على أى مطلق لتنمية السياحة البيئية أن يدخل فى تفاصيل الأبعاد السياسية والاجتماعية للسياحة، علاوة على المساهمة المحتملة للسياحة فى المحافظة على التنوع الحيوى. بيد أنه سيتضح من القسم التالى الخاص بدراسة السياحة البيئية فى ويدر كوست فى جزر سليمان (هول ك ورودى ١٩٩٣، رودكن وهول ١٩٩٤) أن المضامين الكاملة لتنمية السياحة البيئية قد تم إهمالها أو تجاهلها عمداً لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية بعيداً عن أولئك الذين تأثروا مباشرة بعملية التنمية السياحية.

### جزر سليمان - سياق التنمية :

تشكل جزر سليمان ثالث أكبر أرخبيل فى جنوب الباسيفيك. ويبلغ إجمالى مساحة أراضيها حوالى ٣٠ ألف كيلو متر مربع موزعة على مساحة ١,٢٨ مليون كيلو متر مربع من مياه المحيط. وهذه الجزر عبارة عن جزر بركانية ومعرضة لزلزال متتابة تسبب غالباً تدميراً كبيراً للبيئة كما تسبب الخلطة الاجتماعية.

وفى معظم هذه الجزر بحيرات ضحلة ومساحات ممتدة من الشعاب المرجانية، كما تشكل كثير من هذه الجزر حول فوهات البراكين المتأكلة. وقد شكل النمو الهائل للمرجان مسطحات مذهلة من الشعاب المرجانية التى تعتبر موطناً لحياة أنواع عديدة من الأسماك وغير ذلك من أصناف الحياة البحرية، مما يجذب بالتالى المتحمسين للغطس والعاشقين للبحر من مختلف أرجاء العالم. وهناك نسبة ٨٠٪ غالباً من جزر سليمان لا تزال تغطيها الغابات الاستوائية الكثيفة، مما يجعلها تحتوى على أنواع

عديدة من الحياة النباتية والحيوانية المستوطنة (ليز ١٩٩١، ص ٩). كما أن غطاء الغابات يخدم أيضاً في منع تآكل التربة وما يترتب على ذلك من ترسبات في الأنهار وترسبات للصخور (ليز ١٩٩١).

وقد بلغ عدد سكان جزر سليمان عام ١٩٨٧ حوالي ٢٩٢ ألف نسمة، يعمل أكثر من ٨٠٪ منهم في الأعمال الزراعية وصيد الأسماك بشكل أساسي، ولا يزال كثير منهم عند حد الكفاف. وفي عام ١٩٨٧ كان الناتج المحلي الإجمالي ١٤٤,٦ مليون دولار أمريكي، مع متوسط فردي لهذا الناتج ٤٨٥ دولاراً أمريكياً. وأهم مصادر العملة الأجنبية هي صيد الأسماك، والأخشاب، وحبوب الكاكاو، ولب جوز الهند المجفف، والسياحة. وتعتبر المعونات الأجنبية عنصراً مهماً أيضاً في الاقتصاد في جزر سليمان التي حصلت على ٣٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٨ (سيواتيبوا ١٩٩١). ومصادر المعونات الأجنبية الرئيسية هي أستراليا ونيوزيلندا واليابان والاتحاد الأوروبي.

إن مجتمع جزر سليمان التقليدي استند إلى بنية تعتمد أساساً على دور "الرجال الكبار" وملاك الأراضي المؤلفين. وقد اكتسب الرجال الكبار وضعهم الاجتماعي من خلال تراكم الثروة على الرغم من أن قوتهم كانت خاضعة للفحص من جانب آليات قمع اجتماعية متنوعة تركز على أهمية الإجماع العشائري، وذلك في حين أن ملكية الأرض كانت ملكية جماعية للعشيرة بأكملها. بيد أن دخول الديانة المسيحية والاستعمار الاستيطاني والاقتصاد المالي كانت تعنى أن الرغبة في تحقيق المكاسب الفردية تكسب أرضاً متزايدة على حساب المكاسب الجماعية، حتى في التجمعات التي لا تزال ذات توجهات تراثية تقليدية في كل أرجاء الجزر. إن الحقوق الفردية غالباً ما يتم السعي إليها بدرجة تلو على الحقوق الجماعية طالما أن الممارسات الاستغلالية تزيد من الرغبة في الوصول إلى السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تنازع داخل العشيرة" (سوفيلد ١٩٩٢، ص ٩١). ولا يزال "الرجال الكبار" يمثلون أهمية كبيرة في السياسة والمجتمع في جزر سليمان، ولكن دورهم بدأ يتغير مع ظهور التحديث بحيث أصبحوا جزءاً من النخبة المحلية، حيث تتحقق مصالحهم من خلال المناهج السياسية الحديثة والتقليدية معاً.



إن لتحديث المجتمع مضامين جوهرية بالنسبة إلى طبيعة العملية السياسية وتوزيع السلطة. إن زيادة سلطة الدولة تتحقق على حساب الرقابة المحلية التي كانت تحدث في ظل أبنية السلطة التقليدية. وكما لاحظ ناروكوبى (١٩٨٩، ص ٨٠) فإن: «الدول الميلانيزية، بعد أن أصبحت مستقلة، حازت كل أدوات السلطة الاستعمارية، وأضفت "الدستورية" على معظم القوانين والقرارات أو التجاوزات. وتنمى المؤسسات والمثل التقليدية تحت أبسط السلطة أو يتم هجرها لصالح مستقبل رومانسى يمكن تحقيقه إذا ما اندمجت "العادات" و"التقاليد" فى ممارسات الدولة وقوانينها. وفى الوقت الذى تزداد فيه سلطة الدولة، بما ينطوى عليه ذلك من زيادة فى سلطة "رجال القانون" وقلة عدد "نساء القانون"، تتبخر سلطة القرى والعشائر والناس».

وهكذا فإن "الرجال الكبار" أو "رجال القانون" هم بالتالى الفاعلون الرئيسيون فى العملية السياسية المحيطة بالتنمية فى جزر سليمان، وهم الذين يضعون "قواعد اللعبة" التى تصنع بها القرارات (انظر الفصل الثانى). أما عن دور السلطة ذات الأساس التقليدى، العشيرة والقرية، والقبيلة والزعيم، فليس واضحاً تماماً فى النظام السياسى ما بعد الاستعمارى الجديد، هذا النظام المستمد من الغرب لا من التقاليد السياسية التراثية. وهكذا فإن النظم الاجتماعية "المالينيزية التقليدية موجودة داخل نظام الدولة المفروض، ولكنها تعمل فى خارجه.. وبهذا الشكل ليس بوسع القرية أو العشيرة، أو حتى الزعيم، أن يوجد ككيان قانونى - فى حد ذاته - داخل النظام القانونى للدولة ما لم يتم ذلك من خلال عملية اندماج مع النظام القانونى للدولة (ناروكوبى ١٩٨٩، ص ٨٠-٨١). وهذا يعنى أن هناك توتراً شديداً بين أولئك الذين يستخدمون أبنية الحكم ذات الطابع الغربى لكسب السلطة، وأولئك الذين ينتمون إلى نظام العشيرة الأكثر تقليدية، بالرغم من صحة ما يمكن أن يقال من أن النظام التقليدى فى طريقه إلى الزوال، أو على الأقل يمر بعملية تطويع ليتلاءم مع مصالح النخب ذات الثقافة الغربية (رودكين وهول ١٩٩٤). وكما علق ناروكوبى (١٩٨٩، ص ٨٤) على الاختلاف بين تنازع القانون والحكم نواتى التوجه الغربى والقانون والحكم المستند إلى العادات أو التقاليد بقوله "الشعب فى معظم الأحيان بدون سلطة حتى لحكم عشائره وقبائله وقراه".

وتسير الحياة السياسية والانتخابات فى جزر سليمان وفق نظام "وانتوك"، وبموجبه يقوم الناس بالتصويت للمرشحين على أساس أدائهم وإنجازاتهم فى مجالات أعمالهم الخاصة (الاسيا ١٩٨٩، ص١٢٧). ويعكس نظام "وانتوك" سيطرة الرجال الكبار على الحياة السياسية فى الجزر، وهذا لابد أن يؤثر فى طبيعة التنمية السياحية وخصائصها فى الدولة. ولكن يدافع سوفيلد (١٩٩٢، ص٩٤) عن أنه لكى تكون الاستثمارات السياحية ناجحة لابد أن تحظى بتأمين الأدوار القيادية التقليدية لضمان وجود نظام عادل ومقبول لتوزيع المكافآت بين المجتمعات المعنية. ولكن مع التسليم بانهييار القيود الجماعية الواسعة على سعى الرجال الكبار لتحقيق الثروة الفردية، فقد تظهر إشكالية تتعلق إلى حد ما بالتوزيع المرغوب فيه لمنافع السياحة. إن اندماج نظام الرجال الكبار فى مجتمع المال يؤدى إلى ظهور نخبة جديدة، غالباً مدنية، ذات مصالح شخصية تختلف كلية عن المصالح التى ينشدها الرجال الكبار فى المجتمع التقليدى (هاووفا ١٩٨٧).

ومن المعتاد أن تكون غالبية الأرض ومواردها مملوكة للمواطنين المحليين الذين يعيشون فى مجتمعات زراعية مشتتة. إن فرصة الإقامة ليلية واحدة فى "كوخ ريفى" وتناول الطعام فى مطبخ القرية تعتبر تجربة ضرورية لمعظم السائحين المغامرين (هاركومب ١٩٨٨). بيد أنه لا يزال معظم السكان يعتمدون فى معيشتهم على صيد الأسماك والبستنة. وتزودهم الغابة بالطعام والأدوية التقليدية والسكن ومواد بناء الزوارق. وتظل الغابات أيضاً ذات أهمية اجتماعية وثقافية، ولكن القيمة الاقتصادية التقليدية المتزايدة تفسح الطريق لقيمة النقود بالنسبة إلى سكان القرى والاقتصاد الوطنى. وقد قبل كثير من الملاك تقطيع موارد غاباتهم لكى يتمكنوا من الحصول على السلع المرغوب فيها، وتعليم أولادهم، وللحصول على فرص التنمية الأخرى. وفضلاً عن ذلك تزال الغابات لتقديم أراض جديدة للبستنة ولزراعة المحاصيل لتوفير الغذاء للسكان الذين يزايدون بسرعة (ليز ١٩٩١، ص١). ولكن بعض ملاك الأراضى، وبعض قطاعات حكومة جزر سليمان، يعترفون أيضاً بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافة المحلية لجذب السائحين إلى الدولة.

إن مجلس الجماعة الأوروبية لتمويل السياحة فى جنوب الهادى (١٩٨٧، ١٩٨٨) يدافع عن أن "السياحة البيئية" المستندة إلى المناطق الطبيعية المحمية يمكن أن تقدم عائداً على المدى البعيد أكبر من الاعتماد على الغابات. وتدافع المستشارة أنيت لين، من مجموعة الحماية النيوزيلندية (جمعية الماروية) عن دور السياحة البيئية التى تعمل كقاطرة للحماية، لا من حيث العائدات الكبيرة التى تحققها السياحة البيئية للدولة ومالكى الأراضى المحليين فحسب، بل لأنها تحفظ سلامة الموارد القيمة للاستمتاع بها والاستفادة منها من جانب الأجيال القادمة من السائحين والقاطنين فى جزر سليمان. (١٩٩١، ص ٧٥). ولكن لا يزال هناك من أهالى كثير من القرى من يعارضون التنمية السياحية بسبب المخاوف والشكوك من آثارها الثقافية مقارنة بفوائدها الاقتصادية، مما يؤدى إلى منازعات كبيرة بين قيم المعارضة لمختلف الجماعات المنخرطة فى عمليات صنع القرار التى تحيط بالتنمية السياحية.

### السياحة فى جزر سليمان :

بخلاف جزر جنوب الهادى الأخرى، مثل فيجى وتاهيتى، لم تبدأ صناعة السياحة فى جزر سليمان إلا حديثاً. وفى أواسط السبعينيات فقط بدأت الرحلات الجوية المنتظمة المناسبة لزيارات السائحين إلى جزر سليمان (دى بارلو ١٩٨٩). وبالرغم من قلة عدد السائحين الزائرين لجزر سليمان، فإن السياحة تعد أحد الموارد الرئيسية للعملات الأجنبية فى البلاد، وينظر إلى السياحة، كما فى دول عديدة أخرى فى المحيط الهادى، بشكل متزايد باعتبارها آلية للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. إن الزيارات السياحية إلى جزر سليمان ظلت جامدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩١ بمتوسط ١١ ألف زائر سنوياً تقريباً. وقد ظلت الزيارات منخفضة بدرجة كبيرة فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ على الرغم من انتعاش أعداد السائحين فى النصف الثانى من ذلك العام مع الاحتفالات المتعلقة بالاحتفال بالعيد الخمسين لمعركة جواندا كانال (حكومة جزر سليمان ١٩٩٢). والجاذبيات الرئيسية للسائحين هى الغطس بأسطوانات الأكسجين ورحلات الغابات المطيرة وفرص عودة قدماء المحاربين إلى

أراضى المعارك فى الحرب العالمية الثانية (دى بارلو ١٩٨٩). إن النسبة الفعلية من الزائرين لجزر سليمان التى يمكن تصنيفها باعتبارها سياحة ترفيهية غير معروفة على وجه اليقين. وطبقاً لخطة التنمية السياحية فى جزر سليمان (١٩٨٥ - ١٩٨٩) فإن حوالى ٧٠٪ من القادمين بالطائرات كانوا يصنفون على أنهم مسافرون للترفيه (المجلس السياحى لجنوب الباسيفيك ١٩٩٠). وفى المقابل حدد المركز السياحى لجنوب الباسيفيك فى عام ١٩٨٧، فى مسح قام به، نسبة ٣٢٪ فقط من الزائرين لقضاء العطلات، وأن النسبة الباقية تتمثل فى رجال الأعمال التجارية، والمشاركين فى المؤتمرات، وزيارات الأصدقاء والأقارب والمسافرين العابرين (وحدة المعلومات لمجلة الإيكونومست ١٩٨٩، ص ٨٧). وبالنسبة إلى عدد المقاصد السياحية فى جنوب الباسيفيك تعتبر أستراليا هى المصدر الغالب للسائحين القادمين، حيث تمثل نسبة ٤٠٪ تقريباً من إجمالى أعداد القادمين. أما الأسواق المهمة الأخرى للزيارات السياحية إلى جزر سليمان فهى نيوزيلندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ منتصف الثمانينيات قامت حكومة جزر سليمان، مثل دول جنوب المحيط الهادى الأخرى، بإعطاء أهمية كبرى للتنمية السياحية انطلاقاً من إدراك أنها صناعة للنمو إضافة إلى قدرتها على كسب العملات الأجنبية لدولة ظلت معتمدة تاريخياً على تصدير منتج أولى. والأكثر من ذلك ينظر إلى التنمية السياحية باعتبارها وسيلة لتعويض الديون الوطنية المتزايدة والتدرة فى الأموال الأجنبية، ومن أجل تقليل معدلات التضخم المرتفعة والتكاليف المتزايدة لمتطلبات الحياة بسبب الأسعار المرتفعة للواردات من السلع الأساسية (ماكينون ١٩٩٠).

إن أحد التوجهات المهمة فى السياسة السياحية الوطنية لجزر سليمان هى إقامة مشروعات للسياحة البيئية وتطويرها، وهى المشروعات التى تمثل حساسية ثقافية.

وطبقاً لحكومة جزر سليمان (١٩٨٩، ص ١٧):

فإن تدرأً معتدلاً من التنمية نسبياً سينتج عن تقليل التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبيئية المدمرة والضرارة. إن تنمية السياحة يجب أن تعتمد

أساساً على الملامح المتماسكة الطبيعية والثقافية والتاريخية للدولة حتى يمكن تحقيق الحماية الثقافية والبيئية المحلية، ولتسهيل التفاعل الدولي".

إن مجلس الجماعة الأوروبية لتمويل السياحة في جنوب الباسيفيك يستثمر جزءاً كبيراً من الأموال في تنمية السياحة البيئية في جزر سليمان في السنوات الأخيرة، عاملاً على تشجيعها كبديل اقتصادي حساس بيئياً لقطع الغابات. وكما تشير خطة التنمية السياحية في جزر سليمان فإنه: في تلك المساحات حيث الحاجة إلى الحماية البيئية، يمكن للسياحة أن تزود المالك التقليدي بالأموال السائلة اللازمة، وكذلك تظل هذه المساحات سليمة. ويستمر إدرار الأموال السائلة.

ومن ثم فإن السياحة تسمح للأموال السائلة بأن تصل في مقابل امتياز زيارة الأرض، ولكن مع عدم نضوب المورد. وهكذا تتحقق المنافع الاقتصادية مع الاحتفاظ بخيارات الاستفادة بالأرض مستقبلاً (مجلس السياحة لجنوب الباسيفيك ١٩٩٠، ص ٤٢).

ولكن لا يزال كثير من مالكي الأرض التقليديين غير متساهلين بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية. ويذكر كويو (١٩٩٢، ص ١٥٨) أن مجلس السياحة لجنوب الهادي يدرك الصعوبات التي تواجه التنمية السياحية إزاء قناعة مالكي الأرض بأن أراضيهم غير مستغلة أفضل منها مستغلة، لا سيما وأن الأرض تقدم لهم فوائد اقتصادية عاجلة وملموسة. ويدرك المجلس صعوبات إقامة محميات طبيعية تعززها التنمية السياحية البيئية بسبب إخفاق السكان المحليين في رؤية المكاسب الاقتصادية التي يجنونها من السياحة البيئية. ومن منظور مجلس السياحة لجنوب الهادي فإن المشكلة في السكان المحليين وليست في المجلس السياحي أو المستشارين أو جماعات المحافظة على البيئة أو صناعة السياحة، الذين يسعون للارتقاء بالتنمية السياحية (هول ك ١٩٩٤ د).

وبرغم الفوائد المحتملة من المحافظة على الغابات، فإن الزيارات التي يقوم بها السائحون الأجانب لها تكاليفها الاجتماعية في الوقت الذي يمكن فيه ألا تتحقق الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المضيفة (إيساكسون ١٩٩١). وإذا ما استبعد السكان

المحليون من عملية صنع القرار، ومن أراضيهم ومواردهم المعتادة، فإن أسلوب حياتهم سيتغير بلا شك، وقد يفضى إلى تأثيرات فى المشاعر وتأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية. وعلى سبيل المثال: ففى أعقاب تغيير الملكية فى منتجع جزيرة أنوها فى جزر سليمان، وحدث سلسلة من الأعمال التى أغضبت ملاك الأراضي التقليديين هناك (سوفيلد ١٩٩٠)، قام الملاك الغاضبون بإقامة حفر فى مهبط الطائرات، وأرسلوا تحذيرات مكتوبة لإجبار الضيوف على مغادرة الجزر، وأغلقوا المنتجع برغم صدور حكم قضائى ضدهم". (ماينربى ١٩٩٢، ص ١٩). ويرى بعض المعلقين - مثل سوفيلد (١٩٩٢) أحد ملاك منتجع فوليو والرئيس السابق للجنة الإدارية لمجلس السياحة لجنوب المحيط الهادى - أنه أصبح من الضرورى أن نستخدم كبار الرجال المحليين لضمان نجاح المشروعات السياحية ولتلبية الأهداف الخاصة بالحفاظ على البيئة. لكن مع التسليم بطبيعة الرجال الكبار فى مجتمع ما بعد الاستعمار الذى ناقشناه من قبل، فإن التركيز على الرجال الكبار قد يعنى أن الاهتمامات المجتمعية المحلية التى تحيط بالتنمية السياحية لن يتم التعامل معها. إن قواعد لعبة التنمية السياحية يضعها الرجال الكبار وصناعة السياحة بدلاً من المجتمعات التى ستتأثر مباشرة بالتنمية السياحية. كما أن جعل أهداف الحفاظ على البيئة والأهداف الاقتصادية محور الاهتمام الرئيسى فى المشروعات السياحية، يعنى إمكانية تجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للسياحة ولغير صالح الأهداف التنموية الأوسع نطاقاً.

### التنمية السياحية فى ويدركوست الوسطى بجنوب جوادا كانال:

تعتبر جزيرة جوادا كانال أكبر جزر سليمان، حيث تبلغ مساحتها أكثر من ٥٢٠٠ كيلو متر مربع. إن جنوب ويدركوست تسوده سلسلة جبال بركانية على طول امتداد الجزيرة. وهذه الجبال شديدة الوعورة وتضم غابات استوائية ذات قيمة حمائية كبيرة. ولكن هذه الغابات تقع أيضاً تحت ضغط المصالح التجارية فى قطع الأخشاب. أما المنطقة الساحلية فى ويدركوست فإنها تضم أراضى زراعية من نوعية فقيرة، وهى عرضة للأعاصير والهزات الأرضية القوية، وفيها أعلى معدلات الإصابة بالملاريا

فى العالم (رودكين وهول ١٩٩٤ب). وقد قيل إنه أثناء القيام ببحث ميدانى كان على سكان قريتين مجاورتين لمنطقة لاوفى لاجون فى جنوب الجزيرة، أن يناموا على الشاطئ الحجرى بسبب اكتظاظ القريتين بالبعوض (رودكين، تحت النشر).

وأغلب أراضى القرى والغابات فى ويدر كوست تخضع للملكية التقليدية وليست مسجلة لأشخاص معينين، حيث تعتبر الملكية الاسمية استثناء بالنسبة إلى غالبية ملاك الأراضى التقليديين. ومن المرجح أن الادعاءات العديدة بملكية الأرض تسبب إشكالية إلى حد ما لعملية التنمية. إن "إثبات" الملكية قد يعطى مشروعية للادعاءات بملكية الأرض ويزيد من فرص الوصول إلى قروض المساعدات والقروض التجارية لأولئك المالكين بالاسم، هذه الملكية بالاسم التى تعتبر شرطاً ضرورياً مسبقاً لدى مؤسسات الإقراض ولدى العديد من منظمات المعونة والمساعدة. ولن ينتج عن ذلك فوائد مالية ومادية للملاك ولنظام "وانتوك" لديهم فحسب، بل قد يؤدي ذلك أيضاً إلى سرعة وجود تفاوتات فى توزيع الدخل وتملك موارد رأس المال الشحيحة، مع تضيق أو تقييد حق الوصول إلى الأراضى ومجارى المياه (رودكين، تحت النشر).

وفى أكتوبر ١٩٨٨ قدم اقتراح فى مكتب رئيس الوزراء من جانب تريفور سوفيلد، المفوض السامى الأسترالى الأسبق، لوضع إحدى الغابات الممتدة عبر جوادا كانال "تحت سيطرة شركة محلية تضم مالكي الأرض التقليديين" (سوفيلد ١٩٩٢، ص ٩٦)، وذلك كبديل لقطع أشجار الغابة لأغراض تجارية. وكان من المفترض أن يبدأ تنفيذ التجربة المقترحة من أوولا على الشاطئ الشمالى فى جزيرة جوادا كانال وينتهى عند لاوفى لاجون على الشاطئ الجنوبى من الجزيرة، حيث من المتاح إقامة مهبط جوى صغير فى قرية أفو أفو. وطبقاً لسوفيلد (١٩٩٢، ص ٩٦) فإن "الملح الرئيسى للغرض المرسوم هو تقديم قدر من الدخل مساوياً للدخل الذى يتم الحصول عليه من قطع الأشجار والذى تقدمه بالمقابل شركات التخشيب". إن منظمات الحماية الأجنبية، مثل مؤسسة الحماية الأسترالية، تحاول إدخال برامج التعليم البيئى فى جزر سليمان، ولكن طبقاً لقول إيزيكييل أليبوا (١٩٩١، ص ٢٨) رئيس الوزراء السابق، فإن هذه المنظمات "تقدم المثل بدون المال، وأن مالكي المورد قرروا أن يلتصقوا بشركات قطع الأخشاب" ويذكر سوفيلد (١٩٩٢، ص ٩٦) أن تجربة الغابة المقترحة قد "تحقق أيضاً ملمحاً

رئيسياً آخر تفتقر إليه الجهود التعليمية لبعض دعاة الحماية، فقد تؤدي التجربة إلى تناسب ثقافى مع سعى "الرجل الكبير" لتحقيق "المكانة".

وفى نوفمبر ١٩٨٨، وفى اجتماع مجلس المنطقة المحلى، ذكرت التقارير أن المجلس تقدم للحصول على تمويل لمنتجع لافوى السياحى الذى اقترح عن طريق إيزيكيل ألبوا، عضو البرلمان الوطنى المحلى (رودكين، تحت النشر). وقد ذكر فى الاجتماع أنه ليس هناك اعتراض على تأييد الطلب، لكن إذا كان لدى مالكى الأرض أية مخاوف فإن هذه ليست مشكلة المجلس. إن حيازة الأرض من أجل المنتجع كان ينبغى أن تنفذ من خلال شكل من الإعلان العام لكى يوضع فى قرى ذات مصالح فى الأرض التى سيقام عليها المنتجع. كما ذكر أن المشروع المقترح سيولد عائداً للمجلس وسيقدم فرص العمل. بيد أن مشروع المنتجع لم يناقش على مستوى القرية بواسطة المنتفعين التقليديين من الأرض الذين سيتأثرون مباشرة بالمشروع (رودكن، تحت النشر).

وفى أغسطس ١٩٩٠ كانت حكومة جزر سليمان، والمجلس السياحى لجنوب الهادى يبحثان عن مستشارين لوضع خطة سياحية لمنطقة لافوى لاجون. وطبقاً للشروط المرجعية المقترحة لأخصائى التخطيط البيئى، فإن مستشار المشروع يقوم بعدد من النشاطات بما فى ذلك ما يلى (رودكن، تحت النشر):

- نظرة أولية على الخيارات الإدارية ومناقشات مع مالكى الأراضى التقليديين.
- "مرحلة حذر" يتم خلالها تمييز مالكى الأراضى والمنازعات التى تم حلها قبل التقدم إلى ما هو أبعد.
- جرد للمورد الذى سيتم فيه تقييم خيارات التنمية.
- مسودة للخطة التى تحدد الخطوط العريضة لكل مظاهر العملية، والتى يتم توزيعها على نطاق واسع لوضع الملاحظات العامة عليها قبل تبني الخطة بشكل نهائى.
- تأسيس اللقاءات الميدنية وصيانتها، والتأسيس لتدفق المعلومات بانتظام إلى الحكومة ذات العلاقة ومجالس المناطق المعنية.



وقد رحبت حكومة مقاطعة جوادا كانال بالشروط المرجعية للتنمية السياحية المقترحة للاوفى لاجون، مع وضع ملاحظة واحدة وهى ضرورة الاتصال المباشر للوزارة مع مجالس المناطق ومالكي الأراضي المعنيين عندما يبدأ المستشار الاختصاصى عمله الأساسى. وفى ١٨ مارس ١٩٩١ قام مستشار "دان جروب" البيئى للمجلس السياحى لجنوب المحيط الهادى، بتفقد وتقييم الجاذبيات الطبيعية فى "لاوفى لاجون" لتحديد إمكاناتها السياحية. ولكنه جويه بمجموعة غاضبة من ملاك الأراضي التقليديين الذين ادعوا أنهم لم يستشاروا مطلقاً حول مشروع منتجج لاوفى المقترح. وقدمت احتجاجات قوية إلى مقاطعة جوادا كانال فيما يتصل بحقيقة أن إيزيكيل أليبوا، عضو البرلمان المحلى، وموظفين رسميين من وزارة السياحة والطيران لم يناقشوا المشروع بالمرّة مع هذه المجموعة من ملاك الأراضي التقليديين، وعارض ملاك الأراضي أى شكل من أشكال التنمية السياحية، ومبدئياً على أساس أن المنتجج سيتسبب فى حرمانهم من استخداماتهم التقليدية للبحيرة (لاجون)، مؤكدين أنه يجب الحصول على موافقتهم قبل القيام بالدراسات الخاصة بالمشروع (رودكن، تحت النشر). وعلى الرغم من المخاوف المرتقبة المحيطة بمشروع المنتجج السياحى للاوفى لاجون، فإن المجلس السياحى لجنوب المحيط الهادى ١٩٩١ سلط الضوء على إمكانيات المنطقة للتنمية البيئية، فى الوقت الذى أوضحت فيه خطة التنمية السياحية لجزر سليمان (١٩٩١-٢٠٠٠) والتي أنتجها أيضاً المجلس السياحى لجنوب الهادى - أن منطقة لاوفى لاجون لديها إمكانيات لتنمية إحدى الجاذبيات الطبيعية على نطاق محدود مع تقديم الإقامة وخدمات أخرى للزائرين. ويبدو أن هناك مجالاً لتنمية وإدارة مجموعات التماسيح ليراها الزائرون، ويعتبر ذلك الجاذبية الرئيسية. وهناك جاذبيات أخرى يجب تطويرها مثل الممرات فى الغابة المحيطة، والرحلات إلى سلاسل الصخور البعيدة. وفى الإمكان أيضاً دمج القرى التراثية والتقليدية فى السياحة اعتماداً على رغبات الشعب (المجلس السياحى لجنوب الهادى ١٩٩٠، ص ٢٥٩).

إن التنمية المقترحة للنشاطات السياحية البحرية مثل الغطس بأسطوانات الأكسجين فى البحيرة وعلى سلاسل الصخور البعيدة كانت مدهشة إلى حد ما بافتراض أن السكان المحليين يتجنبون السباحة فى تلك الأماكن بسبب الخوف من

مهاجمة أسماك القرش. وقد اقترح المجلس السياحي لجنوب الهادي (١٩٩٠) القيام بدراسة للسوق والطلب المتوقع، والعمل على القيام بجدد تفصيلي للموارد الطبيعية في المنطقة. ولم يعط سوى اهتمام قليل بموقف السكان المحليين تجاه التنمية باستثناء ما يتعلق بملكية الأرض. إن نطاق جرد المورد كان أشد تقييداً أيضاً لأن تصور الموارد كان يتم بجلاء في إطار استهلاك السائح أكثر من تصور تأثيرات التنمية السياحية على استخدام الملاك التقليديين لموارد البحيرة والغابة (هولك وروديكين ١٩٩٣).

وفي مايو ١٩٩٢، وفي أعقاب المخاوف المتزايدة لملاك الأرض التقليديين من المضي قدماً في تطوير المنتجع على الأرجح، أصبحت المناقشة - حول مشروع المنتجع في لافوي لاجون - قضية في وسائل الإعلام الوطنية. ففي ٥ مايو كتب أهالي قرية متضررة إلى حكومة إقليم جوادا كانال مشيرين إلى أن ملاك الأراضي التقليديين والمستفيدين من منطقة لافوي لاجون لم يستشاروا حتى في مشروع المنتجع، حيث قالوا:

"ما يشغلنا أن الموقع المشار إليه هو منطقتنا الرئيسية لصيد الأسماك، وأن أسلافنا كانوا يستخدمون الأرض كما نفعل وكما سيفعل أخلافنا من الأجيال القادمة. سنصيد السمك للغذاء، وسنجمع القواقع والسرطانين، والكرنب، وسنقوم بالبستنة.. إلخ، بدون خوف لأننا نملك هذه الأرض، وبدلاً من القواعد المقيدة للأجانب على المنطقة فإننا نتجول فيها بحرية.. يتم إنكار حقوقنا في أرضنا بعدم تعريفنا بالاتفاقية، لأننا لم نوقعها. يجب أن تجرى المفاوضات الصحيحة بما يرضينا" (في رودكن، تحت النشر).

وفي ٨ مايو أرسل تصريح صحفي إلى محطة الإذاعة بجزر سليمان وإلى الصحيفة المحلية، «نجمة سليمان»، نيابة عن بعض ملاك الأراضي التقليديين بشأن "القصة المستمرة لعدم استشارة المجتمع المهتم بالتنمية السياحية في لافوي لاجون". ولم ينشر هذا التصريح الصحفي (رودكن، تحت النشر).

وفي ١١ مايو أذاع راديو جزر سليمان روايتين حول المشروع. أذيعت الرواية الأولى في نشرات الأخبار المبكرة وذكرت أن وزارة السياحة والطيران كانت تساعد

مالكي الأراضي في جنوب شرق جوادا كانال على البدء في مشروع سياحي على نطاق محدود في لوفى لاجون، وأن ممثلاً للوزارة سحب عضو البرلمان المحلى، إيزيكيل أليبا، إلى المنطقة من أجل "مناقشات أكثر مع الملاك". كما ذكرت الإذاعة أيضاً أن مدير المركز الثقافى فى مقاطعة جوادا كانال، فيكتور توتو، ذكر أن أهالى المنطقة لم يستشاروا حول المشروع ويسعون إلى معرفة أكثر بشأن مزايا السياحة وعبوبها. وعلى العكس من ذلك تماماً، أوردت نشرة الأخبار المسائية أنه:

"يمكن تطوير لوفى لاجون فى ويذركوست إلى منتجع سياحي. إنها واحدة من عدة مواقع أوصى المجلس السياحي لجنوب الهادى بتنميتها سياحياً.

وتم توفير التمويل لهذه التنمية السياحية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ضمن برنامجها للتنمية السياحية الإقليمية فى المحيط الهادى.

ومبدئياً فإن سكان القرى كانوا منشغلين بأن السياحة الواعدة تشق طريقها نحو القرية، وأنهم الآن على يقين من أنهم سيجلبون المنفعة من صناعة السياحة".

وقد تلقت وزارة السياحة والطيران، كما تلقى إيزيكيل أليبا، المزيد من الانتقادات بشأن عدم التشاور مع بعض مالكي الأراضي التقليديين حول مخاوفهم بشأن التنمية السياحية فى منطقة البحيرة (لاجون). وشعر ملاك الأراضي أنه بدون أى سبيل متاح لهم للمشاركة فى عملية التنمية السياحية، فليس أمامهم خيار آخر سوى استخدام محطة الإذاعة بجزر سليمان كمخرج للتعبير عن معارضاتهم. وقد أعلن أليبا، معارضاً حجج ملاك الأراضي التقليديين، أنه كثيراً ما ناقش مشروع المنتجع مع الناس فى منطقة لوفى لاجون، ولكن قضايا الأرض تلك لم تكن مهمة بافتراض أنه أيضاً زعيم قبيلة من القبائل التى تستخدم البحيرة، كما أن الأعضاء الممثلين لكثير من القرى فى منطقة لوفى هاجموا بشدة موقف أليبا بشأن مشروع البحيرة، وأعلنوا أنهم باعتبارهم ملاكاً لأراضى الموقع الذى سيتم تطويره، لا يريدون مطلقاً مشروع المنتجع المقترح لعدة أسباب منها: الاحتفاظ بالملكية التقليدية للأرض، والمخاوف من تأثيرات السياحة فى أنماط الحياة، واستخدام البحيرة كمورد للغذاء (رودكين، تحت النشر).

إن مشاعر العداء لمثلئى القرية تكررت أيضاً فى بيان صحفى لمحطة الإذاعة لجزر سليمان فى ١٢ يونيو، حيث أعلن أن مشروع المنتجع لم يتلق الدعم المحلى الواسع بسبب العجز عن الاستشارة وقصور الاهتمام بالتأثيرات المحتملة للسياحة. وفى شكاوى إلى وزير السياحة والطيران قيل أيضاً بأن ألبوا كان يخدم مصالحه الخاصة المتمثلة فى الحصول على أموال لقبيلته:

"الناس يعارضون بشدة المشروع المقترح لمنتجع لاوفى لاجون، وأنهم يطالبون وزارتك بسحب الاقتراح ككل، ومعنى هذا أن أى تحركات أخرى قد تؤدي إلى التخريب، وينكر الناس ملكية ألبوا للبحيرة ويطالبونه بأنه من الأفضل فى حالة وجود أية شكوك أخرى لديه أن يلجأ إلى الإجراءات القانونية" (رسالة مقتبسة فى رودكين، تحت النشر).

ورداً على ذلك، كانت مؤسسة إيومى توجذر هولدنجز ليمتد، التى يرأسها إيزيكيل ألبوا، قد أعلنت أنه إذا لم يتم صرف الأموال من جانب الحكومة لمشروع المنتجع، فإنهم سيعملون على توفير التمويل من جانبهم. وزعم ألبوا أنه لم يكن مالكا للأرض. وبدلاً من ذلك احتج بأنه عضو فى قبيلة تمتلك أرضاً فى منطقة البحيرة وحولها، وأن هذا يعطيه بالتالى الحق فى استخدام هذه الأرض. وطبقاً لقول ألبوا فإنه ليس هناك ما يشير إلى، أو يتضمن، أن له أية مصلحة شخصية فى المشروع المقترح لمنتجع لاوفى لاجون، وعلى العكس فإنه كان يبحث للمبادأة بمشروع التنمية لصالح أهالى الإقليم. ومع التسليم بالمعارضة تجاه مشروع المنتجع، فإنه استنتج بالتالى أنه قد يكون من المناسب تحويل التمويل المقدم من المجلس السياحى لجنوب الهادى إلى مشروع بديل للسياحة البيئية (رودكين، تحت النشر). وفى يناير ١٩٩٣ دمر إعصار نينا معظم القرى فى منطقة الدراسة.

ولم يبق أى بيت قائماً فى أقرب القرى من البحيرة. أما مهبط الطائرات فقد غطته جنوع الأشجار وغيرها من الأحجار. وقد استغرقت عملية تنظيفه من جانب السكان المحليين أياماً عديدة قبل أن تستأنف رحلات الطيران. وبقيت مشكلات الصحة والعلاج والمياه والتنمية الزراعية من القضايا الرئيسية للسكان المحليين.

## وضع أجندة التنمية السياحية :

إن دراسة الحالة السابقة عن المشروع المقترح للسياحة البيئية فى منطقة لوفى فى ويذركوست تشير إلى التعقيدات السياسية للتنمية السياحية فى الدول النامية. فالنخب المحلية التى ستحقق مكاسب مالية كبيرة، وصناعة السياحة والمنظمات الخارجية للدعم والمحافظة على البيئة قد تكون لها مجموعة أهداف مختلفة عن أهداف المجتمعات المحلية بالنسبة إلى تشجيع التنمية السياحية.

وفى دراسة الحالة السابقة وضعت قواعد اللعبة بمعرفة النخب المحلية، ولم يكن بإمكان مالكي الأرض التقليديين أن يحققوا مصالحهم دون أن يكون لهم منفذ للمؤسسات التى تمارس عملية صنع القرار. وتلبي قواعد اللعبة أيضاً المصالح الأجنبية، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى ملامح الاقتصاد المستزعر (انظر ما سبق) فى حالة لوفى، حيث تم وضع إطار التنمية بالتعاون مع القانون والنظام والمؤسسات السياسية التى تخضع لتوجيه النخب المحلية (بست ١٩٦٨).

وفى حالة جزر سليمان لم تكن السلطة عموماً لأبنية صنع القرار التقليدية فى القرية، ولكنها كانت لمؤسسات الدولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار. والسلطة لا توزع بالتساوى داخل مجتمع ما بشكل مطلق، ولكن هناك عادة محاولة، على الأقل فى عديد من المجتمعات الغربية، للمساواة فى منفذ الوصول لعملية صنع القرار. وفى حالة جزر سليمان لم يكن استيراد المؤسسات السياسية الغربية سوى غطاء سميك لنشاطات أعضاء النخب المحلية الذين لا يزالون متمسكين بنظام الرجل الكبير للوصول إلى السلطة السياسية ذات الرافد الثقافى. وعلى سبيل المثال فى حالة النظام الانتخابى، يذكر كروكومب (١٩٩٢، ص ١٤) أنه "حيثما يوجد مرشحوون كثيرون فى نظام الانتخاب الفردى، كما يحدث غالباً فى جزر سليمان، أى نظام الحصول على المرتبة الأولى فى الأصوات، فإن الشخص الذى يحصل على أصوات أكثر قد لا يكون ممثلاً حقيقياً". وفى انتخابات ١٩٩٣ الوطنية فى جزر سليمان، أعيد انتخاب إيزيكيل أليبوا، فى مواجهة خمسة مرشحين آخرين بحصوله على نسبة ٢٨٪ من مجموع الأصوات.

وفى جزر سليمان وفى غيرها من الدول النامية فإن ترتيبات السلطة المحلية تغيرت من خلال عمليات التحديث التى تعد التنمية السياحية واحدة من مكوناتها. إن الشخصيات المهمة فى أبنية السلطة التقليدية إما أن يتم تجاوزها فى الترتيبات المؤسسية الجديدة، وإما أن تصبح من بين أعضاء النخبة الجديدة، ولكنها تستخدم بعض الأدوار والعلاقات التقليدية لتعزيز مصالحها الخاصة. وكما يعترف هاووفا (١٩٨٧، ص٩) بأنه فى عديد من مجتمعات جنوب الهادى التى تمر بمرحلة التحول السياسى، فإن "من حق صاحب الامتيازات وحده أن يخبر الفقير بالعمل على المحافظة على أوضاعهما. ولكن تصورات صاحب الامتيازات حول ماذا يحفظ يختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التصورات لدى الفقير".

وهناك منظور أكثر حماسة للتفاعل بين تنمية السياحة الدولية وعملية التحديث والمردود السياسى قدمه مينر باى (١٩٩٢، ص٦٨) "السياحة ليست ممارسة محلية، لكنها سبيل للشركات الكبرى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأساليب لا يمكن لفرد واحد تحملها فى تنمية متوازنة للجزيرة. إن توجه السياحة لمراكمة الربح يتعارض مع أخلاقيات المنح والمشاركة التى يتسم بها نظام القرابة فى الجزيرة. إن تخطيط السياحة يميل إلى تجاوز السكان المحليين".

"إن السياحة التقليدية تعد قاطرة للارتباط بالمركز الاستعمارى لملاك الأراضى سواء من خلال مفهوم "التغريب" أو من خلال مفهوم "البينتنة" (نسبة إلى اليابان)، الأمر الذى قد يختلف كلية مع مفهوم "طريق المحيط الهادى" إلى "التحديث" أو بمعنى أصح أنه قد يختلف مع الثقافة والحاجات المحلية" (مينر باى ١٩٩٢، ص١). وفى حالة جزر سليمان فإن أعضاء النخبة الحاكمة، أو "الرجال الكبار" هم الذين فى وضع يمكنهم من اختيار ما يجب حمايته، وما يجب أن يتم تغييره فى إطار الممارسات التقليدية مثل الملكية التقليدية أو العرفية للأراضى: "إن أكثر القطاعات، فى مجتمعات الجزيرة التى تبشر ضد الارتباط بما يعتقدون أنه تقاليد مهجورة، هى تلك المجموعات التى تحاول بطرق متنوعة لفرض التقاليد التى ليس لها وزن على الفقير. وغالباً فإن صاحب الامتيازات له تقاليد تختلف عن تقاليد الفقير، وكل منهما ينتسب إلى التقاليد التى تحقق له مصالحه بشكل أفضل. والفرق بينهما أن الفقير يعيش على التقاليد المفضلة،

فى حين يحاول صاحب الامتيازات أن يفرض تقاليد جديدة على الفقير للمحافظة على الاستقرار الاجتماعى، أو بمعنى آخر لتأمين الامتيازات التى حققها صاحب الامتيازات. وهكذا فإن التقاليد تستخدم من جانب الطبقات الحاكمة لفرض النظام الجديد" (هاوفا ١٩٨٧، ص١٢).

إن العمليات السياسية التى شهدناها فيما يتعلق بدراسة الحالة السابقة ليست قاصرة على جزر سليمان، فبينما يتغير الفاعلون والمصالح والممارسات الثقافية تظل التفاعلات بين القيم والمصالح والسلطة مسألة عامة تنطبق على أى موقف تجرى فيه عملية التنمية السياحية. وللأسف فإن كثيراً من الباحثين غالباً ما يتجاهلون هذا الأمر. وتكرر فى كثير من المناطق الهامشية اقتصادياً المشكلة الرئيسية التى كانت لب مثال لوفى لاجون، فمن يراقب عملية التنمية السياحية؟ والرقابة هنا لا تشير فقط إلى المقدرة السياسية للسكان المحليين على استخدام مصالحهم فى عمليات التنمية السياحية، بل تعنى أيضاً التوجيه الأوسع نطاقاً للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤدى عملها على مستوى المجتمع. ويتضمن مفهوم التبعية أن هذه العمليات تدار فى المناطق المركزية - أو الاستعمارية - بدلاً من أن تدار فى المقصد السياحى أو الدولة المضيفة. وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن أن نفترض بسهولة أنه إذا ما حدثت التبعية فى المستوى السياسى الكلى فلا بد من أن يترك ذلك آثاره فى عملية التنمية السياحية التى تعمل على المستوى السياسى الجزئى كما فى حالة جزر سليمان.

وتكشف حالة جزر سليمان، مثل كثير من الدول الصغيرة الأخرى، عن العديد من سمات التبعية. ففي حالة جزر سليمان فإنها تعتمد بشدة على الزائرين من أستراليا، وبالتالي على مشغلى الرحلات من الأستراليين. وتعتمد الحكومة كثيراً على المساعدة الأجنبية. وفى الواقع يأتى معظم الدعم لتنمية السياحة البيئية من منظمات وهيئات المحافظة على البيئة من أستراليا ونيوزيلندا التى تسعى فى تطوير منهجها إلى تطبيق المحافظة بالفعل فى جنوب الهادى. وقد وصف هول (ك ١٩٩٤د) هذا المنهج بأنه شكل من أشكال "الاستعمار البيئى". وأخيراً فإن منهج النخب المحلية إزاء التنمية السياحية

تعززها الجماعة الأوروبية التي تمول المجلس السياحي لجنوب الهادي الذي يعد نشاطاً للغاية في تشجيع السياحة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهكذا فإن كثيراً من القوى التي تقرر نمط وعملية التنمية السياحية في جزر سليمان قوى أجنبية عن البلاد. وفي الوقت الذي يمكن لبعض الأفراد أن يجنوا فيه ثمار التحديث من خلال سياسات التنمية السياحية الحالية المتاحة، فإن الغالبية العظمى من السكان تبحث عن الفوائد الأوسع المحتملة التي تتيحها السياحة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

### الأبعاد السياسية للتنمية السياحية :

تقدم السياحة فوائد اقتصادية، ولكن السوق الإجمالية للسياحة لا تزال محدودة، حتى وإن كانت متنامية. ولذلك فإن معظم المجتمعات ليس أمامها سوى الأمل في تحقيق مزايا اقتصادية على نطاق محدود، ولا تعد السياحة أكثر من مجرد عنصر واحد من عناصر إستراتيجية أوسع للتنمية (ويليامز وشاو ١٩٨٨، ب، ص ٢٣٩).

لقد قدم هذا الفصل مناقشة لمفهوم التنمية السياحية وبعض مظاهرها السياسية. والتنمية السياحية ظاهرة سياسية من حيث قضية الرقابة على عملية التنمية، ومن حيث نواتجها. وعلى سبيل المثال: من هم الرابحون ومن هم الخاسرون من حيث أهداف سياسات التنمية الحكومية؟ ويمكن أيضاً دراسة الأبعاد السياسية للتنمية السياحية على المستوى الكلي، من حيث مفاهيم مثل التبعية، وعلى المستوى الجزئي من خلال فحص المصالح والقيم والسلطة للشخصيات المهمة والجماعات في عملية التنمية. وعلى المستوى الجزئي يعتبر مفهوم "قواعد اللعبة" مفهوماً على درجة كبيرة من الأهمية بحسب المساواة في وصول الأفراد والمجتمعات إلى عملية صنع القرار. هذا فضلاً عما نذكر من أن العمليات التي تحدث على المستويين السياسيين الكلي والجزئي لا يمكن فصلهما، ولكن يجب أن ينظر إلى الكلي والجزئي باعتبارهما توأمين في الأنماط الشاملة الأوسع للتنمية السياحية.



وبالرغم من أن السياسات السياحية الحكومية الوطنية والإقليمية تنطوي غالباً على أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، فإن الأهداف الاقتصادية تأتي على رأس قائمة الأهداف على أجنده السياسة السياحية. إن فعالية ونجاح السياسة السياحية تقاس قطعاً طبقاً لعدد السائحين الذين يصلون إلى المقصد السياحي، وليس طبقاً لصافي المنافع التي تأتي بها السياحة للمقصد السياحي ذاته. ويرى ويليامز وشاو (١٩٨٨ب، ص ٢٢٠) أن هدف السياسة في جوهره يجب أن يكون التأثير في عدد الزائرين الذين يتم جذبهم وتحسين نوعيتهم (القدرة الإنفاقية وسلسلة النشاطات) وتوقيت زياراتهم والمقاصد التي يفضلونها، أو الجمع بين هذه الأهداف.

إن السياحة لن تؤدي بشكل تلقائي إلى الرخاء الاقتصادي. وكما يشير جليج (١٩٨٨، ص ١٣٢) فيما يتصل بالسياحة في سويسرا فإن هناك شكوكاً متزايدة حول الأهمية الكبيرة للسياحة، وهناك تعبيرات عن المخاوف حول مخاطر الاقتصاد أحادي البنية. إن التكاليف والأرباح للتنمية السياحية قد لا تنتشر بشكل متساو في منطقة المقصد السياحي. وقد لاحظ جرينوود (١٩٨٩، ص ١٧١، ١٧٢) أن:

"السياحة تقدم حافزاً كبيراً للاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني، ولكنها تتمخض أيضاً عن عدم مساواة في توزيع الثروة بشكل متزايد. والسياحة بهذا الشكل تؤدي إلى زيادة الانشقاقات داخل المجتمع. إنها ليست هذه الأداة التنموية التي يزعّمها بعض المخططين المتحمسين. والنتيجة أن التنمية المرتبطة بالسياحة تميل إلى إحداث عدم مساواة، لأنها تبدو متوازية مع أشكال عدم المساواة التي تحدثها إستراتيجيات التنمية الأخرى، مثل المصانع والبرامج الرأسمالية والثورة الخضراء. وهذا يخدم كعلاج مطلوب الأحلام الحماسية الضخمة، بوطن وافر الثروات تغطيه عائدات السياحة.

إن التنمية السياحية ليست أسمى بالضرورة من أشكال التنمية الاقتصادية الأخرى. ولكن بالنسبة إلى بعض المناطق تبدو خياراً تنموياً جذاباً بالرغم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة لها. ولكن لماذا؟ هناك ثلاثة أسباب يمكن تقديمها، وهي:

**أولاً :** إن الفوائد الكبيرة التي تعود من السياحة على المنطقة المضيفة تستحق تحمل آثارها الاقتصادية، ومثل هذا التحليل شائع بين عديد من الأجهزة الحكومية، ويتم تشجيعه أيضاً من جانب بعض أصحاب المصالح مثل صناعة السياحة التي تستفيد من السياسات الحكومية التي توضع لصالح التنمية السياحية.

**ثانياً :** في حين أن الآثار الاجتماعية الثقافية والبيئية للتنمية السياحية يمكن أن تكون مفهومة لدى دارسي السياحة (مثل ماثيسون وويل ١٩٨٢، وبيرس ١٩٨٩)، فلا يعترف بها كثيراً لدى الحكومات أو لدى كثير من المنظمات السياحية الوطنية المسئولة في المقام الأول عن تشجيع السياحة لا عن حمايتها. وفضلاً عن ذلك فإن المجموعة التي تتعامل مع المنظمات السياحية الوطنية هي صناعة السياحة، التي تعتبر زيادة السياحة هي سبب وجودها، أما المجتمعات التي تنشُد تحقيق مكاسب خاصة من السياحة فإنها لا تعد من بين عملاء هذه المنظمات السياحية.

**ثالثاً :** الطبيعة الخاصة للسياحة الدولية تؤدي إلى سيطرة الاقتصاد المركزي الاستعماري على المناطق السياحية الهامشية اقتصادياً. ومثل هذه السيطرة يمكن ترجمتها أيضاً إلى تأثيرات هيمنة على الثقافة والمجتمع. وكما استخلص لندجرن (١٩٧٣، ص ١٤): "يبدو واضحاً تماماً من النظر إلى الوراء على مختلف مراحل السفر للسياحة أن السياحة الدولية في شكلها المعاصر قد تكون وليدة الدول الغربية من حيث تدفقاتها، وأنها ذات أساس غربي أيضاً من حيث مدخلات العرض السياحي المطلوبة. وفي ظل الاختلافات في أحجام الاقتصاديات الحالية من حيث المدخلات والنقل والخدمات والاستثمار والإدارة الحديثة وظاهرة المركز - المحيط، والتي تتمثل في التدفقات السياحية الدولية، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان تغيير هذا الوضع. إن نظام السفر الراهن نظام قائم بذاته إلى حد بعيد من الناحية الوظيفية، كما أنه مؤسسة شديدة التخصص بحيث لا يستطيع نقض مبرر وجوده. وسيظل هذا النظام يعمل إلى أن تحدث تغييرات جذرية في سلوكيات المسافر وتفضيلاته، أو في العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام.

رابعاً: من الممكن أن يكون هذا السبب نتيجة حتمية للملاحظة السابقة، وهي أن التنمية السياحية قد تحفز تماماً دينامياتها السياسية الخاصة في مناطق المقاصد السياحية، هذه الديناميات التي بموجبها تكون الرقابة على عمليات التنمية كامنة في النخبة التقليدية بالتعاون مع المصالح الخارجية. وكما يتساعل ماثيوز (١٩٧٥، ص ٢٠٠) "ربما يكون الأكثر إغراء لعالم السياسة هو تأثيرات النمو السياحي في ترتيبات السلطة السياسية في الدول النامية الصغيرة. فهل ينتج نمو السياحة أسساً جديدة للسلطة؟".

وتذكر دراسة لجرينوود (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٩) عن السياحة في قرية من قرى الباسك أنه طالما أن السياحة تنمو فإن السلطة السياسية تصبح مركزة بدرجة أكبر لدى أولئك المنخرطين في السياحة ولدى المستثمرين الأجانب. بيد أن هذه الدراسة تمثل واحدة من الدراسات القليلة التي تفحص بالتفصيل قضية الرقابة في التنمية السياحية. ولكن، كما يشير هذا الفصل، فإن النخب المحلية والمصالح الأجنبية قد يكون لها تأثير في توجيه عمليات التنمية السياحية أكبر من تأثير العديد من الناس الذين يتأثرون بدرجة أكبر من جراء هذه التنمية، وهذه النقطة هي التي ستكون موضع فحص بتفصيل أكبر في الفصل التالي.



## الفصل السادس

### السياحة والولاية المحلية

#### التنمية والصورة والمصالح على المستوى المحلي

إن السياحة، برغم عدم إعطائها التقدير والاعتراف النموذجيين، فإنها طريقة مفضلة للتكثف وتعد إحدى الوسائل المهمة في تشكيل الوعي العام بالأماكن وخلق الصور الاجتماعية عنها (بريتون ١٩٩١، ص ٤٧٥).

وبالرغم من أهمية المناطق المحلية، فإنها تهمل غالباً في السياسة السياحية. والمناطق المحلية تضم السلطات المحلية والممثلين المحليين في مختلف الأجهزة على المستوى الوطني، بما في ذلك الأجهزة السياحية. (أرى ١٩٩٠، ص ١١٢). والتنمية السياحية تحدث في إطار التخطيط المحلي وجماعات المصالح المحلية. ولذلك فإنه لكي نقوى فهمنا للسياسة السياحية يجب أن نركز كثيراً على مستويات المؤسسات الفردية والمنظمات التنفيذية الصغيرة (بدلاً من المستويات العليا) التي يعد الجزء الأكبر من السياسة السياحية من أجلها (جرينوود وويليامز وشاو ١٩٩٠، ص ٥٥).

ومتما هي الحال على المستويات الوطنية والإقليمية، فإن السياحة تلبى عديداً من الحاجات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البيئات المحلية (ويليامز وشاو ١٩٨٨ ج، ١٩٨٨ د، وويليامز وشاو ١٩٩٠، وانظر أيضاً الفصل الخامس). وعلى أية حال فإن القيمة المتصورة للتنمية السياحية في مجال العمالة والنمو الاقتصادي لها مدلولاتها بالنسبة إلى تخصيص موارد الدولة على المستوى المحلي. ومع التسليم بصفة خاصة بالندرة المتزايدة للموارد المتاحة للمناطق المحلية، تتور التساؤلات حول الأسلوب الذي

يتم به تقديم الموارد للتنمية المتعلقة بالسياحة وتشجيعها، وهذه التساؤلات قد تمثل ابتعاداً عن الوظائف الخاصة بالرفاهية التقليدية. وأكثر من ذلك فإن قدرة النمو في صناعات الخدمات، مثل السياحة، على توفير العمالة التي هي الناتج النهائي للمؤسسة، سلعة غير منظورة أو غير ملموسة إلى حد ما، ولكنها تحتوى على قوة عاملة مشكلة من مهن وأعمال خدمية وغير خدمية (أرى ١٩٨٧، ص ٥)، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مناقشة تفصيلية أيضاً. ويشير أرى أخيراً إلى أن الخدمات السياحية مرتبطة بالعمالة المكثفة، وبالتالي سيسعى أصحاب العمل لتقليل تكاليف العمل (١٩٩٠، ص ٤١) وهو موقف يتناقض مع أهداف توليد العمالة التي يتضمنها عديد من السياسات السياحية الحكومية الوطنية والمحلية (انظر الفصل الخامس).

وبالرغم من الشكوك حول الفوائد الاقتصادية للسياحة لدى بعض الباحثين، فإن موقف الحكومة المحلية بالنسبة إلى السياحة يبدو إيجابياً تماماً بصفة عامة. فالحكومات المحلية تسعى لتحقيق الأهداف التنموية العمالية والاقتصادية مثلما تفعل الحكومات الوطنية في سياساتها السياحية. وعلى سبيل المثال: فقد أجرى مسح حول آراء أعضاء المجالس المحلية في ثلاث مقاطعات، في سرى في المملكة المتحدة، تجاه السياحة، حيث ذكر وانهل (١٩٨٧) أن هؤلاء الأعضاء كان لديهم موقف إيجابي عموماً تجاه السياحة بغض النظر عن الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها (الجدول ١/٦). وكانت النتائج التي توصل إليها وانهل، بالرغم من غموض الأدلة غالباً، ممثلة لكثير من الأجهزة الحكومية التي تسعى لجنى الفوائد الاقتصادية المتصورة للتنمية السياحية. ولكن دراسات أخرى مثل دراسة جونز (١٩٨٦) التي أجريت على الشاطئ الذهبى في أستراليا قد تشير إلى القيم التي تبناها كثير من الأجهزة الحكومية المحلية وتعكس إلى درجة كبيرة قيم النخبة المحلية أكثر من المصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً.

وبالرغم من أهمية التنمية السياحية للمناطق المحلية، فإن دور السياسات السياحية للحكومات المحلية لم يتلق ما يستحقه من الاهتمام. وكما يقول وانهل (١٩٨٧، ص ٥٤) فإنه "في نهاية الأمر يبقى تطبيق أية إستراتيجية سياحية على الطبيعة في أيدي دوائر الحكومة المحلية". إن السياسات السياحية الوطنية وفعالية المنظمات السياحية الوطنية التي تركز عليها معظم بحوث السياسة السياحية

(مثل ريختر ١٩٨٩، وبيرس ١٩٩٢) لا يمكن فهمها من حيث صياغتها أو تطبيقها بمعزل عن الإطار المحلى. وفى كل النظم السياسية تقريباً، لا سيما فى النظم الفيدرالية (انظر الفصل الثانى) هناك مستويات متداخلة فى صياغة السياسة وتطبيقها. وموقف كهذا يمكن أن يؤدي غالباً إلى مشكلات فى ترجمة السياسات السياحية من جانب كل من المستوى الوطنى والمستوى المحلى وبالعكس (جرينود وويليامز وشاو ١٩٩٠).

### جدول ١/٦

#### مواقف أعضاء المجلس المحلى تجاه السياحة

الخاصية	عدد المجيبين	موافق تماماً %	موافق %	موافقة وعدم موافقة %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %	لا أعرف %
<b>الإيجابية :</b>							
تقدم الوظائف المحلية	٩٣	٣٤	٥٣	٩	٢	٢	-
تجلب الأموال للمنطقة	٩٤	٥٩	٣٦	٣	-	٢	-
حماية أفضل للمباني والمتنزهات والجاذبيات	٩٤	١١	٤٨	٢٦	١٠	٦	-
محلات ومرافق محلية أكثر	٩٣	٨	٣٧	٢٦	١٨	١١	١
طرق ومواقف سيارات أفضل	٩٣	٤	٢٢	٢٧	١٦	٣٠	١
إضافات للمناخ	٩٤	١٦	٣١	٢٢	١٨	١١	١
<b>السلبية :</b>							
عبء زائد على المعدلات	٩٢	١	٢١	١٢	٢٤	٤٢	-
تدمير البيئة	٩٣	٧	٣٣	١٨	١٦	٢٥	١
رفع الأسعار	٩٣	٣	١٦	٣٦	٢٤	١٧	٤
زحام فى الشوارع والمحلات	٩٣	١١	٤٧	٢٢	١٢	٩	-
زحام فى المواصلات المحلية	٩٣	١	١٠	٢٨	٢٥	٣٢	٤
وقاحة السائحين وعدم حساسيتهم	٩٢	١	١٠	٢٦	١٢	٤٨	٣

المصدر: وانهل ١٩٨٧، ص ٥٦. أعيد نشره بموافقة بترورث - هاينمان، أكسفورد، المملكة المتحدة.

ويركز هذا الفصل على الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى. وسيعطى اهتماماً خاصاً للوظيفة المتغيرة للسياحة فى المحليات وفى المناطق المتحضرة بصفة خاصة. إن إعادة تنشيط المناطق الموجودة داخل المدن من خلال إقامة مشروعات سياحية وترفيهية جديدة، ينظر إليه من جانب بعض المعلقين (مثل هنرى وبراهام ١٩٨٦) باعتباره مؤشراً لبروز أزمة فى المناطق المحلية، حيث تتضاعل وظائف الرفاه التقليدية. ولكن فى إطار أوسع فإن الاستخدام الحالى للسياحة لإعادة تشكيل صورة المدينة قد ينظر إليه أيضاً باعتباره استجابة من جانب النخب الحضرية لظاهرة عوالة رأس المال والطبيعة المتغيرة لدور الدولة فى المجتمع. وبغض النظر عن ذلك يبدو أن هناك تحولات تحدث فى السياق السياسى والاقتصادى لتنمية المدينة تؤدي إلى ظهور مناخ اجتماعى جديد وثقافات خاصة وعمامة جديدة وانعزالات جديدة. (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٥٥).

إن خلق أجواء ترفيهية حضرية واستضافة الأحداث الكبرى من أجل تكوين صور جديدة للمدن وجذب رأس المال العالمى له مضامين مهمة بالنسبة إلى مصالح الجماعات فى المناطق الحضرية أو المدن، لا سيما فى المناطق الداخلية للمدن الأكثر قابلية لإستراتيجيات إعادة بناء الصورة. إن إستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة يمكنها أن تغير علاقة المجتمع بالنسبة إلى المكان، ويمكن أن تؤثر وتنعكس أيضاً قدرة جماعات المصالح المجتمعية فى التأثير فى سياسات السياحة وطبيعة التنمية السياحية. ويعقد هذا الفصل مناقشة موجزة لطبيعة المشاركة المجتمعية فى عملية التنمية السياحية، ويدافع عن أن كثيراً من نماذج التخطيط المجتمعى يركز فقط على الأبعاد الملموسة للسلطة فى صنع القرار. إن هذا المفهوم التعددى للسلطة ينظر إليه باعتباره غير كاف لشرح الأبعاد السياسية الواسعة للتنمية السياحية، ويخفق فى فهم كيف يمكن استبعاد جماعات معينة من عمليات صنع القرار؟ أو كيف يمكن أن تحدث حالة اللاقرار؟



## السياحة الحضرية الجديدة - المدينة كمنتج سياحي :

إن السؤال الذى يثار هو ما إذا كان يوجد، أو لا يوجد، شكل من أشكال الحياة العامة أو الثقافة العامة لكل المواطنين المحليين فى المدينة، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للسياسات المحلية أن تعمل على تحفيز هذا الأمر؟ وهل تعتبر المدينة منتجاً يمكن بيعه فى سوق السياحة؟ وفى أى موقع يمكن استثمار الأموال؟ أو هل المدينة مكان يمكن العيش فيه، حيث يستطيع الناس أن يعبروا عن أنفسهم حتى ولو كان ذلك من حيث المقاومة للثقافة السائدة أكثر من الانسجام مع هذه الثقافة؟ (براها م وآخرون ١٩٨٩ب، ص ٤).

بالرغم من أن للمدن تاريخاً طويلاً فى جذب السائحين، فإن المدن بدأت فى السنوات الأخيرة فقط فى السعى بوعى لتطوير صورتها والترويج لنفسها لزيادة تدفق السائحين. وفى أعقاب زوال التصنيع فى كثير من المناطق الصناعية المطلة على المياه فى السبعينيات والثمانينيات، أصبحت السياحة تصور باعتبارها آلية لإعادة إحياء المناطق الحضرية من خلال إنشاء مجال للترفيه والسياحة فى المدن الحضرية. ويبدو أن هذه العملية ذات طابع عالمى حيث ظهرت فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلندا (انظر على سبيل المثال لو ١٩٨٥، وهوستون ١٩٨٦، وفوندرسميث ١٩٨٨، وكامرون ١٩٨٩، وفريدن وسجالين ١٩٨٩، وهولك ١٩٨٩، وبيج ١٩٩٢، وجد وباركنسون ١٩٩٠، وواطسون ١٩٩١، وبيانثيني وباركنسون ١٩٩٣، وبيج ١٩٩٣، وانظر الجدول ٢/٦ حول أمثلة لإستراتيجيات الصورة للمدن).

وهذا الوضع دفع هارفى (١٩٨٨) ذكر فى أرى ١٩٩٠، ص ١٢٨) إلى التساؤل: كيف يمكن إقامة كثير من المتاحف والمراكز الثقافية وقاعات المؤتمرات والمعارض، والفنادق، والأندية البحرية، والمجمعات التسويقية، وتحسين الواجهات البحرية أو المائية؟ وعلى سبيل المثال: فإن المناسبات ومشروعات تجديد وسط المدينة استخدمت لإعادة تنشيط روتردام من خلال جذب السائحين والاستثمارات الجديدة. وبالمثل فإنه فى السنوات الأخيرة قامت كل مدينة فى بريطانيا تقريباً بإعداد برامج تطوير مختلطة لتحقيق أهداف كثيرة من بينها جذب السائحين (ريبيما وميرج ١٩٨٩). وبالمثل لاحظ

أرى (١٩٩٠، ص١١٩) أنه في السنوات الأخيرة أصبحت كل مدينة أو منطقة حضرية في بريطانيا تقريباً تنتج برامج تنمية للواجهات المائية لجذب السائح كعنصر من عناصر هذه البرامج. ولكن طبقاً لما يراه موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص٢٦٣) فإن نمط سياسة التنمية لمدينة ما من منطلق اقتصادي بهدف إعادة تنشيط المدينة أدى إلى إقامة مشروعات باشتراك القطاعين العام والخاص، مما يعني أن هذه المشروعات لم تكن من أجل دمج الجماعات المحرومة في المجتمع، ولكنها كانت من أجل تقديم المتع للأغنياء.

#### الجدول ٢/١

نماذج لإستراتيجيات إعداد صورة المدن في أستراليا وكندا  
ونيوزييلندا والمملكة المتحدة

المدينة	مكونات إستراتيجيات تشكيل الصورة للمدن
<b>أستراليا :</b>	
أديلايد	أديلايد جراند بركس (سباق السيارات أو الجائزة الكبرى)، السياحة الثقافية، مناقصة لدورة الألعاب الرياضية للكونولث ١٩٩٦ .
بريسبين	دورة الألعاب الرياضية للكونولث ١٩٨٢، معرض إكسبو ١٩٨٨، تطوير الضفة الجنوبية، مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ١٩٩٢ .
هوبارت	إعادة تطوير الواجهات المائية، السياحة الثقافية.
ملبورن	مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية ١٩٩٦، إعادة التطوير المقترح للحوض الجاف، تطوير المناطق الثقافية للضفة الجنوبية، استضافة الجائزة الكبرى الأسترالية منذ ١٩٩٧ .
سيدني	إعادة تطوير ميناء دارلنج، السياحة الثقافية، فعاليات خاصة، الحصول على مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠٠٠ .
<b>كندا :</b>	
كالجري	دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ١٩٨٨، السياحة الثقافية.
تورنتو	مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية عام ١٩٩٦، إعادة تطوير الواجهات المائية على نطاق واسع، السياحة الثقافية بما في ذلك سباق السيارات أو الجائزة الكبرى في إندي.

المدينة	مكونات إستراتيجيات تشكيل الصورة للمدن
فانكوفر	معرض إكسبو ١٩٨٦، إعادة تطوير الواجهات المائية على نطاق واسع، السياحة الثقافية وفعاليات خاصة بما فى ذلك سباق السيارات أو الجائزة الكبرى فى إندي.
فيكتوريا نيوزيلندة :	دورة ألعاب الكومنولث لعام ١٩٩٨، إستراتيجية للسياحة الثقافية.
أوكلاندا	دورة ألعاب الكومنولث عام ١٩٩٠، إستراتيجية للسياحة الثقافية والإقليمية، فعاليات خاصة، متحف بحرى.
ديوندن	السياحة الثقافية، إعادة تطوير الواجهات المائية، فعاليات خاصة، حملات تسويقية تحت شعار "كل شيء هنا على ما يرام".
ولنجتون	السياحة الثقافية، إعادة تطوير الواجهات المائية، إنشاء متحف نيوزيلندة الجديد، فعاليات خاصة، حملة تسويقية تحت شعار "ولنجتون بالتأكيد"، سباق سيارات الشوارع.
للملكة للتحدة	
برادفورد	تطوير متحف، جاذبيات تراثية.
برستول	إعادة تطوير الحوض الجاف، متاحف، مساحات للمعارض.
جيتسهيد	عيد الحدائق.
جلاسجو	مركز للمعارض والمؤتمرات، معرض للفنون، ترويج ثقافى، عيد الحدائق.
ليفربول	إعادة تطوير الحوض الجاف، متحف بحرى.
لندن	إعادة تطوير الحوض الجاف، إعادة تطوير محطة كهرباء باترسى.
مانشستر	مركز للمعارض، متاحف، مواكب تراثية.
شفيلد	الاعراب الرياضية العالمية للطلاب، مناقصة لدورة ألعاب الكومنولث ٢٠٠٢

المصدر: مارتن وماسون ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٢.

إن المبرر الأولى لإعادة تطوير مناطق المدينة الداخلية من أجل السياحة هو المنافع الاقتصادية المتصورة للسياحة. إن المركز الحضري ذو طبيعة متغيرة، وبالرغم من أن الوظيفة التجارية للمناطق التجارية المركزية لا تزال مهمة، فإن أهمية وظائف السياحة والترفيه تتزايد. ويرى جينسن- فريك (١٩٨٩، ص ٢٣٢) أن "المركز الحضري بأكمله ينظر إليه حالياً باعتباره بيئة ترفيهية ومورداً سياحياً". إن عواقب هذا المنهج بعيدة المدى، لا سيما الطريقة التي أصبح ينظر بها الآن إلى المدينة كمنتجات سياحية قابلة للبيع. وكما لاحظ براهام وآخرون (١٩٨٩، ب، ص ٩) أنه "لم يعد شاذاً النظر إلى المدينة باعتبارها منتجاً سياحياً بالرغم من أنه على مستوى السياسة المحلية قد تبقى هذه النظرة على أنها تعبير عن أفكار سياسية معينة أكثر منها تعبيراً عن سياسة متماسكة ذات نتائج عملية".

إن عمليات بناء صورة المدينة ذات أهمية جلية لحكم المدينة، والتخطيط والتنمية السياحية. وتعد الإستراتيجيات المعاصرة لبناء صورة المدينة عناصر مهمة فى الاستجابات السياساتية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإلغاء التصنيع وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتجديد المدن، والتعددية الثقافية، والتكامل الاجتماعى والرقابة. وفى الواقع، وطبقاً لقول موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص ٢٦٤) فإن بناء صورة المدينة لجذب سوق العمالة من الطبقة الوسطى، وما يرتبط به من تركيز على الفوائد الاقتصادية للسياحة قد "عزز فكرة المدينة كنوع من السلع القابلة للتسويق".

إن الأهداف الرئيسية لإستراتيجيات بناء صورة المدينة هي جذب الإنفاق السياحى، توليد العمالة فى صناعة السياحة، وتقوية الصور الإيجابية من أجل الاستثمار المتوقع فى المنطقة، ويتم ذلك غالباً من خلال "إعادة بناء" التصورات السلبية السابقة (وعلى سبيل المثال محاولات تغيير صورة مدينة شيفيلد من مدينة "صناعية" إلى مدينة "عصرية" باستضافة دورات ألعاب الشباب العالمية)، ولتقديم بيئة حضرية تجذب، وتحافظ على مصلحة المهنيين والعمال ذوى الياقات البيضاء، لا سيما فى صناعات الخدمات "النظيفة" مثل السياحة والاتصالات. وتتسم عملية بناء صورة المدينة ببعض، أو كل السمات الآتية:

تطوير الجاذبيات والمرافق التي تجذب الأعداد الكبيرة من السائحين، بما في ذلك المباني الجديدة، والمراكز الفخمة (مثل تطوير الميناء الداخلى فى بلتيمور وميناء دارلنج فى سيدنى)، واستضافة الأحداث الكبرى (الألعاب الأولمبية والأسواق الدولية وسباق السيارات أو الجائزة الكبرى، ووضع إستراتيجيات وسياسات لسياحة المدن المرتبطة غالباً بتنظيم جديد أو مجدد للمدينة، وتطوير التسوق فيها (مثل حملات الترويج لمدينة ولنجتون فى نيوزيلندا تحت شعار "ولنجتون بالتاكيد" أو ديوندىن تحت شعار "كل شىء هنا على ما يرام")، وتطوير المشروعات والخدمات الترفيهية والثقافية التى تعزز الجهود التسويقية والسياحية (مثل إنشاء وتجديد المتاحف ومعارض الفنون واستضافة الأعياد الفنية كجزء من إستراتيجية سياحية ثقافية شاملة غالباً للإقليم أو للمدينة).

وطبقاً لقول هارفى (١٩٨٩، ١٩٨٩ب) فإن بناء صورة المدينة من خلال تنظيم الأماكن الحضرية المثيرة يعتبر آلية لجذب رأس المال والناس (من الصنف الصحيح) فى مرحلة تتسم بالتنافس الشديد بين المدن والنزعة إلى الاستثمار فى المناطق الحضرية:

• إن ولوع الحداثة بالنصب التذكارية أصبح موضع تحد من جانب نمط ما بعد الحداثة "الرسمى" الذى يستكشف الفن المعمارى للأعياد والمشاهد التذكارية، بما تنطوى عليه من متع سريعة الزوال وجذابة ومؤقتة ومشاركة. إن العرض الجذاب للسلعة أصبح جزءاً رئيسياً فى المشهد التذكارى عندما يحتشد جمهور من الناس للتحديق فى هذه المشاهد والتحديق فى بعضهم البعض فى أماكن توحى بالألفة وأمنة مثل موقع ميناء بلتيمور، وقاعة فانيول فى بوسطن، واستضافة معارض التسوق المغلقة التى انتشرت فى جميع أنحاء أمريكا. وحتى البيئات المبنية بالكامل أصبحت أجزاء مركزية فى جوانب الإثارة والعرض الجذاب للحضر أو المدن (هارفى ١٩٨٧، ص ٢٧٥-٢٧٦). ويعلق هارفى (١٩٩٠، ص ٤٢١-٤٢٢) على حالة إعادة تطوير الميناء الداخلى فى بلتيمور بقوله:

"إن القناع الكارنفالى الحالى لإعادة تطوير الميناء الداخلى يحجب تاريخ الصراع الطويل فوق هذا المكان. إن جهود التجديد الحضرى كانت فى وضع حرج بسبب قلاقل

الستينيات. إن وسط المدينة كان مكاناً للتوتر والفوضى الاجتماعية. ولكن في أعقاب العنف الذي هز المدينة بعد اغتيال مارتن لوثر كنج عام ١٩٦٨، ظهر إلى الوجود تحالف لمحاولة استعادة معنى الوحدة والانتماء إلى المدينة، وكانت إحدى الأفكار التي انبثقت عن هذا الجهد هي إقامة معرض للمدينة في وسطها للاحتفال بـ "الأخرية"، ولكن للاحتفال أيضاً بنغمة الوحدة المدنية من خلال ذلك الاختلاف أو التنوع، ومع حلول عام ١٩٧٣ حضر إلى المعرض حوالي مليونين من الناس، وأعيد احتلال الميناء الداخلي من جانب عامة الناس بشكل لم ير مثله مطلقاً في الستينيات، وفي خلال السبعينيات، وبالرغم من الاحتجاج العام القوي، فإن القوى التجارية وقوى تنمية الملكية أعادت احتلال المكان، وأصبح داخل المدينة مكاناً للاستهلاك البارز، والسلع الخاصة بالمناسبات أكثر من كونه مكاناً للقيم المدنية.

إن إعادة بناء داخل المدن كسلعة استهلاكية ترفيهية لا يعكس قيماً معينة فحسب، بل يعكس أيضاً مصالح معينة. وكما ذكر في الفصل الثاني فإن القيم والمصالح مرتبطة بشدة، فالقيم المدنية "الجديدة" تعكس قيم النخب المحلية التي تؤثر في عمليات إعادة التطوير والتخطيط الحضري. وكما يلاحظ موماس وفان دربول (١٩٨٩)، إعادة التطوير (ص ٢٦٧) فإن "السياسة المحلية تنشأ بشكل متزايد تحفيز مزيج من المؤسسة الاقتصادية مع الثقافة والترفيه، كمحاولة لجذب النخبة الاقتصادية الجديدة بهذا الأسلوب إلى المدينة". ولكن مع التركيز على مجموعة واحدة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فإن المصالح المجتمعية الأخرى، لا سيما مصالح أولئك المقيمين التقليديين داخل المدينة نوى الوضع الاجتماعي الأدنى، يتم تجاهلها بشكل متزايد:

"لأن السياسة الحضرية تبنت، وأضفت الشرعية على مظاهر وإمكانيات نمط الحياة للنخبة الاقتصادية الجديدة، ولأنها تضيف الشرعية أيضاً على الأبعاد الاقتصادية التي تنطوي عليها (قبول وضع الإستراتيجيات والمعايير الترفيهية والثقافية والخاصة بالفراغ)، فإنها لم تعط أي اعتبار لمصالح أولئك الذين لم تتح لهم فرصة محاكاة النخبة الاقتصادية الجديدة في نمط حياتها (موماس وفان دربول ص ٢٦٧).

إن إقامة "ملعب بورجوازي" (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٦٣) تحت مسمى التقدم الاقتصادي قد تخلق توتراً شديداً في بيئة صنع القرار في المدينة. وعلى سبيل المثال فإن إدماج الوظائف السياحية داخل المدينة قد يتعارض مع الوظائف التقليدية المختلفة للمناطق السكنية. إن إعادة تطوير داخل المدينة انطلاقاً من الجاذبيات السياحية قد يؤدي إلى تحويل التنظيم المجتمعي للأماكن المحلية والسكان إلى شكل آخر من التنظيم يقوم على أساس فردي أو عائلي، أو يتحول - كما يصف كاستلز - (١٩٨٣) إلى نوع من "انفصال الناس عن الأنماط المكانية". إن مضامين التغيير لمراكز كثير من المدن، لصالح جماعات اجتماعية اقتصادية أقل، تتوسع عن طريق إعادة توزيع موارد المحليات وتحويلها من وظيفة الرفاه الاجتماعي إلى وظيفة إعادة بناء الصورة، لأنه في الوقت الذي يتم فيه تطوير داخل المدينة وترتيبه باعتباره مورداً ترفيهياً، فإن الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية ينخفض أيضاً (موماس وفان دربول ١٩٨٩).

وطبقاً لبعض المعلقين فإن وضعا كهذا أدى إلى أزمة في المنطقة المحلية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. إن الأزمة التي تحدث في المنطقة المحلية متعلقة بشدة بأزمة الشرعية التي تصبح فيها بعض الجماعات في المجتمع، لا سيما تلك التي لا قوة لها وغير الراضية في داخل المدن، غير مرتاحة للترتيبات السياسية القائمة التي فشلت في تحقيق التحسينات المطلوبة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وفي البنية التحتية، في المناطق الداخلية في هذه المدن. فضلاً عن ذلك فإن التساؤل قد يثار عما إذا كانت مراكز المدن، وهي موضع التركيز للسياحة الحضرية الجديدة، ستجني الموارد على حساب مصالح أولئك الذين يعيشون في ضواحي هذه المدن. وهناك أزمة ثانية يمكن تسميتها "أزمة مالية" وهي:

"تحاول الدولة المركزية النهوض بالصناعة الخاصة عن طريق تقليل الإنفاق على الاستهلاك الاجتماعي، وبالتالي تخفيض منح الدعم للحكومة المحلية المسنولة عن كثير من هذه الخدمات، وبينما يتم تجريد الحكومة المحلية من هذا الدخل، مع قاعدة ضريبية منخفضة، فإنها تواجه بمطالب متزايدة من أجل خدمات الرفاه والتنمية الاقتصادية المحلية" (هنري وبراهاام ١٩٨٦، ص ١٩٠).

إن الأزميتين ترتبطان بقوة، ويمكن النظر إليهما باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، مع إعادة تخصيص الموارد المالية الشحيحة لمواجهة تفاقم الإحباط لدى جماعات معينة فى المجتمع لتحقيق الغايات الاجتماعية وغايات الرفاه المرغوب فيها. ولكن بينما يزعم كثير من الحكومات المدنية أن تشجيع تنمية الجاذبيات السياحية يمكن أن يخلق أيضاً وظائف جديدة، فإنه يجب الاعتراف بأن العديد من الوظائف لن تذهب إلى أولئك الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بهذه التطورات فى المقام الأول، لأنهم لا يمتلكون غالباً المهارات اللازمة، أو أنهم إذا حصلوا على العمل فإنما يكون غالباً فى الأعمال غير الماهرة والأعمال ذات المستويات الأكثر تدنياً.

إن المبررات الكثيرة التى يقدمها عديد من السلطات الحكومية المحلية للفوائد الاقتصادية والاجتماعية باستغلال مشروعات إعادة التطوير على نطاق واسع، أو الأحداث السياحية، كعنصر فى برامج إعادة بناء الصورة الحضرية للمدن عرضها هيلمان (١٩٨٦، ص ٤) بقوله "بينما يستمر النظر إلى إحياء وسط المدينة باعتباره مكوناً رئيسياً فى التنمية الاقتصادية، فإن مشكلات إحياء الأماكن العامة والاستخدام المتزايد لوسط المدينة بعد الساعة الخامسة مساءً أصبحت مشكلات كبيرة. والفعاليات أو الأحداث دافع قوى مجرب قادر على تحويل الأماكن القاحلة إلى أماكن نشطة صاخبة". بيد أنه طبقاً لما يراه دوفى (١٩٨٩، ص ٧٩-٨٠) فإن التطويرات السياحية على نطاق واسع "تخلق أيضاً إطاراً سياسياً واقتصادياً تستخدم فيه الأحداث الكبرى كذريعة لتشريعات التخطيط المفروضة، والتضحية بالأماكن المحلية على طول الخط". وبالرغم من احتمال حدوث التأثيرات السلبية الاقتصادية والاجتماعية فى قطاعات معينة من المجتمع، فإن الأحداث الكبيرة ينظر إليها بالتاكيد، من جانب نخب المدينة وسياسيها وحكوماتها، على أنها مفيدة على المستويين الفردى والجماعى بسبب قدرتها على ترويج الصور الملائمة للأماكن، وعلى جذب الاستثمار والسياحة (هولك ١٩٩٢). وهكذا يمكن أن تلعب الأحداث الكبيرة دوراً فى تقوية الأيديولوجيات المسيطرة، أو أن تعزز مصالح الأفراد، وأن تضيف الشرعية على علاقات السيطرة، وأن تغير معنى المكان وبنيتة. وفضلاً عن ذلك يمكن للأحداث أن تستخدم حتى فى إضفاء الشرعية على القرارات التى لا تحظى بموافقة شعبية كبيرة، خصوصاً فى مجال



التنمية الحضرية، بسبب مناخ الطوارئ الذي يمكن أن تخلقه هذه القرارات داخل عملية التخطيط والتنمية.

إن تصورات بعض الجماعات، مثل جماعات الحماية أو منظمات دافعي الضرائب أو منظمات عمل المقيمين، عن التأثيرات غير المرغوب فيها، مثل إعادة توطين المقيمين أو التلوث المعمرى، قد تتيح الفرصة لظهور الاتجاهات السياسية لجماعات المصالح، والمطالبة بقسط أكبر من المشاركة العامة في عملية التخطيط. لكن الأهمية والمكانة اللتين تضيفهما الحكومة على الأحداث أو المناسبات الكبيرة تعنى غالباً الالتزام بأعمال "التخطيط سريع المسار" الذى يتجاهل مقاومة المجتمع لاستضافة الحدث أو لإقامة البنية التحتية المرتبطة بالحدث (هولك ١٩٨٩، ب، ١٩٩٢، وروش ١٩٩١)، وعلى سبيل المثال: فإنه في حالة مشروع إعادة التطوير المكثفة لميناء دارلنج في سيدنى، والتي كانت تنفذ كجزء من احتفالات نيوساوز ويلز بالذكرى المئوية الثانية لأستراليا عام ١٩٨٨، لاحظ ثورن ومنرو- كلارك وبورز (١٩٨٧) أن:

"الأحداث الوطنية الكبرى ميالة إلى توليد (من المتوقع على الأقل) مناخ قاس. ففي بعض النوازل الحكومية بصفة خاصة يأتى الوقت الذى يعتبر الفاصل الزمنى للعد التنازلى، وفي هذا الفاصل يجب أن يكون كل شيء جاهزاً ليوم بداية العرض، وتشير أى دعوى للمناقشة أو الحوار إلى أنها نوع من التخريب. وفي خضم الإثارة لإضفاء وجه حسن على الأشياء، يمكن أن تضعف أو تنكسر الرصانة الشديدة، والالتزامات بعيدة المدى، كما تنحى جانباً الإجراءات الوقائية القانونية، فى ظل روح حالة الطوارئ".

وفى حالة مشروع إعادة تطوير ميناء دارلنج "نقطة التركيز المحورية لاحتفالات المائة الثانية فى نيوساوز ويلز" (أنسوورث ١٩٨٤، ص١٤٨٥) كان هناك غياب للتشاور والمشاركة المجتمعية فى عملية صنع القرار. وكل هذا يتخذ مكانه فى ظل حكومة تقضى تشريعاتها الحديثة بوضوح بقدسية المشاركة المجتمعية، وتشترط هذه التشريعات بث المعلومات من خلال نشر مقولات التأثير البيئى (ثورن ومنرو- كلارك ١٩٨٩، ص١٥٦). وكما علق رئيس الوزراء أنشوورث بقوله "هذا يعنى أننا قررنا القيام بهذا العمل - وأن نراه قد أنجز - وإن نقبل أن تحبطنا الجوانب الفنية القانونية. إن هذا مشروع وطنى، إنه يعنى الكثير بالنسبة إلى أستراليا. ولا نريد أى مشروع

حكومي أو أى شخص آخر أن يحبط نوايانا فى إنجاز أحد المعالم الرئيسية لعام ١٩٨٨ (الأسترالى ٢ مايو ١٩٨٤، ص١٢).

وفى عام ١٩٩٢ كسبت سيدنى ونيوساوز ويلز حق استضافة بورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٠ . وبالرغم من وعد الحكومة المحلية الجديدة بالمشاركة بشكل أكبر فى عملية التخطيط للتطوير، فإن المناقصة التى طرحتها سيدنى والآثار المرتبطة بالبنية التحتية لم تتح للمناقشة العامة. وكان تفحص وسائل الإعلام لتكاليف استضافة الحدث أو الآراء السلبية عن الألعاب الأولمبية موضع نقد شديد من جانب الحكومة وأعضاء فريق المناقصات. وكان ينظر إلى الناس المعارضين للألعاب الأولمبية على أنهم ليسوا وطنيين أو ليسوا أستراليين، وكان الشكل الوحيد للمشاركة هو استطلاعات للرأى من خلال الاستبيانات الموجهة لأشخاص مختارين.

إن إنشاء بيئة ترفيهية فى المدينة - مرتبطة بإستراتيجيات إعادة بناء الصورة العصرية - له تأثير كبير على الجماعات الاجتماعية - الاقتصادية التى تشغل مناطق داخل المدينة التى خصصت "للتجديد". إن خلق بيئة الطبقة المتوسطة "المطلوبة" يؤدى لا محالة إلى ارتفاع الضرائب والإيجارات، وما يصاحب ذلك من انهيار ملحوظ فى البنية المجتمعية، بما فى ذلك النزعة العرقية، حيث سيجبر الأفراد والعائلات إلى الانتقال إلى أماكن أخرى (هول ك ١٩٩٢). وأكثر من ذلك فإن الناس الذين سيتأثرون بدرجة أكبر من الأحداث الكبيرة هم أولئك الأقل قدرة على تشكيل جماعات مجتمعية والأقل قدرة على حماية مصالحهم. وهذا يؤدى إلى وضع يجبر فيه المقيمون فى هذه المناطق على التحول إلى مناطق أخرى بسبب أحوالهم الاقتصادية. وقد تتاكل الأبنية الاجتماعية داخل المدينة بدرجة كبيرة تحت تأثير الأحداث الكبيرة فى قيمة العقارات وإيجاراتها (أولدز ١٩٨٨، ١٩٨٩، هول ك ١٩٨٩، ١٩٩٢). وعلى سبيل المثال فى حالة معرض فانكوفر إكسبو عام ١٩٨٦ اضطر ٦٠٠ مستأجر من نوى الدخول المنخفضة إلى إخلاء مساكنهم القريبة من موقع المعرض (أولدز ١٩٨٨). وحدث الشئ نفسه فى حالة كأس فريمانتل الأمريكى فى أستراليا سنة ١٩٨٧، وفى حالة معرض برسبان إكسبو عام ١٩٨٨ حيث أدى هذان الحدثان إلى إخلاء السكان لمساكنهم أيضاً (هول ك ١٩٩١).

ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر أصبحت المعارض الدولية تعبيراً قويا عن المشاهد المثيرة للمدن والتجمعات الرأسمالية التي لا تهتم فقط بالسلع والخدمات، بل تهتم أيضاً بمفاهيم تنميط الأبنية الاجتماعية وتنميط العلاقات الاجتماعية (بنيدكت ١٩٨٢، ولي وأولدز ١٩٨٨، وميلز ١٩٩٠، ويريتون ١٩٩١). ويقول ماكالون (١٩٨٤، ص ٢٧٢) "إن المشهد ملئ بالأحداث التي تجعلنا نرى ونتفحص الحدود القيمية والاجتماعية وقد غدت ضبابية ومبتذلة في الحياة اليومية". وتؤدي المعارض الدولية إلى احتمال توسيع نطاق السيطرة السياسية بتقديم تعبيرات خاصة للقيم والمصالح، وتعطى شكلاً لمفاهيم النخبة في واقع الحياة السياسية والاجتماعية (سيسمان ١٩٨٠، ولي وأولدز ١٩٨٨). إن المعارض الدولية، بأحداثها الكبرى الضخمة أو بإستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة، هي في الواقع من إنتاج نخب المدينة، فقد شيدت هذه المعارض طبقاً للصورة التي وضعتها لها النخبة، وبالتالي فإنها تقدم أيديولوجية مسيطرة لأولئك الذين يستهلكون تجربة المعرض (لي وأولدز ١٩٨٨). وكما تبين في معرضي إكسبو في فانكوفر ١٩٨٦ وبرسبان ١٩٨٨، فإن الوعي العام أصبح منجذباً بشدة نحو "الخبز والسيرك" الذي سيقدمه الحدث، وهذا بالتالي يتيح للنخب والدولة الفرصة لتوسيع نماذج السيطرة أو الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (كرايك ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩٢). وتلاحظ السيطرة الاجتماعية الرسمية في القوانين والتعليمات المتخذة لضمان نجاح الأحداث الكبرى ومشروعات التطوير، بينما يحدث تأثير النخبة والدولة في التنشئة السياسية من خلال تقديم الصور والتاريخ في مشاهد كبيرة مثل المعارض الدولية والألعاب الأولمبية.

وفي "الجو الاحتفالي" الذي تخلقه الأحداث الكبرى غالباً قد تقوى سيطرة النخبة ومصالح الدولة عن طريق الترويج للقيم السياسية المسيطرة (هول ك ١٩٩٢). وأكثر من ذلك، كما ذكر من قبل، فإن الأقلية التي تمثل القوى المعارضة لإقامة الحدث الكبير عادة ما تنعت بأنها سلبية و"غير وطنية" أو "أفة" محضة. وكما ذكر أحد قساوسة فانكوفر قبيل استضافة المعرض الدولي عام ١٩٨٦: "إذا ما عارض أحد المعرض، أو قاطعه، أو ذكر الجوانب السلبية لهذا الاحتفال المكلف، فإنه يكون "شريكاً ضالاً". (ذكر في لي وأولدز ١٩٨٨). وإن إقامة مشهد سواء باستضافة حدث كبير أو ببناء

جاذبيات سياحية دائمة فى إطار التطويرات السياحية فى مدينة ما، فإن التركيز يكون على "التسلية". ويضيع الخلاف بشأن المكان وسط المشهد، وتضيع معه مشكلات الجماعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والتي تختفى غالباً بسبب عرض الصور "الإيجابية" للبيئة النظيفة الحديثة للمدينة والوجوه السعيدة المبتسمة. وكما يذكر هكسلى (١٩٩١، ص١٤١) فى حالة إعادة تطوير ميناء دارلنج فى سيدنى:

«إن شعار "الصقر العالمى" الذى وزعه المطورون والمديرون لموقع احتفال ميناء دارلنج، فى شكل لعبة ذكية لصقر ينطلق وسط النجوم، يرمز للحرية والجمال لطائر يخلق، كما يشير إلى الصقر الساحر. وكان الشعار المصاحب له هو "تكن المدن مسلية". إن المفهوم الشامل للمدينة "كتسلية" يعكس رائحة مدخل ما بعد الحدائة لمظاهر المشهد الهزلية والسخرية فى عرض نماذج لمناطق أخرى. إنها رائحة لنمط حياة الشباب فى الوقت الذى تضم فيه مدننا أعداداً متزايدة من العاطلين والمشردين والساخطين، فالبنية التحتية للمدينة غير كافية أو غير موجودة مع ازدحام وقدم وسط المدينة. أى نوع من "التسلية" يمكن أن تجلبه الدمية الصقر إلى المدينة؟».

إن إستراتيجيات بناء الصورة وإعادة التطوير المرتبطة باستضافة الأحداث الكبرى ليس لها أدنى تأثير حتى فى مدة استمرار الحدث. إن "التحسينات" فى المظهر الطبيعى لمواقع المدينة "ومشروعات التجديد" التى تتم تدوم لعدة سنوات. ولكن تأثيرات إستراتيجيات الصورة فى البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمع المحلى وأبنية السلطة المجتمعية قد تحتاج العديد من السنوات قبل أن تظهر للعيان.

إن استضافة دورة الكأس الأمريكى فى فريمانتل عام ١٩٨٧، أستراليا الغربية، قدم محفزات قوية لعمليات الارتقاء التى بدأ العمل فيها داخل المدينة (هولك وسلوود ١٩٨٩، ١٩٩٣). وكما قرر جونز وسلوود (١٩٩١، ص٦) فإن "المسار المنحنى لفريمانتل من ميناء للطبقة العاملة إلى منتجع على أعلى مستوى عالمى قد زيدت سرعته بشدة مع وصول كأس أمريكا ورحيله، وإن سرعة هذا التغير لم تكن موجهة بالتأكيد لصالح المقيمين ورجال الأعمال المحليين".

لقد قدمت نورة الكأس الأمريكى حافزاً قويا للميول الاجتماعية والاقتصادية التى ظلت تؤثر فى طبيعة فريمانتل منذ أوائل السبعينيات. ولكن تدفق الطبقة الوسطى، وهم الناس جيدو التعليم والذين لديهم قدرات سياسية، والمهتمون بنمط الحياة، وبالمشكلات البيئية والتراثية، يخلق توتراً مع بعض المقيمين ورجال الأعمال الذين لديهم أقدمية فى المدينة أكثر من أولئك. وعلى سبيل المثال أصبحت جماعات المقيمين نشطة فى مقاومة منح تراخيص الكحوليات بسبب المشكلات المتصورة للاضطرابات الاجتماعية والتخريب المتعمد. لكن كما قال المالك المشارك فى الملهى الليلى ترانتيلا: "إننى أؤيد الإقامة فى داخل المدينة، ولكن إذا اتجه المقيمون إلى معارضة كل مشروع يقام، فإنهم سيجدون أنفسهم يقيمون فى مدينة أشباح" (جونز وسلوود ١٩٩١، ص٦). وعلى العكس من ذلك فإن تجار التجزئة المحليين يعارضون الفن التجريبي وسوق الصناعات الحرفية فى ميدان المدينة لأنهم يرون فى ذلك تجارة غير عادلة، فى الوقت الذى تلقت فيه دراسة رئيسية، عن تخطيط الطرق وتهدئة المرور والوصول إلى الميناء، ردين معارضين بشدة، مما يعكس الانقسام الاجتماعى الذى يجرى الآن فى المدينة، فمعظم المقيمين المحليين يشجعون إجراءات تهدئة المرور، ربما لأن ذلك سيرفع قيمة المساكن على الطرق الرئيسية الموجودة، بينما يخشى رجال الأعمال المحليون من فقد عملائهم فى مجال الناقلات الكبيرة. وفى الحقيقة فإن المشكلة بالنسبة إلى فريمانتل هى ما إذا كان مستقبلاً يكمن فى اعتبارها ميناء يعمل فى السياحة بالإضافة إلى عمله الأصيل، أم فى اعتبارها مكاناً للترفيه فى عصر ما بعد التصنيع، حيث يقدم الميناء على أنه فن يدوى تاريخى. إن مدى التغيير الاجتماعى فى فريمانتل أشير إليه على أحسن وجه فى تعليقات "لس لودر" المتحدث باسم جمعية فريمانتل: "بعد عشرين عاماً على نشرة مجلس فريمانتل "المحافظة والتغيير" فإن مجتمع فريمانتل يؤكد الآن أن أى تطوير أكثر للميناء مرفوض لأنه يهدد نوعية الإقامة للمدينة التى تكمن فى سكانها وماضيها" (فريمانتل هيرالد، ٢٤ يونيو ١٩٩١، ص١٥).

وفى حالة فريمانتل فإن تحويل المنظر الطبيعى من مدينة ذات ميناء إلى مدينة سياحية - تاريخية والتى أصبحت فيها البيئة العمرارية قطعة مركزية من المشهد والعرض الحضريين (هارفى ١٩٨٧) زادت سرعته مع استضافة الحدث الكبير.

إن إستراتيجيات الصورة الموظفة منذ الحدث أفادت فقط فى تعزيز ظهور بيئة الطبقة الوسطى ومكان الترفيه، وهى البيئة التى تتطابق مع قيم أعضاء النخبة المحلية وتخدم فى جذب الزائرين. وتعكس مرحلة ما بعد دورة الكأس الأمريكية فى فريمانتل التحولات فى نظم تراكم رأس المال الذى حدث فى السنوات الأخيرة والذى يعد العامل الأسمى فى أهداف إستراتيجيات الصورة الحضرية المعاصرة. وكما لاحظ بيج (١٩٩٣)، (ص ٢١٨-٢١٩) فإن "سياسة الحكومة المحلية، لا سيما فى السياحة وتقديم الترفيه، تستجيب للنظام المتغير لتراكم رأس المال مع التركيز على العقلانية الاقتصادية للسياسة السياحية والترفيهية فى القطاع العام مقارنة مع الاهتمام من قبل بالخير العام".

وعلى الرغم من الآثار بعيدة المدى لاستضافة دورة الألعاب الرياضية الطلابية العالمية عام ١٩٩١ فى شيفيلد لا تزال باقية، فإن تجربة شيفيلد تحمل العديد من الخصائص المشتركة من تجربة فريمانتل وفانكوفر. فقد كانت هذه الدورة القاطرة الرئيسية والرمز الجوهري لإستراتيجية الإحياء الحضرى للمدينة، وقدمت الحافز لإنفاق رعوس أموال ضخمة (فولى ١٩٩١، وروش ١٩٩١، ١٩٩٣) "ووزعت القيادة المدنية الجديدة لمدينة شيفيلد محاضرة سياسية عن التحديث والمستقبل، وهى محاضرة عن "رؤى" إعادة بناء المدينة" (روش ١٩٩٣) ولكن المباريات اتخذت "طابعاً سياسياً وكانت موضع جدل ومناقشات"، وفشلت فى كسب التأييد المجتمعى على نطاق واسع، وذلك لأن "المشكلة الأصلية كانت حول الشرعية السياسية للدورة وهى عدم قيام القيادة العمالية بسؤال سكان شيفيلد مباشرة (مثل الاستفتاء) عما إذا كانوا يرغبون فعلاً فى إقامة هذا الحدث الرياضى الكبير، أو بناء مرافق رياضية جديدة ممتازة، أو عما إذا كانوا مهيين لأن يدفعوا مقابل ذلك" (روش ١٩٩١، ص ١٨). ويمكن أن نجد مؤشراً على الحاجة إلى الشرعية فى كلمات المستشار بيترداف الذى استقال من مجلس المدينة كجزء من الاحتجاج على الدورة:

"لقد انجر المجلس إلى خرافة تانتشر بأن المستقبل يكمن فى السياحة والراحة والترفيه، يجب علينا أن نتعامل مع القوى التقليدية لمدينة ذات طبقة عاملة، لا مع مستقبل زائف بأن تكون شيفيلد مركزاً رياضياً. إن لنا علاقة شراكة مع

القطاع الخاص تحتاج إلى تحديد دقيق، لأننا في هذه اللحظة لدينا سياسيون يلعبون لكي يكونوا رجال أعمال، ولدينا رجال أعمال يلعبون ليصبحوا سياسيين. ودورة الألعاب الرياضية العالمية للطلاب تختصر كل ذلك" (شيفيلد ستار، ١٨ يناير ١٩٩٠، وفي روش ١٩٩١، ص ٢٠).

لقد قامت النخبة المحلية بتحديد الهدف من استضافة الحدث الكبير، على الرغم من أن النتائج المفترضة التي زينت بعبارات مثل نمو العمالة والنمو الاقتصادي، كانت مرضية للجماعات غير الراضية في المدينة.

وفي إطار هذه الأطروحة النموذجية والكاريزمية لم تكن الديمقراطية والعقلانية من الموضوعات المطروحة بقوة. وعلى عكس ذلك كان هناك تجريد من القوة السياسية لبعض أقسام المجتمع مع التركيز على الملصقات بشأن المنافع الضخمة المتوقعة في الوقت الذي تم فيه التقليل من، أو تجاهل، المخاطر المحتملة أو الممكنة للحدث وتكاليفه التي سوف تنتشر في أرجاء المجتمع بأكمله بدلاً من أن يتحملها الذين عملوا أصلاً على دفع مشروع استضافة الحدث (روش ١٩٩٣). وفي الحقيقة فإن مواطني شيفيلد سيسهمون في إعادة تسديد رأس المال وفوائد الديون عن المرافق الرياضية التي أنشئت، من خلال الضرائب حتى عام ٢٠١٠ على الأقل (روش ١٩٩٣). لكن يبقى مناصرو إستراتيجيات صورة المدينة أقوى من حيث قدرتهم على التأثير في عمليات صنع القرار، ومع التسليم بأن لدى شيفيلد مرافق رياضية جديدة، فإن المدينة تسعى الآن لاستضافة دورة ألعاب الكومنولث لعام ٢٠٠٢.

إن الوضع في شيفيلد ليس حالة غير نمطية. وإن تطوير إستراتيجيات الصورة للمدينة له مضامين مهمة فيما يتعلق بفهمنا للمحليات والعمليات السياسية والاقتصادية المعاصرة. إن الأحداث الكبرى، وخلق أماكن للترفيه والسياحة في المدن، وتطوير الجاذبيات السياحية، هي ظواهر سياسية في حقيقتها سواء على مستوى التحليل السياسي الجزئي أو على مستوى التحليل السياسي الكلي. وعلى المستوى الجزئي يمكن أن نلاحظ التفاعل بين الفاعلين وجماعات المصالح في التأثير على السياسة الحضرية وتوزيع الموارد في المناطق المحلية، وعلى المستوى الكلي يمكننا رؤية التحولات ذات الصلة في العملية السياسية. إن الربط بينها يعني كيفية تأثير الأحداث الكبرى،

مثل المشاهد وخلق بيئات جديدة في المدن، في طبيعة التنشئة السياسية وتقديم الأيديولوجيا. وكما لاحظ روش (١٩٩٣) في هذا الصدد:

إن المواطن في دول الديمقراطيات الرأسمالية الغربية الحديثة تفهم عادة على أنها الانخراط في سياسات ونظم الدول في تقديم الحريات المدنية والسياسية للجميع على أسس متساوية، مع إتاحة الفرص المتساوية للوصول إلى قدر من الاتفاق على الحد الأمثل أو الأدنى لمفهوم "دولة الرفاه" وما ينطوي عليه من حقوق اجتماعية (مثل الصحة، والتعليم، والعمل، والخدمات الاجتماعية، والترفيه... إلخ). ويميل صانعو سياسات الأحداث الكبرى والباحثون إلى الافتراض أن هذه الأحداث مفيدة للمواطنين المحليين باعتبارها نوعاً من حقوقهم الاجتماعية (مثل العمل وخدمات الترفيه والتكامل الاجتماعي والهوية السياسية أيضاً)، فضلاً عن اعتبارها جزءاً من حقوقهم السياسية (مثل الرقابة الديمقراطية وطبيعة الحكم - وذلك من خلال ممارسات مثل المشاركة المجتمعية في التخطيط، والانفتاح والمساءلة) وباعتبارها أيضاً نوعاً من العقلانية الحكومية (عدم الإكراه، والقابلية للفهم، والمقدرة والكفاية).

ولسوء الحظ فإن واقع إستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة هو أنها إستراتيجيات غير إيجابية على المستوى العالمي من حيث تأثيراتها، بالرغم من أنه من الواضح أن بعض أقسام النخبة في المدينة تستفيد مثلها في ذلك مثل بعض عناصر المجتمع الأكثر اتساعاً. وكما لاحظ روش (١٩٩٣) فإن المناقشة حول طبيعة الأحداث الكبرى، وتخطيط هذه الأحداث وأثارها في مقولة "تجريد المواطن من سلطته" قد يبدو أنها متجزئة أو متأصلة في واقع حياة المدينة وأبعادها السياسية، ويشكل أكبر من مقولة "تعزيز سلطة المواطن".

### السياحة الموجهة مجتمعيًا وتعزيز سلطة المواطن :

من المتعارف عليه على نطاق واسع أن التنمية السياحية يصاحبها غالباً نزاع في صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والطبيعية للسياحة (مثل فوستر ١٩٦٤). والكان الجغرافي بطبيعته محدود الموارد تماماً. والنزاع حول الموقع يمثل



"مجالاً لمناقشة عامة مفتوحة حول بعض الاستخدامات الفعلية أو المقترحة للأرض أو تطوير ملكيتها" (دير ١٩٧٧، ص ١٥٧). إن الاستخدام السياحي للأرض وموقع البنية التحتية السياحية يمكن أن يؤدي إلى معارضة قوية من جانب بعض المصالح في الإقليم الذي يقع فيه المقصد السياحي (رويهل وفزيناير ١٩٨٧). وفي محاولة لتحسين التخطيط للتطورات السياحية، ولتقليل الآثار السلبية الاجتماعية والطبيعية المتوقعة للسياحة في المجتمعات المضيفة، يُعطى اهتمام كبير من جانب الباحثين لتحسين طبيعة عملية التخطيط (كوك ١٩٨٢، ودامور ١٩٨٣). وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن جن (١٩٧٩) يؤكد أن مفهوم حرية العمل أو الحرية الاقتصادية كهدف أول من بين ثلاثة أهداف للتخطيط السياحي، في شكل إرضاء المستخدمين ومكافأة المالكين، فإن الهدف الثالث المتعلق بحماية الموارد البيئية يشير إلى تقدير حديث للطبيعة التجديدية للموارد السياحية. وبالمثل فقد أكد ماكنتوش وجولدنر (١٩٨٦، ص ٣٠٨، ٣١٠) الحاجة إلى الرقابة المجتمعية في الأهداف الخمسة للتنمية السياحية والتي دافعا فيها عن أن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى:

١ - تقديم إطار لرفع مستوى المعيشة للسكان المحليين من خلال القوائد الاقتصادية للسياحة.

٢ - إقامة بنية تحتية وبناء مرافق ترفيهية للمواطنين والزائرين.

٣ - ضمان أن تكون أنماط التنمية، في داخل مراكز ومنتجعات للزائرين، ومناسبة لأغراض المناطق التي توجد فيها.

٤ - وضع برنامج التطوير بحيث يكون ملائماً للفلسفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة ولشعب المنطقة المضيفة.

٥ - تحقيق رضا الزائر إلى أقصى درجة.

ومن المقولات الواضحة عن المدخل المجتمعي للتنمية السياحية تلك التي أوردها ميرفى (١٩٨٥) في كتابه "السياحة: مدخل مجتمعي". فقد دافع ميرفى (١٩٨٥) عن استخدام المدخل الإيكولوجي أو البيئي للتخطيط السياحي الذي يركز على الحاجة إلى الرقابة المجتمعية على عملية التنمية. وأحد المكونات الرئيسية لهذا المدخل هو

المفهوم القائل بأنه عند إرضاء الحاجات المحلية، يمكن أيضاً إرضاء حاجات السائح. ولكن بالرغم من الجاذبية المفهومية التي لا شك فيها لترسيخ المدخل المجتمعي للتخطيط السياحي لدى كثير من الأماكن السياحية، فستظل هناك مشكلات كبيرة تتعلق بكيفية تفعيل مثل هذا المفهوم وكيف يمكن تطبيقه (هايوود ١٩٨٨، وميرفى ١٩٨٨).

إن المدخل المجتمعي بالنسبة إلى التخطيط السياحي يعنى "شكلاً مقلوباً" من التخطيط الذى يركز على التنمية فى المجتمع بدلاً من تنمية المجتمع (هولك ١٩٩١). ويعترف بلانك (١٩٨٩، ص ٤) بأن "المجتمعات هى المقاصد لمعظم المسافرين. وهكذا تحدث السياحة فى المجتمعات. وبسبب ذلك يجب أن تكون تنمية صناعة السياحة وإدارتها ذات تأثير فعال حتى يمكن تحملها فى المجتمعات". وفى ظل هذا المدخل ينظر إلى القاطنين فى المكان باعتبارهم محور التركيز للقيام بالتخطيط السياحي، ولا السائحين، كما ينظر إلى المجتمع، الذى يعادل غالباً منطقة حكم محلي، باعتباره وحدة التخطيط الرئيسية. بيد أنه عند محاولة تطبيق مفهوم التخطيط المجتمعي على الأماكن السياحية تثار عدة مشكلات جوهرية.

إن إحدى الصعوبات الرئيسية لتطبيق المدخل المجتمعي على التخطيط السياحي هى الطبيعة السياسية لعملية التخطيط. فالتخطيط المجتمعي يقتضى درجة عالية من المشاركة العامة فى عملية التخطيط (هايوود ١٩٨٨). ويدافع أرنشتاين (١٩٨٩) بأن المشاركة العامة تتضمن أن يكون للمجتمع المحلى قدر من الرقابة على التخطيط وعلى عملية صنع القرار. وهكذا يتضمن المدخل المجتمعي للتخطيط السياحي وجود رقابة مجتمعية على عملية التنمية السياحية. ولكن هذا المدخل المجتمعي لا تتبناه عموماً السلطات الحكومية. وبدلاً من ذلك فإن المستوى الحقيقى للاهتمام العام بالتخطيط السياحي يمكن وصفه بدقة بأنه نوع من الرمزية حيث تكون القرارات أو توجهاتها قد وضعتها الحكومة بالفعل. وكما ذكرنا من قبل نادراً ما أتاحت للمجتمعات الفرصة بأن تقول لا.

إن محاولات صياغة مداخل مجتمعية للتخطيط (مثال ذلك ميرفى ١٩٨٥، ١٩٨٨، وهايوود ١٩٨٨، وريتشى ١٩٨٨، وبلانك ١٩٨٩، وجتز ١٩٩١) تعد مساهمات ذات قيمة لتشجيع مشاركة أوسع فى التخطيط السياحي. ولكن بالتركيز على المظاهر المشكوفة لصنع القرار، وبالتركيز على جماعات المصالح الموجودة فى المجتمعات، فإن هذا

المدخل قد يؤدي عن غير قصد إلى تجاهل قضايا السلطة الأوسع نطاقاً وعدم قدرة بعض المصالح على المشاركة الفعالة في صنع القرار. إن "عقلانية" المدخل المجتمعي قد تتناقض عندئذ مع طبيعة "عدم العقلانية" في صياغة السياسة وصنع القرار. وقد لاحظ سيمونز وآخرون (١٩٧٤، ص ٤٦٦) أن "مفهوم السياسة باعتباره نتيجة مستمدة من تقدير عقلاني نسبيًا للبدائل، مفهوم غير كافٍ".

إن المداخل ذات التوجه المجتمعي لتخطيط السياحة (مثل ميرفي ١٩٨٥، ١٩٨٨، وبيلاكن ١٩٨٩، وجتز ١٩٩١) تعرض مديلاً متعدداً للتنمية السياحية. فمن وجهة النظر التعددية للسلطة وصنع القرار فإن السلطة تتجسد وتنعكس كلية في "قرارات ملموسة"، أو في النشاط المرتبط مباشرة بصنع القرارات" (باشراش وباراتز ١٩٧٠، ص ٧). وفضلاً عن ذلك فإن الأساس التعددي للتخطيط السياحي المجتمعي يفترض أن لدى جميع الأحزاب فرصة متساوية للمشاركة في العملية السياسية. وفي ظل المدخل التعددي فإن القوة تكون موزعة بالتساوي نسبياً داخل المجتمع ويكون تحولها بحسب القضايا وسلسلة المصالح والقيم المعنية. لكن التخطيط السياحي ذا التوجه المجتمعي لا يزال يخلق مجموعة من "قواعد اللعبة" والتي بموجبها يمكن استبعاد مصالح معينة من عملية صنع القرار. وعلى سبيل المثال فإن اعتراض سبيل سياسات معينة في عملية صنع القرار، كما في حالة منح المجتمعات حق النقض على استضافة أحداث، قد ينظر إليه باعتباره شكلاً من أشكال عدم صنع القرار، وقد لاحظ باشراش (١٩٦٩-١٩٧٠، ص ١٦٠) أن "عدم القرارات" هو "ذريعة لمنع أي قضية، قد تهدد مصالح أو قيم صانع القرار، من الوصول إلى جدول الأعمال لجهاز صنع القرار في النظام السياسي".

في المناقشة السابقة للسياحة الحضرية أو المدنية، فإن الحالات التي ذكرت عن دورة الألعاب العالمية للطلاب في شيفيلد، ودارلنج هاربور في سيدني، وإنرهاربور في بلتيمور، ومعرض إكسبو في فانكوفر عام ١٩٨٦، توضح جميعاً الأسلوب الذي تستخدم به النخب الحضرية عدم صنع القرارات وقواعد اللعبة لتحقيق غاياتهم الخاصة. وكما لاحظ باشراش وباراتز (١٩٧٠ ص ٧) أنه:

"من الطبيعي أن تستخدم السلطة عندما يشارك (أ) في صنع القرارات التي تؤثر في (ب). وتمارس السلطة أيضاً عندما يكرس (أ) طاقاته لخلق أو تقوية القيم

الاجتماعية والسياسية والممارسات المؤسسية التي تقيد نطاق العملية السياسية لاعتبارات عامة، ويستخدم ذلك فقط في حالة القضايا المفيدة له نسبياً. ويقدر ما يستطيع (أ) أن يفعل ذلك، فإن (ب) يمنع - لجميع الأغراض العملية - دفع قضايا معينة إلى الأمام، وهي القضايا التي قد يكون في حلها ضرر كبير لمجموعة التفضيلات لدى (أ).

إن غياب "المواطن المعزز بالسلطة" الذي تعد به السياحة الحضرية الجديدة (روش ١٩٩٣)، سيثجع الدارسين للسياحة على إعطاء اهتمام أوثق لعلاقة السلطة والمصالح بعملية التنمية السياحية. كما أن الأسئلة الجوهرية حول نشر التكاليف والمنافع الخاصة بالتنمية السياحية لا تناقش بشكل نموذجي على المستوى المحلي. ولكن "يقدر ما يستطيع شخص أو جماعة ما - بوعى أو بدون وعى - خلق أو تقوية حواجز أمام التيار العام للمنازعات السياساتية، يكون للشخص أو للجماعة سلطة" (باشراش وباراتز ١٩٧٠، ص ٨). وبهذا الشكل "قد يتمكن القادة السياسيون والمؤسسات السياسية من ممارسة رقابة معتبرة على ما يختاره الناس من اهتمامات ومدى القوة التي يعبرون بها عن قضاياهم". (كرنسون ١٩٧١، ص ٢٧).

إن دعاة التعددية يدرسون "السلوك الفعلى والتعريفات العملية العميقة والأدلة البارزة". (مريلمان ١٩٦٨، ص ٤٥١). ولكن من خلال دراسة "القرارات المهمة الملموسة فقط داخل المجتمع، فإنهم يستخلصون ببساطة تحيز النظام الذى يدرسونه" (لوكيس ١٩٧٤، ص ٣٦). ومثل هذا الموقف يوجد الآن فى كثير من المناقشات حول قابلية تطبيق المداخل المجتمعية على التخطيط السياحي والمداخل الوصفية لصياغة السياسة السياحية (مثلاً: ريتشى ١٩٨٨، وإدجل ١٩٩٠). وكما يقترح كرنسون (١٩٧١) فإن السياسة التى تكون تعددية فى صنعها قرار يمكن أن تكون موحدة فى صنعها للقرار.

إن دراسة صنع اللقرار مكروهة لدى التعدديين. ويعتقد بولسباى (١٩٦٣، ص ٩٦-٩٧) أن محاولة دراسة اللقرار "تشبه الحكم المسبق على نتائج البحث". كما لاحظ ولفنجر (١٩٧١) أن فكرة اللقرارات تتكيف مع مختلف الرؤى الأيديولوجية. ولكن جميع البحوث تعد أحكاماً مسبقة أو أيديولوجية عندما يحصر الباحث نفسه

داخل الفرضيات الخاصة بإطاره التحليلي (انظر الفصل الأول). وقد انتقل كل من بولسباي وولفنجر " من صعوبة منهجية إلى تأكيد فعلى " (لوكيس ١٩٧٤، ص ٣٩). ولكي تخضع السلطة للتمحيص لابد أن تكون عملية وفعالة:

"إن إحدى السمات التي تعزى لممارسة السلطة تتضمن، بين أشياء أخرى، الزعم المزدوج بأن (أ) يتصرف (أو يفشل في التصرف) بطريقة معينة، وأن (ب) يفعل ما كان لابد أن يفعله. وفي حالة الاستخدام الفعال للسلطة فإن (أ) يجعل (ب) يفعل ما كان لابد ألا يفعله. وفي حالة الممارسة العملية للسلطة فإن (أ)، بالاشتراك مع طرف آخر أو في ظل شروط كافية، يجعل (ب) يفعل ما كان لابد ألا يفعله. ومن ثم، وبصفة عامة فإن أى خاصية لممارسة السلطة تتضمن دائماً حقيقة مضادة متعلقة بها إلى الحد الذي يجعل (ب) يفعل شيئاً آخر (لا من أجل (أ) ولا من أجل (ب) مع طرف آخر بشروط أخرى كافية) (لوكيس ١٩٧٤، ص ٤٠-٤١).

وكما لاحظنا في الفصل الأول فإن علم السياسة يهتم بالسلطة أو القوة. ودراسة السياحة تتجاهل الدور الذي تلعبه السلطة والمصالح والقيم في نمط التنمية السياحية وعمليات هذه التنمية. ويعتقد كرنسون (١٩٧١، ص ٧) ضرورة دراسة الطريقة التي "لا تحدث بها الأشياء، والموضوع الحقيقي للفحص ليس النشاط السياسي بل عدم النشاط السياسي". مثل هذا الفحص لا يوجد غالباً في حقل الدراسات السياحية. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن ممارسة القرارات واللاقرارات يساعد على استبعاد المصالح من عملية صنع القرار السياحي الرسمية. وفي وضع المدن بصفة خاصة، فإن قواعد اللعبة السياحية يسيطر عليها أولئك الذين يسيطرون على أيديولوجية التنمية (روش ١٩٩٢). وكما لاحظ جوندتر (١٩٨٧، ص ١٨) أنه: "بالرغم من تكاليف النمو، فإن أيديولوجية عمليات التنمية مغرية للغاية باعتبارها الدواء الناجع لكل أمراض المجتمع، ويتم السعى إليه غالباً مع قلة امتيازاته بالنسبة إلى أولئك الذين سيطلب منهم دفع تكاليف أعبائه المحلية. إن هذا التحديد الضيق في السعى إلى النمو يقيد الحكومات المحلية في نطاق محدود من المشروعات ذات الطبيعة المظهرية غالباً مثل ملاعب كرة القدم أو المعارض الدولية ذات المردودات المحدودة على المناطق المحلية.

## الحكومة المحلية والأبعاد السياسية للسياحة :

يتناول هذا الفصل الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلي، ووضع المدن بصفة خاصة. إن تقديم المدينة كشيء ينتج هو تطور جديد في الصورة السياحية، ويرتبط بالأزمات السياسية والمالية على المستوى المحلي. إن المناقشة والأمثلة المستخدمة في هذا الفصل تشير إلى أن إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات والمكان ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل لها أيضاً مضامين سياسية. فالسياسات الخاصة بالمدينة المصممة لتقديم النمو الاقتصادي والعمالة لا يمكن فصلها عن مصالح وقيم وسلطة أولئك الذين يصوغونها.

وفي حالة إستراتيجيات الصورة للمدن المستخدمة في العالم الغربي، لا يعطى سوى اهتمام محدود، من جانب دارسي السياحة، للمضامين السياسية لخلق البيئات الترفيهية المطلوبة للطبقة الوسطى (مثل لى وأولدز ١٩٨٨، وهولك ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢). ومع التسليم بهامشية مصالح مجتمعية معينة والتي تمتثلها عملية التغيير المعاصرة للمدن، فإنه من الواضح أن الأزمات التي تظهر في المنطقة المحلية تتطلب قدراً أكبر من الاهتمام.

إن نمو الاهتمام بالتخطيط السياحي ذى الأساس المجتمعي يمثل مظهراً واحداً من مظاهر الاستجابة، وإن كانت محدودة، للتجاوزات في بعض سياسات التنمية السياحية. لكن في الوقت الذي توجد فيه بعض القيمة لهذا المدخل، فإن تعزيز سلطة المواطنين المتأثرين بالتنمية لا يبدو أنها ستحدث في المستقبل القريب. كما أن الأساس التعددي للتخطيط الموجه مجتمعياً يفشل في تقدير كيفية استبعاد قيم ومصالح معينة من عملية صنع القرار السياحي. إن القيود التي توضع على نطاق صنع القرار قد تعيق الوعي السياسي لدى العامة في المنطقة المحلية "من خلال تضيق المجال أمام الآراء وحرمان الأقليات من فرصة النمو إزاء الأغلبية" (كرنسون ١٩٧١، ص ١٨٠-١٨١). وهذا هو الوضع في حالة الاعتراض على إستراتيجيات بناء صورة المدن، مثل الأحداث الكبرى والتطويرات السياحية على نطاق كبير. والتي تخلق مدناً للترفيه والمشاهد المثيرة. ويتابع الفصل التالي التركيز على أهمية السلطة بالنسبة إلى الأبعاد السياسية للتنمية السياحية، والأسلوب الذي تقوم به القيم والمصالح بالتأثير لا في صنع القرار فحسب، بل في الثقافة والأيدولوجيا والتنشئة السياسية وعرض التراث أيضاً.

## الفصل السابع

### السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعي

ينظر إلى السياحة باعتبارها طريقاً واسعاً موصلاً مع طرق أخرى إلى التنمية والتحديث اعتماداً على موارد الدولة. ويشير هذا الوضع إلى سخرية مثيرة: لكي تحافظ الدول حديثة النشأة، أو الثقافات التقليدية تماماً، على بقاء ودوام هويتها الثقافية أو تكاملها الثقافي، فإنها تجد نفسها وسط اقتصاد عالمي تنافسي يشجع ويبتكر أفضل قوى التغيير (تقليص القوى السياسية أو العسكرية) الفعالة في العالم المعاصر. إن هذا النوع من المبادرة بالنسبة إلى الثقافة المضيئة يدخل متغيراً جديداً إلى المعادلات التقليدية لعملية التثقيف (نانيز ١٩٨٩، ص ٢٦٧).

ويناقش هذا الفصل طبيعة الأبعاد السياسية للسياحة من حيث الثقافة، والقيم والفرد. وتركز بحق على دور الأيديولوجيا والأطروحات المعاصرة في السياحة، والأسلوب الذي تقدم به السياحة بعداً سياسياً لتمثيل الثقافة والتراث. والأيديولوجيات ليست مجالاً قاصراً على علم السياسة، ولكن أي دراسة للأبعاد السياسية للسياحة سوف تشتمل بلا شك على الأيديولوجيات (ماثيوس ١٩٧٥، ص ٢٠٠). وفيما عدا استثناءات قليلة، على أية حال (مثل ماثيوز ١٩٧٨، وبابسون ١٩٨١، وثاروت ١٩٨٢، وأرى ١٩٩٠) لم تطرح أسئلة حول العلاقة بين السياحة والأيديولوجيا، في صلب الدراسات السياحية. بيد أن الأيديولوجيا والقيم ورؤية السائح وتحديقه أمور تلعب دوراً مهماً في التأثير في طبيعة التنمية السياحية وفي صياغة السياسة السياحية.

## السياحة والأيدولوجيا والقيم :

إن إحدى الصعوبات فى دراسة العلاقة بين السياحة والأيدولوجيا والقيم هى أن مفهوم الأيدولوجيا، مثله مثل مفهوم السلطة (انظر الفصل الأول) مفهوم خلافى. فالسياحة الترفيهية تصور نموذجيا على أنها نشاط فى وقت الفراغ يتم القيام به طوعيا بدون قيد أو شعور بالإلزام، ومن ناحية أخرى فإن السياسة تشير إلى الصراع على الموارد الشحيحة، والسيطرة من جانب جماعة على جماعة أخرى والممارسة القوية لرقابة الدولة. وقد يبدو الاثنان حقلين أو مجالين مختلفين من المجالات الاجتماعية. ولكن كما ذكر ويلسون (١٩٨٨، ص٩) فى معرض مناقشته لوضعية النشاطات الترفيهية، مثل السياحة، سواء فى النطاق الخاص أو النطاق العام:

"يضع الليبراليون والمحافظون وقت الفراغ فى النطاق الخاص تماماً، أى فى منطقة الحياة التى يستطيع الفرد فيها أن ينخرط فى العلاقات الاجتماعية المهمة والمتكاملة التى تعتبر حجر الأساس للهوية الشخصية. ويتضمن المجال الخاص الحرية والذاتية، بينما يعنى المجال العام القيد والانعزال. وفى المجال الخاص يكون الفرد مسيطراً، ولكن فى المجال العام يكون الفرد تحت السيطرة.

إن الوضعية الإشكالية للسياحة داخل النطاق العام أو النطاق الخاص، تعكس أهمية فهم السياق الاجتماعى الذى تتحدد فى داخله السياحة والذى تحدث فيه كشكل من أشكال النشاط. إن مفهوم السياق السياحى باعتباره نوعاً من وقت الفراغ يتضمن الاعتراف بأنه لا يوجد شيء مثل الحرية المطلقة. "إن الموارد الاجتماعية والمادية والصور السائدة من القواعد الشرعية الصحيحة والمعبرة التى يمكن أن يصل إليها الفرد أو الجماعة ستجعل الحرية تقف وسيطاً بين اختيار النشاطات الترفيهية وتقييد هذه النشاطات (براهام وآخرون ١٩٨٩، ص٩). وكل دولة تضع الإطار والقواعد المنظمة لممارسة النشاطات السياحية. حتى فى داخل الدول "الحرّة" فى الغرب، قد تمنع بعض أنواع السلوك السياحى. "إن الحرية مقيدة بالنمط السائد لتوزيع الموارد، وبالقواعد الخاصة بشرعية النشاطات، أى المسموح أو غير المسموح به من المتع والتى تحدد تلك النشاطات الممكن متابعتها شرعياً باعتبارها من الحق الخاص بدلاً من كونها غايات



ذرائعية، كما تحدد ما الذى يعين من يستطيع متابعة تلك النشاطات؟" (براهام وآخرون ١٩٨٩ب، ص ١١). وعلى سبيل المثال فى الدول الشمولية لا يوجد المجال الخاص، والحد الفاصل بين القطاعين العام والخاص، أو بين السلطات البيروقراطية والسلطات السياسية، غير معترف به" (إلفورد وفريد لاند ١٩٨٥، ص ٤١٨). وفى حالة الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية، فإن طبيعة النشاط السياحى كانت موضع اهتمام سياسى كبير من جانب الدولة، وكان هذا النشاط موجهاً لخدمة الأهداف السياسية والأيدولوجية، مع جعل منفعة الأفراد فى مرتبة ثانوية (هولدى ١٩٩١). وهكذا يمكن للسياحة أن تلعب دوراً رئيسياً فى ترسيخ قيم معينة لدى الأفراد وتعزيز الأيدولوجيات المسيطرة.

إن الدور الذى تلعبه السياحة فى عملية التنشئة يتطلب ألا تكون هذه التنشئة بشكل صارخ كما كان يحدث فى الدول الاشتراكية. ويمكن للتنشئة أن تأخذ مكانها بأسلوب موجه أو بأسلوب غير موجه. وفى حالة الاهتمامات بالدور الذى يمكن أن تلعبه التبعية فى تغيير القيم الاجتماعية والثقافية، (انظر الفصل الخامس)، يدافع إريسمان (١٩٨٣) عن أنه عندما يتقرر التوجه الاجتماعى ابتداءً من المركز - أو الدولة الاستعمارية - فالتبعية الثقافية تكون قائمة. إنها توجد لأن المحفز الرئيسى للتطوير الثقافى يأتى من الخارج. وليست السياحة هى الحقل الاقتصادى الوحيد الذى توجد فيه التبعية. ولكن الاتصال بالجملة بين أناس من ثقافات وقيم مختلفة، وهو ما يحدث فى السياحة، يجعل التغير القيمى فى السياحة أكبر من التغير القيمى فى الصناعات الأخرى التى تتعامل فى المقام الأول بمنتج مادى، مثل الزراعة أو التصنيع أو التعدين.

إن الدور - الذى يمكن أن تلعبه السياحة فى تغيير القيم الجماعية والفردية - كامن فى أفكار "السلعية" (كوهين ١٩٧٧) التى تتضمن أن ما كان يعرف "بالمظاهر الثقافية" للإنسان، أو التقاليد الحية، أو "السياق الثقافى" للأصالة الحية، هو الآن "منتج ثقافى" يلبى متطلبات السياحة التجارية. "إن لدينا الآن بالفعل لغة مختلفة نتكلم بها عن الفنون والآداب، ولم نعد نناقشها على أنها تعبيرات تصورية أو إبداعية، وإنما نتكلم عن "منتج"، ولم نعد نتحرك بالخبرات والتجارب التى يجب أن تقدمها الفنون والآداب، إنما "تستهلكها". لقد أصبحت الثقافة سلعة (هيوسن ١٩٨٨، ص ٢٤٠). وعلى سبيل المثال،

وطبقاً لما يراه داوسون (١٩٩١، ص ٤٢-٤٣) فإنه: "قد ينظر إلى الأعياد العرقية والأعياد متعددة الثقافات باعتبارها منتجات ثقافية يمكن أن تستغل لغايات سياحية. وأصبحت الثقافات العرقية الفردية، والتعددية الثقافية نفسها، قابلة "لبيع" باستخدام "الأساليب التجارية الاحترافية"، من خلال وسائل كالأعياد وغيرها من الأحداث والمناسبات الخاصة. وتعتبر المبادرات التسويقية والحملات الإعلانية التي يمكن بها للأعياد العرقية والثقافية المتنوعة أن تروج لنفسها على أنها "صفقات تجارية" للسائحين، وعند إحياء ممارسات ثقافية قديمة لتأخذ مكانها لإرضاء أنواع السائحين، فإن هذا الإحياء المتعمد والمتخصص يحول العرقية إلى سلعة. ويتم تقدير قيمتها تبعاً للمكسب الذي تحققه من خلال مبادلتها في سوق السياحة التجارية، بل أكثر من ذلك بقليل.

وفى السنوات الأخيرة أصبح هناك طلب كبير للغاية فى عالم الفن على الأشغال الفنية البدائية الأسترالية مثل الرسم على لحاء الأشجار. ولكن بعد أن أصبح الفن البدائي سلعة مشهورة قابلة للتسويق، فإنه يمكن أن ينتزع هذا الفن من سياقه الاجتماعي والثقافي التقليدي. وكمثال فقد أصبحت بعض الرسومات البدائية، مثل رسومات بابونيا تولا فى وسط أستراليا، تنتج بكميات هائلة لمواجهة طلب السائحين. وقد أدى هذا إلى انخفاض النوعية أو الجودة، والتماثل، وتشويه سمعة معنى العمل الفني من خلال المتاجرة والابتذال للأحداث المهمة والابتعاد عن مرحلة الإبداع البدائي أو "عصر الأحلام". (هولنشييد ١٩٨٨). إن الثقافة والتراث، كما يعبر عنهما من خلال الفنون، يمكن الإعلاء أو الحط من شأنهما عن طريق تأثير السياحة (هوجز هـ ١٩٨٧، ١٩٨٩). ومع ظهور مفهوم "تحديق السائح" وتأثيره الملازم له فى السوق بدأت عملية تطويع المواد والأشكال والمحتويات الخاصة بكثير من الفنون البدائية لتتلاءم مع مطالب السياحة الخارجية. وعلى أية حال فإن مطالب الصناعة السياحية تشير إلى أن عودة عالمية أو شاملة إلى الفن البدائي التقليدي، والأشكال الثقافية البدائية التقليدية، أمر يبدو صعباً إلى حد كبير، وربما يكون غير مرغوب فيه من منظور اقتصادي (هول ك ١٩٩١).

إن التغيير القيمي المرتبط بالسياحة لا يحدث بمجرد تحويل النشاطات الاجتماعية إلى منتجات. ففي دراسة مقارنة قام بها فنت وأوير جرجل لثلاث قرى فى الألب فى

النمسا: ميلجي وبريجلو وتافرتشوفر (١٩٨٥) ذكر أن التغييرات فى التوجهات القيمة لكل قرية كانت تسير جنباً إلى جنب مع التغييرات البنوية المرتبطة بالسياحة. ومما لا شك فيه أن إدخال الأشكال الأخرى الجديدة من النشاط الاقتصادى قد تكون له أيضاً تأثيرات قيمة وبنوية معينة. وتلام السياحة غالباً على كل تغيير قيمى يحدث تحت الشمس (كريك ١٩٨٩). بيد أن الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة قد تخلق عمليات من التغيير الثقافى والقيمى ذات صلة بالسياحة بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال فإن بناء صورة المقاصد السياحية وتسويقها فى السياحة "لابد من أن يؤدى إلى تغيير متبادل لمفاهيم الزائرين ومفاهيم المجتمع حول المكان". وقد علق بابسون (١٩٨١، ص ٢٢٥) على ذلك بقوله:

"السياحة تعتمد على التصورات المحددة سلفاً عن المكان والناس. هذه التصورات أو التحديدات يخلقها جهاز التسويق فى الحكومة أو فى القطاع الخاص من أجل إغراء السائح لزيارة منطقة معينة. إن المؤسسة الحكومية أو الخاصة لا تعيد تحديد الواقع الاجتماعى فحسب، بل وتعيد أيضاً خلق هذا التحديد ليتلاءم مع تلك التعريفات. وهذه العملية عملية تفاعلية وجدلية فى أن واحد. ويقدر ما تأخذ هذه العملية مكانها، تبطل مقولة الحياة اليومية".

السياحة تعيد تعريف الحقائق الاجتماعية. ويخلق الإعلان الصور الخاصة بالمكان، والتي تخلق بالتالى التوقعات من جانب الزائر، وهذه بدورها قد تدفع المكان إلى التلاؤم مع هذه التوقعات، وهكذا قد تصبح المقاصد السياحية مكبلة بنظرة أو تحديق السائح، ولا تستطيع المقاصد أن تهرب منها بسهولة إلا إذا كانت هذه المقاصد ترغب فى هجر مكانتها كمقصد. "والسياسات التى تستخدم لجذب السائحين، وإطالة مدة بقائهم، وزيادة إنفاقهم تعمل أيضاً على إعادة تعريف الحقائق الاجتماعية. وطالما أن التحديدات أو التعريفات مفروضة من الخارج، فإن الواقع الاجتماعى الثقافى الذى ينبثق من الحياة اليومية يصبح استهلاكياً إلى حد أبعد" (بابسون ١٩٨١، ص ٢٣٣). التسويق السياحى والطرق السياحية والمناطق السياحية تغير صورة المكان، وخلق الأحداث والفعاليات فى المجتمع من أجل السائح، ونظم التاريخ فى قوالب سياحية يغير ثقافة المجتمعات وحياتها التاريخية، وبالتالي يتغير المكان ذاته.

وقد حدد بابسون (١٩٨١) عنصرين رئيسيين فى عملية تحويل المكان إلى سلعة من خلال السياحة وهما: خلق الأحداث الاجتماعية، وتحويل التاريخ إلى سلعة قابلة للتسويق. وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، يدافع بابسون عن أن التاريخ أصبح شيئاً حسياً، بدلاً من كونه شيئاً مفهوماً، ويجب المرور بتجربته. وهناك مثالان من أستراليا عن تحويل الواقع الاجتماعى من أجل السائح. أحدهما عبارة عن مطوية لمنتزه تمبلونج وميناء دارلنج وسيدنى تحت عنوان "وجهاً لوجه" وتحمل ملامح رجل بدائى ذى وجه مؤكسد (ميناء هاربور، د. ت). والمطوية تشرح أن اسم منتزه تمبلونج مشتق من الكلمة التى تعنى "المحار الكثير" فى لغة الوانغال. وقد وصفت "السنوات التاريخية القديمة" على النحو التالى:

قبل الاستيطان الأوروبى كان ميناء دارلنج داراً للإقامة ومكاناً للقاء بين أفراد عشيرة الوانغال، وهى جماعة فرعية من أمة الأورا البدائية التى احتلت دارلنج هاربور ومناطق جزر جليب.

وكان كبار الرجال فى الوانغال مسئولين عن الزراعة وصيد المحار مثل الأصداف والحلزونات والمحار والسرطانات والرخويات. وكان عملهم جزءاً لا يتجزأ من الصيد والزراعة والممارسات الروحانية لمجتمع الأورا.

وفور وصول المستوطنين الأوربيين، انتقل السكان المحليون، مفسحين الطريق أمام التطور الصناعى الذى استمر لأكثر من قرن من الزمان حتى عام ١٩٨٠. وقد وضعت البيئة المعاصرة تحت عنوان "اليوم" كما يلى:

فى عام ١٩٨٤ أعيدت دارلنج هاربور إلى شعب سيدنى، ستون هكتاراً مقاماً عليها أماكن للترفيه والأعمال التجارية، مع منتزه تمبلونج فى وسطها. هذه القرية "الخضراء المستديرة" هى المكان الذى يجتمع فيه الناس من كل جوانب سيدنى من أجل الفرق الموسيقية الحرة والتسليية، حيث يستمتع الأطفال بنشاطات التسليية والترفيه فى العطلات المدرسية، وحيث يستطيع الناس مجرد الجلوس على الحشائش مسترخين، وحيث يستطيع الزائرون الاحتكاك بالثقافة البدائية وجهاً لوجه (العروض الثقافية البدائية التقليدية، منتزه تمبلونج، التجمع فى المكان الساعة ١٢ ظهراً من الإثنين

إلى الجمعة لمشاهدة الاستعراض المجانى لمدة ١٥ دقيقة للموسيقى والرقص ورمى القذائف المرتدة).

وتختتم المطوية بشعار "دارلنج هاربور حيث تحتفل سيدنى" (انظر الفصل السادس للوقوف على تعليقات هكسلى ١٩٩١ حول طبيعة "التسلية" فى إعادة تطوير ميناء دارلنج). إن أهمية المطوية فى أنها تشرح أو تفسر الترحيل الإجبارى للشعب البدائى المحلى فى أثناء استعمار البريطانيين لنيو ساوز ويلز. إن استخدام عبارة "ارتحال الشعب البدائى" تتضمن غالباً أنهم فعلوا ذلك برغبتهم! أما القسم الثانى من المطوية فإنه يربط بين عودة الأرض إلى شعب نيو ساوز ويلز مع رحيل السكان البدائيين السابقين. بيد أن الأرض ليست أرضاً بدائية، وبدلاً من ذلك فإن البدائية تتجلى فى العرض الذى يستمر لمدة خمس عشرة دقيقة لمظاهر الثقافة البدائية التى تصل غالباً إلى الزائر. أما قضايا الحقوق المتعلقة بالأرض، وترحيل البدائيين وأوضاعهم الهامشية فى المجتمع الأسترالى فقد تم تعقيماً لمصلحة الزائر فى شكل واقع اجتماعى وسياسى "آمن" لا يدفع السائح إلى التساؤل.

والمثال الثانى لتغيير الواقع الاجتماعى يقدمه منتزه تراثى يدعى "مدينة سيدنى العريقة". وتصف العناوين الرئيسية للمطوية الخاصة بذلك مدينة سيدنى العريقة بأنها "بعث لمولود أمة ١٧٨٨-١٨١٠"، وأعظم مغامرة فى التاريخ الحى، و"ساعة واحدة شمال سيدنى- ٢٠٠ سنة إلى الوراء فى الحال". وطبقاً للمطوية ذاتها فإن "مدينة سيدنى العريقة أكثر من مجرد بعث جديد لسيدنى الأصلية كما كانت عليه عام ١٧٨٨، إنها مغامرة حية حيث ستشعر بسحر الماضى ممتزجاً بحقائق الحياة الاستعمارية الصاخبة". ولكن السطر التالى يقول "استرخ واستمتع بأماكننا الجميلة بالخمر والاكل، مطاعم وجبات حسب الطلب، وحانات، وأكشاك، ومحلات للشاي، وأماكن للشئى فى الهواء الطلق". ويتضمن الكتيب الصغير بعنوان "تجارب فريدة ستذكركها دائماً" ما يلى:

● انظر إلى الجنود فى الاستعراض العسكرى، واسمع دوى المدفع فى التحية اليومية.

● الرعشة والإثارة فى مبارزة بالمسدسات أو مباراة للملاكمة.

- لتكون جزءاً من محاكمة اليوم النموذجية عندما تأخذ العدالة الاستعمارية مجراها فى بلاط محكمة القاضى. رؤية المتهمين يحاكمون ويعاقبون.
- خذ نزهة ترفيحية، راكباً على ثور، حول "خليج سيدنى" إلى الحديقة العامة للحيوان. وقدم الطعام باليد للكفغر وطيور الأمو الأسترالية.
- تحدث مع سكان المدينة وهم ذاهبون إلى أعمالهم التجارية.
- استعرض السلع فى المستودعات الأصيلة قديمة العهد، واختر ما تريد من بين مجموعة كبيرة من المنتجات الفنية اليدوية.

ولا ريب فى أن هذه المجاورة، المثيرة لحب الاستطلاع، بين الماضى والحاضر، مجاورة نمطية فى العديد من المنتزهات الرئيسية فى العالم. وعلى سبيل المثال يصف هورن (١٩٩٢، ص ١١٧) مركز جورفيك فاينج فى يورك باعتباره "مصيدة للسياحة الدينية التى توفق جانبيات الواقع مع الخطوة الجديدة لعرض أصوات الفايكنج الأصيلة، ومواقع الفايكنج الأصيلة، وروائع الفايكنج الأصيلة". إن ما هو مهم حول المنتزه التراثى لمدينة سيدنى القديمة وحول المطوية هو الأسلوب الذى يتم به، مرة أخرى، تعقيم الماضى وتقديمه للاستهلاك، والعروض الخاصة للتاريخ المقدمة للسائحين. إن الادعاء بالأصالة يأتى باعتباره تأكيداً للسائحين بأنهم سيزودون بشيء واقعى. وبينما يتم تجاهل التاريخ البدائى، فإن "اليوم النموذجى" للماضى المتهم يخدم فى تخليد الأساطير حول التاريخ الأسترالى المتهم (انظر هجز آر ١٩٨٧). إن تمثل التاريخ من خلال متنزه التراث هو تمثل للتسلية لا للتعليم، وذلك بالرغم من أن عرض الواقع الاجتماعى عن طريق المتنزه يؤثر بشدة فى مفاهيم الزائرين عن التراث. وكما علق توماس (١٩٥١، ص ٨١) على ذلك بقوله "إذا عرف الناس المواقف على أنها واقع، فإن هذه المواقف تكون واقعية فى نتائجها".

وعبر العالم أصبح التراث والسياحة مرتبطين تماماً. فالسياحة تستخدم كمبرر اقتصادى لحفظ التراث، بالرغم من أن السياحة تساعد أيضاً فى الحفاظ على الصناعات اليدوية والفنون الشعبية فى عين السائح (هويسون ١٩٨٧، وأرى ١٩٩٠، يونيفيس وفولر ١٩٩٣). وسيكون لعرض التراث مضامين مهمة على الهوية الجماعية والهوية الفردية معاً، وعلى خلق الوقائع الاجتماعية. وفى بعض الحالات، كما هو الحال

فى الدول الاشتراكية، تكون الطبيعة السياسية للتراث مكشوفة فى محاولات استخدامها للتراث كمصدر للشرعية السياسية. وعلى سبيل المثال وطبقاً للالبانى (١٩٨٩ فى هول دى ١٩٩١ ف، ص ٢٧٠) فإن أى زيارة للمتاحف الألبانية لا يزال يمهد لها أو يتم تبريرها من خلال الاقتباسات من "إنفر هوكسا" لتأكيد الحاجة إلى اختزان الثقافة المادية الألبانية الماضية والتعلم منها. فقد تم ربط أونوفرى (رسام تماثيل من القرن السادس عشر) على سبيل المثال، "بمقاومة الشعب الألبانى للعثمانيين". ويمكن أن يقوم التراث، بهذا الشكل، بوظيفة أيديولوجية مباشرة. وعلى سبيل المثال أيضاً فإن جثة لينين المحنطة فى الميدان الأحمر كانت تعد من مواطن الجذب السياحى الأكثر شهرة فى الاتحاد السوفييتى السابق، فى حين أن الاحتفال المنوى لميلاد ماو بشكل بؤرة تركيز الاحتفالات التى تهدف إلى تعزيز شرعية القيادة الصينية الحالية.

وفى الدول الاشتراكية السابقة لعب التراث دوراً مهماً فى صياغة هويات هذه الدول فى مرحلة ما بعد الشيوعية. وكما لاحظ هول (دى ١٩٩١، ص ٢٨٤) فإن "الماضى القريب لمرحلة الدولة الاشتراكية أصبح مصدراً لصناعة تراثية جديدة". فقد أحييت رموز المرحلة الشيوعية إلى مسبوكات معدنية أو إلى مؤخرة المتاحف، أو أصبحت من التحف السياسية الدافعة للاستطلاع. وهكذا تعاد كتابة التاريخ وإعادة عرضه لجذب السائحين ولصياغة هويات وطنية جديدة بالإشارة إلى ماضى ما قبل الشيوعية. وهكذا فإن التراث والسياحة مكونان مهمان للسياسات الجديدة فى أوروبا الشرقية، وللتعريف بالواقع السياسى والاجتماعى، ولإعادة وضع السياحة الترفيهية فى المجال الخاص.

### الأبعاد السياسية للسياحة الثقافية :

تتم الآن تعبئة الثقافة كصفحة وتسعيها وبيعها مثل وحدات المباني والأغذية السريعة وخدمات الغرف طالما أن السياحة تبشر بأن العالم ملك للمرء وله حق استخدامه. ولكل "الموارد الطبيعية" أسعارها، بما فى ذلك التقاليد الثقافية، وإذا كان لديك المال فلك الحق فى أن ترى أى شىء تريده (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٧٩).

إن أحد الأمثلة الأكثر ذكراً للتجريد من ملكية الثقافة المحلية، أو تحويلها إلى سلعة، ورد في دراسة جرينوود (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٩) عن تحويل الألارد في فيونتريبيا بإسبانيا، من احتفال مجتمعي إلى حدث ينظم من أجل السائحين. وكما يرى جرينوود (١٩٨٩، ص ١٧٩) أنه عندما يتم تحويل نشاط ثقافي لحدث عام ثم يعتبر مادة للبيع والترويج له في السوق السياحية، فإن معناه الطقوسي يمكن أن ينتهك مباشرة ويفقد أصالته وقوته بالتأكيد بالنسبة إلى الشعب. وفي حالة الألارد في فيونتريبيا لم يكن الاحتفال بهذا الحدث من أجل دفع المقابل، ولكنه -إن تأكيداً لاعتقاد الشعب في ثقافته الخاصة. كانت فيونتريبيا تعبر عن نفسها لأغراضها الخاصة (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٧٨). إن إعلان حكومة المدينة بأن الألارد يجب أن يصبح جزءاً من صفقة سياحية من أجل المدينة، يعني أن السكان المحليين يمكن أن يستمروا في القيام بالأشكال الظاهرية لهذا الطقس من أجل المال، لكنهم لا يستطيعون الانتساب إلى المعاني التي كانت له من قبل، لأنهم لم يعودوا يؤدونه من أجل أنفسهم (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٧٩). ولكن بالرغم من فقد المعنى الأصلي بسبب التغيير الجوهرى للحدث إلى منتج سياحي، فإن جرينوود ذكر أنه عبر الزمن كان للحدث مجموعة جديدة من المعاني مرتبطة به، وأن الواقع الاجتماعي الذي يقدمه الحدث أصبح متغيراً مرة أخرى: لقد أصبح الآن أكثر من مجرد حدث سياسي، وأصبح الآن مصطبغاً بأهمية سياسية معاصرة باعتباره جزءاً من الاحتجاج على الحقوق السياسية الإقليمية في إسبانيا (١٩٨٩، ص ١٨١).

إن تغيير المعنى الثقافي وتقديمه بهذا الشكل الذي وصفه جرينوود يشير إلى الصعوبات الملازمة لمناقشة المضامين السياسية للتغير الثقافي الذي تحدثه السياحة. فالتغيير الاجتماعي مفهوم إشكالي ينطوي على قيم كل من الرائي والمُرئي. ويعلق ماكديونالد (١٩٨٤، ص ٣٦٨) على ذلك بقوله بأن "الجماعات العرقية المسيحية التي تعرضت للإضعاف بسبب الاستغلال الذي عرفته في تاريخها، والمحدودة الموارد والقوة لها سند من الحقيقة. ولكن العمل على تحويل الثقافة المحلية إلى أشياء عن طريق السياحة، لا يحطم هذه الثقافة دائماً" (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٨٣)، ويحدث أحياناً أنها تدعم تطورها. والتغيير بالضرورة جزء من عملية اجتماعية. كما أن معارضة التغيير



كلية موقف مروع، وأن قبول التغيير بأكمله على أنه خير يعنى غياب العقل والقسوة. والتحدى الذى لم يواجه بعد هو فهم المجتمعات باعتبارها عملية معقدة من الاستقرار والتغيير، وأن يتم تضمينها عوامل التغيير التى تحدثها السياحة (جرينوود ١٩٨٩، ص١٨٢).

إن نمو السياحة الثقافية مضامين مهمة بالنسبة إلى عرض وضعية الشعوب المحلية الأصلية. "ففى عصرنا الحديث، وربما ما بعد الحديث، هناك قوة طرد مركزية للمصلحة بعيداً عن الثقافات المركزية تجاه ثقافات الشعوب الهامشية سابقاً" (هولنشىد ١٩٩٢، ص٤٤). إن مصلحة السائح الراهنة فى المجتمعات المحلية الأصلية ربما تكون انعكاساً للتشوق إلى الأصالة فى المجتمع الغربى، وانعكاساً للدور الذى يلعبه التراث فى تكوين الهوية. إن التشوق للأصالة، وما تنطوى عليه من مضامين بالنسبة إلى عرض حقائق اجتماعية معينة أمام ناظرى السائح، له نتائج سياسية مهمة. وكما لاحظ جرينوود (١٩٨٩، ص١٨٣) فإن "مفهوم الأصالة الثقافية جزء من جدل أوسع كثيراً حول معنى التاريخ الذى كان موضع أهمية لمدة طويلة فى العالم الغربى. فنحن نتذبذب بين تخصيص الحقوق السياسية على أساس الادعاءات العنصرية الأصلية والادعاءات العرقية، ونسعى فى الوقت ذاته لتحويل كل أفراد السكان إلى متساوين سياسياً". إن تخصيص الحقوق السياسية على أسس ثقافية قد يؤدى إلى ابتكار تقاليد ثقافية بغرض اكتساب هذه الحقوق، بالرغم من أن تخصيص مجموعة من الحقوق بشكل أكثر عالمية، وتتقاطع مع الحدود الثقافية، قد تؤدى إلى تمييز التفرد. "وتعمل السياحة بالضرورة داخل هذه المنطقة المتنازع عليها" (جرينوود ١٩٨٩، ص١٨٤):

"إن تلك الجماعات التى تسعى لتأسيس، أو لتوسيع، الحقوق السياسية من خلال تقوية تقاليدها الثقافية وهويتها العرقية، تنظر إلى السياحة باعتبارها سلاحاً ذا حدين. فالقدرة على جذب السائحين إلى مناطقها هى فى حد ذاتها تصديق للمزاعم الثقافية حول التفرد. والأبعاد الجمالية للسياحة التى تؤكد على المعمار والفن والممارسات الفطرية تتيح الفرص للإعلانات الثقافية والاندماج الثقافى. لكن عملية وضع العرقية فى شكل صفقة والاتجار فيها من خلال السياحة، تغير الثقافة المحلية

بشكل كبير، وتخلق انقسامات داخلية قد تكون مدمرة سياسياً، أو قد تحل الثقافة المحلية بطريقة تجعلها غير مقنعة للمواطنين الأصليين" (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٨٤).

إن العلاقة بين السياحة وهنود أمريكا الشمالية تقدم مثلاً جيداً للموقف الإشكالي الذي وجد السكان الأصليون أنفسهم فيه غالباً عندما وصل الأمر إلى التنمية السياحية.

"إن تصوير هنود أمريكا الشمالية واتصالاتهم مع الشعوب المحلية الأخرى ينقل بشكل منفرد في إطار المجرى الرئيسى السائد الذى يؤدي إلى صورة نمطية للشعوب المحلية في عين الأوروبي المنشأ". وكما يدافع هولنشيدي (١٩٩٢، ص ٤٤) بأنه:

"وراء تلك النظرة المتسائلة والمستمرة، فإن أخلاف الأمريكيين الأوائل يجدون أنفسهم محصورين بشكل سيأحي في السترة الخانقة للمفاهيم الخارجية الاستعبادية. إنهم مقيدون بنظرة الشينوية "البيضاء" و"الغربيين" و"المتجولين من بعيد" في عملية مستمرة ومرادفة للاستعباد. إنها تشكل صورة فوكولتية (انعكاسية ارتدادية نسبة إلى جان برنار ليون فوكو عالم الطبيعة الفرنسي الذى اخترع الجيروسكوب عام ١٨٥٢- المترجم) لأبنية المعرفة الخفية غير المشكوك فيها والسلطة الصارمة في المجتمع".

كان للنظرة الأوروبية السائدة مضامين مهمة بالنسبة إلى الأسلوب الذى تم تصوير السكان الأصليين به. وعلى سبيل المثال: هناك خوف بين كثير من الجماعات البدائية الأسترالية من أن الاتصال بالسياح قد يؤدي إلى الحط من قيمة الثقافة البدائية، وقد يؤدي إلى تعزيز الانقسام الاجتماعى في بعض المجتمعات. وقد علق السيد إس برينان من مكتب مركز أرض الشمال بأن شعب جاجودجو في منطقة كاكادو في الإقليم الشمالى "لا يحبون فكرة أن يكونوا مثل حديقة الحيوان إلى حد ما، ويشعرون بأنهم في حالة استعراض من أجل السائحين لكى يأتوا ويروا كيف يبدو الشخص البدائى في بيئته، ولكى يروا ما إذا كان لا يزال يدور وفي يده حرية. إنهم لا يحبون بالطبع مفهوم السياحة" (في لجنة مجلس الشيوخ الدائمة حول البيئة، والترفيه والفنون ١٩٨٨، ص ٢٨-٢٩).

وفى نيوزيلنـدة يتم التركيز منذ مدة طويلة على شعب الماوري الأصلي، باعتباره مكوناً من مكونات المنتج السياحي للدولة. وقد ظهرت عروض الماوري في المطويات السياحية منذ عام ١٨٧٠، بينما تستخدم مناطق سياحية أخرى مثل روتوروا مظاهر الثقافة الماورية منذ مدة طويلة كآلية لجذب السائحين الأجانب، بيد أنه، ومع استثناءات قليلة للغاية، فإن الصور التي تقدمها صناعة السياحة تحت سيطرة الأوروبي أو الأجنبي (باكيها Pakeha) . ويعلق باربر (١٩٩٢، ص١٩) على ذلك بقوله:

النيوزيلنديون الباكيها - أي الغربيون أو الأجانب - لم يتوانوا أبداً عن استغلال هذه الثقافة المحلية في الترويج والإعلان، وغالباً بأساليب جلبت سخط الماوري.

وقد ظل الأجانب يُتمس لهم العذر لسنوات بسبب تفكيرهم أن نيوزيلنـدة، كما تصورها اللصقات وأجهزة الفيديو التي رأوها، موجودة في مكان منعزل ويقطنها أناس من الماوري نصف عراة يقفزون من وإلى برك المياه.

وكان لهذا الاستغلال الثقافي غير المناسب لصور شعب الماوري في الترويج السياحي، وتحويل ثقافة الماوري لكي تقدم منتجاً مناسباً للسائحين، آثار كبيرة على موقفهم من السياحة (هول ك وميتشل وكيلان ١٩٩٢، وهول ك وكيلان وميتشل ١٩٩٣). وطبقاً لما ورد في مطبوعة قوة العمل السياحي للماوري (١٩٨٦، ص٢٥).

لقد كان الماوري مهمومين بشدة لأن صورة الماوري استغلت كأداة تسويقية في الترويج لصناعة السياحة على امتداد ما يربو على مائة عام. لقد كان الماوري كثيرون الانتقاد أيضاً للطريقة التي يتم تصويرهم بها لدى المرشدين والمسلين والنحاتين وباعتبارهم مكونات المشهد الطبيعي. وكل هذا يتم دون استشارة شعب الماوري ويفوائد قليلة تعود عليهم. وهناك تيار خفي واضح من القسوة في هذا الصدد، وهو ما يمكن أن يتحول بسهولة إلى غضب. وهذا يعني أنه يجب على صناعة السياحة أن تعيد التفكير في توجهها الحالي لوضع صورة نمطية لدور الماوري في السياحة، وكذلك السلع والخدمات التي يحاول الماوري تقديمها.

ومن الواضح أن صورة الماوري ذات قيمة تجارية كبيرة. وقد عبر شعب الماوري عن رغبته في أن يكون هو المسيطر على صورته حتى يمكن للماوري بذلك أن يبنوا البعد الماوري في صناعة السياحة.

إن السيطرة أو الرقابة قضية مهمة فى عرض الثقافة الأصلية. ولكن الشعوب الفطرية التى تسعى لتأكيد حقوقها، لا سيما حقوقها فى الأرض، تصور بشكل نمطى على أنها شعوب "مثيرة للقلق"، فى حين أن الأوروبيين الذين يسعون لتحقيق هدف الوصول إلى الأرض قد ينظر إليهم باعتبار أنهم يحمون حقوقهم. ففى نيوزيلندا فإن العديد من الأوروبيين (الباكيها) قلقون لأن مطالب الماورى الخاصة بالأرض ستمنع الوصول إلى المناطق الترفيهية والسياحية. وعلى سبيل المثال فإن جماعة نجاي تاهو تدعى ما مجموعه أكثر من ٧٠٪ من الجزيرة الجنوبية فى الدولة التى تضم أجزاء مهمة من المنتزهات الوطنية والمرتفعات والبحيرات والممرات المائية، (محكمة ويتانجى، ١٩٩١). إن مطامح نجاي تاهو، فيما يتعلق بجزء من أرض التاج العمومية التى يدعون ملكيتهم لها، تشمل الملكية المشتركة لكل أو بعض المنتزهات الوطنية فى المساحة التى يدعونها، كما تشمل هذه المطامح أن تكون لهم بعض المسئولية لإدارة بعض أو كل المنتزهات، وأن تكون لهم مسئولية منفردة فى الرقابة السياحية وبعض الامتيازات إن أمكن فى المنتزهات (ويقول أعضاء نجاي تاهو أنهم سيعطون تفضيلاً للماورى ولامتيازات "الثقافة الصحيحة") وأن يكون لهم حق ملكية شرعى كامل للملامح الطبيعية للقيمة الثقافية الخاصة (بار ١٩٩٢، وهول ك ١٩٩٤ ب).

إن أعلى جهاز للترفيه الخارجى فى الدولة، وهو نوادى الجبل المتحدة، عندما أحالت ادعاء نجاي تاهو إلى محكمة ويتانجى، أبدى قلقه بشأن تحويل مساحات أرض التاج العمومية - التى لها قيمة ترفيهية وحمائية - إلى ملكية الماورى. وقد دافع الجهاز عن أن خصخصة أية أراض عمومية سيحد من حرية وصول جمهور العامة للتمتع بهذه الأراضى (بحظر الدخول أو فرض رسوم على الدخول). إن جهاز نوادى الجبل المتحدة لم يشكك فى شرعية مزاعم الماورى. ولكن الجهاز يقدم اعتراضاً جوهرياً على الزعم المتعلق بإمكانية نقل إدارة منتزه وطنى إلى الماورى على سبيل المثال. ويدافع الجهاز عن ذلك بقوله:

"ولكن حتى إذا كانت جماعة نجاي تاهو أهم الجماعات الخضراء فى الدولة، فإنه لا يجوز منحهم الإدارة، لأن من يدير هذه الأراضى أيا كان يجب أن يكون موضع استجواب من جانب الشعب، أما الملاك الخصوصيون فليسوا موضعاً للاستجواب.

إن مزارع الماوري تشمل معظم أراضي دولتنا ، وإذا ما استبعدنا الأرض ذات الملكية الخاصة، فإن معظم الأراضي المتبقية تعتبر أراضي للحماية. وإذا ما نجحت مزارع نجاي تاهو فإنهم بذلك يضعون سابقة لا يمكن إيقافها وهي أن القبائل الأخرى سترغب في اتباعها" (بار ١٩٩٢، ص٩).

والموقف النيوزيلندي مواقف موازية له في أستراليا وكندا والولايات المتحدة فيما يتعلق بمزارع الأهالي الأصليين في الأرض، وبالعلاقة تلك المزارع بالنظرة الأوروبية للسائح. وكما لاحظ هولنشيدي (١٩٩٢، ٥٨) فإن "هنود أمريكا الشمالية ليسوا موضع تقدير من جانب كثير من الغربيين، من خلال نظرة الرجل الأبيض، لأنهم يختلفون عما ينبغي أن يكونوا عليه".

"إن المعاني التقليدية والأسطورية لدى الغربيين عما يجب أن تكون عليه الشعوب البدائية الأصلية، يمكن أن تلمس التصور الخارجى للحاجات الحاضرة لأى جماعة فطرية أو مجتمع أصلى، وكثيراً ما فرض غير الهنود مفاهيمهم الخاصة عن الشرعية التقليدية على قبائل هندية معينة. لا يمكن للغربيين أن يوافقوا على "التهنيد"، وينبغي ألا يحاولوا الموافقة على التغيير أو إنكاره. ويجب تشجيع كل مجموعة هندية على أن يكون لها حقها الخاص فى التحول أو إحلال شىء محل آخر حسبما تراه مناسباً" (هولنشيدي ١٩٩٢، ص٥٦).

إن مناقشة هولنشيدي (١٩٩٢) لموقف الهنود فى أمريكا الشمالية له مواقف موازية له فى أرجاء العالم. ومع التسليم بتحديد بابسون (١٩٨١) لدور التسويق والترويج والسياسات السياحية الحكومية فى تشكيل الواقع الاجتماعى، والذى تم مناقشته من قبل، فقد أصبح هذا التحديد حيويًا للغاية لدفع الأجهزة واللاعبين الذين ينسقون نظرة السياحة للتنظيم الدقيق للمنتج الثقافى الخاضع لإدارتهم (هولنشيدي ١٩٩٢، ولى ١٩٩٣) يجب أن يكون هدف الأجهزة المسؤولة تحويل الصورة المقولبة والمسلعنة إلى ما يعتقد بشدة أنه "الخصوصية التاريخية" و"التفرد الثقافى" (ألبرز وجيمس ١٩٨٣). وهكذا لا يجوز النظر إلى الروافد الثقافية والتراثية لأى دولة على أنها موجودة فقط لخدمة حاجات صناعة السياحة (كوسوتز ١٩٨٩، وهولك وزيبيل ١٩٩٠).

## السياسة وما بعد الحداثة ونظرة السائح:

إننا نعيش الآن مرحلة "الاقتصاد السياسي للعلامة" في عالم ما بعد الماركسية، وتحول التركيز من الإنتاج نفسه إلى الصورة والإعلان والاستهلاك. نحن مهتمون الآن بما أطلق عليه بوديلارد "مرآة الإنتاج" وأصبحت السياحة، باعتبارها مادة مهمة للغاية للترفيه والاستهلاك والصورة، تعد نشاطاً ضرورياً من نشاطات ما بعد الحداثة (كريك ١٩٨٩، ص ٢٢٢).

ومن خلال تأثير الرؤى أو نظرة السائح على المضيفين وعلى الأماكن، فإن السياحة تستهلك البيئة بشكل مرئي. وحسب أرى (١٩٩٢، ص ٥) فإن "الناس يبحثون دائماً عن الصور الجديدة تماماً وعن الأماكن الجديدة تماماً لزيارتها وللغفوز بها". ولكن الأبعاد الدلالية والسياسية لصانعي الصورة في الصناعة تغير خبرات السائحين عن المكان والزمان (كريك ١٩٨٩)، مما يؤدي إلى ما وصفه هارفي (١٩٨٩) بأنه "انضغاط الزمان-المكان. وطبقاً لأرى (١٩٩٢، ص ٦٥) فإن انضغاط الزمان/المكان يشير إلى الطريقة التي حدثت بها التغييرات في تنظيم وقت العمل الرأسمالي بحيث أدت إلى تغيير المسافة، وضغطت كل أنواع الاختلافات بين الأماكن. فالأحداث والعمليات يتزايد الاعتماد المتبادل بينها. والقصص البسيطة غير قابلة للتصديق". وعلى سبيل المثال، أصبح الحنين إلى الماضي والتراث مكونين من مكونات خبرة السائح بما تقوم به الحكومة المحلية من دور كبير في إعادة تشكيل الأماكن وإعادة عرضها كأشياء تراثية لجذب انتباه السائح. وهناك خمسة تأثيرات لانضغاط الزمن - المسافة حددها أرى (١٩٩٢) وهي:

١ - طبيعة القابلية للتطاير وسرعة الزوال للمنتجات.

٢ - السرعة وقابلية التخلص.

٣ - تشجيع الفترات السياحية قصيرة الأجل.

٤ - تطوير علامات وصور معينة.

٥ - إنتاج الصور الزائفة أو المقلدة.

إن ضغط الزمان/ المكان ونشأة "اقتصاد الصورة الحالى" (شارات ١٩٨٩، ص٢٨) ينظر إليهما باعتبارهما من العناصر الرئيسية لما بعد الحداثة. وما بعد الحداثة هو نظام سمته البنيوية الجوهريّة هي "إلغاء التنوع" أو "إلغاء التمايز" (لاش ١٩٩٠، ص١١)، كما يشير إلى نظام من العلامات والرموز المحددة من حيث الزمان والمكان. إن نظاماً كهذا قابل لتحديد خصائصه من حيث إنه نظام محدد من التعبير بالإشارات يتم من خلاله إنتاج أشياء ثقافية معينة، وهو نظام يتم نشره واستقباله. وتشمل هذه الأشياء مجموعة معينة من العلاقات بين مرسل الإشارة ومستقبلها ومرجعها" (أرى ١٩٩٠، ص٨٢-٨٤). وبينما تنطوي الحداثة على "التمايز" البنيوي بين الأنماط الثقافية، فإن ما بعد الحداثة ينطوي على "عدم التمايز" بمعنى إذابة الحدود الثقافية ليس بين الثقافات العليا والثقافات الدنيا فحسب، بل بين جميع أشكال الثقافة أيضاً، مثل الفن والعمارة والتعليم والتراث والتسوق والرياضة والسياحة. وعلى سبيل المثال نحن نتكلم الآن عن السياحة الفنية، والسياحة التعليمية، والسياحة التراثية والسياحة الرياضية كأشكال من السياحة لمنفعة خاصة (ويلز وهول ١٩٩٢). ولم يعد من الواضح نسبياً الآن ما هو السياحي وما هو الثقافى. فنظرة السائح "جزء فطرى من الخبرة المعاصرة لما بعد الحداثة، ولكن ممارسات السائح التى تزيد هذه الخبرة تتغير بسرعة وبدرجة كبيرة. هذا التغيير لا يمكن فصله عن تلك التطورات البنيوية والثقافية الأوسع نطاقاً فى المجتمع المعاصر" (أرى ١٩٩٠، ص٨٢).

"إن ما بعد الحداثة تسبب إشكالية فى التمييز بين المعروضات والواقع، فإن ما نستهلكه بشكل متزايد هو علامات وعروض متمثلة. والهويات الاجتماعية تتشكل من خلال تبادل القيم ذات العلامة (أرى ١٩٩٠، ص٨٥). وعلى سبيل المثال لاحظ هويسون (١٩٨٧، ص١٢٥) أن هناك ضياعاً للمدلول التاريخى للمعنى فى مرحلة ما بعد الحداثة للسياحة التراثية، الذى يخلق حاجزاً ضيقاً يتدخل بين أشكال حياتنا الحالية وتاريخنا. فليس لدينا فهم عميق للتاريخ، ولكن بدلاً من ذلك منحنا نشأة معاصرة هى من حيث الدراما التنكرية وإعادة التمثيل أكثر من الطرح النقدي". فالمشهد أو العرض، من خلال استضافة الأحداث الكبرى أو مشروعات إعادة تطوير المدينة هو الهدف الذى يسعى إليه بعد الرموز المجتمعية. "إن عالم الرموز هذا عالم لا يوجد فيه

شيء أصلي، ولا معنى حقيقي، فكل شيء نسخة مصورة، أو نص عن نص. إنه عالم غير عميق من الشبكات والمعلومات والاتصالات حيث لا يكون للمعلومات فيه غاية نهائية أو معنى" (أرى ١٩٨٨، ص ٣٩).

وفى مجتمع ما بعد الحداثة فإن الاتجار فى الترفيه يعنى أن السياحة تعامل غالباً كسلعة خالصة معدة للبيع من خلال القواعد الراسخة للتسويق. إن "مذهب ما بعد الحداثة لا يشير إلى شيء أكثر من كونه امتداداً منطقياً لسلطة السوق على سلسلة الإنتاج الثقافى بأكملها" (هارفى ١٩٨٩، ص ٦٢). وقد وضع كريبندورف (١٩٨٧، ص ٢٠) بشكل يدعو للإعجاب هذه القضية كما يلي:

"إن الأساليب هى ذاتها كما فى بيع السيارات والمكانس الكهربائية والمنظفات أو أى سلع استهلاكية أخرى. ولكن لأنهم يتعاملون مع رغبات وأحلام ومناظر طبيعية وبشر وثقافات، فإن تجار السفر يتحملون مسؤولية أكبر بكثير. ولكن يبدو أنهم مدركون لذلك، أو أنهم ببساطة لا يريدون أن يتحققوا من ذلك "فالمنتجون" للسلعة المسماة بالسفر ليسوا مؤسسات خيرية بل يقومون بعمل تجارى، وهى حقيقة يقبلونها بكل وضوح. لماذا تنظم رحلة لا تحقق نتائج لهم؟ وما يحدث أنها تنظم لذلك. إن مصلحتهم الأولية هى نمو أعمالهم التجارية فى المدى القصير، وليست التنمية على المدى البعيد لتجارة سياحة متوازنة بشكل جيد. إنه لمن السذاجة لومهم على ذلك، لأنهم يتصرفون طبقاً للمبادئ الراسخة لاقتصاد السوق الحر. ولكن اليوم يجب علينا أن نحاول أن نرى أين الحدود التى تستند إليها هذه الحرية؟

كان الموضوع المهم فى هذا الفصل هو تحويل التجارب السياحية إلى سلعة. إن تحويل الخبرات الاجتماعية والثقافية إلى سلعة تباع وتشتري له مضامين هائلة بالنسبة إلى الواقع الاجتماعى، وهو الأمر الذى بدأنا نشعر الآن بأهميته وتقديره وبسبب أهمية الرؤية والنظرة فإن السياحة تهتم دائماً بالمشهد والممارسات الثقافية التى تنصهر جزئياً فى بعضها البعض". (أرى ١٩٩٠، ص ٨٦). إن السياحة تلون نظم معتقداتنا. ولتغيير الواقع الاجتماعى مضامين سياسية كبيرة، وعلى سبيل المثال من حيث عرض الثقافة والتراث، وربما بصفة خاصة، إلى المدى الذى تصبح فيه النزعة



المركزية الأوروبية هي الأطروحة المسيطرة على صناعة السياحة. وكما ذكر من قبل فإن عرض الواقع الاجتماعى يؤثر على تصورات الهوية الجماعية والفردية، وعلى عملية التنشئة الاجتماعية. ولكن فهنا للأبعاد السياسية للظواهر السياحية على المستويين السياسيين الكلى والجزئى، لا يزال مشتتاً.

وربما كان السؤال السياسى الجوهرى حول السياحة هو السؤال عن السلطة أو القوة الذى أثير فى الفصلين السابقين. ويتساءل كريبندورف (١٩٨٧، ص ٥٥) لماذا التجاهل العملى لفقدان الإدارة المحلية الذاتية - وهو بالتأكيد الأثر السلبى بعيد المدى للسياحة؟ ولماذا تساهل السكان المحليون مع هذا الوضع؟ وقد ألقى الفصل السادس الضوء على دور النخب المحلية فى إدارة أو رقابة نموذج وعملية التنمية السياحية، بينما عرض هذا الفصل دور العملية الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقاً فى النظام الرأسمالى المعاصر بصدد تقرير عرض الواقع السياحى. إن التقاطع بين القيم والمصالح الذى كان موضع تركيز النقطتين الجوهريتين فى بحث الأبعاد السياسية للسياحة، سيقدم بوضوح الاتجاه المحتمل لفهم من يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا فى السياحة؟ ومن أجل ذلك وغيره من الأسئلة حول الأبعاد السياسية للسياحة يدور الفصل الأخير الآن.



## الفصل الثامن

### وضع السياحة في المجتمع الرأسمالي : نحو فهم للأبعاد السياسية للسياحة والسياسات والمكان

السياحة الدولية صناعة ضخمة سريعة النمو بطبيعتها، حيث تأتي بأناس ينتمون إلى ثقافات مختلفة ليكونوا وجهاً لوجه - في كل لحظة - بحجم لم تعرفه مناطق الهجرة سابقاً. وللسياحة بعض مظاهر الاستعراض، وبعض ملامح التجارة الدولية في السلع، إنها جزء من التسلية البريئة، وجزء من قوة تحديثية مدمرة (أو مفسدة). ولكل هذه الأشياء مجتمعة، فإن السياحة تميل إلى الإغراء بتحليل جزئي فقط (ترنر ١٩٧٤، ص ١٨١).

إن السياحة نادراً ما تدرس من حيث أهميتها السياسية (ماتيسوس وريختر ١٩٩١، ص ١٢٢).

### وضعية السياحة في المجتمع الدولي :

قدم هذا الكتاب مناقشة للعلاقة بين السياحة والسياسة، سواء من حيث كيف يمكن للسياحة أن تخدم في تغيير ترتيبات السلطة والقيم في مناطق الأماكن المقصودة، وبالتالي من حيث كيف أن أنماط السياحة والعمليات السياحية تعتبر استجابة للقيم والمصالح المتصارعة المختلفة. وبالرغم من زيادة الدراسات السياحية كمجال للاهتمام في حقل العلوم الاجتماعية، فإن معظم البحوث لا تزال موجهة إلى

الأبعاد الاقتصادية والتسويقية. ومع التسليم بالأدوار الأولية التي يلعبها النمو الاقتصادي والعمالة في السياسة السياحية الحكومية، فإن هذا التركيز أمر لا يثير الدهشة كثيراً، بيد أنه "طالما أن السياحة تنبثق في ظل السياسة الاقتصادية لتتخذ مكانها وسط المسرح، فقد أصبح محتماً تقييم دورها في التنمية الاقتصادية" (ويليامز وشاو ١٩٨٨ ج، ص١) بشكل مفصل أكثر مما عليه الحال حتى الآن.

ولسوء الحظ فإن "المداخل السائدة لفهم السياحة وتأثيراتها تميل إلى أن تكون محصورة بشكل واضح في الوظيفية الاقتصادية أو إعادة إنتاج نظمي (اقتصادي) وإلغاء السياق البيئي (روش ١٩٩٢، ص٥٦٤-٥٦٥). وعلى سبيل المثال فإنه في حين أن هذه الدراسات تهتم بالآثار الاقتصادية الإجمالية أو الصافية في إطار العرض والطلب للمنتج السياحي، فإن مشكلة توزيع العمالة المتاحة والدخل ووقت الراحة في المقصد السياحي والمناطق المولدة للسياحة، نادراً ما نوقشت. وبمعنى آخر: فإن كثيراً من الأسئلة الرئيسية عن يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا تظل بدون طرح. وكل أشكال التنمية السياحية تنطوي على سيطرة مجموعة واحدة من القيم على القيم البديلة من خلال ممارسة القوة أو السلطة. وعلى سبيل المثال: في حالة السياحة الدولية بين المقاصد السياحية والمناطق المولدة للسياحة يدافع كريك (١٩٨٩، ص٣٢١) عن أن:

"الكثير من العلاقات المحددة بين "المضيفين" و"الضيوف" في السياحة قابلة للفهم فقط في سياق هذه العلاقات الدولية الواسعة بين الدول النامية والدول الغربية التي تتمتع بالوفرة، ولكن بسبب بعض الانتقادات لمستوى السياحة الدولية، فإن التحليل الجزئي للسياحة بدون الرؤية الشاملة السياسية الاقتصادية هو نموذج طبق الأصل لعلم الاجتماع البورجوازي، وهو إستراتيجية تستخدم غالباً لتجنب المشكلات الاجتماعية الحقيقية.

ولا يمكن فصل السياسة السياحية عن الوسط الذي تنشأ فيه. وطبقاً لسيمونز ودفورن (١٩٧٧، ص٤٠٦) فإن "تحليل بيئة سياساتية معينة قد يتمركز حول تمييز الملامح المكونة والسماط الدينامية لهذه البيئة، لا سيما تلك التي لها دور كبير في

السياسة ذاتها". وبالمثل يذكر ماجون (١٩٨٩، ص١١٨) أن أخذ السياق فى الاعتبار أمر بالغ الأهمية فى القيام بتحليل السياسات:

"إن أى مشكلة عملية لا يمكن حلها بإعطاء حل نظرى لا يأخذ فى الاعتبار القيود التى يفرضها عليها السياق. ومن ثم فإنه لأمر مضلل أن يتم توظيف معايير مثالية فى تقييم أو مقارنة الأدوات السياساتية البديلة، فإن المعايير يجب أن تكون متعلقة بالسياق المحدد الذى تستخدم فيه هذه الأدوات. ولأن السياق الذى تصنع فيه السياحة يشتمل على القيم والمثل والتصورات والأيديولوجيات فإن الاعتبارات الفنية لا تكون كافية كمعيار للاختيار".

ولسوء الحظ فإن العديد من البحوث السياحية لا تعطى للسياحة أساساً سياقياً ويمعنى آخر: إنها لا تعالج الحقيقة الاجتماعية المهمة الواضحة القائلة بأن السياحة فى حاجة إلى تمكين، أو أن يكون لها سياق، فى مجتمع رأسمالى (روجيك ١٩٨٥، وبريتون ١٩٩١). إن "استهلاك الخدمات السياحية لا يمكن فصله عن العلاقات الاجتماعية التى تحيط بها" (أرى ١٩٩٠، ص٢٣) وكما ذكر ويلسون (١٩٨٨، ص٥-٦) أنه لكى يؤخذ "العامل السياسى" للترفيه فى الاعتبار، بما فى ذلك السياحة الترفيهية، يعنى أن احترام استخدام الناس لوقت فراغهم لا يكون ببساطة نتيجة للقوى الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه ناتج أيضاً عن الصراع السياسى.

إن السياحة تنبع من الأبعاد السياسية المتغيرة للمكان والزمان باعتبارها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للثورة الصناعية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر. وكما تغير الرأسمالية شكلها وأبنيتها، فهكذا السياحة المكثفة. والسياحة ناتج من نواتج المجتمع الرأسمالى ولا يمكن فهمها دون الرجوع إلى هذا المجتمع. إن السياحة الكثيفة ظاهرة حديثة أصلاً (أواخر القرن العشرين)، وهى صناعة رأسمالية وظاهرة اجتماعية - ثقافية معاصرة" (روش ١٩٩٢، ص٥٦٥). لقد مرت الرأسمالية الصناعية الغربية بتغيرات بنوية عميقة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، مع تحولات إقليمية ووطنية ودولية فى مجال فرص التراكم الرأسمالى والعمالة (براهام وآخرون، ١٩٨٩). وتعد السياحة مكوناً ضرورياً فى هذه التحولات التى وصفت بأنها تحولات "ما بعد

الصناعية" أو "ما بعد الفوردية" إشارة إلى القاعدة الصناعية وإلى قاعدة تكنولوجيا المعلومات/ الخدمات.

وفضلاً عن ذلك فإن السياحة جزء من كونه أو عولة الاقتصاد العالمى، حيث أصبح الإنتاج الاقتصادى يتسم بالعالمية والاعتماد المتبادل والتعددية القطبية، مع تقليل الاعتماد أكثر فأكثر على الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأولية للتنظيم الاقتصادى العالمى. وترتبط بهذه التغيرات الاقتصادية الحادة تحولات ثقافية حادة. وكما ذكر فى الفصل السابق فإن مصطلح "ما بعد الحداثة" استخدم لوصف النسبية الثقافية المعاصرة والتمزق الثقافى المعاصر وما ينجم عن ذلك من التأثير المسيطر للصورة والمشهد وقوة السوق وتحديق السائح، على خبرة السائح (جيمسون ١٩٩٤، وهارفى ١٩٨٩، وأرى ١٩٩٠، وروش ١٩٩٢).

إن الترفيه، بما فيه السياحة، ليس مجرد "وقت الفراغ" الذى يعقب الانتهاء من العمل. وهذا المفهوم لا يخطئ فحسب مسألة لماذا وكيف يحدث الترفيه فى النشاطات الاجتماعية المفروضة، وما ينطوى عليه من علاقات ووظائف اجتماعية، ولكنه مفهوم غير كاف حتى فى إطار مصطلحاته الخاصة (بريتون ١٩٩١، ص ٤٥٢). فالنشاطات الترفيهية والسياحية أصبحت متزايدة الامتزاج. وفى المجتمع الرأسمالى يتشكل وقت فراغ الناس بشكل مباشر إلى حد كبير بما تقدمه "صناعة الثقافة"، وإلى الحد الذى ترى فيه الدولة نفسها كمنظم أو كداعم لهذه الصناعة تجعل الناس يشعرون بتأثير الأفعال السياسية (هيلد ١٩٨٠، وويلسون ١٩٨٨). إن الأيديولوجيا السائدة فيما يتعلق بالترفيه والسياحة فى المجتمعات الغربية الرأسمالية، التى تصدر بشكل متزايد إلى كل أرجاء العالم من خلال ديناميات التحديث، تصور الترفيه والسياحة على أنهما خيار شخصى وفردى. وأيديولوجيا كهذه تخدم فقط فى إضفاء الشرعية على العلاقة بين صناعة الثقافة والأيديولوجيا السائدة. وهناك تناقض إلى حد ما فى أن "هذه العملية تكمل - بل وتدمر- الميل نحو الفردية والتنوع مع سوق "المشكاة" الملائمة لجميع أنواع المنتجات السياحية، والمظهر الخادع للإعلان عن التصنيع والإنتاج الكبير لمثل هذه المنتجات" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٥٢). وهكذا فإن السياحة والترفيه شىء معد "للاستهلاك"، ويختار هذا الشىء من مجموعة كبيرة من المعروضات التى تنتج وتوزع

من خلال صناعة للسياحة ذات نمط مؤسسى وعلى درجة كبيرة من التنافسية. هذه الأيديولوجيا، ودينامية سوق الترفيه والسياحة وقابليتهما للتطير، يساعدان فى "استمرار المفهوم القائل بأن "الترفيه" و"التسليه" خاليان تماماً من النتائج السياسية". (ويلسون ١٩٨٨، ص ٥١).

إن أيديولوجية "سيادة المستهلك" تشجعنا على النظر إلى الخيار الترفيهى باعتباراه ممارسة للحرية الشخصية، مما يعطى تأييداً لمفهوم أن السياسة التى تتضمن السيطرة والرقابة، يجب أن تظل خارج نطاق الترفيه. وأن نموذج السوق أو نموذج المستهلك للتخطيط الترفيهى الذى يسيطر على مهنة الترفيه، وعلى البيروقراطية الحكومية والخدمات الترفيهية، يجب أن يتطور لتلبية "التفضيلات". إن نموذج السوق يتنافس بشدة مع الفكرة الضعيفة القائلة بأن الخدمات الترفيهية يجب أن تعوض عن أشكال التجريد والسخط التى تسببها، ومع الفكرة غير الراضة القائلة بأن الخدمات الترفيهية يجب أن ترقى أو أن تعلم (ويلسون ١٩٨٨، ص ٥٢).

تتكون السياحة التجارية من نشاطات تتطلب مشاركة سلبية، بل غير مهمة، فى المنتجات الثقافية النمطية. إن أيديولوجية "سيادة المستهلك" تخفى مدى تحكم رأس المال فى الترفيه. وقد تتعقب شركات الترفيه الحديثة طلب المستهلك، ولكنها تستطيع أيضاً أن تخلق هذا الطلب، وأن قدرتها على القيام بذلك تزيد مع نمو السيطرة على إنتاج الترفيه" (كلارك وكريتشر ١٩٨٥، ص ٢٠٠). إن مدى هذه السيطرة يتأثر بلا شك بالحركة المرتفعة لانتقال الملكية التى تمتد بين شركات الترفيه والسياحة. وهناك أسواق معينة من الصعب السيطرة عليها، لكن ليس هناك أى شك فى السيطرة الجماعية لرأس المال على إنتاج وتوزيع الترفيه والسياحة (روجيك ١٩٨٥، وويلسون ١٩٨٨). فصناعة السياحة تبيع الخبرات التى عبر عنها أرى (١٩٩٠، ب) بمصطلح "نظرة السائح".

إن السائحين هم "جيوش العلامات" الذين من أجلهم يعتبر تمييز وتجميع العلامات، أى تقديم شىء ما لشخص ما (ماكنيل ١٩٨٩)، "الدليل" على أن تجاربهم قد تحققت (كالر ١٩٨١، وبريتون ١٩٩١). إن "صناعة الثقافة" التى تعد السياحة جزءاً

منها هي: "إعادة إنتاج وتعزيز التفسيرات الدائمة للواقع، في حين أنها تشتمل على درجات كافية من التجديد لجذب انتباه المشاهدين (السوق) من خلال تصنيف وتنظيم التسلية، والإقناع المسبق للمستهلكين بكيفية تفسير الواقع من خلال الإشعارات المناسبة (التعليقات والمطويات والمجلات والإعلانات) وذلك لاستثارة رد الفعل المقصود" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٥٤).

وكما أشير في الفصل السابق فإن أحد المظاهر الرئيسية للأبعاد السياسية للسياحة المعاصرة هو الأسلوب الذي يتم به جعل المكان مناسباً أو مريحاً. إن مفهوم الكوننة أو العولة لمكان الترفيه والسياحة يتضمن جعل المكان رأسالياً أو مريحاً بشكل متزايد (ويلسون ١٩٨٨). إن نظام الإنتاج السياحي "يبيع" الأماكن من أجل جذب السائحين. إنه الوسيلة لتحقيق الغاية (السفر والإقامة) والغاية ذاتها (تجربة السائح). وهكذا فإن السياحة تجد نفسها في طليعة عملية ديناميكية معاصرة مهمة في إطار التراكم الرأسمالي من حيث خلق الخبرات وتسويقها، فالسائحون "يشتررون" نوعيات غير ملموسة من الاستجمام والمكانة ورفق نمط الحياة، والراحة من قيود الحياة اليومية، أو التجديد المرضي". (بريتون ١٩٩١، ص ٤٦٥). وفي وسط هذا الإطار يتم تهيئة المكان وتحويله إلى تجربة وصور للاستهلاك.

إن إنتاج "الأماكن الترفيهية" (ليفيفر ١٩٧٦) التي تكون في شكل مناظر طبيعية مصنفة في شكل قطاعات ومتفردة لحفظ وتعزيز علاقات الإنتاج واسعة النطاق في صناعة السياحة، يعد "حاجة وظيفية بافتراض تصنيف الفرد ضمن رأس المال في موقع العمل (عطلة تتيح إعادة تكوين رأس المال البشري)" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٦٢). ومثال ذلك السياحة داخل المدينة وإعادة التطوير الحضري وهو ما تمت مناقشته في الفصل السادس. "هناك تراتبية متميزة في أماكن قضاء الإجازات من حيث طبيعة إعادة تشكيلها وفق الهدف الذي صممت من أجله، ووفق الطبقات الاجتماعية التي تستخدمها (بريتون ١٩٨٩)، بحيث تشكل سلسلة متصلة من قابلية الوصول المادي والطبيعي والنقدي، بدءاً من منتجعات الإجازات الخارجية إلى المنتجعات المحلية، أو من المعسكرات المحلية إلى الفنادق الشاملة، أو من منتجعات التسلية إلى المناطق البرية. وفي الواقع فإن كثيراً من النزاع المكشوف حول الترفيه والسياحة يعكس أنماط



السيطرة والخضوع فى التراتبية الثقافية "وكما أن الجماعات والطبقات المختلفة ترتب بشكل غير متساو فى علاقتها مع بعضها البعض من حيث علاقاتها الإنتاجية والثروة والسلطة، فإن الثقافات أيضاً ترتب بشكل متفاوت وتقف فى مواجهة بعضها البعض فى علاقات السيطرة والخضوع على امتداد مدرج "السلطة الثقافية" (كلارك ١٩٨١، ص ٥٤). لكن لى يتم التركيز على جانب واحد من جوانب النزاع المكشوف فى المجال العام، فإن هذا قد يعنى تجاهل التأثيرات الأوسع نطاقاً لعمليات إعادة البناء والتراكم الإقليمى داخل الرأسمالية المعاصرة التى ترتبط بها بشكل حميم. إن أماكن الترفيه والسياحة يجب أن ينظر إليها حينئذ باعتبارها "عنصراً من عناصر تقسيم العمل الاجتماعى - المكانى فى المجتمع الرأسمالى الحديث" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٦٣).

وكما ذكر فى الفصل السادس، فإن كثيراً من المراكز الحضرية (المدن) تعيد بناء صورتها لى تجذب رأس المال. هذه الإستراتيجيات تعتبر عنصراً ضرورياً فى التنافس الإقليمى الجديد، حيث تجد كل من المناطق المحلية والدولة القومية نفسها منخرطة فى هذه المنافسة من أجل تجديد وإعادة بناء الاقتصاديات الوطنية والمحلية. والحكم فى المراكز الحضرية مدفوع بشكل متزايد بالأيدولوجية الاستثمارية بدلاً من أيدولوجية الرفاه، وموجه نحو خلق "البيئة الملائمة لجذب رأس المال والاستثمار والعاملين ذوى الياقات البيضاء، والسياحة بطبيعة الحال التى تكون عنصراً جوهرياً فى اقتصاد الخدمات الحضرى الجديد.

وتحاول المراكز الحضرية (المدن) أن تجعل نفسها مراكز للاستهلاك داخل نظام رأسمالى يتجه نحو الكوننة أو العولة بشكل متزايد. إن خلق عاصمة "رمزية" (هارفى ١٩٨٩) أو عاصمة "ثقافية" (زوكين ١٩٩٠) فى شكل صناعات ثقافية مثل السياحة والترفيه، يساعد كقاعدة لخلق محاور استثمارية عالمية أو إقليمية جديدة أو مجددة (بريتون ١٩٩١). وعلى سبيل المثال، يتم ذلك من خلال استضافة الأحداث الاستهلاكية الكبرى مثل المعارض الدولية والألعاب الأولمبية (لى وأولدز ١٩٨٨، ص ١٩٦). وهكذا فإن السياحة تعتبر جزءاً كبيراً للغاية فى التنافس على الموارد الشحيحة وعلى استهلاكها، والسعى لتحقيق ذلك يؤدى بالضرورة إلى أن يقود المرء إلى العناصر الضرورية للأبعاد السياسية للسياحة، فالسياسة تدور حول السلطة: من يحصل على

ماذا وأين وكيف ولماذا؟ وقد آن الأوان لكي يضع الباحثون السياحة داخل المجتمع الرأسمالي ويفحصون المضامين الصارخة لملاحظة كريك (١٩٨٩، ص٣٣٤) بأن:

"السياحة هي الاستهلاك البارز للموارد المتراكمة في عصر العلمانية، وبمعنى آخر: فإن حدوثها متجذر بإحكام في العالم الواقعي المتسم بقدر كبير من عدم المساواة السياسية والاقتصادية بين الدول والطبقات، والسياحة ظاهرة استعمارية على نحو مضاعف من حيث إنها لا تصنع من الآخر مشهداً جذاباً بتحويل الثقافات إلى مواد للمستهلك فحسب، ولكن السياحة تعتبر أيضاً مخدراً للجماهير في الدول ذات الوفرة نفسها (كريك ١٩٨٩).

### نحو فهم للأبعاد السياسية للسياحة :

في عام ١٩٧٥ أعلن ماثيوز أن "الأدبيات السياحية تفتقر بشدة للبحث السياسي" (١٩٧٥، ص١٩٥). وبعد عشرين سنة تقريباً لم يتغير الموقف الأخير بشكل ملحوظ. إن دراسات الأبعاد السياسية للسياحة تميل لأن تكون عرضية فيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في البحوث السياحية بدلاً من أن تكون محور التركيز الرئيسي. لكن كثيراً من البحوث عن السياسة السياحية تدور حقيقة حول ما يجب عمله من حيث مجموعة الأهداف بدلاً من أن تدور حول ما هو قائم في هذه السياسة وكيف تم التوصل إليها.

وكما وضع هذا الكتاب يمكن فحص العلاقة بين السياسة والسياحة من خلال عدد من المستويات: الدولي، والوطني، والإقليمي، والمحلي، والفردى. كل واحد من هذه المستويات يقدم للباحث ديناميته الخاصة البنوية والتحليلية. ولكن جميع هذه المستويات من التحليل سوف تدمج بمعرفة الباحث في السياحة في إطار النظام الرأسمالي الذي يتجه نحو العولة بشكل متزايد، من أجل وضع الظاهرة السياحية في السياق المناسب. إن "السياحة تساعدنا في التعرف على كيفية نشوء المعنى الاجتماعي والمادى للحيز والمكان من خلال ممارسة السياحة ذاتها، وكيفية اندماج هذه المظاهر السياحية في عملية تراكمية" (بريتون ١٩٩١، ص٤٧٨). وهكذا فإن السياحة،

مثل كل الظواهر الترفيحية، جزء من الصراع على السيطرة على المكان والزمان، بحيث تكون الجماعات الاجتماعية مشغولة دائماً، وهو صراع تبحث فيه الجماعة السائدة، من خلال الأوامر القانونية والإدارية، عن إضفاء الشرعية على إدراكها للاستخدام المناسب للمكان والزمان، وحيث تقاوم الجماعات الخاضعة هذه السيطرة من خلال أعمال التمرد الفردي والجماعي (ويلسون ١٩٨٨، ص١٢).

إن دراسة السياحة محاطة أيضاً بالمناقشات حول الأيديولوجيا والقيم. ومعظم البحوث السياحية، خاصة فيما يتعلق بتحليل السياسات، محاصرة "بالتحيز العقلاني للقراراتية، مع تركيزها على "الذي نعرف" بدلاً من "كيف نعرف"، مع تجاهل مماثل للجوانب المهنية لتحليل السياسات. وهذا التحيز بدوره يرتبط بالتقليد الإيجابي في فلسفة العلم. وهذه المدرسة، مع اهتمامها بشكل أساسي بالمشكلات المنطقية والمعرفية للمعرفة المحصلة، لم تعط سوى اهتمام قليل للعمليات الفعلية لإنتاج المعرفة العلمية (ماجون ١٩٨٩، ص٥٠). ولكن البحث السياحي ليس متحرراً قيمياً. وليس هناك علم اجتماعي موضوعي متحرر من القيم. فالذاتية والموضوعية مرتبطان بلا شك. والبحث في السياحة أو محلل السياسة السياحية، يجب عليه أن يأخذ في اعتباره بدقة الفرضيات الكامنة للأطر التحليلية، وقوتها التفسيرية، ومساهماتها في أى مناقشة تتعلق بالسياسات، ولكن كما ذكر في الفصل الأول، فإن معظم الدراسات السياحية تميل إلى اتخاذ مدخل محافظ، غير نقدي، متحرر قيمياً لمعالجة موضوعها (انظر أيضاً تعليقات روش ١٩٩٢). ومدخل كهذا يوجد في كثير من المقولات السياساتية، وكما لاحظ ريختر (١٩٨٩، ص١٠٢): "في معظم الدول فإن عافية الصناعة تتخذ كأفضل مؤثر للسياسة الناجحة. ولكن الأمر ليس كذلك. فالسياسة السياحية في بلد نام بصفة خاصة، يجب الحكم عليها من خلال صافي تأثيرها على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وطالما أن الفوائد الاقتصادية الصافية، في مقابلة العائدات الإجمالية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية نادراً ما تقبل التقدير الكمي، فإنها تترك خارج معادلة السياسات في عديد من الدول".

إن البحث السياحي "المتحرر قيمياً" الذي ينبثق غالباً من الاقتصاد والتسويق ليس منهجاً كافياً لدراسة السياحة. ولا ريب في أن التأثيرات الاجتماعية الثقافية

والبيئية للسياحة تحظى بالاعتبار المتزايد، بالرغم من أنه في هذه الحالات يتم تجاهل السياق السياسى للتنمية السياحية. إن السياحة عنصر رئيسى فى بعض القضايا الاقتصادية والسياسية الدقيقة فى المرحلة الراهنة، مثل عالمية رأس المال، وإعادة الهيكلة الصناعية والإقليمية، وإعادة التطوير الحضرى، ونمو اقتصاد الخدمات (بريتون ١٩٨٩)، لكن قراءة المجرى الرئيسى للأدبيات السياحية لا تمكن من التعرف مطلقاً على هذه القضايا. إن المنظور النقدى ومنظور الاقتصاد السياسى، فيما عدا استثناءات قليلة مهمة (مثل أرى ١٩٩٠، وهولنشىد ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢) كانا موضع تجاهل كبير فى البحوث والدراسات السياحية. وعلى سبيل المثال، فى المناقشات التى تجرى حالياً حول الأبعاد السياسية للسياحة المستدامة، فإن التركيز ينصب أولاً على العمليات البيئية والعمليات الاقتصادية فى مفهومها الضيق، بدلاً من الإطار الثقافى والسياسى الذى تتم فيه الخيارات السياساتية (هول ك ١٩٩٤ ج). وكما علق فريدمان (١٩٨٠، ص ٨) على ذلك بقوله "إن حدود النمو هى العوامل البيئية (عوامل خارجية) والعوامل الاجتماعية - النفسية (عوامل داخلية)". وإن تجاهل العوامل الاجتماعية - النفسية يعنى حينئذ القيام بتحليل جزئى، ولكنه يعنى أيضاً الإخفاق فى وضع طبيعة التنمية السياحية فى السياق الصحيح.

إن عملية السياسة السياحية وصنع القرار عملية معقدة للغاية. ودارس السياسة السياحية هو "ثيئوس العصر الحديث" الذى يحاول تتبع خيط عملية صنع القرار خلال المتاهة السياساتية شديدة التعقيد، وعند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة فإن المحلل مضطر للاعتراف "بالتساؤلات الخاصة بالنظرية السياسية والقيم السياسية الكامنة - بشكل واضح أو ضمنى - وراء قرارات السياسة العامة" (ستلمان ١٩٧٤، ص ٤٩-٥٠). وتنطوى الأطر التحليلية المختلفة على جوانب مختلفة من الضعف والقوة، والمحلل يختار "بين المداخل النظرية لمهاجمة القضايا والمشكلات الخاصة بالسياسات" (جينكنز ١٩٧٨، ص ٢٠). ولكى نفهم كيف أن السياحة تدخل ضمن عملية تراكمية وعلاقات أمره بين الناس والمكان فإن الأمر يقتضى: "إننا نحتاج إلى عملية تنظيمية تعترف، وتميط اللثام، بوضوح عن السياحة باعتبارها نشاطاً منظماً ذا طابع رأسمالى مسيطر موجهاً ديناميات اجتماعية ملازمة ومحددة للنظام الرأسمالى وعلاقاته

الإنتاجية والاجتماعية والأيدولوجية. إن تحليل كيف يقوم نظام الإنتاج السياحي بتسويق جماعات الناس وتعبئتهم للبيع، هو درس فى الاقتصاد السياسى للبناء الاجتماعى للواقع والمكان، سواء من وجهة نظر الزائرين والمجتمعات المضيفة أو من وجهة نظر رأس المال السياحي (وصناعة الثقافة)، أو من جهة نظر الدولة بانخراطها فى النظام بأشكال متنوعة (بريتون ١٩٩١، ص ٤٧٥).

إن المقولة السابقة لبريتون قد لا يتقبلها عدد من القراء بسهولة. لماذا؟ لأنها تقع خارج المقاييس "المعتادة" للنقاش فى حقل الدراسات السياحية. ولكن "المشكلات المتعلقة بالسياسات ليست اختبارات مدرسية، إنها لا تتضمن دائماً وجود حلول صحيحة يمكن فحص نتائجها التحليلية للتحقق من صحتها (ماجون ١٩٨٩، ص ٦٥). وإن وضع مفاهيم مختلفة أخرى للمشكلة، وأدوات ونماذج أخرى، أو أحكام مختلفة أخرى حول النقاط الدقيقة للتحليل والمناقشة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج مختلفة. وكما ذكر فى الفصل الأول، فإن هذه التحديات، أو المداخل المتعارضة، أمر حيوى لتطوير المعرفة حول الأبعاد السياسية للسياحة، ولتطوير فهمنا للسياسة السياحية. وهكذا فإن "الحاجة الملحة اليوم هى تحسين المناهج والشروط الخاصة بالمناقشة الجادة، والعمل على إضفاء الطابع المؤسسى لهذه المناهج والشروط فى مختلف مستويات صنع السياسة" (ماجون ١٩٨٩، ص ٦).

ويدافع عديد من المؤلفين (مثل هولنشىد ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢) عن أن تبنى مدخل جدلى لدراسة السياسة يمكن أن يساعد التحقيق النقدى لأسس وفرضيات الظواهر الاجتماعية، ويتيح المناقشات النقدية بين دارسى السياحة. والجدل أو الديالكتيك منهج للنقاش لا يتسم بقدر كبير من المعقولة فحسب، بل يتسم أيضاً بمقدماته المنطقية وبالسياق الاجتماعى فى تطبيقاته.

"إن نقطة البدء فى الجدل الديالكتيكى ليست الفروض النظرية بل وجهات النظر التى تطرح فعلاً فى المجتمع، وأن نتائجها ليست دليلاً رسمياً ولكنها فهم مشترك للمشكلة موضع المناقشة" (ماجون ١٩٨٩، ص ٦). ويدافع روش (١٩٩٢، ص ٥٩١) عن أن الأنماط الديالكتيكية للمفاهيمية تحتاج إلى:

تقدير الفرق والاعتماد المتبادل بين الحقائق الاجتماعية والقيم الاجتماعية، وبين النظرية والوصفية، وبين النظرية والسياسة. ولكنها تتطلب أكثر من ذلك (من دارسى السياحة) تقدير الوحدة فى التنوع فى الواقع الاجتماعى لمثل هذه الظاهرة المعقدة، والفعل والبنية والاستمرارية والتغير، والوعى والظروف المادية، والمستويين الجزئى والكلى وهكذا.

إن العلاقات السابقة علاقات دياليكتيكية متماسكة فى طبيعتها. ولكن الغالبية الكبرى للبحث السياحى تعتبر واحدة البعد وتخفق فى التقدير الكافى لكل من السياحة كمصطلح اجتماعى معقد والأطر النظرية التى تستخدم. ويخفق كثير من التحليل الاجتماعى السياسى، بصفة خاصة، فى تحليل السياق بالقدر الكافى فيما يتعلق بعدد العمليات التى تؤثر بوضوح فى وضع السياحة فى إطار التغير البنوي الكلى والتحديث فى المجتمع المعاصر (بريتون ١٩٩١، وروش ١٩٩٢)، بما فى ذلك التغييرات الثقافية المرتبطة مع مذهب ما بعد الحداثة (التمزق الثقافى والنسبية الأخلاقية والمثالية، ومذهب الاستهلاكية ومذهب المتعة) ومذهب ما بعد الصناعة (التحول من شكل التصنيع إلى التكنولوجيا والخدمات الراقية فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر) ومذهب ما بعد القومية (العولة الاقتصادية: ظهور مستوى فوق قومى متميز ومسيطر فى الاقتصاد الرأسمالى، والسياسة فوق القومية والمشكلات الاجتماعية والبيئية فوق القومية) (روش ١٩٩٣ ب).

إن عملية المطلب الجدلى الدياليكتيكي قد تبدو جوهرية فى دراسة الأبعاد السياسية للسياحة. وفى الحقيقة، كما ذكر فى الفصل الأول عند مناقشة فكرة تحليل السياسات كحرفة، فإن المطلب الجدلى وتحليل السياسات مرتبطان بشدة:

تحليل السياسات، مثله فى ذلك مثل الدياليكتيك، يبدأ عادة بالفرضيات المقبولة ظاهرياً، وبوجهات النظر القابلة للاختلاف والتحول، ولا يبدأ بالمبادئ غير القابلة للجدل أو بالحقائق الجافة. وهذا التحليل، مثله أيضاً مثل الدياليكتيك، لا ينتج أدلة رسمية ولكنه ينتج فقط مناقشات مقنعة، وأخيراً فإن تحليل السياسات، مثله فى ذلك مثل الدياليكتيك، يسهم فى المداوات العامة متن خلال النقد والدفاع والتعليم

والتحليل السياسى الجيد أكثر من مجرد تحليل المعلومات أو اختبار النماذج. إنه يقدم أيضاً نماذج من المناقشات وبنية عقلية لمعالجة الموضوع العام. وحتى إذا ما كانت نتائجه غير مقبولة، من حيث تصنيفاته ولغته، ومن حيث نقد مداخله التقليدية، ومن حيث دفاعه عن الأفكار الجديدة، فإنه يؤثر - بل ويتحكم - فى مناقشة السياسة (ماجون ١٩٨٩، ص٧).

إن تأكيد كارليل بأن "النقد عظيم ولا يمكن فهمه" لا ينبغى أن يروع الباحث فى الأبعاد السياسية للسياحة. إن معرفة تشكيل القرارات والتفاعل بين العناصر داخل بيئة السياسات أمر جوهري إذا ما كان هناك قصد للتأثير فى عملية صنع السياسة السياحية والتنمية السياحية وإدارة الموارد. وحتى معرفة العملية السياسية ليست كافية طالما أن نتائج البحث ذاتها خاضعة للاستخدام وإساءة الاستخدام فى حقل السياسات (جرودسكى ١٩٨٢). إن دارسى الأبعاد السياسية للسياحة ليسوا خارج الحقل السياسى الذى يدرسونه. ومن خلال بحثهم واستشاراتهم ونتائجهم وتوصياتهم فإنهم يعدون جزءاً من عملية السياسة السياحية والتنمية، إلا أنهم يهتمون أحياناً. وإذا ما شاء المحللون لبحوثهم أن تؤثر فى عملية السياسات، فإن عليهم حينئذ أن يزعموا لأنفسهم دوراً دفاعياً. إن البحث السياحى المحايد أو المتحرر من القيم غير موجود. ودارسو السياحة يجب عليهم حينئذ أن يكونوا واعين بأن تحليل السياسات لا يمكن أن يؤدي بكفاءة ولا يمكن أن يستخدم بدقة دون تقدير لجوانبه الحرفية (ماجون ١٩٨٩، ص٦٨). ليس هناك حقائق سياسية، هناك فقط مناقشات سياسية. ومن المأمول أن يساهم هذا الكتاب، ولو بقسط صغير فقط، فى هذه المناقشات.





## المراجع

- Airey, D., 1983, European government approaches to tourism, *Tourism Management*, 4 (4): 234-244
- Airey, D., 1984, Tourism administration in the USA, *Tourism Management*, 5 (4): 269-279
- Alasia, S., 1989, Politics, in H. Larcy (ed.), *Ples bulong iumi—Solomon Islands: the past four thousand years*, Institute of Pacific Studies, University of the South Pacific, Suva
- Albers, P. and James, W., 1983, Tourism and the changing photographic image of the Great Lakes Indians, *Annals of Tourism Research*, 10: 123-148
- Alebua, E., 1992, Eco-forestry in Solomon Islands, *The Courier*, 132: 38-39
- Alford, R. and Friedland, R., 1985, *Powers of theory: capitalism, the state and democracy*, Cambridge University Press, Cambridge
- Allcock, J.B., 1991, Poland, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.236-258
- Allison, G., 1971, *The essence of decision*, Little, Brown and Company, Boston
- Anderson, J., 1975, *Public policy making*, Praeger, New York
- Andronicou, A., 1979, Tourism in Cyprus, in E. de Kadt (ed.), *Tourism—passport to development?*, Oxford University Press, New York
- Aristotle, 1976, *The ethics of Aristotle: the Nicomachean ethics*, J.A.K. Thompson trans., H. Tredennick rev. trans., Penguin, Harmondsworth
- Armstrong, D., 1988, Tourism '88: challenges and opportunities, *Pacific Islands Monthly*, February: 41-44
- Arnstein, S., 1969, A ladder of citizen participation, *Journal of American Institute of Planners*, 35: 216-224
- Ascher, B., 1984, Obstacles to international travel and tourism, *Journal of Travel Research*, 22: 2-16
- Ashworth, G.J. and Bergsma, J.R., 1987, New policies for tourism: opportunities or problems, *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 78 (2): 151-155

- Asia Travel Trade, 1989, Inbound's full of woes, *Asia Travel Trade*, 21 (May): 41
- Asia Travel Trade, 1992, AFTA the coup, *Asia Travel Trade*, September: 8-9
- Auburn, F.M., 1982, *Antarctic law and politics*, C. Hurst, London
- Aucion, P., 1971, Theory and research in the study of policy-making, in G.B. Doren and P. Aucion (eds.) *The structures of policy-making in Canada*, Macmillan, Toronto, pp.10-38
- Australian Government Committee of Inquiry into Tourism, 1987, *Report of the Australian government committee of inquiry into tourism*, vol.1, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Bachrach, P., 1969-70, A power analysis, *Public Policy*, 18: 155-186
- Bachrach, P. and Baratz, M.S., 1970, *Power and poverty: theory and practice*, Oxford University Press, New York
- Baile, B. and Birnbaum, P., 1983, *The sociology of the state*, University of Chicago Press, Chicago
- Barber, D., 1992, Of tourism and tradition, *Pacific Islands Monthly*, August: 19
- Barr, H., 1992, Worries over Maori bid to control parks, *The Dominion*, 21 July: 6
- Barrett, S. and Fudge, C., 1981, Examining the policy-action relationship, in S. Barrett and C. Fudge (eds.) *Policy and action*, Methuen, London, pp.3-32
- Bastin, R., 1984, Small island tourism: development or dependency, *Development Policy Review*, 2 (1): 79-90
- Becker, H.S., 1978, Arts and crafts, *American Journal of Sociology*, 83 (4): 862-889
- Benedict, B., 1983, The anthropology of World Fairs, in B. Benedict (ed.), *The anthropology of world fairs*, Scholar Press, London, pp.1-65
- Bergin, A., 1985, Recent developments in Australia's Antarctic policy, *Marine Policy*, 9: 180-191
- Bernstein, R., 1978, *The restructuring of social and political theory*, Harcourt and Brace, New York
- Best, L., 1968, A model of pure plantation economy, *Social and Economic Studies*, 17 (3): 283-326
- Bianchini, F. and Parkinson, M., 1993, *Cultural policy and urban development: the experience of West European cities*, Manchester University Press, Manchester
- Blank, U., 1989, *The community tourism industry imperative: the necessity, the opportunities, its potential*, Venture Publishing, State College
- Bodlender, J.A. and Davies, E.J.G., 1985, *A profile of government financial aid to tourism*, World Tourist Organization/Horwarth and Horwarth International, Madrid
- Boniface, P. and Fowler, P.J., 1993, *Heritage and tourism in 'the global village'*, Routledge, London and New York
- Bouquet, M. and Winter, M., 1987, Introduction: tourism politics and practice, in M. Bouquet and M. Winter (eds.), *Who from their Labours Rest? Conflict and Practice in Rural Tourism*, Avebury, Aldershot, pp.1-8

- Bragg, I., 1990, Ecotourism: a working definition, *Institute for Tropical Rainforest Studies Newsletter*, 2 (2): 7
- Bramham, P., Henry, I., Mommaas, H. and van der Poel, H. (eds.), 1989a, *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York
- Bramham, P., Henry, I., Mommaas, H. and van der Poel, H., 1989b, Introduction, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.1-13
- Bramwell, B. and Lane, B., 1993, Sustainable tourism: an evolving global approach, *Journal of Sustainable Tourism*, 1 (1): 6-16
- Britton, S.G., 1982a, International tourism and multinational corporations in the Pacific: the case of Fiji, in M.J. Taylor and N. Thrift (eds.), *The Geography of Multinationals*, Croom Helm, Sydney, pp.252-274
- Britton, S.G., 1982b, The political economy of tourism in the Third World, *Annals of Tourism Research*, 9 (3): 331-358
- Britton, S.G., 1983, *Tourism and underdevelopment in Fiji*, Monograph No.13, Australian National University Development Studies Centre, Australian National University, Canberra
- Britton, S.G., 1987, Tourism in Pacific island states, constraints and opportunities, in S. Britton and W.C. Clarke (eds.), *Ambiguous alternative: tourism in small developing countries*, University of the South Pacific, Suva, pp.113-139
- Britton, S.G., 1989, Tourism, capital, and places: a contribution to the geography of tourism, paper prepared for the New Zealand Geographic Society Conference, 20-24 August, University of Otago, Dunedin
- Britton, S.G., 1991, Tourism, capital and place: towards a critical geography of tourism, *Environment and Planning D: Society and Space*, 9 (4): 451-478
- Britton S.G. and Clarke, W.C. (eds.), 1987, *Ambiguous alternative: tourism in small developing countries*, University of the South Pacific, Suva
- Brookfield, H., 1991, Environmental sustainability with development: what prospects for a research agenda?, in O. Stokke (ed.), *Sustainable development*, Frank Cass, London, pp.42-46
- Brown, G., 1985, The tourism industry in Australia, in J. Dean and B. Judd (eds.), *Tourist developments in Australia*, Royal Australian Institute of Architects Education Division, Canberra, pp.8-11
- Brown, L.B., 1973, *Ideology*, Penguin, Harmondsworth
- Buckley, P.J. and Klemm, M., 1993, The decline of tourism in Northern Ireland, *Tourism Management*, June: 185-194
- Budowski, G., 1976, Tourism and conservation: conflict, coexistence or symbiosis, *Environmental Conservation*, 3 (1): 27-31
- Burkart, A.J. and Medlik, S., 1981, *Tourism Past, Present and Future*, 2nd. edn., Heinemann, London
- Burton, T.L., 1982, A framework for leisure policy research, *Leisure Studies*, 1: 323-335
- Butler, R.W., 1974, The social implications of tourist developments, *Annals of Tourism Research*, 2 (2): 100-111

- Butler, R.W., 1980, The concept of a tourist area cycle of evolution: implications for management of resources, *Canadian Geographer*, 24: 5-12
- Cameron, C., 1989, Cultural tourism and urban revitalization, *Tourism Recreation Research*, 14 (1): 23-32
- Carter, F.W., 1991a, Czechoslovakia, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.155-172
- Carter, F.W., 1991b, Bulgaria, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.220-235
- Castells, M., 1983, Crisis, planning, and the quality of life: managing the new historical relationships between space and society, *Environment and Planning D, Society and Space*, 1: 3-21
- Cater, E.A., 1987, Tourism in the least developed countries, *Annals of Tourism Research*, 14: 202-226
- Choy, D.J.L., 1984, Comment on Richter's political implications of Chinese tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 11: 618-621
- Clarke, J., 1981, Subcultures, cultures and class, in T. Bennett, G. Martin, C. Mercer and J. Woollacott (ed.), *Culture, ideology and social process*, Batsford, London, pp.53-79
- Clarke, J. and Critcher, C., 1985, *The devil makes work: leisure in capitalist Britain*, University of Illinois Press, Urbana
- Cohen, E., 1977, Toward a sociology of international tourism, *Social Research*, 39 (1): 164-182
- Commission Consultative Fédérale pour le Tourisme, 1979, *Conception Suisse du tourisme*, Office Central Fédéral des Imprimeries, Berne
- Commonwealth Department of Tourism, 1992, *Tourism Australia's passport to growth: a national tourism strategy*, Commonwealth Department of Tourism, Canberra
- Commonwealth of Australia and Government of New Zealand, 1991, *Costs and Benefits of a Single Australasian Aviation Market*, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Compton, P.A., 1991, Hungary, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.173-189
- Conant, J.S., Clarke, T., Burnett, J.J. and Zank, G., 1988, Terrorism and travel: managing the unmanageable, *Journal of Travel Research*, Spring: 16-20
- Connell, J., 1988, *Sovereignty & survival: island microstates in the Third World*, Research Monograph No.3, Department of Geography, University of Sydney
- Cook, D., 1989, China's hotels: still playing catch up, *Cornell Hotel Restaurant and Administration Quarterly*, 30 (3): 64-67
- Cook, K., 1982, Guidelines for socially appropriate tourism development in British Columbia, *Journal of Travel Research*, 21 (1): 22-28
- Coppock, J.T., 1977, Tourism as a tool for regional development, in B.S. Duffield (ed.), *Tourism: a tool for regional development*, Tourism and Recreation Research Unit, University of Edinburgh for the Leisure Studies Association, Edinburgh, pp.1.1-1.15

- Cossons, N., 1989, Heritage tourism—trends and tribulations, *Tourism Management*, 10 (3): 192–194
- Council of Europe, 1988, *Rural tourism in Europe*, Publications and Documents Division, Council of Europe, Strasbourg
- Coventry, N., 1988, Japanese lead reawakening in Fijian tourism, *New Zealand Financial Review*, November: 89–91
- Coventry, N., 1990, NZ/Australia tourism members press for one-entry concept, *Asia Travel Trade*, 22 (October): 6–8
- Craik, J., 1989, The Expo experience: the politics of expositions, *Australian-Canadian Studies*, 7 (1–2): 95–112
- Craik, J., 1990, A classic case of clientelism: the Industries Assistance Commission Inquiry into Travel and Tourism, *Culture and Policy*, 1 (3)
- Craik, J., 1991, *Resorting to tourism: cultural policies for tourist development in Australia*, Allen & Unwin, St. Leonards
- Crawford, J., 1979, *The creation of states in international law*, Clarendon Press, Oxford
- Crean, J., 1988, Lifting the lid on outbound travel, *Asia Travel Trade*, July: 30–31
- Crenson, M.A., 1971, *The un politics of air pollution: a study of non-decisionmaking in the cities*, The Johns Hopkins Press, Baltimore and London
- Crick, M., 1989, Representations of international tourism in the social sciences: sun, sex, sights, savings, and servility, *Annual Review of Anthropology*, 18: 307–344
- Crocombe, R., 1992, The future of democracy in the Pacific Islands, in R. Crocombe and E. Tuza (eds.), *Independence, dependence, interdependence: the first 10 years of Solomon Islands independence*, published jointly by the Institute of Pacific Studies, the University of the South Pacific Honiara Centre and the Solomon Islands College of Higher Education, Honiara, pp.9–27
- Crozier, M., 1964, *The bureaucratic phenomenon*, University of Chicago Press, Chicago
- Crush, J. and Wellings, P., 1983, The Southern African pleasure periphery, 1966–83, *Journal of Modern African Studies*, 21: 673–698
- Crush, J. and Wellings, P., 1987, Forbidden fruit and the export of vice: tourism in Swaziland and Lesotho, in S. Britton and W.C. Clarke (eds.), *Ambiguous alternative: Tourism in developing countries*, University of the South Pacific, Suva, pp.91–112
- Culler, J., 1981, Semiotics of tourism, *American Journal of Semiotics*, 1: 127–140
- D'Amore, L., 1983, Guidelines to planning harmony with the host community, in P.E. Murphy (ed.), *Tourism in Canada: selected issues and options*, Western Geographical Series 21, University of Victoria, Victoria, pp.135–159
- Damette, F., 1980, The regional framework of monopoly exploitation: new problems and trends, in J. Carney, R. Hudson and J.R. Lewis (eds.), *Regions in crisis*, Croom Helm, London
- Darling Harbour, n.d., *Face to face, Tumbalong Park Darling Harbour* (brochure), Darling Harbour Authority, Sydney

- Davis, G., Wanna, J., Warhurst, J. and Weller, P., 1993, *Public policy in Australia*, 2nd. edn., Allen & Unwin, St Leonards
- Dawson, D., 1991, *Panem et circenses? A critical analysis of ethnic and multicultural festivals*, *Journal of Applied Recreation Research*, 16 (1): 35-52
- De Burlo, C., 1989, Islanders, soldiers, and tourists: the war and the shaping of tourism in Melanesia, in G.M. White and L. Lindstrom (eds.), *The Pacific theater— island representations in World War II*, University of Hawaii Press, Honolulu
- de Hanni, H., 1984, Controlling the development of tourism: possibilities and hindrances, in E.A. Brugger, G. Furrer, B. Messerli and P. Messerli (eds.), *The transformation of Swiss mountain regions*, Haupt, Berne
- de Kadt, E. (ed.), 1979, *Tourism Passport to Development*, Oxford University Press, New York
- Dear, M., 1977, Spatial externalities and locational conflict, in D.B. Massey and P.W.J. Batey (eds.), *Alternative frameworks for analysis*, London Papers in Regional Science 7, Pion Ltd., London
- Demek, J. and Strida, M. (eds.), 1971, *Geography of Czechoslovakia*, Academia, Prague
- Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories, 1988, *Directions for tourism—a discussion paper*, Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories, Canberra
- Deutsch, K.W., 1986, State functions and the future of the state, *International Political Science Review*, 7 (2): 209-222
- Dichen, G. and Guangrui, Z., 1983, China's tourism: policy and practice, *Tourism Management*, 4: 75-84
- Dieke, P.U.C., 1989, Fundamentals of tourism development: a Third World perspective, *Hospitality Education and Research Journal*, 13 (2): 7-22
- Do-sun, C., 1992, In the balance, *Asia Travel Trade*, April: 58-61
- Dorfmann, M., 1983, Régions de montagne: de la dépendance à l'autodéveloppement, *Revue de Géographie Alpine*, 71 (1): 5-34
- Dovey, K., 1989, Old Scabs/new scars: the hallmark event and the everyday environment, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.73-80
- Easton, D., 1957, An approach to the analysis of political systems, *World Politics*, 9: 383-400
- Easton, D., 1965, *A systems analysis of political life*, University of Chicago Press, Chicago
- Economist Intelligence Unit, 1989, The Pacific Islands, *EIU International Tourism Reports*, 4: 70-99
- Edgell, D., 1978, International tourism and travel, in H.F. Van Zandt (ed.), *International business prospects, 1977-1999*, Bobbs-Merrill, Indianapolis, pp.171-173
- Edgell, D.L., 1983, United States international tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 10: 427-433
- Edgell, D.L., 1984, US government policy on international tourism, *Tourism Management*, 5 (1): 67-70

- Edgell, D.L., 1990, *International tourism policy*, Van Nostrand Reinhold, New York
- Elliot, J., 1983, Politics, power and tourism in Thailand, *Annals of Tourism Research*, 10: 377-393
- Elliot, J., 1987, Government management of tourism—a Thai case study, *Tourism Management*, 8 (3): 223-232
- Erisman, H.M., 1983, Tourism and cultural dependency in the West Indies, *Annals of Tourism Research*, 10: 337-361
- European Economic Community (EEC), 1984, Council Regulation (EEC) No.1787/84 of 19 June 1984 on the European Regional Development Fund, *Official Journal of the European Communities*, 28 June
- European Economic Community, 1985, *The European Community and the regions: 10 years of Community regional policy and of the European Regional Development Fund (ERDF)*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg
- Fagence, M., 1979, *The political nature of community decision-making*, Department of Regional and Town Planning, University of Queensland, St. Lucia
- Farmer, W.J., 1987, The Antarctic treaty system and global interests in the Antarctic, *Australian Foreign Affairs Record*, 58 (3): 135-141
- Farrell, B.H., 1974, The tourist ghettos of Hawaii, in M.C.R. Edgell and B.H. Farrell (eds.), *Themes on Pacific lands*, Western Geographical Series No. 10, University of Victoria, Victoria, pp.181-221
- Field, A., 1992, Aviation update, *Ministry of Tourism Newsletter*, 4 (2)
- Fiji Ministry of Tourism, 1992, *General information on tourism in Fiji: its past and future and impact on the economy and society*, Ministry of Tourism, Suva
- Fiji Visitors Bureau, 1988, *Statistical report on visitor arrivals to Fiji*, Fiji Visitors Bureau, Suva
- Fiji Visitors Bureau, 1992, *A statistical Report on visitor arrivals into Fiji calendar year 1991*, Fiji Visitors Bureau, Suva
- Finney, B.R. and Watson, K.A. (eds.), 1977, *A new kind of sugar: tourism in the Pacific*, Center for South Pacific Studies, University of California Santa Cruz, Santa Cruz
- Foley, P., 1991, The impact of major events: a case study of the World Student Games and Sheffield, *Environmental and Planning C: Government and Policy*, 9 (1): 65-79
- Fondersmith, J., 1988, Downtown 2040: making cities fun, *The Futurist*, March/April: 9-17
- Forster, J., 1964, The sociological consequences of tourism, *International Journal of Comparative Sociology*, 5 (2): 217-227
- Francisco, R.A., 1983, The political impact of tourism dependence in Latin America, *Annals of Tourism Research*, 10: 363-376
- Freedman, L., 1976, Logic, politics and foreign policy processes, *International Affairs*, 52: 434-449
- Frieden, B. and Sagalyn, L., 1989, *Downtown, inc.: how America rebuilds cities*, MIT Press, Cambridge
- Friedmann, J., 1980, An alternative development?, in J. Friedmann, T. Wheelwright and J. Connell (eds.), *Development strategies in the*

- eighties, Monograph No.1, Development Studies Colloquium, Department of Town and Country Planning, University of Sydney, Sydney, pp.4-11
- Gallie, W.B., 1955-56, Essentially contested concepts, *Proceedings of the Aristotelian Society*, 56: 167-198
- Gartner, W.C. and Shen, J., 1992, The impact of Tiananmen Square on China's tourism image, *Journal of Travel Research*, 30 (4): 47-52
- Gay, J., 1985, The patriotic prostitute, *The Progressive*, 49 (3): 34-36
- Getz, D., 1977, The impact of tourism on host communities: a research approach, in B.S. Duffield (ed.), *Tourism: a tool for regional development*, Tourism and Recreation Research Unit, University of Edinburgh, Edinburgh, pp.9.1-9.13
- Getz, D., 1983, Capacity to absorb tourism: concepts and implications for strategic planning, *Annals of Tourism Research*, 10: 239-263
- Getz, D., 1986, Models in tourism planning towards integration of theory and practice, *Tourism Management*, 7 (1): 21-32
- Getz, D., 1987, Tourism planning and research: traditions, models and futures, paper presented at the Australian Travel Research Workshop, Bunbury, Western Australia, November 5-6
- Getz, D., 1991, *Festivals, special events and tourism*, Van Nostrand Reinhold, New York
- Giddens, A., 1989, *Sociology*, Polity Press, Cambridge
- Gilg, A.W., 1988, Switzerland: structural change within stability, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.123-144
- Girvan, N., 1973, The development of dependency economics in the Caribbean and Latin America: review and comparison, *Social and Economic Studies*, 22: 1-33
- Goodall, B., 1987, Tourism and regional development, *Built Environment*, 13 (2): 69-72
- Gottdeiner, E., 1987, *The decline of urban politics: political theory and the crisis of the local state*, Sage Publications, Newbury Park
- Government of the Solomons, 1993, *Tourism statistics—third quarter 1992*, Statistical bulletin No.4/93, Government of the Solomons, Honiara
- Graham, M., 1990, Culture shock, *Asia Travel Trade*, 22 (February): 24-26
- Gramsci, A., 1975, *Quaderni del carcere*, Einaudi, Turin
- Gray, H.P., 1984, Tourism theory and practice: a reply to Alberto Sessa, *Annals of Tourism Research*, 11: 286-290
- Greenberg, G.D., Miller, J.A., Mohr, L.B. and Vladeck, B.C., 1977, Developing public policy theory—perspectives from empirical research, *American Political Science Review*, 71 (4): 1532-1543
- Greenwood, D.J., 1972, Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case, *Ethnology*, 2: 80-91
- Greenwood, D.J., 1976, Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case, *Annals of Tourism Research*, 3 (3): 128-142
- Greenwood, D.J., 1989, Culture by the pound: an anthropological perspective on tourism as cultural commoditization, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd. edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.171-185



- Greenwood, J., Williams, A.M. and Shaw, G., 1990, Policy implementation and tourism in the UK: implications from recent tourism research in Cornwall, *Tourism Management*, 11 (1): 53-62
- Grodsky, P.B., 1982, Some limitations of social scientists in affecting public policy decisions, in F.S. Sterrett and B.L. Rosenberg (eds.), *Science and Public Policy II*, New York Academy of Sciences, New York, pp.47-55
- Guangrui, Z., 1989, Ten years of Chinese tourism: profile and assessment, *Tourism Management*, 10 (1): 51-62
- Gunn, C.A., 1977, Industry pragmatism vs tourism planning, *Leisure Sciences*, 1 (1): 85-94
- Gunn, C.A., 1979, *Tourism planning*, Crane Russak, New York
- Gunn, C.A., 1988, *Tourism planning*, 2nd edn., Taylor and Francis, New York.
- Hail, J., 1992, Blow to Thai tourism, *Asia Travel Trade*, 23 (7): 6-8
- Hall, C.M., 1989a, The politics of hallmark events, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.219-241
- Hall, C.M., 1989b, Hallmark events and the planning process, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.20-39
- Hall, C.M., 1991, *Introduction to tourism in Australia: impacts, planning and development*, Longman Cheshire, South Melbourne
- Hall, C.M., 1992a, *Hallmark tourist events: impacts, management, and planning*, Belhaven Press, London
- Hall, C.M., 1992b, Tourism in Antarctica: activities, impacts, and management, *Journal of Travel Research*, 30 (4): 2-9
- Hall, C.M., 1992c, Sex tourism in South-east Asia, in D. Harrison (ed.), *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London, pp.64-74
- Hall, C.M., 1992d, Issues in ecotourism: from susceptible to sustainable development, in *Heritage management: parks, heritage and tourism*, Royal Australian Institute of Parks and Recreation, Hobart, pp.152-158
- Hall, C.M., 1994a, *Tourism in the Pacific Rim: development, impacts and markets*, Longman Cheshire, South Melbourne
- Hall, C.M., 1994b, Tourism and the Maori of Aotearoa (New Zealand), in R. Butler and T. Hinch (eds.), *Tourism and native peoples*, Routledge, London, forthcoming
- Hall, C.M., 1994c, *Introduction to tourism in Australia: impacts, planning and development*, 2nd. edn., Longman Cheshire, South Melbourne
- Hall, C.M., 1994d, Ecotourism in Australia, New Zealand and the South Pacific: appropriate tourism or a new form of ecological imperialism?, in E.A. Cater and G.A. Bowman (eds.) *Ecotourism: A Sustainable Option?*, John Wiley & Sons/Royal Geographical Society, Chichester, pp.137-157
- Hall, C.M. and Johnston, M. (eds.), 1995, *Tourism in polar regions*, John Wiley & Sons, Chichester

- Hall, C.M., Keelan, N. and Mitchell, I., 1993, The implications of Maori perspectives on the interpretation, management and promotion of tourism in New Zealand, *Geojournal*, 29 (3): 315-322
- Hall, C.M., Mitchell, I. and Keelan, N., 1992, Maori culture and heritage tourism in New Zealand, *Journal of Cultural Geography*, 12 (2): 115-128
- Hall, C.M. and Rudkin, B., 1993, Ecotourism as appropriate tourism?: a case study from the Solomon Islands, paper presented at the 13th International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, symposium on tourism as a determinant of culture change, Mexico City
- Hall, C.M. and Selwood, H.J., 1989, America's Cup lost, paradise retained? The dynamics of a hallmark tourist event, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.103-118
- Hall, C.M. and Selwood, H.J., 1994, Event tourism and the creation of a post-industrial portscape: the case of Fremantle and the 1987 America's Cup, in S. Craig-Smith and M. Fagence (eds.), *Dockland redevelopment and tourism*, Springer-Verlag, New York, in press
- Hall, C.M. and Zeppel, H., 1990, Cultural and heritage tourism: the new grand tour?, *Historic Environment*, 7 (3-4): 86-98
- Hall, D.R., 1984, Foreign tourism under socialism: the Albanian 'Stalinist' model, *Annals of Tourism Research*, 11 (4): 539-55
- Hall, D.R., 1990a, Eastern Europe opens its doors, *Geographical Magazine*, April: 10-15
- Hall, D.R., 1990b, Stalinism and tourism: a study of Albania and North Korea, *Annals of Tourism Research*, 17 (1): 36-54
- Hall, D.R. (ed.), 1991a, *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London
- Hall, D.R., 1991b, Introduction, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.3-28
- Hall, D.R., 1991c, Eastern Europe and the Soviet Union: overcoming tourism constraints, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.49-78
- Hall, D.R., 1991d, Evolutionary pattern of tourism development in Eastern Europe and the Soviet Union, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.79-115
- Hall, D.R. 1991e, Contemporary challenges, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.282-289
- Hall, D.R. 1991f, Albania, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.259-277
- Hall, J., 1974, The capacity to absorb tourists, *Built Environment*, 3: 392-397
- Hamdi, H., 1991, Growing pains for South Korea market, *Asia Travel Trade*, February: 10-11

- Harcombe, D., 1988, *Solomons Islands—a travel survival kit*, Lonely Planet Publications, South Yarra
- Harrison, D. (ed.), 1992a, *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London
- Harrison, D., 1992b, International tourism and the less developed countries: the background, in D. Harrison (ed.), *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London, pp.1-18
- Harvey, D., 1987, Flexible accumulation through urbanization: reflections on 'post-modernism' in the American city, *Antipode*, 19: 260-286
- Harvey, D., 1988, Voodoo cities, *New Statesman and Society*, 30 September: 33-35
- Harvey, D., 1989a, *The condition of postmodernity: an enquiry into the origins of cultural change*, Basil Blackwell, Oxford
- Harvey, D., 1989b, From managerialism to entrepreneurialism: the transformation in urban governance in late capitalism, *Geografiska Annaler B*, 71 (1): 3-17
- Harvey, D., 1990, Between space and time: reflections on the geographical imagination, *Annals of the Association of American Geographers*, 80 (3): 418-434
- Hau'ofa, E., 1987, The new Pacific society: integration and independence, in A. Hooper, et al. (eds.), *Class and culture in the South Pacific*, Institute of Pacific Studies, University of the South Pacific, Suva
- Haulot, A., 1981, Social tourism: current dimensions and future developments, *Tourism Management*, 2: 207-212
- Haveman, R.H., 1976, Evaluating the impact of public policies on regional welfare, *Regional Studies*, 10: 449-463
- Hayes, B.J., 1981, The congressional travel and tourism caucus and US national tourism policy, *International Journal of Tourism Management*, June: 121-137
- Haywood, K.M., 1988, Responsible and responsive tourism planning in the community, *Tourism Management*, 9 (2): 105-118
- Heeley, J., 1981, Planning for tourism in Britain, *Town Planning Review*, 52: 61-79
- Heenan, D., 1978, Tourism and the community, a drama in three acts, *Journal of Travel Research*, 16 (4): 30-32
- Held, D., 1980, *Introduction to critical theory: Horkheimer to Habermas*, Hutchinson, London
- Held, D., 1989, *Political theory and the modern state*, Polity Press, Oxford
- Held, D. and Krieger, J., 1984, Theories of the state: some competing claims, in S. Bornstein, D. Held and J. Krieger (eds.), *The state in capitalist Europe*, Allen & Unwin, London, pp.1-20
- Helu-Thaman, K., 1992, Ecocultural tourism: a personal view for maintaining cultural integrity in ecotourism development, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience, conference proceedings*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.24-29
- Henning, D.H., 1974, *Environmental policy and administration*, American Elsevier Publishing Company, New York

- Henry, I. and Bramham, P., 1986, Leisure, the local state and social order, *Leisure Studies*, 5: 189-209
- Hewison, R., 1987, *The heritage industry: Britain in a climate of decline*, Methuen, London
- Hewison, R., 1988, Great expectations—hyped heritage, *Tourism Management*, 9 (3): 239-240
- Hillman, S., 1986, Special events as a tool for tourism development, *Special Events Report*, 5 (16): 4-5
- Hills, T.L. and Lundgren, J., 1977, The impact of tourism in the Caribbean: a methodological study, *Annals of Tourism Research*, 4 (5): 248-267
- Hivik, T. and Heiberg, T., 1980, Centre-periphery tourism and self-reliance, *International Social Science Journal*, 32 (1): 69-98
- Hollinshead, K., 1988, First-blush of the longtime: the market development of Australia's living Aboriginal heritage, in *Tourism research: expanding boundaries, the travel and tourism research association 19th annual conference proceedings*, Bureau of Economic and Business Research, Graduate School of Business, University of Utah, Salt Lake City, pp.183-198
- Hollinshead, K., 1992, 'White' gaze, 'red' people—shadow visions: the disidentification of 'Indians' in cultural tourism, *Leisure Studies*, 11: 43-64
- Holt, R.T. and Turner, J.E., 1974, The scholar as artisan, *Policy Sciences*, 5: 257-270
- Hong, E., 1985, *See the Third World while it lasts*, Consumers Association of Penang, Penang
- Horne, D., 1992, *The intelligent tourist*, Margaret Gee Publishing, McMahons Point
- House of Representatives Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts [HRSCERA], 1989, *Tourism in Antarctica*, Report of the House of Representatives Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Houston, L., 1986, *Strategy and opportunities for tourism development*, Planning Exchange, Glasgow
- Hughes, H., 1984, Government support for tourism in the UK: a different perspective, *Tourism Management*, 5 (1): 13-19
- Hughes, H.L., 1987, Culture as a tourist resource—a theoretical consideration, *Tourism Management*, 8 (3): 205-216
- Hughes, H.L., 1989, Tourism and the arts: a potentially destructive relationship?, *Tourism Management*, 10 (2): 97-99
- Hughes, R., 1987, *The fatal shore: a history of the transportation of convicts to Australia, 1787-1868*, Collins Harvill, London
- Humphreys, J.S. and Walmsley, D.J., 1991, Locational conflict in metropolitan areas: Melbourne and Sydney, 1989, *Australian Geographical Studies*, 29 (2): 313-328
- Huxley, M., 1991, Making cities fun: Darling Harbour and the immobilisation of the spectacle, in P. Carroll, K. Donohue, M. McGovern and J. McMillen (eds.), *Tourism in Australia*, Harcourt Brace Jovanovich, Sydney, pp.141-152

- Industries Assistance Commission, 1989, *Travel and tourism*, Report No.423, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Isaccson, R., 1991, Big game parks . . . what future?, *Green Magazine*, June: 40-44
- IUOTO, 1974, The role of the state in tourism, *Annals of Tourism Research*, 1 (3): 66-72
- Jaensch, D., 1992, *The politics of Australian government*, Macmillan, South Melbourne
- Jafari, J., 1974, The socio-economic costs of tourism to developing countries, *Annals of Tourism Research*, 1 (7): 227-262
- Jafari, J. and Ritchie, J.R.B., 1981, Toward a framework for tourism education problems and prospects, *Annals of Tourism Research*, 8 (1): 13-34
- Jameson, F., 1984, Postmodernism: or the cultural logic of capitalism, *New Left Review*, 146: 53-93
- Jansen-Verbeke, M., 1989, Inner cities and urban tourism in the Netherlands: new challenges for local authorities, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.233-253
- Japan Travel Bureau, 1991, *JTB report '91: all about Japanese overseas travellers*, Japan Travel Bureau, Tokyo
- Jeffrey, L., 1991, Squeezed out, *Asia Travel Trade*, March: 34-40
- Jeffries, D., 1989, Selling Britain—a case for privatisation?, *Travel and Tourism Analyst*, 1: 69-81
- Jenkins, C.L., 1980, Tourism policies in developing countries: a critique, *International Journal of Tourism Management*, 1 (1): 22-29
- Jenkins, C.L. and Henry, B.M., 1982, Government involvement in tourism in developing countries, *Annals of Tourism Research*, 9: 499-521
- Jenkins, W.I., 1978, *Policy analysis: a political and organizational perspective*, St. Martin's Press, New York
- Jeong, G.-H., 1988, Tourism expectations on the 1988 Seoul Olympics: a Korean perspective, in *Tourism research: expanding boundaries*, Travel and Tourism Research Association, Nineteenth Annual Conference, Montreal, Quebec, Canada, June 19-23, 1988, Bureau of Economic and Business Research, Graduate School of Business, University of Utah, Salt Lake City, pp.175-182
- Jones, M.A., 1986, *A sunny place for shady people*, Allen and Unwin, Sydney
- Jones, R. and Selwood, H.J., 1991, Fallout from a hallmark event: Fremantle after the departure of the America's Cup, paper presented at the World Leisure and Recreation Association Conference, July, Sydney
- Judd, D. and Parkinson, M., 1990, *Leadership and urban regeneration: cities in North America and Europe*, Sage Publications, California
- Kearney, E.P., 1992, Redrawing the political map of tourism: the European view, *Tourism Management*, March: 34-36
- Keller, C.P., 1984, Centre-periphery tourism development and control, in J. Long and R. Hecock (eds.), *Leisure, tourism and social change: papers selected from a conference held at the University of Edinburgh in January 1983, and organised on behalf of International Geographical Union*

- Commission on the Geography of Recreation and Leisure and Leisure Studies Association, Centre for Leisure Research, Dunfermline College of Physical Education, Dunfermline, pp.77-84
- Kent, N., 1977, A new kind of sugar, in B.R. Finney and K.A. Watson (eds.), *A new kind of sugar: tourism in the Pacific*, Center for South Pacific Studies, University of California Santa Cruz, Santa Cruz, pp.169-198
- King, R., 1988, Italy: multi-faceted tourism, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.58-79
- Kissling, C., 1993, Factors affecting trans-Tasman air services, *Geojournal*, 29 (3): 291-298
- Klieger, P.C., 1992, Shangri-La and the politicization of tourism in Tibet, *Annals of Tourism Research*, 19 (1): 122-125
- Korea Church Women United, 1983, *Kisaeng tourism, a nation-wide survey report on conditions in four areas Seoul, Pusan, Cheju, Kyongju*, Research Material Issue No.3, Korea Church Women United, Seoul
- Kosters, M., 1984, The deficiencies of tourism science without political science: comment on Richter, *Annals of Tourism Research*, 11: 610-612
- Krippendorf, J., 1987, *The holiday makers: understanding the impact of leisure and travel*, Heinemann Professional Publishing, Oxford
- Kroll, M., 1969, Policy and administration, in F.J. Lyden, G.A. Shipman and M. Kroll (eds.), *Policies, decisions and organisation*, Appleton-Century-Crofts, New York, pp.8-27
- Kudu, D., 1992, The role and activities of the Tourism Council of the South Pacific, particularly in relation to ecotourism development, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.154-160
- Lamb, A.N., 1988, Tourism development and planning in Australia—the need for a national strategy, *International Journal of Hospitality Management*, 7 (4): 353-361
- Lanfant, M., 1980, Introduction: tourism in the process of internationalization, *International Social Science Journal*, 32 (1): 14-45
- Lash, S., 1990, *Sociology of postmodernism*, Routledge, London
- Lasswell, H.D., 1936, *Politics: who gets, what, when, how?*, McGraw-Hill, New York
- Lavery, P., 1989, Tourism in China: the costs of collapse, *EIU Travel & Tourism Analyst*, 4: 77-97
- Law, C., 1985, *Urban tourism: selected British case studies*, Working Paper, Department of Geography, University of Salford, Salford
- Lea, J., 1988, *Tourism and development in the Third World*, Routledge, London
- Lea, J., 1993, Tourism development ethics in the Third World, *Annals of Tourism Research*, 20 (4): 701-715
- Lea, J. and Small, J., 1988, Cyclones, riots and coups: tourist industry responses in the South Pacific, paper presented at Frontiers in Australian tourism conference, Australian National University, Canberra, 30 June-1 July

- Lee, G.P., 1987, Tourism as a factor in development cooperation, *Tourism Management*, 4 (4): 2-19
- Lees, A., 1991, *A protected forests system for the Solomon Islands, report by the Maruia Society for the Australian National Parks and Wildlife Service*, Australian National Parks and Wildlife Service, Canberra
- Lefebvre, H., 1976, *The survival of capitalism: reproduction and relations of production*, Allison and Busby, London
- Leiper, N., 1990, The partial industrialization of tourism systems, *Annals of Tourism Research*, 17: 600-605
- Leontidou, L., 1988, Greece: prospects and contradictions of tourism in the 1980s, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.80-100
- Lewis, J. and Williams, A.M., 1988, Portugal: market segmentation and regional specialisation, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.101-122
- Ley, D. and Olds, K., 1988, Landscape as spectacle: world's fairs and the culture of heroic consumption, *Environment and Planning D: Society and Space*, 6: 191-212
- Lichtheim, G., 1974, *Imperialism*, Penguin Books, Harmondsworth
- Lickorish, L.J., 1991, Developing a single European tourism policy, *Tourism Management*, 12 (3): 178-184
- Lickorish, L.J., Jefferson, A., Bodlender, J. and Jenkins, C.L., 1991, *Developing tourism destinations: policies and perspectives*, Longman, Harlow
- Lindblom, C.E., 1959, The science of muddling through, *Public Administration Review*, 19: 79-88
- Lloyd, P., 1985, *CER—the implications for New Zealand*, Government Publishing Agencies, Wellington
- Lord Young of Graffham, 1985, *Pleasure, leisure and jobs*, Cabinet Office, London
- Lukes, S., 1974, *Power: a radical view*, Macmillan, London
- Lundgren, J.O.J., 1973, The development of the tourist travel systems: a metropolitan economic hegemony par excellence, *Revue de Tourisme*, 1 (January/March): 2-14
- Lyden, F.J., Shipman, G.A. and Kroll, M. (eds.), 1969, *Policies, decisions and organisations*, Appleton-Century-Crofts, New York
- Mabogunje, A.L., 1980, *The development process: a spatial perspective*, Hutchinson, London
- MacAloon, J.J., 1984, Olympic Games and the theory of spectacle in modern societies, in J.J. MacAloon (ed.), *Rite, drama, festival, spectacle: rehearsals toward a theory of cultural performance*, Institute for the Study of Human issues, Philadelphia, pp.241-280
- MacCannell, D., 1984, Reconstructed ethnicity: tourism and cultural identity in Third World communities, *Annals of Tourism Research*, 11: 375-391
- MacCannell, D., 1989, *The tourist: a new theory of the leisure class*, 2nd. edn., Schocken Books, New York

- Majone, G., 1980a, The uses of policy analysis, in B.H. Raven (ed.), *Policy studies review annual*, vol.4, Sage, Beverly Hills, pp.161-180
- Majone, G., 1980b, An anatomy of pitfalls, in G. Majone and E.S. Quade (eds.), *Pitfalls of analysis*, International Institute for Applied Systems Analysis/John Wiley and Sons, Chichester, pp.7-22
- Majone, G., 1981, Policies as theories, in I.L. Horowitz (ed.) *Policy studies review annual*, vol.5, Sage, Beverly Hills, pp.15-26
- Majone, G., 1989, *Evidence, argument and persuasion in the policy process*, Yale University Press, New Haven and London
- Majone, G. and Quade, E.S. (eds.), 1980, *Pitfalls of analysis*, International Institute for Applied Systems Analysis/John Wiley and Sons, Chichester
- Maori Tourism Task Force, 1986, *Maori tourism task force report*, Government Printing Office, Wellington
- Martin, B. and Mason, S., 1988, Current trends in leisure, *Leisure Studies*, 7 (1): 75-80
- Mathieson, A. and Wall, G., 1982, *Tourism: economic, physical and social impacts*, Longman, London
- Matthews, H.G., 1975, International tourism and political science research, *Annals of Tourism Research*, 2 (4): 195-203
- Matthews, H.G., 1978, *International tourism: a social and political analysis*, Schenkman, Cambridge
- Matthews, H.G., 1983, Editor's page: on tourism and political science, *Annals of Tourism Research*, 10 (4): 303-306
- Matthews, H.G. and Richter, L.K., 1991, Political science and tourism, *Annals of Tourism Research*, 18 (1): 120-135
- McCoy, P., 1982, Barriers to trade belong on the bargaining table, *Business America*, 5 (22): 17-21
- McDermott Miller Group, 1991, Destination South West Pacific, *Tourism FX: A Quarterly Analysis of New Zealand Tourism*, July
- McDonald, G., 1986, Policy implications: comment on Var and Quayson, *Annals of Tourism Research*, 13: 645-648
- McGahey, S., 1991, South Korea outbound, *EIU Travel & Tourism Analyst*, 6: 45-62
- McIntosh, R.W. and Goeldner, C.R., 1986, *Tourism: principles, practices, philosophies*, 5th edn., John Wiley & Sons, New York
- McKercher, B., 1993, Some fundamental truths about tourism: understanding tourism's social and environmental impacts, *Journal of Sustainable Tourism*, 1 (1): 6-16
- McKinnon, J., 1990, *Solomon Islands world heritage site proposal, fact finding mission*, 4-22 February 1990, New Zealand Ministry of External Relations and Trade, Wellington
- Meleghy, T., Preglau, M. and Tafertshofer, A., 1985, Tourism development and value change, *Annals of Tourism Research*, 12: 181-199
- Mellor, R.E.H., 1991, Eastern Germany (the former German Democratic Republic), in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.142-153
- Merelman, R.M., 1968, On the neo-elitist critique of community power, *American Political Science Review*, 62 (2): 451-460



- Middleton, V.T.C., 1988, *Marketing in Travel and Tourism*, Heinemann Professional Publishing, Oxford
- Mill, R.C. and Morrison, A.M., 1985, *The tourism system: an introductory text*, Prentice-Hall International, Englewood Cliffs
- Mills, S., 1990, Disney and the promotion of synthetic worlds, *American Studies International*, 28 (2): 66-79
- Mills, S., 1991, Spectacle in the city: from the Great Exhibition to the Glasgow Garden Festival, paper presented at the Institute of British Geographers Conference, Sheffield, January
- Minerbi, L., 1992, *Impacts of tourism development in Pacific Islands*, Greenpeace Pacific Campaign, San Francisco
- Mings, R.C., 1978, The importance of more research on the impacts of tourism, *Annals of Tourism Research*, 5: 340-344
- Ministry of Transportation, Korea National Tourism Corporation, 1992, *Annual statistical report on tourism*, Ministry of Transportation, Korea National Tourism Corporation, Seoul
- Mitchell, B., 1979, *Geography and resource analysis*, Longman, London
- Mommaas, H. and van der Poel, H., 1989, Changes in economy, politics and lifestyles: an essay on the restructuring of urban leisure, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.254-276
- Moon, J.D., 1991, Pluralism and progress in the study of politics, in W. Crotty (ed.), *The theory and practice of political science*, Northwestern University Press, Evanston, pp.45-56
- Mowlana, H. and Smith, G., 1990, Tourism, telecommunications and transnational banking: a framework for policy analysis, *Tourism Management*, 11 (4): 315-324
- Murphy, J.W., 1975, The environment, politics, and policy literature: a critique and reformulation, *Western Political Quarterly*, 28 (4): 646-667
- Murphy, D. and Reid, B., 1992, A Tasman marriage of convenience, *Time International*, 7 (37): 18-23
- Murphy, P., 1985, *Tourism: a community approach*, Methuen, New York and London
- Murphy, P.E., 1988, Community driven tourism planning, *Tourism Management*, 9 (2): 96-104
- Nallbani, R., 1989, The Onufri Museum Berat, 8 Nëntori, Tirana
- Narokobi, B., 1989, *Lo bilong yumi yet: law and custom in Melanesia*, The Melanesian Institute for Pastoral and Socio-Economic Service, Goroka, and the University of the South Pacific, Suva
- Nash, D., 1977, Tourism as a form of imperialism, in V.L. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.33-47
- Nash, D., 1989, Tourism as a form of imperialism, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.37-52
- National Tourism Administration of the People's Republic of China, 1993, *The yearbook of China tourism statistics*, National Tourism Administration of the People's Republic of China, Beijing

- National Tourism Office of Vanuatu, 1990, *A history of tourism in Vanuatu: a platform for future success*, National Tourism Office of Vanuatu, Port Vila
- New Zealand Business Round Table and New Zealand Tourism Industry Federation, 1990, *Tourism: what incentives for growth—a study of labour issues affecting the outlook for tourism*, New Zealand Business Round Table and New Zealand Tourism Industry Federation, Wellington
- New Zealand Herald, 1993, Air NZ seeks action on Korean links, *New Zealand Herald*, 15 May: 2
- New Zealand Tourism Board, 1991, *Tourism in New Zealand: a strategy for growth*, New Zealand Tourism Board, Wellington
- Nicholson, J., 1986, Antarctic tourism: the need for a legal regime?, *Maritime Studies*, 29 (May/June): 1-7
- Nozick, R., 1972, Coercion, in P. Laslett, W.G. Runciman and Q. Skinner (eds.), *Philosophy, politics and society*, Blackwell, Oxford, pp.101-135
- Nuñez, T., 1989, Touristic studies in anthropological perspective, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.265-279
- O'Fallon, C., 1992, Government involvement in New Zealand tourism: a theoretical perspective, paper presented at the joint Institute of Australian Geographers/New Zealand Geographical Society Conference, University of Auckland, Auckland, January
- O'Grady, R., 1981, *Third World stopover*, World Council of Churches, Geneva
- Old Sydney Town, n.d., *Old Sydney Town re-creating the birth of a nation* (brochure), Old Sydney Town Heritage Park, Somersby
- Olds, K., 1988, Planning for the housing impacts of a hallmark event: a case study of Expo 1986, unpublished MA thesis, School of Community and Regional Planning, University of British Columbia, Vancouver
- Olds, K., 1989, Mass evictions in Vancouver: the human toll of Expo '86, *Canadian Housing*, 6 (1): 49-53
- Ostrom, V., 1976, Language, theory, and empirical research in policy analysis, in P.M. Gregg (ed.) *Problems of theory in policy analysis*, Lexington Books, Lexington, pp.6-18
- Ostrom, V., 1977, Some problems in doing political theory: a response to Golembiewski's 'Critique', *American Political Science Review*, 71 (4): 1508-1525
- Ostrom, V., 1982, The theory and practice of public administration as a science of the artifactual, in J.A. Uveges, Jr. (ed.) *Public administration history and theory in contemporary perspective*, Marcel Dekker, New York, pp.39-53
- Ostrowski, S., 1986, Poland's international tourism, *Tourism Management*, 6(4): 288-294
- Ostrowski, S., 1987, Polish holiday villages: secular tradition and modern practice, *Tourism Management*, 8 (1): 41-48
- Owen, C., 1992, Building a relationship between government and tourism, *Tourism Management*, 13 (4): 358-362

- Page, S., 1993, The Wellington waterfront, in C.M. Hall and S. McArthur (eds.), *Heritage management in New Zealand and Australia: visitor management, interpretation and marketing*, Oxford University Press, Auckland, pp.218-230
- Papson, S., 1981, Spuriousness and tourism: politics of two Canadian provincial governments, *Annals of Tourism Research*, 8 (2): 220-235
- Parker, J.K., 1992, China syndrome, *Asia Travel Trade*, 23 (4): 46-48
- Parker, R.S., 1978, *The government of New South Wales*, University of Queensland Press, St. Lucia
- Paul, E.F. and Russo, P.A., Jr. (eds.), 1982, *Public policy: issues, analysis and ideology*, Chatham House Publishers, Chatham
- Pearce, D.G., 1988, Tourism and regional development in the European Community, *Tourism Management*, 9 (1): 13-22
- Pearce, D.G., 1989, *Tourism development*, 2nd edn., Longman Scientific and Technical, Harlow
- Pearce, D.G., 1992, *Tourist organizations*, Longman Scientific and Technical, Harlow
- Peck, J.G. and Lepie, A.S., 1989, Tourism and development in three North Carolina coastal towns, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.203-222
- Pellicani, L., 1981, *Gramsci: an alternative Communism?*, trans. M. Marfrini-Watts, Hoover Institution Press, Stanford University, Stanford
- Perez, L.A., Jr., 1975, *Underdevelopment and dependency: tourism in the West Indies*, Center for Inter-American Studies, University of El Paso
- Pinder, D., 1988, The Netherlands: tourist development in a crowded society, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.215-229
- Polsby, N.W., 1963, *Community power and political theory*, Yale University Press, New Haven and London
- Ravetz, J.R., 1973, *Scientific knowledge and its social problems*, Penguin, Harmondsworth
- Reich, R.J., 1979, *Tourism in the Antarctic: its present impact and future development*, unpublished dissertation, Scott Polar Research Institute, Cambridge
- Republic of China Tourist Bureau, 1992a, *1991 annual report*, Tourist Bureau, Ministry of Transport and Communications, Taipei
- Republic of China Tourist Bureau, 1992b, *Report on tourism statistics, 1991*, Tourist Bureau, Ministry of Transport and Communications, Taipei
- Reuter, 1993, Cairo bomb a mystery, *New Zealand Herald*, 1 March: 7
- Reynolds, P., 1990, Tourism in China: is the honeymoon over?, in C.P. Cooper (ed.), *Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management*, vol. 2, Belhaven Press, London, pp.104-116
- Richter, L.K., 1980, The political uses of tourism: a Philippine case study, *Journal of Developing Areas*, 14: 237-257
- Richter, L.K., 1983a, Tourism politics and political science: a case of not so benign neglect, *Annals of Tourism Research*, 10: 313-335

- Richter, L.K., 1983b, The political implications of Chinese tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 10: 395-414
- Richter, L.K., 1984, A search for missing answers to questions never asked: reply to Kosters, *Annals of Tourism Research*, 11: 613-615
- Richter, L.K., 1989, *The politics of tourism in Asia*, University of Hawaii Press, Honolulu
- Richter, L.K. and Richter, W.L., 1985, Policy choices in South Asian tourism development, *Annals of Tourism Research*, 12: 201-217
- Richter, L.K. and Waugh, W.L., Jr., 1986, Terrorism and tourism as logical companions, *Tourism Management*, December: 230-238
- Rijpma, S. and Meiburg, H., 1989, Sports policy initiatives in Rotterdam: targeting disadvantaged groups, in P. Bramham, I. Heruy, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), 1989, *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.141-155
- Ritchie, J.R.B., 1984, Assessing the impact of hallmark events: conceptual and research issues, *Journal of Travel Research*, 23 (1): 2-11
- Ritchie, J.R.B., 1988, Consensus policy formulation in tourism: measuring resident views via survey research, *Tourism Management*, 9 (3): 199-212
- Ritchie, J.R.B. and Aitken, C.E., 1984, Assessing the impacts of the 1988 Olympic Winter Games: the research program and initial results, *Journal of Travel Research*, 22 (3): 17-25
- Robinson, O. and Wallace, J., 1984, Earnings in hotel and catering industry in Great Britain, *Service Industries Journal*, 4: 143-160
- Roche, M., 1990, *Mega-events and micro-modernization: on the sociology of the new urban tourism*, Policy Studies Centre, University of Sheffield, Sheffield
- Roche, M., 1991, *Mega-events and urban policy: a study of Sheffield's World Student Games 1991*, Policy Studies Centre, University of Sheffield, Sheffield
- Roche, M., 1992, Mega-events and micro-modernization: on the sociology of the new urban tourism, *British Journal of Sociology*, 43(4): 563-600
- Roche, M., 1993a, Mega-event planning and citizenship: problems of rationality and democracy in Sheffield's Universiade 1991, *Vrijetijd en Samenleving*, in press
- Roche, M., 1993b, Citizenship and social change: beyond the dominant paradigm, paper presented at 5th Conference of Association for Socio-Economics, New School for Social Research, New York
- Roehl, W.S., 1990, Travel agent attitudes toward China after Tiananmen Square, *Journal of Travel Research*, 29 (2): 16-22
- Roehl, W.S. and Fesenmaier, D.R., 1987, Tourism land use conflict in the United States, *Annals of Tourism Research*, 14: 471-485
- Rogerson, C.M., 1990, Sun International: the making of a South African tourism multinational, *Geojournal*, 22 (3): 345-354
- Rojek, C., 1985, *Capitalism and leisure theory*, Tavistock, London
- Ronkainen, I.A., 1983, The conference on security and cooperation in Europe: its impact on tourism, *Annals of Tourism Research*, 10: 415-426
- Rudkin, B., forthcoming, *Ecotourism: passage to development?*, unpublished masters thesis, Massey University, Palmerston North

- Rudkin, B. and Hall, C.M., 1994a, Unable to see the forest for the trees: ecotourism development in the Solomon Islands, in R. Butler and T. Hinch (eds.), *Tourism and native peoples*, Routledge, London, forthcoming
- Rudkin, B. and Hall, C.M., 1994b, Off the beaten track: the health implications of the development of special interest tourism activities in South-East Asia and the South Pacific, in S. Clift and S. Page (eds.), *Health and the International Tourist*, Routledge, London, forthcoming.
- Runyan, D. and Wu, C.-T., 1979, Assessing tourism's more complex consequences, *Annals of Tourism Research*, 6: 448-463
- Sabatier, P.A., 1991, Public policy: toward better theories of the policy process, in W. Crotty (ed.), *Comparative politics, policy, and international relations*, Northwestern University Press, Evanston, pp.265-291
- Santos, T. dos, 1968, *El nuevo caracter de la dependencia*, Cuadernos de estudios socio-economicos, Santiago
- Schattsneider, E., 1960, *Semi-sovereign people: a realist's view of democracy in America*, Holt, Rinehart and Wilson, New York
- Schnell, P., 1988, The Federal Republic of Germany: a growing international deficit, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.198-213
- Senate Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, 1988, *The potential of the Kakadu National Park region*, Senate Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, The Parliament of the Commonwealth of Australia, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Sessa, A., 1976, The tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 3 (5): 234-247
- Sessa, A., 1984, Comments on Peter Gray's 'The Contributions of Economics to Tourism', *Annals of Tourism Research*, 11: 283-286
- Seth, P., 1990, Adventurers wary of 'Paradise on Earth', *Asia Travel Trade*, 22 (November): 65-67, 69
- Seymour, L., 1980, Tourism development in Newfoundland: the past revisited, *The Canadian Geographer*, 24: 32-39.
- Sharrat, B., 1989, Communications and image studies: notes after Raymond Williams, *Comparative Criticism*, 11: 29-50
- Shaw, G., Greenwood, J. and Williams, A.M., 1988, The United Kingdom: market responses and public policy, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.162-179
- Shaw, G. and Williams, A.M., 1990, Tourism and development, in Pinder, D., (ed.), *Western Europe: challenge and change*, Belhaven, London, pp.240-257
- Simmons, R., Davis, B.W., Chapman, R.J.K. and Sager, D.D., 1974, Policy flow analysis: a conceptual model for comparative public policy research, *Western Political Quarterly*, 27 (3): 457-468
- Simmons, R. and Dvorin, E.P., 1977, *Public administration: values, policy and change*, Alfred Publishing Co., Port Washington

- Sinclair Knight, Buchanan, 1991, *Traffic calming: help us decide the future of your roads*, Sinclair Knight Buchanan, South Perth
- Siwatibau, S., 1991, Some aspects of development in the South Pacific, in P. Bauer, S. Siwatibau and W. Kasper (eds.), *Aid and development in the South Pacific*, Centre for Independent Studies, Sydney
- Smith, M.A. and Turner, L., 1973, Some aspects of the sociology of tourism, *Society and Leisure*, 3: 55-71
- Smith, S.L.J., 1988, Defining tourism: a supply-side view, *Annals of Tourism Research*, 15 (2): 179-190
- Smith, V., 1988, Geographical implications of 'drifter' tourism: Borocay, Philippines, paper presented at the International Geographical Union Commission on Leisure and Recreation Symposium, Christchurch, New Zealand, 13-20 August
- Smith, V. (ed.), 1977, *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia
- Smith, V.L., 1989, Preface, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.ix-xi
- Smyle, R., 1986, Public policy for tourism in Northern Ireland, *Tourism Management*, June: 120-126
- Sofield, T., 1990, The impact of tourism development on traditional sociocultural values in the South Pacific: conflict, coexistence, and symbiosis, in M. Miller and J. Auyong (eds.), *Proceedings of the 1990 congress on coastal and marine tourism*, National Coastal Research and Development Institute, Honolulu, pp.49-66
- Sofield, T., 1992, The Guadalcanal track ecotourism project in the Solomon Islands, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.89-100
- Solomon Islands Government, 1989, *National tourism policy*, Government Printer, Honiara
- Spann, R.N., 1979, *Government administration in Australia*, George Allen and Unwin, Sydney
- Stillman, P.G., 1974, Ecological problems, political theory, and public policy, in S. Nagel (ed.), *Environmental politics*, Praeger Publishers, New York, pp.49-60
- Stock, R., 1977, Political and social contributions of international tourism to the development of Israel, *Annals of Tourism Research*, 5: 30-42
- Susman, W.I., 1980, The people's fair: cultural contradictions of a consumer society, in H. Harrison (ed.), *Dawn of a new day: the New York World's Fair, 1939/40*, The Queens Museum/New York University Press, New York, pp.17-28
- Symanski, R., 1981, *The immoral landscape: female prostitution in western societies*, Butterworths, Toronto
- Teye, V.B., 1986, Liberation wars and tourism development in Africa: the case of Zambia, *Annals of Tourism Research*, 13: 589-608
- Thomas, W.I., 1951, *Social behavior and personality*, Social Science Research Council, New York

- Thorne, R. and Munro-Clark, M., 1989, Hallmark events as an excuse for autocracy in urban planning: a case history, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.154-171
- Thorne, R., Munro-Clark, M. and Boers, J., 1987, Hallmark events as an excuse for autocracy in urban planning: a case history, in *The effects of hallmark events on cities*, Centre for Urban Research, University of Western Australia, Nedlands
- Thrift, N. and Forbes, D., 1983, A landscape with figures: political geography with human conflict, *Political Geography Quarterly*, 2: 247-263
- Thurot, J.M. and Thurot, G., 1983, The ideology of class and tourism: confronting the discourse of advertising, *Annals of Tourism Research*, 10: 173-189
- Time Australia, 1993, The Sheik from Jersey City, *Time Australia*, 15 February, 8 (7): 37
- Tisdell, C. and Wen, J., 1991, Foreign tourism as an element in PR China's economic development strategy, *Tourism Management*, March: 55-68.
- Tourism Council of the South Pacific, 1987, *Identification of nature sites and nature subjects of special interest*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Tourism Council of the South Pacific, 1988, *Nature legislation and nature conservation as part of tourism development in the island Pacific*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Tourism Council of the South Pacific, 1990, *Solomon Islands tourism development plan, 1991-2000*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Tourism Council of the South Pacific, 1991, *Solomon Islands nature sites development project: Lauvi Lagoon*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Trade and Industry Committee, 1985, *Tourism in the UK*, vol.1, HMSO, London
- Trask, H., 1991, Lovely hula hands: corporate tourism and the prostitution of Hawaiian culture, *Contours*, 5 (1): 8-14
- Triggs, G., 1986, *International law and Australian sovereignty in Antarctica*, Legal Books, Sydney
- Tuppen, J., 1988, France: the changing character of a key industry, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.180-195
- Turner, L., 1974, Tourism and the social sciences: from Blackpool to Benidorm and Bali, *Annals of Tourism Research*, 1 (6): 180-205
- Turnock, D., 1991, Romania, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.203-219
- UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization), 1976, The effects of tourism on socio-cultural values, *Annals of Tourism Research*, 4: 74-105
- United Nations, Conference on International Travel and Tourism, 1963, *Recommendations on International Travel and Tourism*, United Nations, Rome

- United States Travel and Tourism Administration, 1989, The national policy study on rural tourism and small businesses, study prepared for the United States Travel and Tourism Administration by Economics Research Associates in association with the University of Missouri and the United States Travel Data Center, Washington D.C., Economics Research Associates, Vienna, Virginia
- Unsworth, B.J., 1984, New Darling Harbour Authority Bill, *NSW parliamentary debates*, Legislative Council, 26 November: 1485-1489
- Urry, J., 1987, Some social and spatial aspects of services, *Environment and Planning D: Society and Space*, 5: 5-26
- Urry, J., 1988, Cultural change and contemporary holiday-making, *Theory, Culture & Society*, 5 (1): 35-55
- Urry, J., 1990a, *The tourist gaze: leisure and travel in contemporary societies*, Sage Publications, London
- Urry, J., 1990b, 'The consumption' of tourism, *Sociology*, 24 (1): 23-35
- Urry, J., 1992, The tourist gaze and the environment, *Theory, Culture & Society*, 9: 1-26
- Uzzell, D., 1984, An alternative structuralist approach to the psychology of tourism marketing, *Annals of Tourism Research*, 11: 79-99.
- Valentine, P.S., 1992, Ecotourism and nature conservation: a definition with some recent developments in Micronesia, in B. Weiler (ed.), *Ecotourism*, Bureau of Tourism Research, Canberra, pp.4-9
- Valenzuela, M., 1988, Spain: the phenomenon of mass tourism, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.39-57
- Vuoristo, K.-V., 1981, Tourism in Eastern Europe: development and regional patterns, *Fennia*, 159 (1): 237-247
- Waitangi Tribunal, 1991, *Ngai Tahu*, Government Printing Office, Wellington
- Wanhill, S.R.C., 1987, UK—politics and tourism, *Tourism Management*, 8 (1): 54-58
- Watson, S., 1991, Gilding the smokestacks: the new symbolic representation of deindustrialised regions, *Environment and Planning D: Society and Space*, 9: 59-70
- Weber, M., 1968, *Economy and society*, Free Press, New York
- Weiler, B. and Hall, C.M. (eds.), 1992, *Special interest tourism*, Belhaven Press, London
- Wieman, E., 1989, Spectacular growth continues, *Asia Travel Trade*, 21 (May): 43-44
- Wildavsky, A., 1979, *Speaking truth to power: the art and craft of policy analysis*, Little Brown, Boston
- Williams, A.M. and Shaw, G. (eds.), 1988a, *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London
- Williams, A.M. and Shaw, G., 1988b, Tourism policies in a changing economic environment, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.230-239
- Williams, A.M. and Shaw, G., 1988c, Tourism and development: introduction, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic*



- development: *Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.1-11
- Williams, A.M. and Shaw, G., 1988d, Tourism: candyfloss industry or job generator, *Town Planning Review*, 59 (1): 81-103
- Wilson, J., 1988, *Politics and leisure*, Unwin Hyman, Boston
- Wilson, W., 1941, The study of administration, *Political Science Quarterly*, 55: 481-506
- Witt, S. and Moore, S., 1992, Promoting tourism in the face of terrorism: the role of special events in Northern Island, *Journal of International Consumer Marketing*, 4 (3): 63-75
- Wolfinger, R.E.C., 1971, Nondecisions and the study of local politics, *American Political Science Review*, 65: 1063-1080
- World Tourism Organization, 1979, *Role and structure of national tourism administrations*, World Tourism Organization, Madrid
- World Tourism Organization, 1980, *Physical planning and area development for tourism in the six WTO regions, 1980*, World Tourism Organization, Madrid
- Wright, B., 1988, The co-ordinating, legislative and regulatory roles of government, in D. McSwan (ed.), *The roles of government in the development of tourism as an economic resource*, Seminar Series No.1, Centre for Studies in Travel and Tourism, James Cook University, Townsville, pp.29-33
- Zeppel, H. and Hall, C.M., 1992, Review: arts and heritage tourism, in B. Weiler and C.M. Hall (eds.), *Special Interest Tourism*, Belhaven Press, London, pp.47-68
- Zimmermann, F., 1988, Austria: contrasting tourist seasons and contrasting regions, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.145-161
- Zukin, S., 1990, Socio-spatial prototypes of a new organisation of consumption: the role of real cultural capital, *Sociology*, 24 (1): 37-56



المؤلف فى سطور:

كولن مايكل هول .

العمل الحالى : مدير برنامج السياحة فى جامعة كنبرا - أستراليا .

المؤهل : دكتوراه فى العلوم السياسية .

الإنتاج العلمى : نشر العديد من الدراسات والبحوث فى عدد من المجلات

العلمية فى مجالات التاريخ البيئى والتراث والإدارة المتقدمة والدراسات السياحية .

كما نشر له عدد من الكتب منها :

١ - الفعاليات السياحية الكبرى ، دار ويلي للنشر .

٢ - السياحة والسياسة العامة ، دار ويلي للنشر .

المترجم فى سطور:

د. محمد فريد حجاب .

العمل الحالى : أستاذ متفرغ - رئيس قسم الدراسات السياحية -  
المعهد العالى للسياحة والفنادق - مدينة ٦ أكتوبر .

المؤهل : دكتوراه فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

الخبرات السابقة : التدريس بجامعات الجزائر واليمن ونيجيريا والبحرين والإمارات .

الإنتاج العلمى : نشر العديد من البحوث والدراسات فى عدد من المجالات  
العلمية فى مجال الفكر السياسى والاجتماعى .

كما نشر له عدد من الكتب منها :

١ - الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ .

٢ - رأساً برأس - اليابان وأوروبا وأمريكا ، ترجمة لكتاب لسترو ثرو بعنوان  
( Head - to - Head ) ، دار الهلال ١٩٩٤ .

٣ - الدراسات السلوكية فى السياحة، مكتبة النصر، القاهرة ٢٠٠٠ .

٤ - الأمن السياحى ، مكتبة النصر ، القاهرة ٢٠٠٠ .

المقدمة فى سطور:

الأستاذة الدكتورة سعاد عبد السلام كفاى .

(١٩٢٨ - ٢٠٠٤)

حاصلة على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٨ من جامعة باسيفيك وسترن كاليفورنيا  
بالولايات المتحدة الأمريكية .

مؤسسة المعهد العالى للسياحة والفنادق - مدينة ٦ أكتوبر .

مؤسسة المعهد العالى للهندسة المعمارية والإدارة التكنولوجية بمدينة ٦ أكتوبر .

مؤسسة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

عضوة المجالس القومية المتخصصة فى مجال التعليم والبحث العلمى .

عضوة لجنة التخطيط - وزارة التخطيط - مصر .

عضوة جمعية المدارس الخاصة .

قامت بالتدريس فى جامعات مصرية وأجنبية .

نشرت العديد من البحوث العلمية فى مجال التخطيط والسياحة والتنمية .

قامت بترجمة عدد من الكتب والدراسات إلى اللغة العربية .

عضو مجلس الأمناء بمدينة ٦ أكتوبر .

شاركت فى العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية .

## المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

## المشروع القومي للترجمة

أحمد درويش	جون كوين	اللغة العليا	١-
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	الوثنية والإسلام (ط١)	٢-
شوقي جلال	جورج جيمس	التراث المسروق	٣-
أحمد الحضري	انجا كاريتنيكوفنا	كيف تتم كتابة السيناريو	٤-
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل قصيح	ثريا في غيبوبة	٥-
سعد مصلوح ووفاء كامل فايد	ميلكا إفيتش	اتجاهات البحث اللساني	٦-
يوسف الأنطكي	لوسيان غولمان	العلوم الإنسانية والفلسفة	٧-
مصطفى ماهر	ماكس فريش	مشعلو الحرائق	٨-
محمود محمد عاشور	أندرو. س. جودي	التغيرات البيئية	٩-
محمد منعم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلي	جيرار جينيت	خطاب الحكاية	١٠-
هناء عبد الفتاح	فيسوفا شيمبوريسكا	مختارات شعرية	١١-
أحمد محمود	ديفيد براونستون وأيرين فرائك	طريق الحرير	١٢-
عبد الوهاب غلوب	روبرتسن سميث	ديانة الساميين	١٣-
حسن المودن	جان بيلمان نويل	التحليل النفسي للادب	١٤-
أشرف رفيق عفيفي	إدوارد لوسى سميث	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	١٥-
يئشراقه أحمد عثمان	مارتن برنال	أثنية السوداء (ج١)	١٦-
محمد مصطفى بدوي	فيليب لاركين	مختارات شعرية	١٧-
طلعت شاهين	مختارات	الشعر التلساني في أمريكا اللاتينية	١٨-
نعيم عطية	جورج سفيريس	الأعمال الشعرية الكاملة	١٩-
يمنى طريف الخولي و بدوي عبد الفتاح	ج. ج. كراوثر	قصة العلم	٢٠-
ماجدة العناني	صمد بهرنجي	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	٢١-
سيد أحمد على الناصري	جون أنتيس	مذكرات رحالة عن المصريين	٢٢-
سعيد توفيق	هانز جيورج جادامر	تجلى الجميل	٢٣-
بكر عباس	باتريك بارندر	ظلال المستقبل	٢٤-
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومي	مثنوى	٢٥-
أحمد محمد حسين هيكل	محمد حسين هيكل	دين مصر العام	٢٦-
بإشراف: جابر عصفور	مجموعة من المؤلفين	التنوع البشري الخلاق	٢٧-
منى أبو سنة	جون لوك	رسالة في التسامح	٢٨-
بدر الديب	جيمس ب. كارس	الموت والوجود	٢٩-
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	الوثنية والإسلام (ط٢)	٣٠-
عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب غلوب	جان سوفاجيه - كلود كاين	مصادر دراسة التاريخ الإسلامي	٣١-
مصطفى إبراهيم فهمي	ديفيد روب	الانقراض	٣٢-
أحمد فؤاد بليغ	أ. ج. هويكنز	التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية	٣٣-
حصه إبراهيم المنيف	روجر آلن	الرواية العربية	٣٤-
خليل كلفت	بول ب. ديكسون	الأسطورة والحداثة	٣٥-
حياة جاسم محمد	والاس مارتن	نظريات السرد الحديثة	٣٦-

- ٢٧- واحة سيوة وموسيقاها  
٢٨- نقد الحدائث  
٢٩- الحسد والإغريق  
٤٠- قصائد حب  
٤١- ما بعد المركزية الأوروبية  
٤٢- عالم ماك  
٤٣- اللهب المزوج  
٤٤- بعد عدة أصياف  
٤٥- التراث المنفرد  
٤٦- عشرون قصيدة حب  
٤٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج١)  
٤٨- حضارة مصر الفرعونية  
٤٩- الإسلام في البلقان  
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير  
٥١- مسار الرواية الإسبانية أمريكية  
٥٢- العلاج النفسى التدميمي  
٥٣- الدراما والتعليم  
٥٤- المفهوم الإغريقي للمسرح  
٥٥- ما وراء العلم  
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)  
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)  
٥٨- مسرحيتان  
٥٩- المحبرة (مسرحية)  
٦٠- التصميم والشكل  
٦١- موسوعة علم الإنسان  
٦٢- لذة النص  
٦٣- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)  
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)  
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى  
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية  
٦٧- مختارات شعرية  
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى  
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين  
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية  
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى  
٧٢- السياسى العجوز  
٧٣- نقد استجابة القارئ  
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر
- بريجيت شيفر  
ألن تودين  
بيتر والكوت  
أن سكستون  
بيتر جران  
بنجامين باربر  
أوكتاڤيو باث  
ألدوس هكسلى  
روبرت دينيا وجون فاين  
بابلو نيرودا  
رينيه ويليك  
فرانسوا دوما  
ه . ت . نوريس  
جمال الدين بن الشيخ  
داريو بيانوبيا وخ . م . بينياليستى  
ب . نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل  
أ . ف . أنتجتون  
ج . مايكل والتون  
جون بولكنجهوم  
فديريكو غرسية لوركا  
فديريكو غرسية لوركا  
فديريكو غرسية لوركا  
كارلوس مونيث  
جوهانز إيتين  
شارلوت سيمور - سميث  
رولان بارت  
رينيه ويليك  
ألان وود  
برتراند راسل  
أنطونيو جالا  
فرنانفو بيسوا  
قالتين راسبوتين  
عبد الرشيد إبراهيم  
أوخينيو تشانج رودريجت  
داريو فو  
ت . س . إليوت  
چين ب . توميكنز  
ل . ا . سيمينوفا
- جمال عبد الرحيم  
أنور مفتح  
منيرة كروان  
محمد عيد إبراهيم  
عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد  
أحمد محمود  
المهدى أخريف  
مارلين تادرس  
أحمد محمود  
محمود السيد على  
مجاهد عبد المنعم مجاهد  
ماهر جويجاتى  
عبد الوهاب علوب  
محمد براءة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى  
محمد أبو العطا  
مرسى سعد الدين  
محسن مصيلحى  
على يوسف على  
محمود على مكى  
محمود السيد وماهر البطوطى  
محمد أبو العطا  
السيد السيد سهيم  
صبرى محمد عبد الفنى  
بإشراف : محمد الجوهري  
محمد خير البقاعى  
مجاهد عبد المنعم مجاهد  
رمسيس عوض  
رمسيس عوض  
عبد اللطيف عبد الحلیم  
المهدى أخريف  
أشرف الصباغ  
أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى  
عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد  
حسين محمود  
فؤاد مجلى  
حسن ناظم وعلى حاكم  
حسن بيرومى



- ٧٥- فن التراجم والسير الذاتية أندريه موروا  
٧٦- چاك لكان واغواء التحليل النفسى مجموعة من المؤلفين  
٧٧- تاريخ النقد الألبى الحديث (ج٢) رينيه ويليك  
٧٨- العولة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكوبية رونالد وويرتسون  
٧٩- شعرية التأليف بويرس أوسبينسكى  
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع» ألكسندر بوشكين  
٨١- الجماعات المخيلة بندكت أندرسن  
٨٢- مسرح ميجيل ميجيل دى أونامونو  
٨٣- مختارات شعرية غوتفريد بن  
٨٤- موسوعة الأدب والنقد (ج١) مجموعة من المؤلفين  
٨٥- منصور الحلاج (مسرحة) صلاح زكى أقطاي  
٨٦- طول الليل (رواية) جمال مير صادقى  
٨٧- نون والقلم (رواية) جلال آل أحمد  
٨٨- الابتلاء بالغرب جلال آل أحمد  
٨٩- الطريق الثالث أنتونى جيدنز  
٩٠- رسم السيف وقصص أخرى بورخيس وآخرون  
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق باربرا لاسوتسكا - بشونباك  
٩٢- نساب ومضامين المسرح الإسباني المعاصر كارلوس ميجيل  
٩٣- محدثات العولة مايك فيذرستون وسكوت لاش  
٩٤- مسرحيتا الحب الأول والصحة صمويل بيكيت  
٩٥- مختارات من المسرح الإسباني أنطونيو بويرو باييخو  
٩٦- ثلاث زنيقات ووردة وقصص أخرى نخبة  
٩٧- هوية فرنسا (مج١) فرنان برودل  
٩٨- الهم الإنساني والابتزاز الصهيونى مجموعة من المؤلفين  
٩٩- تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠) ديشيد روينسون  
١٠٠- مساعة العولة بول هيرست وجراهام تومبسون  
١٠١- النص الروائى: تقنيات ومناهج بيرنار فالبيط  
١٠٢- السياسة والتسامح عبد الكبير الخطيبي  
١٠٣- قبر ابن عربى يليه آياه (شعر) عبد الوهاب المؤدب  
١٠٤- أوبرا ماهوجنى (مسرحة) برتولت بريشت  
١٠٥- مدخل إلى النص الجامع جيرارچينيت  
١٠٦- الأدب الأندلسى ماريا خيسوس روبييرامتى  
١٠٧- صورة الفنان فى الشعر الأمريكى الاتخير المعاصر نخبة من الشعراء  
١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى مجموعة من المؤلفين  
١٠٩- حروب المياه جون بولوك وعادل درويش  
١١٠- النساء فى العالم التامى حسنة بيجوم  
١١١- المرأة والجريمة فرانسس هيدسون  
١١٢- الاحتجاج الهائى أولين علوى ماكليود
- أحمد درويش  
عبد المقصود عبد الكريم  
مجاهد عبد المنعم مجاهد  
أحمد محمود ونورا أمين  
سعيد الفانمى وناصر حلاوى  
مكارم الغمرى  
محمد طارق الشرقاوى  
محمود السيد على  
خالد المعالى  
عبد الحميد شيحة  
عبد الرازق بركات  
أحمد فتحى يوسف شتا  
ماجدة العنانى  
إبراهيم الدسوقى شتا  
أحمد زايد ومحمد محبى الدين  
محمد إبراهيم مبروك  
محمد هناء عبد الفتاح  
نادية جمال الدين  
عبد الوهاب علوب  
قوزية العشماوى  
سرى محمد عبد اللطيف  
إدوار الخراط  
بشير السباعى  
أشرف الصباغ  
إبراهيم قنديل  
إبراهيم فتحى  
رشيد بنحدو  
عن الدين الكتانى الإدريسي  
محمد بنيس  
عبد الغفار مكاوى  
عبد العزيز شبيل  
أشرف على دعور  
محمد عبد الله الجعيدى  
محمود على مكى  
هاشم أحمد محمد  
منى قطان  
ريهام حسين إبراهيم  
إكرام يوسف

- ١١٣- راية التمرد سادى پلانت  
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستقع وول شوينكا نسييم مجلى  
١١٥- غرفة تخص المرء وحده فرچينيا وولف سمىة رمضان  
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق) سينثيا نلسون نهاد أحمد سالم  
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام ليلى أحمد منى إبراهيم وهالة كمال  
١١٨- النهضة النسائية فى مصر بث بارون ليس النقاش  
١١٩- النساء والاسرة واولادى الملاقى فى التاريخ الإسلامى أميرة الأزهرى سنبل بإشراف: روف عباس  
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط ليلى أبو لعد مجموعة من المترجمين  
١٢١- الليل الصغير فى كتابة المرأة العربية فاطمة موسى محمد الجندى وإيزابيل كمال  
١٢٢- نظام العبيرية القديم والتعديل المثالى للإنسان جوزيف فوجت منيرة كروان  
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية أنيئل الكسندرو فتادولينا أنور محمد إبراهيم  
١٢٤- الفجر الكاتب: أوام الراسمالية العالمية چون جراى أحمد فؤاد بلبع  
١٢٥- التحليل الموسيقى سيدرك ثوب ديفى سمحة الخولى  
١٢٦- فعل القراءة فولهانج إيسر عبد الوهاب علوب  
١٢٧- إرهاب (مسرحية) صفاء فتحي بشير السباعى  
١٢٨- الأدب المقارن سوزان باسنيت أميرة حسن نويرة  
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة ماريا دولورس أسيس جاروبه محمد أبو العطا وأخرون  
١٣٠- الشرق بصعد ثانية أندريه جوندر فرائك شوقى جلال  
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى مجموعة من المؤلفين لويس بقطر  
١٣٢- ثقافة العولة مايك فيذرستون عبد الوهاب علوب  
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية) طارق على طلعت الشايب  
١٣٤- تشريح حضارة بارى ج. كيمب أحمد محمود  
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت ت. س. إليوت ماهر شفيق فريد  
١٣٦- فلاحو الباشا كينيث كونو سحر توفيق  
١٣٧- منكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر جوزيف مارى مواريه كاميليا صبحى  
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف أندريه جلوكسمان وجيه سمعان عبد المسيح  
١٣٩- باريسقال (مسرحية) ريتشارد فاچنر مصطفى ماهر  
١٤٠- حيث تلقى الأناهار هريرت ميسن أمل الجبورى  
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية مجموعة من المؤلفين نعيم عطية  
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل أ. م. فورستر حسن بيومى  
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى سيرك لايدر عدلى السمري  
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية) كارلو جولونوى سلامة محمد سليمان  
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية) كارلوس فويتس أحمد حسان  
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية) ميغيل دى ليبس على عبدالروف البمبى  
١٤٧- مسرحيتان تانكريد دورست عبدالفقار مكابى  
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية إنريكي أندرسون إمبرت على إبراهيم منوفى  
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس عاطف فضول أسامة إسبر  
١٥٠- التجربة الإغريقية رويرت ج. ليتمان منيرة كروان

بشير السباعي	فرنان برودل	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج١)	١٥١-
محمد محمد الخطابي	مجموعة من المؤلفين	عدالة الهنود وقصص أخرى	١٥٢-
فاطمة عبدالله محمود	فيولين فانويك	غرام الفراعنة	١٥٣-
خليل كلفت	فيل سليتر	مدرسة فرانكفورت	١٥٤-
أحمد مرسى	نخبة من الشعراء	الشعر الأمريكى المعاصر	١٥٥-
مى التلمسانى	جى أنبال وألان وأوديت فيرمو	المدارس الجمالية الكبرى	١٥٦-
عبدالعزیز بقوش	النظامى الكنجوى	خسرو وشيرين	١٥٧-
بشير السباعي	فرنان برودل	هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	١٥٨-
إبراهيم فتحى	ديفيد هوكس	الأيديولوجية	١٥٩-
حسين بيومى	بول إيرليش	آلة الطبيعة	١٦٠-
زيدان عبداللطيم زيدان	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	مسرحيتان من المسرح الإسباني	١٦١-
صلاح عبدالعزیز محجوب	يوحنا الأسويى	تاريخ الكنيسة	١٦٢-
بإشراف: محمد الجوهري	جوردون مارشال	موسوعة علم الاجتماع (ج ١)	١٦٣-
نبيل سعد	جان لاکوتير	شامبوليون (حياة من نور)	١٦٤-
سهير المصادفة	أ. ن. أфанاسييفا	حكايات الثعلب (قصص أطفال)	١٦٥-
محمد محمود أبوغدير	يشعياهو ليتمان	العلاقات بين النينين والطمانيين فى إسرائيل	١٦٦-
شكرى محمد عياد	رايندرنات طاغور	فى عالم طاغور	١٦٧-
شكرى محمد عياد	مجموعة من المؤلفين	دراسات فى الأدب والثقافة	١٦٨-
شكرى محمد عياد	مجموعة من المؤلفين	إبداعات أدبية	١٦٩-
بسام ياسين رشيد	ميجيل دليبيس	الطريق (رواية)	١٧٠-
هدى حسين	فرانك بيجو	وضع حد (رواية)	١٧١-
محمد محمد الخطابي	نخبة	حجر الشمس (شعر)	١٧٢-
إمام عبد الفتاح إمام	ولتر ت. ستيس	معنى الجمال	١٧٣-
أحمد محمود	إيليس كاشمور	صناعة الثقافة السوداء	١٧٤-
وجيه سمعان عبد المسيح	لورينزو فيلشس	التليفزيون فى الحياة اليومية	١٧٥-
جلال البنا	توم تيتنبرج	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	١٧٦-
حصه إبراهيم المنيف	هنرى تروايا	أنطون تشيخوف	١٧٧-
محمد حمدى إبراهيم	نخبة من الشعراء	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	١٧٨-
إمام عبد الفتاح إمام	أيسوب	حكايات أيسوب (قصص أطفال)	١٧٩-
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	قصة جاويد (رواية)	١٨٠-
محمد يحيى	فنسنت ب. ليتش	الثقافة الأمريكى من الكاثينيات إلى الشائينيات	١٨١-
ياسين طه حافظ	و.ب. بيتس	العنف والنوبة (شعر)	١٨٢-
فتحى العشرى	رينيه جيلسون	جان كوكتو على شاشة السينما	١٨٣-
دسوقى سعيد	هانز إيندورفر	القاهرة: حالة لا تنام	١٨٤-
عبد الوهاب علوب	توماس تومسن	أسفار العهد القديم فى التاريخ	١٨٥-
إمام عبد الفتاح إمام	ميخائيل إنوود	معجم مصطلحات هيجل	١٨٦-
محمد علاء الدين منصور	بُردج علوى	الأرضة (رواية)	١٨٧-
بدر الديب	ألفين كرنان	موت الأدب	١٨٨-

- ١٨٩- العس والجميرة: مقالات في بلاغة النقد المعاصر      پول دى مان  
١٩٠- محاورات كونفوشيوس      كونفوشيوس  
١٩١- الكلام وأسمال وقصص أخرى      الحاج أبو بكر إمام وأخرون  
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (ج١)      زين العابدين المراغى  
١٩٣- عامل المنجم (رواية)      بيتر أبراهامز  
١٩٤- مختارات من النقد الأثولوجي-أمريكي الحديث      مجموعة من النقاد  
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية)      إسماعيل فصيح  
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية)      فالنتين راسبوتين  
١٩٧- سيرة الفاروق      شمس العلماء شبلي النعماني  
١٩٨- الاتصال الجماهيري      إدوين إمري وأخرون  
١٩٩- تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية      يعقوب لاندان  
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل      جيرمي سيبيروك  
٢٠١- الجانب الديني للفلسفة      جوزايا رويس  
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٤)      رينيه ويليك  
٢٠٢- الشعر والشاعرية      أطفاف حسين حالي  
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم      زالمان شازار  
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات      لويجي لوقا كافالي - سفورزا  
٢٠٦- الهيوالية تصنع علماً جديداً      جيمس جلايك  
٢٠٧- ليل أفريقي (رواية)      رامون خوتاسنديير  
٢٠٨- شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي      دان أوربان  
٢٠٩- السرد والمسرح      مجموعة من المؤلفين  
٢١٠- مثنويات حكيم سناني (شعر)      سناني الفزنوي  
٢١١- فرديناند توسوسير      جوتاثان كلر  
٢١٢- قصص الأمير مرزيان على لسان الحيوان      مرزيان بن رستم بن شروين  
٢١٣- مصر منذ قدم نابليون حتى رحيل عبدالناصر      ريمون فلاور  
٢١٤- قواعد جديدة للمنوع في علم الاجتماع      أنتوني جيننز  
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)      زين العابدين المراغى  
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم      مجموعة من المؤلفين  
٢١٧- مسرحيتان طبيعيتان      صمويل بيكيت وهارولد بينتر  
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية)      خوليو كورتاثان  
٢١٩- بقايا اليوم (رواية)      كازو إيشجورو  
٢٢٠- الهيوالية في الكون      باري باركر  
٢٢١- شعرية كفاقي      جريجورى جوزدانيس  
٢٢٢- فرانز كافكا      رونالد جراي  
٢٢٣- العلم في مجتمع حر      باول فيرابند  
٢٢٤- دمار يوغسلافيا      برانكا ماجاس  
٢٢٥- حكاية غريق (رواية)      جابرييل جارتيا ماركيت  
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى      ديفيد هريت لورانس
- سعيد الغانمي  
محسن سيد فرجاني  
مصطفى حجازي السيد  
محمود علاوي  
محمد عبد الواحد محمد  
ماهر شفيق فريد  
محمد علاء الدين منصور  
أشرف الصباغ  
جلال السعيد الحفناوي  
إبراهيم سلامة إبراهيم  
جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد  
فخزي لبيب  
أحمد الأنصاري  
مجاهد عبد المنعم مجاهد  
جلال السعيد الحفناوي  
أحمد هويدي  
أحمد مستجير  
علي يوسف علي  
محمد أبو العطا  
محمد أحمد صالح  
أشرف الصباغ  
يوسف عبد الفتاح فرج  
محمود حمدي عبد الغنى  
يوسف عبدالفتاح فرج  
سيد أحمد علي الناصري  
محمد محيي الدين  
محمود علاوي  
أشرف الصباغ  
نادية البنهاوي  
علي إبراهيم منوفي  
طلعت الشايب  
علي يوسف علي  
رفعت سلام  
نسيم مجلى  
السيد محمد نقادي  
منى عبدالظاهر إبراهيم  
السيد عبدالظاهر السيد  
ظاهر محمد علي البربري

- ٢٢٧- المسرح الإسباني في القرن السابع عشر خوسيه ماريَا ديث بوركي  
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن جانيت وولف  
٢٢٩- مازق البطل الوحيد نورمان كيجان  
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر فرانسواز جاكوب  
٢٣١- التراويل أو الجيل الجديد (مسرحية) خايمي سالوم بيدال  
٢٣٢- ما بعد المعلومات توم ستونير  
٢٣٣- فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي آرثر هيرمان  
٢٣٤- الإسلام في السودان ج. سبنسر تريمجهام  
٢٣٥- ديوان شمس تبريزي (ج١) مولانا جلال الدين الرومي  
٢٣٦- الولاية ميشيل شودكفيتش  
٢٣٧- مصر أرض الوادي رويين فيدين  
٢٣٨- العولة والتحرير تقرير لمنظمة الأكتاد  
٢٣٩- العريبي في الأدب الإسرائيلي جيلارامراز - رابوخ  
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار كاي حافظ  
٢٤١- في انتظار البرابرة (رواية) ج. م. كوتزي  
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض وليام إميسون  
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١) ليفي بروفنسال  
٢٤٤- الغليان (رواية) لاورا إسكييل  
٢٤٥- نساء مقالات على إلزابتا أنديس وآخرون  
٢٤٦- مختارات قصصية جابرييل جارتيا ماركيث  
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحدثة في مصر والتر أرمبرست  
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية) أنطونيو جالا  
٢٤٩- لغة التمزق (شعر) دراجو شتامبوك  
٢٥٠- علم اجتماع العلوم دومنيك فينك  
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (ج٢) جورديون مارشال  
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية مارجو بدران  
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية ل. أ. سيمينوفا  
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة ديف روينسون وجودي جروفز  
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون ديف روينسون وجودي جروفز  
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت ديف روينسون وكريس جارات  
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة وليم كلي رايت  
٢٥٨- العجر سير أنجوس فريزير  
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمي عبر العصور نخبة جورديون مارشال  
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (ج٢) جورديون مارشال  
٢٦١- رحلة في فكر زكي نجيب محمود زكي نجيب محمود  
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية) إدواردو مندوثا  
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن جون جرين  
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة هوراس وشلي
- السيد عبدالظاهر عبدالله  
ماري تيريز عبدالسيح وخالد حسن  
أمير إبراهيم العمري  
مصطفى إبراهيم فهمي  
جمال عبدالرحمن  
مصطفى إبراهيم فهمي  
طلعت الشايب  
فؤاد محمد عكود  
إبراهيم الدسوقي شتا  
أحمد الطيب  
عنايات حسين طلعت  
ياسر محمد جادالله وعربي مديولي أحمد  
نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق  
صلاح مجبوب إدريس  
ابتسام عبدالله  
صبري محمد حسن  
بإشراف: صلاح فضل  
نادية جمال الدين محمد  
توفيق على منصور  
على إبراهيم منوفي  
محمد طارق الشراوي  
عبداللطيف عبدالهليم  
رفعت سلام  
ماجدة محسن أبانلة  
بإشراف: محمد الجوهري  
على بدران  
حسن بيومي  
إمام عبد الفتاح إمام  
إمام عبد الفتاح إمام  
إمام عبد الفتاح إمام  
محمود سيد أحمد  
عبادة كحيلة  
فاروجان كازانجيان  
بإشراف: محمد الجوهري  
إمام عبد الفتاح إمام  
محمد أبو العطا  
على يوسف على  
لويس عوض

- ٢٦٥- روايات مترجمة أوسكار وايلد وصمويل جونسون لويس عوض
- ٢٦٦- مدير المدرسة (رواية) جلال آل أحمد عادل عبدالمنعم على
- ٢٦٧- فن الرواية ميلان كونديرا بدر الدين عرودي
- ٢٦٨- ديوان شمس تيريزي (ج٢) مولانا جلال الدين الرومي إبراهيم الدسوقي شتا
- ٢٦٩- وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١) وليم جيفور بالجريف صبري محمد حسن
- ٢٧٠- وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢) وليم جيفور بالجريف صبري محمد حسن
- ٢٧١- الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ توماس سي. باترسون شوقي جلال
- ٢٧٢- الأبيرة الأثرية في مصر سي. سي. والترز إبراهيم سلامة إبراهيم
- ٢٧٣- الأسرار الاجتماعية والتقاليد لعركة مراهي في مصر جوان كول عنان الشهاوي
- ٢٧٤- السيدة ياربارا (رواية) رومولو جاييجوس محمود على مكي
- ٢٧٥- د. س. إيبرت شاعرًا وناقلاً ومكاتبًا مسرحياً مجموعة من النقاد ماهر شفيق فريد
- ٢٧٦- فنون السينما مجموعة من المؤلفين عبدالقادر التلمساني
- ٢٧٧- الجينات والصراع من أجل الحياة براين فورد أحمد فوزي
- ٢٧٨- البدايات إسحاق عظيموف ظريف عبدالله
- ٢٧٩- الحرب الیاردة الثقافية ف.س. سوندرز طلعت الشايب
- ٢٨٠- الأم والنصيب وقصص أخرى بريم شند وآخرون سمير عبدالحميد إبراهيم
- ٢٨١- الفردوس الأعلى (رواية) عبد الحليم شرد جلال الحفناوي
- ٢٨٢- طبيعة العلم غير الطبيعية لويس وولبرت سمير حنا صانق
- ٢٨٣- السهل يحترق وقصص أخرى خوان رولفو على عبد الرزاق البمبي
- ٢٨٤- هرقل مجنوناً (مسرحية) يوربيديس أحمد عثمان
- ٢٨٥- رحلة حواجة حسن نظامي الدهلوي حسن نظامي الدهلوي سمير عبد الحميد إبراهيم
- ٢٨٦- سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢) زين العابدين المراغي محمود علاوي
- ٢٨٧- الثقافة والعملية والنظام العالمي أنتوني كنج محمد يحيى وآخرون
- ٢٨٨- الفن الروائي ديفيد لودج ماهر البطوطي
- ٢٨٩- ديوان منوچهری الدامغانی أبو نجم أحمد بن قوص محمد نور الدين عبدالمنعم
- ٢٩٠- علم اللغة والترجمة جورج موانان أحمد زكريا إبراهيم
- ٢٩١- تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج١) فرانشيسكو رويس رامون السيد عبد الظاهر
- ٢٩٢- تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج٢) فرانشيسكو رويس رامون السيد عبد الظاهر
- ٢٩٣- مقدمة للادب العربي روجر آلن مجدي توفيق وآخرون
- ٢٩٤- فن الشعر بوالو رجاء ياقوت
- ٢٩٥- سلطان الأسطورة جوزيف كامبل وبيل موريز بدر الدين
- ٢٩٦- مكث (مسرحية) وليم شكسبير محمد مصطفى بدوي
- ٢٩٧- فن التحو بين اليونانية والسريانية ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازي ماجدة محمد أنور
- ٢٩٨- مأساة العبيد وقصص أخرى نخبة مصطفى حجازي السيد
- ٢٩٩- ثورة في التكنولوجيا الحيوية جين ماركس هاشم أحمد محمد
- ٣٠٠- استنارة بروشيس في الامم المتحدة والفرنس (ج١) لويس عوض جمال الجزيري وبهاء جامعي وايزابيل كمال
- ٣٠١- استنارة بروشيس في الامم المتحدة والفرنس (ج٢) لويس عوض جمال الجزيري ومحمد الجندي
- ٣٠٢- أقدم لك: فنجنشتين جون هيتون وجودي جروفز إمام عبد الفتاح إمام

- ٢٠٣- أقدم لك: بوذا جين هوب ويوردن فان لون  
٢٠٤- أقدم لك: ماركس ريوس  
٢٠٥- الجلد (رواية) كروزيو مالابارته  
٢٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ چان فرانسوا ليوتار  
٢٠٧- أقدم لك: الشعور ديفيد بابينو وهوارد سلينا  
٢٠٨- أقدم لك: علم الوراثة ستيف جونز ويوردين فان لو  
٢٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت  
٢١٠- أقدم لك: يونج ماجى هايد ومايكل ماكجنس  
٢١١- مقال فى المنهج الفلسفى ر.ج كولنچود  
٢١٢- روح الشعب الأسود وليم ديويوس  
٢١٣- أمثال فلسطينية (شعر) خابير بيان  
٢١٤- مارسيل بوشامب: الفن كعدم جاتيس مينيك  
٢١٥- جرامشى فى العالم العربى ميشيل بروندينو والظاهر لبيب  
٢١٦- محاكمة سقراط أى. ف. ستون  
٢١٧- بلا غد س. شير لايموقا- س. زنيكين  
٢١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة مجموعة من المؤلفين  
٢١٩- صور دريدا جايترى اسبيفاك وكريستوفر نوريس  
٢٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج مؤلف مجهول  
٢٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ١) ليفى برو فنسال  
٢٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى ديلير يوجين كلينباود  
٢٢٣- فن الساتورا تراث يونانى قديم  
٢٢٤- اللعب بالنار (رواية) أشرف أسدى  
٢٢٥- عالم الآثار (رواية) فيليب بوسان  
٢٢٦- المعرفة والمصلحة يورجين هابرماس  
٢٢٧- مختارات شعرية مترجمة (ج١) نخبة  
٢٢٨- يوسف وزليخا (شعر) نور الدين عبد الرحمن الجامى  
٢٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر) تد هيوز  
٢٣٠- كل شىء عن التمثيل الصامت مارفن شبرد  
٢٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى ستيفن جراى  
٢٣٢- شهر العسل وقصص أخرى نخبة  
٢٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥ نبيل مطر  
٢٣٤- لقطات من المستقبل آرثر كلارك  
٢٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية ناتالى ساروت  
٢٣٦- متون الأهرام نصوص مصرية قديمة  
٢٣٧- فلسفة الولاء جوزايا رويس  
٢٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى نخبة  
٢٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (ج٢) إدوارد براون  
٢٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط بيرش بيربروجلو
- إمام عبد الفتاح إمام  
إمام عبد الفتاح إمام  
صلاح عبد الصبور  
نبيل سعد  
محمود مكي  
مدوخ عبد المنعم  
جمال الجزيرى  
محى الدين مزيد  
فاطمة إسماعيل  
أسعد حليم  
محمد عبدالله الجعيدى  
هويدا السباعى  
كاميليا صبحى  
نسيم مجلى  
أشرف الصباغ  
أشرف الصباغ  
حسام نايل  
محمد علاء الدين منصور  
بإشراف: صلاح فضل  
خالد مفلح حمزة  
هانم محمد فوزى  
محمود علاوى  
كرستين يوسف  
حسن صقر  
توفيق على منصور  
عبد العزيز بقوش  
محمد عبد إبراهيم  
سامى صلاح  
سامية دياب  
على إبراهيم منوفى  
بكر عباس  
مصطفى إبراهيم فهمى  
فتحي العشرى  
حسن صابر  
أحمد الأنصارى  
جلال الحفناوى  
محمد علاء الدين منصور  
فخرى لبيب

حسن حلمي	رايتر ماريا ولكه	قصائد من ولكه (شعر)	٢٤١-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبدالرحمن الجامي	سلامان وأيسال (شعر)	٢٤٢-
سمير عبد ربه	نادين جورديمر	العالم البرجوازي الزائل (رواية)	٢٤٣-
سمير عبد ربه	بيتر بالانجيو	الموت في الشمس (رواية)	٢٤٤-
يوسف عبد الفتاح فرج	بونه ندائى	الركض خلف الزمان (شعر)	٢٤٥-
جمال الجزيري	رشاد رشدى	سحر مصر	٢٤٦-
بكر الحلو	جان كوكتو	الصبية الطائشون (رواية)	٢٤٧-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كوبريلي	المتصوفة الاولون في الأدب التركي (ج١)	٢٤٨-
أحمد عمر شاهين	أرثر والدهورن وآخرون	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	٢٤٩-
عطية شحاتة	مجموعة من المؤلفين	بانوراما الحياة السياحية	٢٥٠-
أحمد الانصاري	جوزايا رويس	مبادئ المنطق	٢٥١-
نعيم عطية	قسطنطين كفافيس	قصائد من كفافيس	٢٥٢-
على إبراهيم منوفى	باسيليو يابون مالدونادو	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	٢٥٣-
على إبراهيم منوفى	باسيليو يابون مالدونادو	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	٢٥٤-
محمود علاوى	حجت مرتجى	التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	٢٥٥-
بدر الرفاعى	بول سالم	الميراث المر	٢٥٦-
عمر القاروقى عمر	تيموثى فريك وبيتر غاندى	متون هرمس	٢٥٧-
مصطفى حجازى السيد	نخبة	أمثال الهوسا العامية	٢٥٨-
حبيب الشارونى	أفلاطون	محاورة بارمنيدس	٢٥٩-
ليلى الشريبنى	أندريه جاكوب ونويلا باركان	أنثروبولوجيا اللغة	٢٦٠-
عاطف معتمد وآمال شاو	ألان جرينجر	التصحر: التهديد والمواجهة	٢٦١-
سيد أحمد فتح الله	هاينرش شيبورل	تلميذ بابنبرج (رواية)	٢٦٢-
صبرى محمد حسن	ريتشارد جيبسون	حركات التحرير الأفريقية	٢٦٣-
نجلاء أبو عجاج	إسماعيل سراج الدين	حدائق شكسبير	٢٦٤-
محمد أحمد حمد	شارل بودليير	سأم باريس (شعر)	٢٦٥-
مصطفى محمود محمد	كلاريسا بنكولا	تساء يركضن مع الذئاب	٢٦٦-
البراق عبدالهادى رضا	مجموعة من المؤلفين	القلم الجرىء	٢٦٧-
عابد خزندار	جيرالد برنس	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	٢٦٨-
فوزية العشماوى	فوزية العشماوى	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	٢٦٩-
فاطمة عبدالله محمود	كليرلا لويت	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	٢٧٠-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كوبريلي	المتصوفة الاولون فى الأدب التركي (ج٢)	٢٧١-
وحيد السعيد عبدالحميد	وانغ مينغ	عاش الشباب (رواية)	٢٧٢-
على إبراهيم منوفى	أومبرتو إيكو	كيف تعد رسالة دكتوراه	٢٧٣-
حمادة إبراهيم	أندريه شديد	اليوم السادس (رواية)	٢٧٤-
خالد أبو اليزيد	ميلان كونديرا	الخلود (رواية)	٢٧٥-
إدوار الخراط	جان أنوى وآخرون	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	٢٧٦-
محمد علاء الدين منصور	إدوارد براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج٤)	٢٧٧-
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد إقبال	المسافر (شعر)	٢٧٨-



جمال عبدالرحمن	سنيبل باث	٣٧٩- ملك في الحديقة (رواية)
شيرين عبدالسلام	جوتتر جراس	٣٨٠- حديث عن الخضارة
رائيا إبراهيم يوسف	ر. ل. تراسك	٣٨١- أساسيات اللغة
أحمد محمد نادي	بهاء الدين محمد إسفنديار	٣٨٢- تاريخ طبرستان
سمير عبدالحميد إبراهيم	محمد إقبال	٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)
إيزابييل كمال	سوزان إنجيل	٣٨٤- القصص التي يحكيها الأطفال
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد علي بهزادراد	٣٨٥- مشتري العشق (رواية)
ريهام حسين إبراهيم	جانيت تود	٣٨٦- دفاعاً عن التاريخ الأدبي النسوي
بهاء جاهين	چون دن	٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)
محمد علاء الدين منصور	سعدى الشيرازى	٣٨٨- مواظ سعدى الشيرازى (شعر)
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٣٨٩- تقاهم وقصص أخرى
عثمان مصطفى عثمان	إم. في. روبرتس	٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى
منى الدروبي	مايف بينشى	٣٩١- الحافلة اليلكية (رواية)
عبداللطيف عبدالحليم	فرناندو دى لاجرانجا	٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية
زينب محمود الخضيري	ندوة لويس ماسينيون	٣٩٣- في قلب الشرق
هاشم أحمد محمد	بول ديفيز	٣٩٤- القوى الأربع الأساسية في الكون
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل قصيح	٣٩٥- ألام سياوش (رواية)
محمود علاوى	تقى نجارى راد	٣٩٦- السافاك
إمام عبدالفتاح إمام	لورانس جين وكيتى شين	٣٩٧- أقدم لك: نيتشه
إمام عبدالفتاح إمام	فيليب تودى وهوارد ريد	٣٩٨- أقدم لك: سارتر
إمام عبدالفتاح إمام	ديفيد ميروفتش وألن كوركس	٣٩٩- أقدم لك: كامى
باهر الجوهري	ميشائيل إنده	٤٠٠- مومو (رواية)
ممدوح عبد المنعم	زيادون ساردر وآخرون	٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات
ممدوح عبدالمنعم	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج
عماد حسن بكر	تودور شتورم وجوتفرد كوار	٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)
ظبية خميس	ديفيد إبرام	٤٠٤- تعويذة الحسى
حمادة إبراهيم	أندرية جيد	٤٠٥- إيزابييل (رواية)
جمال عبد الرحمن	مانويلا مانتاناريس	٤٠٦- المستعربون الإسبان في القرن ١٩
طلعت شاهين	مجموعة من المؤلفين	٤٠٧- الأدب الإسباني المعاصر بتلام كتابه
عنان الشهاوى	جوان فوتشركنج	٤٠٨- معجم تاريخ مصر
إلهامى عمارة	برتراند راسل	٤٠٩- انتصار السعادة
الزواوى بغفرة	كارل بوير	٤١٠- خلاصة القرن
أحمد مستحير	جينيفر أكرمان	٤١١- همس من الماضى
بإشراف: صلاح فضل	ليفى بروفنسال	٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج. ٢، ج. ٢)
محمد البخارى	ناظم حكمت	٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)
أمل الصبان	باسكال كازانوقا	٤١٤- الجمهورية العالمية للأداب
أحمد كامل عبدالرحيم	فريدريش نورينمات	٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)
محمد مصطفى بدوى	أ. أ. رتشاردز	٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر

- ٤١٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٥) رينيه ويليك  
٤١٨- سياسات الزبر الحاكمة في مصر النشائية جين هاثواي  
٤١٩- العصر الذهبي للإسكندرية جون مارلو  
٤٢٠- مكرور ميجاس (قصة فلسفية) فولتير  
٤٢١- الرلام والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول روى متحدة  
٤٢٢- رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج١) ثلاثة من الرحالة  
٤٢٣- إسرارات الرجل الطيف نخبة  
٤٢٤- لوائح الحق ولوامع العشق (شعر) نور الدين عبدالرحمن الجامي  
٤٢٥- من طاروس إلى فرح محمود طلوعى  
٤٢٦- الخفافيش وقصص أخرى نخبة  
٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية) باى إنكلان  
٤٢٨- الخزائن الخفية محمد هوتك بن داود خان  
٤٢٩- أقدم لك: هيغل ليود سبنسر وأندزجى كروز  
٤٣٠- أقدم لك: كانط كرسوفر وانت وأندزجى كليموفسكى  
٤٣١- أقدم لك: فوكو كريس هوروكس وزودان جفتيك  
٤٣٢- أقدم لك: ماكياقاللى باتريك كبرى وأوسكار زاريت  
٤٣٣- أقدم لك: جويس ديفيد نوريس وكارل فلنت  
٤٣٤- أقدم لك: الرومانسية لونيكان هيث وجودى بورهام  
٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة نيكولاس زويرج  
٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١) فردريك كويلستون  
٤٣٧- رحلة هندي في بلاد الشرق العربي شبلى النعمانى  
٤٣٨- بطلات وضحايا إيمان ضياء الدين بيبيرس  
٤٣٩- موت المرابى (رواية) صدر الدين عيني  
٤٤٠- قواعد اللهجات العربية الحديثة كرسن بروسناد  
٤٤١- رب الأشياء الصغيرة (رواية) أرونداتى روى  
٤٤٢- حتشبسوت: المرأة الفرعونية فوزية أسعد  
٤٤٣- اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها كيس فرستينغ  
٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة لاوريت سيجورته  
٤٤٥- حول وزن الشعر پرويز نائل خانلرى  
٤٤٦- التحالف الأسود ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير  
٤٤٧- أقدم لك: نظرية الكم ج. پ. ماك إيفوى وأوسكار زاريت  
٤٤٨- أقدم لك: علم نفس التطور ديلان إيفانز وأوسكار زاريت  
٤٤٩- أقدم لك: الحركة النسوية نخبة  
٤٥٠- أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية صوفيا فوكا وريبيكا رايت  
٤٥١- أقدم لك: الفلسفة الشرقية ريتشارد أوزبورن ويورن فان لون  
٤٥٢- أقدم لك: لينين والثورة الروسية ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت  
٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة جان لوك أرنو  
٤٥٤- خمسون عاماً من السينما الفرنسية رينيه بريدال  
مجاهد عبدالمنعم مجاهد  
عبد الرحمن الشيخ  
نسيم مجلى  
الطيب بن رجب  
أشرف كيلانى  
عبدالله عبدالرازق إبراهيم  
وحيد النقاش  
محمد علاء الدين منصور  
محمود علاوى  
محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب  
ثريا شلبى  
محمد أمان صافى  
إمام عبدالفتاح إمام  
إمام عبدالفتاح إمام  
إمام عبدالفتاح إمام  
إمام عبدالفتاح إمام  
حمدى الجابرى  
عصام حجازى  
ناجى رشوان  
إمام عبدالفتاح إمام  
جلال الحفناوى  
عايدة سيف الدولة  
محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب  
محمد طارق الشراوى  
فخرى لبيب  
ماهر جويجاتى  
محمد طارق الشراوى  
صالح علمانى  
محمد محمد يونس  
أحمد محمود  
ممدوح عبدالمنعم  
ممدوح عبدالمنعم  
جمال الجزيرى  
جمال الجزيرى  
إمام عبد الفتاح إمام  
محى الدين مزيد  
حليم طوسون وفؤاد الدهان  
سوزان خليل

محمود سيد أحمد	فردريك كوبلستون	٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مجم)
هويدا عزت محمد	مريم جعفرى	٤٥٦- لا تنسى (رواية)
إمام عبدالفتاح إمام	سوزان مولر أوكين	٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى
جمال عبد الرحمن	مرثيديس غارثيا أرينال	٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون
جلال البنا	توم تيتنبرج	٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وليتزا جانستز	٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية
إمام عبدالفتاح إمام	داريان ليدر وجودى جروفز	٤٦١- أقدم لك: لكان
عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى	٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون
كمال السيد	ويليام بلوم	٤٦٣- الدولة المارقة
حصه إبراهيم المنيف	مايكل بارتنى	٤٦٤- ديمقراطية للقله
جمال الرفاعى	لويس جنزبيرج	٤٦٥- قصص اليهود
فاطمة عبد الله	فيولين فانويك	٤٦٦- حكايات حب ويطولات فرعونية
ربيع وهبة	ستيفين ديلى	٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة
مجدى عبدالرازق	نصوص حيشية قديمة	٤٦٩- جلال الملوك
محمد السيد الننة	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	٤٧٠- الأراضى والوجودية البيئية
عبد الله عبد الرزاق إبراهيم	ثلاثة من الرحالة	٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج٢)
سليمان العطار	ميجيل دى ثريانتس سابيدرا	٤٧٢- دون كيخوتى (القسم الأول)
سليمان العطار	ميجيل دى ثريانتس سابيدرا	٤٧٣- دون كيخوتى (القسم الثانى)
سهام عبدالسلام	يام موريس	٤٧٤- الأدب والنسوية
عادل هلال عثانى	فرجينيا داتيلسون	٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم
سحر توفيق	ماريلين بوث	٤٧٦- أرض الصبايب بعيدة: بيرم التونسى
أشرف كيلانى	هيلدا هوخام	٤٧٧- تاريخ الفن منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين
عبد العزيز حمدى	ليوشيه شنج و لى شى دونج	٤٧٨- الصين والولايات المتحدة
عبد العزيز حمدى	لاوشه	٤٧٩- المقهى (مسرحية)
عبد العزيز حمدى	كو مو روا	٤٨٠- تسائى ون جى (مسرحية)
رضوان السيد	روى متحدة	٤٨١- برده النبى
فاطمة عبد الله	روبير جاك تيبو	٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية
أحمد الشامى	سارة جاميل	٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية
رشيد بنحو	هانسن روبييرت ياوس	٤٨٤- جمالية التلقى
سمير عبدالحميد إبراهيم	نذير أحمد الدهلوى	٤٨٥- التوبة (رواية)
عبدالحليم عبدالغنى رجب	يان أسمن	٤٨٦- الذاكرة الحضارية
سمير عبدالحميد إبراهيم	رفيع الدين المراد أبابى	٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى
محمود رجب	إدموند هُسرل	٤٨٩- هُسرل: الفلسفة علماً دقيقاً
عبد الوهاب علوب	محمد قادرى	٤٩٠- أسمار البيفاء
سمير عبد ربه	نخبة	٤٩١- نصوص قصصية من روايات الألب الأتريقى
محمد رفعت عواد	جى فارجيت	٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة

- ٤٩٣- خطايات إلى طالب الصوتيات هارولد بالمر  
٤٩٤- كتاب الموتى: الخروج في النهار نصوص مصرية قديمة  
٤٩٥- اللوى إيوارد تيفان  
٤٩٦- الحكم والسياسة في أفريقيا (ج١) إكوانو بانولى  
٤٩٧- العلمانية والنوع والذولة في الشرق الأوسط نادية العلى  
٤٩٨- النساء والنوع في الشرق الأوسط العنيد جوديث تاكر ومارجريت مريودز  
٤٩٩- تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع مجموعة من المؤلفين  
٥٠٠- في طفولتي: دراسة في السيرة الذاتية العربية تيتز رويكى  
٥٠١- تاريخ النساء في الغرب (ج١) آرثر جولد هامر  
٥٠٢- أصوات بديلة مجموعة من المؤلفين  
٥٠٣- مختارات من الشعر الفارسي الحديث نخبة من الشعراء  
٥٠٤- كتابات أساسية (ج١) مارتن هايدجر  
٥٠٥- كتابات أساسية (ج٢) مارتن هايدجر  
٥٠٦- ربما كان قديساً (رواية) أن تيلر  
٥٠٧- سيدة الماضى الجميل (مسرحية) بيتر شيفر  
٥٠٨- المولوية بعد جلال الدين الرومى عبدالباقي جليبارلى  
٥٠٩- الفقر والإحسان في عصر سلاطين المماليك آدم صيرة  
٥١٠- الأرملة الماكرة (مسرحية) كارلو جولونى  
٥١١- كوكب مرثع (رواية) أن تيلر  
٥١٢- كتابة النقد السينمائي تيموشى كوريجان  
٥١٣- العلم الجسود تيد أنتون  
٥١٤- مدخل إلى النظرية الأدبية جونثان كولر  
٥١٥- من التقليد إلى ما بعد الحدائة فدوى مالمى بوجلاس  
٥١٦- إرادة الإنسان في علاج الإدمان آرنولد واشنطنون ودونا باوتدى  
٥١٧- نقش على الماء وقصص أخرى نخبة  
٥١٨- استكشاف الأرض والكون إسحق عظيموف  
٥١٩- محاضرات في المثالية الحديثة جوزايا رويس  
٥٢٠- الابع الفرنسي بمصر من العلم إلى المشروع أحمد يوسف  
٥٢١- قاموس تراجم مصر الحديثة آرثر جولد سميث  
٥٢٢- إسبانيا في تاريخها أميركو كاسترو  
٥٢٣- الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن ياسيليو بابون مالدونادو  
٥٢٤- الملك لير (مسرحية) وليم شكسبير  
٥٢٥- موسم صيد في بيروت وقصص أخرى نثيس جونسون  
٥٢٦- أقدم لك: السياسة البيئية ستيفن كرول ووليم رانكين  
٥٢٧- أقدم لك: كافكا ديفيد زين ميروفيتس وروبرت كرمب  
٥٢٨- أقدم لك: تروتسكى والماركسية طارق على وفل إيفانز  
٥٢٩- بدائع العلامة إقبال في شعره الأردى محمد إقبال  
٥٣٠- مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية رينيه جينو
- محمد صالح الضالع  
شريف الصيغى  
حسن عبد ربه المصرى  
مجموعة من المترجمين  
مصطفى رياض  
أحمد على بدوى  
فيصل بن خضراء  
طلعت الشايب  
سحر فراج  
هالة كمال  
محمد نور الدين عبدالمنعم  
إسماعيل المصدق  
إسماعيل المصدق  
عبدالحميد فهمى الجمال  
شوقى فهمى  
عبدالله أحمد إبراهيم  
قاسم عبده قاسم  
عبدالرازق عيد  
عبدالحميد فهمى الجمال  
جمال عبد الناصر  
مصطفى إبراهيم فهمى  
مصطفى بيومى عبد السلام  
فدوى مالمى بوجلاس  
صبرى محمد حسن  
سمير عبد الحميد إبراهيم  
هاشم أحمد محمد  
أحمد الأنصارى  
أمل الصبان  
عبدالوهاب بكر  
على إبراهيم منوفى  
على إبراهيم منوفى  
محمد مصطفى بدوى  
نادية رفعت  
محيس الدين مزيد  
جمال الجزيرى  
جمال الجزيرى  
حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى  
عمر الفاروق عمر

صفاة فتحي	جاك دريدا	٥٣١- ما الذي حدث في «حدث» ١١ سبتمبر؟
بشير السباعي	هنري لورنس	٥٣٢- المغامر والمستشرق
محمد طارق الشراوى	سوزان جاس	٥٣٣- تعلم اللغة الثانية
حمادة إبراهيم	سيفرين لوبا	٥٣٤- الإسلاميون الجزائريون
عبدالعزیز بقوش	نظامى الكنجوى	٥٣٥- مخزن الأسرار (شعر)
شوقى جلال	صمويل منتجتون ولورانس هاريزين	٥٣٦- الثقافات وقيم التقدم
عبدالفار مكاوى	نخبة	٥٣٧- للحب والحوية (شعر)
محمد الحديدى	كيت دانيلز	٥٣٨- النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني
محسن مصيلحي	كاريل تشرشل	٥٣٩- خمس مسرحيات قصيرة
روفى عباس	السير رونالد ستورس	٥٤٠- توجهات بريطانيا - شرقية
مروة رزق	خوان خوسيه مياس	٥٤١- هي تتخيل وهلاوس أخرى
نعيم عطية	نخبة	٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث
وفاء عبدالقادر	باتريك بروجان وكريس جرات	٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية
حمدي الجابري	روبرت هنشل وآخرون	٥٤٤- أقدم لك: ميلاني كلاين
عزت عامر	فرانسيس كريك	٥٤٥- يا له من سباق محموم
توفيق على منصور	ت. ب. وايزمان	٥٤٦- ريموس
جمال الجزيري	فيليب تودى وأن كورس	٥٤٧- أقدم لك: بارت
حمدي الجابري	ريتشارد أوزبزن ويون فان لون	٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع
جمال الجزيري	بول كويلي وليتاجانز	٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات
حمدي الجابري	نيك جروم وبيرو	٥٥٠- أقدم لك: شكسبير
سمحة الخولي	سايمون ماندي	٥٥١- الموسيقى والعولة
على عبد الروف البمبي	ميجيل دي ثريانتس	٥٥٢- قصص مثالية
رجاء ياقوت	دانيال لوقرس	٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر
عبدالسميع عمر زين الدين	عفاف لطفى السيد مارسوه	٥٥٤- مصر في عهد محمد على
أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي	أناتولى أوتكين	٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية لفرن الحادي والعشرين
حمدي الجابري	كريس هوروكس ونوران جيقتك	٥٥٦- أقدم لك: جان بودريار
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وجراهام كرولي	٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دي ساد
إمام عبدالفتاح إمام	زيودين سارداويوزين فان لون	٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية
عبدالحى أحمد سالم	تشا تشاجي	٥٥٩- الماس الزائف (رواية)
جلال السعيد الحقاوى	محمد إقبال	٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)
جلال السعيد الحقاوى	محمد إقبال	٥٦١- جناح جبريل (شعر)
عزت عامر	كارل ساجان	٥٦٢- بلايين وبلايين
صبرى محمدى التهامي	خايننتو بينابيتتى	٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)
صبرى محمدى التهامي	خايننتو بينابيتتى	٥٦٤- عش الغريب (مسرحية)
أحمد عبدالحميد أحمد	ديورا ج. جيرنز	٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر
على السيد على	موريس بيشوب	٥٦٦- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى
إبراهيم سلامة إبراهيم	مايكل رايس	٥٦٧- الوطن المقتصب
عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر	٥٦٨- الأصولي في الرواية

ثائر ديب	هومي بابا	موقع الثقافة	٥٦٩-
يوسف الشاروني	سير روبرت هاي	دول الخليج الفارسي	٥٧٠-
السيد عبد الظاهر	إيميليا دي ثوليتا	تاريخ النقد الإسباني المعاصر	٥٧١-
كمال السيد	برونو أليوا	الطب في زمن الفراغنة	٥٧٢-
جمال الجزيري	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتي	أقدم لك: فرويد	٥٧٣-
علاء الدين السباعي	حسن بيرنيا	مصر القديمة في عيون الإيرانيين	٥٧٤-
أحمد محمود	نجير وودز	الاقتصاد السياسي للعولمة	٥٧٥-
ناهد العشري محمد	أمريكو كاسترو	فكر ثريانتس	٥٧٦-
محمد قدرى عمارة	كارلو كولووى	مغامرات بينوكيو	٥٧٧-
محمد إبراهيم وعصام عبد الرفف	أيومي ميزوكوشى	الجماليات عند كيتس وهنت	٥٧٨-
محيى الدين مزيد	چون ماهر وچودى چرونز	أقدم لك: تشومسكى	٥٧٩-
بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى	جون فيز وويل سيترجز	دائرة المعارف الدولية (مج ١)	٥٨٠-
سليم عبد الأمير حمدان	ماريو بوزو	الحقى يموتون (رواية)	٥٨١-
سليم عبد الأمير حمدان	هوشنك كلشيري	مرايا على الذات (رواية)	٥٨٢-
سليم عبد الأمير حمدان	أحمد محمود	الجيران (رواية)	٥٨٣-
سليم عبد الأمير حمدان	محمود دولت آبادى	سفر (رواية)	٥٨٤-
سليم عبد الأمير حمدان	هوشنك كلشيري	الأمير احتجاج (رواية)	٥٨٥-
سهام عبد السلام	ليزيث مالكموس وروى أرمز	السينما العربية والأفريقية	٥٨٦-
عبدالعزیز حمدى	مجموعة من المؤلفين	تاريخ تطور الفكر الصينى	٥٨٧-
ماهر جويجاتى	أنيس كابرول	أمنوتپ الثالث	٥٨٨-
عبدالله عبدالرازق إبراهيم	فيلكس دييوا	تمبكت العجبية (رواية)	٥٨٩-
محمود مهدى عبدالله	نخبة	أساطير من الروايات الشعبية الفنلندية	٥٩٠-
على عبدالقواب على وصلاح رمضان السيد	هوراتيس	الشاعر والمفكر	٥٩١-
مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان	محمد صبرى السوربونى	الثورة المصرية (ج١)	٥٩٢-
يكر الطو	بول فاليرى	قصائد ساحرة	٥٩٣-
أمانى فوزى	سوزانا تامارد	القلب السمين (قصة أطفال)	٥٩٤-
مجموعة من المترجمين	إكوانو بانولى	الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج٢)	٥٩٥-
إيهاب عبدالرحيم محمد	روبرت ديچارليه وآخرون	الصحة العقلية فى العالم	٥٩٦-
جمال عبدالرحمن	خوليو كاروياروخا	مسلمو غرناطة	٥٩٧-
بيومى على قنديل	دونالد ريدفورد	مصر وكنعان وإسرائيل	٥٩٨-
محمود علاوى	فرداد مورين	فلسفة الشرق	٥٩٩-
مدحت طه	برنارد لويس	الإسلام فى التاريخ	٦٠٠-
أيمن بكر وسمر الشيشكى	ريان ثوت	النسوية والمواطنة	٦٠١-
إيمان عبدالعزیز	جيمس وليامز	ليوتار: نحو فلسفة ما بعد حداثة	٦٠٢-
وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى	أرثر أيزنبرجر	النقد الثقافى	٦٠٣-
توفيق على منصور	باتريك ل. أبوت	الكوارث الطبيعية (مج ١)	٦٠٤-
مصطفى إبراهيم فهمى	إرنست زيروسكى (الصفير)	مخاطر كوكبنا المضطرب	٦٠٥-
محمود إبراهيم السعدنى	ريتشارد هاريس	قصة البردى اليونانى فى مصر	٦٠٦-

صبرى محمد حسن	هارى سينت فيلبى	٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (ج١)
صبرى محمد حسن	هارى سينت فيلبى	٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (ج٢)
شوقى جلال	أجنر فوج	٦٠٩- الانتخاب الثقافى
على إبراهيم منوفى	رفائيل لويث جوثمان	٦١٠- العمارة المدجّنة
فخرى صالح	ثيرى إيجلتون	٦١١- النقد والأيدولوجية
محمد محمد يونس	فضل الله بن حامد الحسينى	٦١٢- رسالة النفسية
محمد فريد حجاب	كولن مايكل هول	٦١٣- السياحة والسياسة





طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٩٦١١ / ٢٠٠٣

